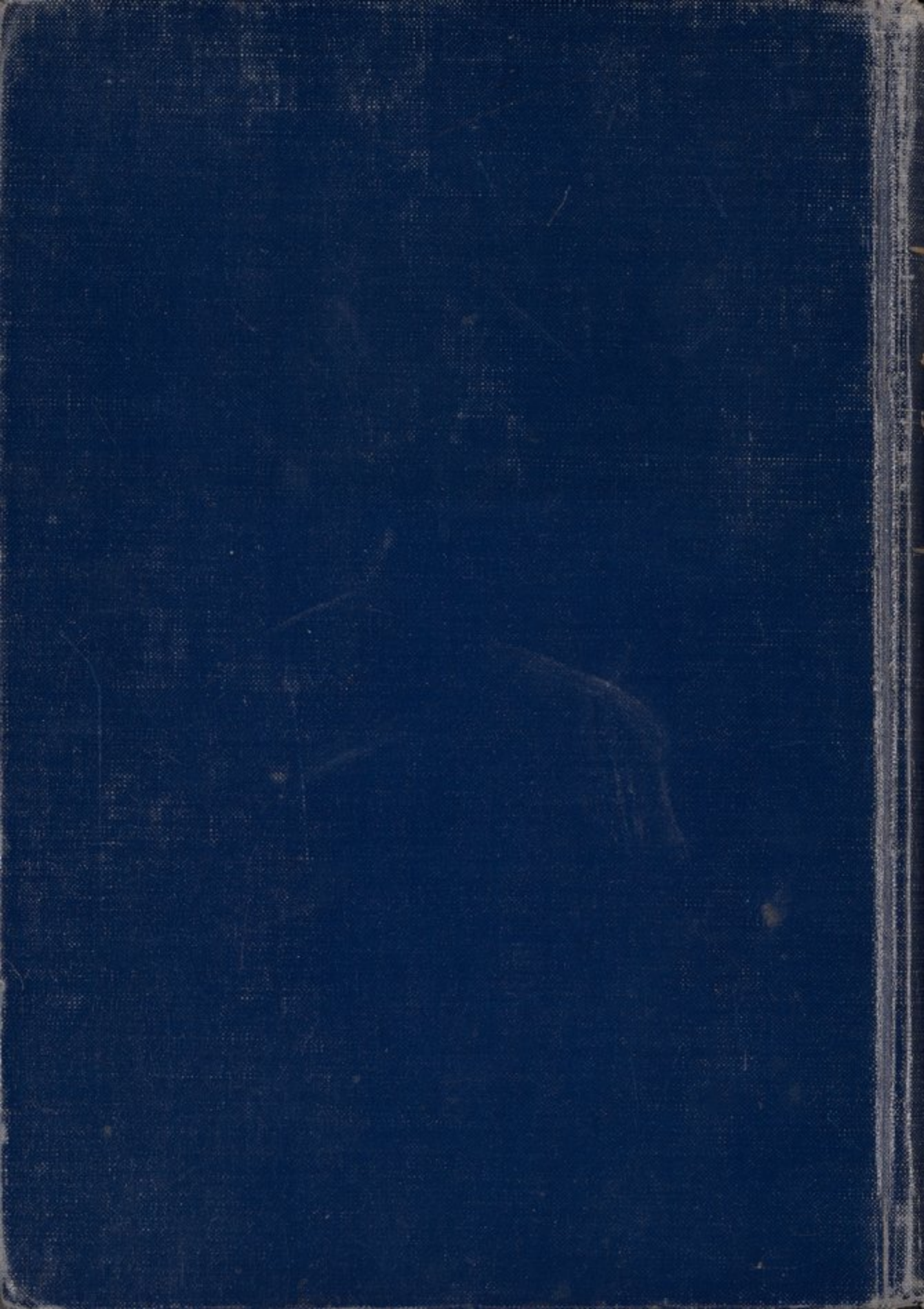




Handwritten text at the top of the page, possibly a date or reference: 1937 - C. E.

492.75

H34kA



القول في النحوية مادتها وطريقها

تأليف

عبدالمجيد حسن

الاستاذ بكلية دار العلوم

الطبعة الثانية

١٩٥٢

ملازم الطبع والنشر

مكتبة الأقباط المصرية

صبيحى (وشركاه)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الملمم للصواب، الهادى إلى الرشاد، والصلاة والسلام على نبيه
الفصيح اللسان، الطاهر الجنان، وعلى آله وصحبه ومن نهج نهجهم فى إنارة
طرق الإصلاح، وسلك سبيلهم فى إقامة دعائم الثقافة والتفكير السليم.

(وبعد) فهذا بحث فى القواعد النحوية سطرته حين اشتركت فى إلقاء
محاضرات بمعهد الدراسات العليا الذى أنشأته وزارة المعارف.

وقد ظهرت الطبعة الأولى منه فى ديسمبر سنة ١٩٤٦، وهذه هى الطبعة
الثانية، وبها تنقيحات وزيادات.

وإنى أرجو أن يحقق هذا الكتاب ما قصدت من وضع خطة صالحة
للدروس والبحث تركز على الأسس الصحيحة. والله أسأل أن يجعله نافعا
ومرشداً إلى الطريق القويم.

القاهرة فى سبتمبر سنة ١٩٥٢

عبد الحميد محسن

القواعد النحوية

شغلت القواعد النحوية جانباً من اهتمام الباحثين في الثقافة العربية منذ بدأ التدوين في مختلف العلوم ، وكثر الجدل في المسائل النحوية ، ونشأت مذاهب مختلفة للنحاة في الأمصار العربية ، وتعمق الباحثون في سرد الأسباب والعلل والشواهد .

ثم نهج الخلف نهج السلف في العناية بعلم النحو ، فألفوا المتون والشروح والخواشي وغيرها واختطوا طريقة في البحث ومعالجة الموضوعات شاعت في القرون الوسطى والعصور الأخيرة .

وقد سارت المدارس ومناهجها وامتحاناتها على نمط يشبه هذا بعض الشبه أو كله ، وأصبح للقواعد النحوية في بعض الآونة شأن يكاد يجعلها تاج اللغة العربية وغرة علومها . وظلت الحال على ذلك فترة من الزمن ، إلى أن اتجهت العناية إلى إنهاض اللغة العربية وإلى البحث الشامل في فروعها المختلفة وفي طرق تدريسها وأمثلة السبل للظفر منها بالقسط الوافي ، وللسير في تعليمها على أقوم الأساليب .

وسنعالج هذا البحث من ناحيتين : الأولى القواعد النحوية في المدارس ، والثانية القواعد النحوية في ميدانها العلمي ، مسترشدين في كل ذلك بمكانة القواعد النحوية من اللغة الصحيحة والبيان السليم ، وبالغاية ، التي تقصد منها في مراحل الدرس والتحصيل .

القواعد النحوية في المدارس

جرى العرف في تعليم القواعد النحوية في المدارس على أن تكون لها مناهج خاصة ودروس مستقلة تنهج إلى معالجتها واستنباط مسائلها وتسطير تعاريفها وشروطها وما إلى ذلك مما جرت العادة باقتباسه مما سطر في الكتب

التي وضعت في علم النحو قديماً وحديثاً، ومتابعة هذه الكتب في الاصطلاحات النحوية التي وضعها العلماء في المطولات التي سارت في ترتيب علم النحو طبقاً لوضعه الفنى ، لاعلى حسب ارتباطه بنمو اللغة في أذهان المتعلمين .

جرى العرف بكل هذا وأصبحت القواعد النحوية غاية في ذاتها، توضع لها المناهج وتحدد الدروس في خطة الدراسة . وفي حقبة من الزمن ليست بالقليلة كانت القواعد النحوية وسردها غاية من غايات التعليم ، ومقصداً من مقاصد الامتحانات العامة والخاصة . ولا يزال لهذا النظام بقية في نظم التعليم وفي الامتحانات في بعض دور التعليم أو كثير منها .

ولو وزنا الأمور بغاياتها وقسناها بمقاصدها لوجب أن نعدل عن هذا النهج وأن نجعل للقواعد النحوية في مدارسنا شأناً غير الشأن من حيث المناهج والكتب والتمرينات وطرق التدريس .

ولعل أمثل ما نسترشد به في الوصول إلى النهج القويم أن ننظر إلى الموضوع في ضوء الغاية من القواعد النحوية وارتباطها باللغة وحاجة التلاميذ إليها ، لنأخذ من هذا عوناً على الوصول إلى أوضح سبيل في الاختيار وفي التدريس والتمرين .

وسيكون نهجنا أن نصل إلى الغاية من أيسر الطرق وأقربها، وأن نجعل هذه الغاية وحدها رائدنا، دون أن نضع من الوسائل عقبات تلوى العنان أو تصرف الذهن ، ولا نتقيد في الاصطلاحات أو غيرها إلا بما يكون في التمسك به فائدة لتحقيق الغرض الذي نشده ويقره التعليم الصحيح .

والطريقة العامة التي سنتخذها أساساً لتعليم القواعد النحوية هي الطريقة العملية التي تركز عليها اللغة وينبغ تعليمها منها . ورائدنا في هذا حقيقة لا ريب فيها ، وهي أن القواعد النحوية إن هي إلا خصائص للغة العربية تلازمها في أوضاعها وفي جميع أحوالها ، وتصطبغ بها أساليبها وعباراتها . فالطريقة التي تثبت هذه الأساليب في الأذهان وتطبعها في اللسان وفي الأذن

ستكفل لنا إيضاح هذه الخصائص و مزجها بعقول المتعلمين وطبعها في أذهانهم،
وتصل بنا إلى تحقيق الغاية المنشودة . بل إن هذه الأساليب هي هيكل اللغة
ومعناها ، فإذا استطعنا أن نظفر بوسيلة نملك بها زمامها ونروض شامسها ، فإن
هذه الوسيلة نفسها هي التي تمكننا من تعليم القواعد وتذليل صعوبتها .

ومن الثابت الذي لا جدال فيه أن تعلم اللغة إنما يحىء عن طريق معالجة
اللغة نفسها ومزاولة عباراتها ، فليكن تعليم القواعد إذن على هذا النهج الذي
نركز فيه على اللغة الصحيحة ومعالجتها وعرضها على الأسماع والأبصار
وتمرين الألسنة والأقلام على استخدامها .

ولا يخال لنا الشك في أن تعليم القواعد على هذه الطريقة أنجع وأجدي ،
فقد ظللنا السنين الطوال ندرسها تدريساً مستقلاً ، ونسلك في ذلك الطرق
السيامة والسقيمة ، فلم يغن كل هذا في الوصول إلى الغاية . ولا يزال كثير من
التلاميذ الذين استقامت أساليبهم وسمت عباراتهم ونمت مآثرهم اللسانية
يخطئون في أسهل القواعد النحوية ، على ما بذلوا من وقت وجهد في درسها
واستذكارها . ولو كنا قد سرنا في تعليمهم منذ البدء على طريقة مزج القواعد
بالتراكيب والتعبير الصحيح لرسخت اللغة وأساليبها رسوخاً مقروناً بخصائصها
الأعرافية أو النحوية ، ولأصبح كل هذا صادراً عن ذوق عربي سليم .

على أن تعليم القواعد على هذا النهج ليس بالطريقة الجديدة ، فإن المعلمين
منذ بدءوا يسايرون الأساليب الصحيحة للتربية والتعليم ، قد اقتصروا بما يسمى
الطريقة الاستنباطية أو الاستقرائية ، وهي التي يبدؤون فيها بالأمثلة ثم يشيرون
إلى ما فيها من خصائص ، وبعد ذلك يستنبطون القاعدة ويدونونها أمام أنظار
التلاميذ ويكلفونهم نقلها في كراساتهم ، أو الرجوع إليها في كتب ألفت على
هذا النمط ، ثم يتبعون ذلك بتطبيقات ذات نوعين : (١) الأول التطبيق
الوجودي أي الذي تعرض فيه أمثلة يطبق عليها التلاميذ قواعد الأعراب .
(٢) والثاني الإيجادي أو التكويني وهو الذي يكلف فيه التلاميذ إنشاء جمل

تشتمل على قواعد خاصة بما درسه ويحيثون بأمثلة تتجلى فيها بعض الظواهر أو التعاريف النحوية .

ففي هذه الطريقة بعض ما نشير إليه من الارتكاز في تعليم القواعد على العبارات الصحيحة ، وليس من شك في أن المربين الذين أشاروا باتباع هذه الطريقة إنما قصدوا المعنى الذى نريد إبرازه الآن ، وهو جعل اللغة الصحيحة أساسا لتعليم القواعد ، والاكتثار من عرض العبارات السليمة في ضروب شتى من مقاصد الحياة التى تناسب المتعلمين وتتصل بعقولهم . قصد المربون هذا وقصدوا أيضا أن يكون تنفيذه على النسق الذى يحقق الغاية .

ولكن بعض الذين تصدوا لتطبيق ذلك على تعليم القواعد النحوية العربية اتوت بهم السبل ففسوا الغاية المنشودة ، وانحرفوا بهذه الطريقة عن القصد ، وتغالوا في الافتتان في تخير أمثلة بترام متكلفة مقيدة بأغلال من شبح ماجروا وراءه من القواعد وألفاظها واصطلاحاتها ، ولم تكن لهم غاية إلا أن يصل المتعلم إلى القاعدة وحدودها ، وإلى الحقائق النحوية وقيودها ، وبالعالم بعض المعلمين ، مجارة لما سلكه المؤلفون في كتبهم ، في التطبيق التكويني فجاءوا بتمرينات يطلبون فيها من التلاميذ إيجاد أمثلة هي بالمعميات وعويص الألغاز أشبه منها بالتمرين الذى يقصد منه طبع الأساليب السليمة التى تحوى من خصائص اللغة ما هو فطرى بعيد عن التكلف الذى أجهدوا أنفسهم فيه ، وإن نظرة إلى بعض الكتب المؤلفة على هذا النحو تكفى لايضاح ما نقول .

فالرجوع بهذه الطريقة الاستنباطية الحديثة إلى طبيعتها الأولى التى قصدتها واضعوها ، وتصفيتها مما أصابها من مسخ وما اعترأها من تشويه ، هو الذى يقرب المسافة بين الطريقة التى نريد اتباعها وتلك الطريقة التى قصدت إليها التربية الحديثة وهدت إليها التجارب .

ومما نلجأ إليه في بيان أن الطريقة التى نريد اتباعها ليست بالغريبة ، ذلك النهج الذى جرى عليه العمل أخيرا في معالجة القواعد النحوية في المراحل

الأولى من المدارس الابتدائية، وهو جعل تعليمها في أسلوب انشاء الجمل وفي ثانيا دروس المحادثة، كما يتضح لمن يتصفح نصيب القواعد النحوية في السنة الثانية الابتدائية في المنهج الذي أصدرته وزارة المعارف سنة ١٩٣٥ . ففي هذا المنهج وفي التوجيهات التي صدر بها جانب عظيم مما نشير إليه ، وهو أن الجمل أساس قوى لتعليم الانشاء والنحو معا .

ولو كانت المهمة قد اتجهت إلى تعميم هذه الفكرة وهي انشاء الجمل وإشاعة عناصرها في تعليم القواعد في جميع المراحل أو أغلبها بشيء من البسط والتدرج الملائم ، لكان ذلك أجدى ، ولكان عوناً على إخراج دروس القواعد من دائرتها الجافة المقيدة إلى ميادين فنيحة شائقة تنبع فيها من الجمل الصحيحة ومن الأساليب اللغوية التي تستخدم بالفعل في شؤون الحياة . فالطريقة التي سنتبعها شبيهة بالطريقة الاستنباطية أو بطريقة انشاء الجمل من بعض الوجوه ، وهي الطريقة الطبيعية التي ينبغي أن تعلم بها القواعد واللغة . وأساسها العام هو أن تعلم القواعد في ظل تعليم اللغة وفي ثانيا تعليم التعبير السليم .

فلننظر إذن في اللغة وطرائق تعليمها ، ثم نعود إلى القواعد فنبحث في مكانتها من اللغة وفيما يتصل بها من شتى النواحي .

اللغة

اللغة هي أداة التفاهم الذي لا بد منه في كل مجتمع ولكل إنسان . والتفاهم هو تبادل المعاني ، وله ناحيتان هما : الفهم والإفهام ، ولكل من هذين جانبان أحدهما طبيعي في الانسان ، والثاني صناعي اصطلاحي .

فالفهم يكون عن طريق السمع في الكلام والمحادثة ، وعن طريق النظر

في القراءة . والافهام يكون عن طريق اللسان في الحديث وفي الكلام، وعن طريق القلم في الكتابة الانشائية .

والسمع واللسان هما الوسلتان الطبيعيتان في جميع مراحل الطفولة، قبل أن يتعلم الناشئ ما اصطلحنا عليه من قراءة وكتابة . أى أن الطريق الطبيعي للتفاهم هو الطريق الشفهي الذي صحب الانسان منذ نشأته ، والذي يعتمد عليه في صغره . أما التفاهم بالكتابة والقراءة فهو طريقة رمزية اصطلح عليها المجتمع تبعا لما اقتضته طبيعة الحياة .

وإن الموازنة بين الطريقتين الشفهية والكتابية في التعليم لها شأن، ويحمل بالمعلم أن يعلم حق العلم أيهما أجدى وأقوى أثراً ، فإن للاقتناع بما للتعليم الشفهي من أثر شأنا عظيما في تعليم اللغة وفروعها ، ولا سيما في المراحل الأولى للتعليم .

فإذا كان التفاهم الشفهي أسبق وأجدى ، فإن أحد نوعيه وهو الفهم يسبق الافهام أو التعبير ، فالطفل يدرك ما يسمعه من لغة قبل أن يستطيع التعبير . أى أنه حين يرتبط حقائق الحياة باللغة ويتخذها وسيلة للفهم يبدأ يرتبط هذه الحقائق بما يسمع من كلمات وعبارات ، ثم ينتقل إلى استخدام ما يسمعه في مطالب حياته وفي التعبير عن رغباته . وقد يكون الفرق شاسعا بين هاتين القوتين في جميع مراحل الحياة : ففي الطفولة نشاهد أن الطفل لا يقوى على التعبير عن كل ما يفهمه ، وفي كثير من أحوال الانسان وأطوار حياته نلاحظ أن القدرة على الابانة والتعبير لا تكافئ القدرة على الفهم ، فلا يستطيع جميع المتعلمين أن يصابوا في مقدرتهم البانية إلى مستوى ما يفهمون من أساليب وعبارات .

على أن الصلة قوية بين الحالتين ، فإحدهما تستمد قوتها من الأخرى ، بل تعتمد عليها وتنبع منها . فالمقدرة البانية في التعبير إنما تكتسب من سماع العبارات الصحيحة وفهمها . وكذلك الحال في الجانب الكتابي من اللغة ،

فقراءة جيد الأساليب قراءة مقرونة بالإدراك والتفهم عامل قوى فى اكتساب ملكة التعبير السليم. وهذه الحقيقة شأن عظيم فى التعليم. ذلك أن تعليم اللغة ليس بالأمر العسير إذا سرنا فى ذلك مسترشدين بالفطرة الإنسانية وبالقواعد العامة للتعليم وبطبيعة اللغة. ومن الحقائق الثابتة التى يحذر بالمعلم أن يجعلها من عقائده التعليمية، أن تعليم اللغة عن الطريق الشفهي أقوم وأجدى، وهو الطريق الطبيعى الذى ينبغى أن يسبق الالتجاء إلى طريقة القراءة والكتابة، أى أن السمع واللسان أقوى فى تثبيت اللغة وأساسيهما من النظر واليد. فالتعبير الشفهي أعظم أثراً، ويجب أن يحله المعلمون محلاً أساسياً.

فإن الحديث الشفهي فى تلخيص دروس المطالعة، والحوار فى الانشاء الشفهي، وتكرار العبارات الصحيحة على أسماع التلاميذ، ومطالبتهم بالتعبير الشفهي، كل هذا له عظيم الأثر فى طبع الأساليب والتراكيب السليمة فى الأذهان، إذا اقترن بالاناء وحسن قيادة العقول، وسار طبقاً للقواعد التعليمية الصحيحة فى استخدام التكرار المقرون بالتشويق كما سنوضح ذلك بعد.

فلوجه المعلمون لهذه الناحية الشفهية عنايتهم ما استطاعوا، فهى الناحية الطبيعية ذات الأثر الأكبر. وهى التى ستدلل أمامهم كثيراً من الصعاب فى تعليم اللغة وفى تثبيت ما تنطوى عليه من خصائص تثبتاً عملياً.

اللغة هى المعانى لا الألفاظ

وقبل أن نتابع إيضاح مانحن بصدده، نشير إلى فكرة قد تبدو غريبة ولكنها عون على تحقيق كثير من الأصول الناجعة فى تعليم اللغة وقواعدها. وهذه الفكرة هى أن اللغة هى المعانى وليست هى الألفاظ. هى المعانى التى نصوغها فى قوالب من الألفاظ، وليست هى الألفاظ التى تصب فيها

المعاني، ويبدو أن هذا يخالف لما هو مسطر في تعريف اللغة وهي أنها (أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم) كما ورد في معاجم اللغة وفي غيرها، وأنها مشتقة من لغايلغو ٣.

ولسنا نحاول أن ننكر هذا أو أن ننقض منه، ولكننا نريد أن نبرز في هذا الموضوع جانباً له شأنه، فإن هنالك إلى جانب الألفاظ التي تشتمل عليها اللغة جانباً آخر هو المقصود بالذات من وجوه شتى حيوية وعملية وتعليمية، وهو جانب المعاني. فالمعاني ينبغي أن تكون دعامة اللغة. أما الألفاظ التي لا تحقق مطالب الحياة وأغراضها، ولا تؤدي معنى ذا شأن في التفاهم وفي بناء العقل ونمو التفكير وسعة المعارف، فإنها أقرب إلى اللغو لا إلى اللغة، وأبعد عن أن تكون أداة نافعة في الحياة. وإذا صح في ميادين البحوث اللفظية أن نعتبر أن اللغة هي الألفاظ، فإن هذا لا ينفع في ميدان التعليم ولا سيما في تعليم الناشئين، فكثير من الألفاظ المسطرة في المعاجم وغيرها لا تعد في نظر المربين لغة نافعة، لأن ماتحويه من المعاني لا يمتزج بعقول المتعلمين ولا يقرب من حياتهم وتجاربهم، على الرغم من ضخامة هذه المعاني وعمقها.

ونضع الفكرة التي نحن بصدددها في أسلوب لا تبدو فيه المخالفة للمألوف فنقول إن اللغة في رأي التعليم الناجع هي المعاني التي تتجلى في مظاهر من الألفاظ، فالمعاني إذن هي اللغة ولها، وهي التي نقصد إليها في تعليم الناشئين، وهي التي ينبغي أن تقودنا في معالجة العقول ٤.

أما هذه التراكيب والألفاظ التي لا ترتبط بحياة المتعلم، ولا تصادف معانيها مكاناً من نفسه، فلا تعد لغة تعليمية. وأغلب الظن أن منشأ التعلق بأمثال هذه التراكيب الجوفاء إنما هو ذلك التفسير الذي نحاول اجتنابه للغة، وهو أنها الألفاظ التي تحوى المعاني فإن اعتبار اللغة ألفاظاً يجعل هم المعلمين متجهاً إلى تعليم ألفاظ يحاولون البحث عن معانيها. وليس هذا هو الطريق

الناجع الطبيعي، بل الطريق الطبيعي الناجع هو أن يدرك المتعلم الحقائق أولاً ثم يقرن ذلك بما يدل عليها، والفرق بين الحالتين شاسع في التعليم، فتعليم اللغة إنما هو تعليم حقائق الحياة ثم تقييدها في الأذهان بهذه الرموز التي اصطلح عليها بنو الإنسان.

ويظهر أثر ذلك فيما سنعرض له من وسائل في تعليم اللغة والقواعد وتخير الأمثلة التي تساعد على تحقيق الغرض المنشود.



نعود بعد هذا إلى متابعة ما كنا بصددده، فنوضح بعض العوامل النفسية التي تساعد على تعليم اللغة مشيرين إلى أثرها، وأهم هذه العوامل : المحاكاة والتكرار والتشويق.

فالمحاكاة والتكرار دعامتان في تعليم كثير من ألوان المعرفة، ولا سيما في المراحل الأولى، حيث لا يقوى الطفل على الاستقلال بتعلم اللغة، ويكون محتاجاً إلى التلقين والارشاد. والتشويق هو الميدان الصالح الذي تجول فيه المحاكاة، بل هو في ميدان التعليم أشبه بالهواء الصالح الذي لا تتم الاستفادة بدونه. وهذه العوامل الثلاثة مشروحة في مباحث علم النفس والتربية شرحاً وافياً، وسنعرض لها في إيجاز لتتصل عناصر البحث.

المحاكاة

وهي غريزة لها عظيم الأثر في حياتنا الفردية والاجتماعية، ولها في تعليم التعبير وتذليل صعاب اللغة شأن. فهي من أقوى الوسائل التي يلجأ إليها المعلم، بل إن المحاكاة تقوم بعملها دون أن يريد المعلم، وعلى غير ما يريد الطفل، وهذا النوع هو المحاكاة غير المقصودة، وهي التي نرى أثرها في

الطابع الذى يتجلى فى الانسان، وفى الملامح التى تبدو فى تصرفاته، وفيما له من أسلوب خاص فى القول والعمل، وفى كثير من عاداته ومقوماته. فمعظم ذلك يرجع إلى قوة هذا النوع من المحاكاة غير المقصودة، وإلى قوة الايمان الكامنة وراءها.

ولعل هذا من المزايا التى خص الله بها الانسان وأودعها جهازه النفسى؛ فإن تركيب هذا الجهاز يجعل المحاكاة فطرية، ويحتم التقليد دون أن يكون هناك غرض خاص. ويجدر بمعلم اللغة أن يلاحظ هذا، وأن يكون خير قدوة فى حسن التعبير ودقته وسلامته.

على أن المحاكاة ليست فى جميع صورها آلية خالية من الغرض، فإنها تتدرج إلى أنواع راقية تسير فى كنف الارادة يارشاد الفكر، وتتجه إلى بعيد الغايات وسامى المقاصد.

ويرجع أثر المحاكاة إلى إحكام الصلة بين مراكز الاحساس ومراكز الحركة فى الجهاز العصبى، حين يحاكي الانسان عملاً رآه أو تخيله. والوسيلة لذلك هى :

التكرار

أوهو وسيلة لاغنى عنها فى التعليم. وإذا لاحظنا أن اللغة هى عادات نفسية علينا مالتكرار من شأن فى تثبيتها : فهو عماد لجميع العادات بأنواعها العملية والعقلية والخلقية كما هو معلوم. وإن الالتجاء إلى التكرار فى تعليم اللغة وتثبيت تراكيبها وأساليبها وخصائصها يتطلب هوادة وحزماً حتى لا يكون التكرار مملاً.

والعامل المهم فى هذا هو التشويق :

التشويق

لقد أصبح للتشويق شأن في التربية فهو من أقوى دعائمها ، وسر من أسرار النجاح في التعليم ، وإذا ظفرنا به استطعنا أن نسير في طريق ممد ، وصادفنا من التليذ الرغبة الصادقة والشغف الذى يساعدنا على تحقيق الغاية التى ننشدها . ولقد فطنت التربية الحديثة إلى أثر التشويق فاتخذت منه عوناً على حب العمل والرغبة فى التعلم .

١ إن الطفل يتطلع إلى دنيا من التشويق والسرور والجمال ، فينبغى أن ترعى التربية هذا الميل ، وتغذيه بما هو ملائم من الوجهتين اللفظية والمعنوية ، فإن امتزاج العبارات بالنفس وقوة أثرها إنما يتوقف على قبولها وإساعتها .

إنما تنجح المقالة فى المرء إذا صادفت هوى فى الفؤاد

ويجدر بالمعلم إذن أن يجعل ما يكلف التليذ أداءه من الأعمال وما يعرضه عليه من حقائق شائقة ، فإنه إذا لم يفعل ذلك فيما أن ينصرف التليذ عنه ، وإما أن يسايره مرغماً ، فيحل به الاجهاد ويملاً قلبه النفور ، أو أن يستعين بالإرادة فيتخف منها عوناً على التغلب على ما أمامه من صعاب ، وليس التغلب على الإرادة هينا على الأطفال ،

فالتشويق إذن عامل من أقوى العوامل فى تذليل صعاب التعلم ، وتيسير سبله للتعلم ومعونة المعلم على القيام بعمله فى يسر وسهولة .

٢ وليس التشويق تفسكها كما يتبادر إلى الأذهان ، ولكنه مساعد على تركيز الانتباه القسرى ، ووسيلة لبذل المجهود ، وسبيل لجعل التعليم متركزاً على الرغبة . وليس موجهاً للسهل الهين دائماً ، بل إنه يرتبط بجلائل الأعمال فى الحياة ، وهو كالضوء الذى يرى فيه المتعلم طريقه فيسير على هدى ، وهو من

العوامل التي تثير الاهتمام وتنشط النفس ، فتضاعف الجهد لتصل إلى أقصى ما تستطيع الظفر به .

و للتشويق صلة بالمحاكاة وبالوجدان وبالارادة .

أما صلته بالمحاكاة فردها إلى أن الطفل إذا ترك على فطرتة وسجيته ، فهو إنما يحاكي ما يشوقه وينصرف عما لا يثير شوقه ، فالتشويق كالحادى للمحاكاة يحفزها ويوقظ نشاطها .

وأما صلته بالوجدان فإنه ناحية منه ، فالتشويق في صميمه وجدان ، لأن الانسان حين يحس أن الشيء شائق يشعر بأن باعثا يجتذب إليه انتباهه فيقبل عليه ويلبى داعيه .

وإذا نشط الشوق تيقظ الوجدان . وإن المعلم الذى يوقظ الشوق في التلاميذ يستطيع أن يسيطر على القوة الدافعة للوجدان ويملك زمامها . وإذا علمنا أن الوجدان من أهم البواعث والدوافع في الحياة ، علمنا ما للسيطرة على التشويق واستخدامه في التعليم من شأن .

فيجدر بمعلم اللغة العربية أن يحل هذه الحقيقة محلها من عنايته ، وأن يتخذ منها عوناً على نجاح طريقته في التعليم وعلى السير بتلاميذه إلى خير غاية .
وأما صلته بالارادة فهو الذى يقودها ، وهو السبيل إلى الوصول إليها كما يقول هربارت .

ويجدر بنا بعد أن اتضح ما للتشويق من أثر في التعليم أن نشير إلى أهم الوسائل التي توقظ شوق التلاميذ ، وهى في جملتها تتصل بالمعلم وبمادته وطريقته ، وإليك طرفاً منها :

➤ (١) أن يكون الشيء جديداً مشابهاً للمألوف ، فالجديد البحت تشوبه الغرابة ويحيط به الغموض ، والمألوف يكون عادياً لا يثير شوقاً . وأما الجديد الذى يدرك ويفهم عن طريق ما يألف المتعلم ، فهو الذى يوقظ الميل إلى البحث ويبعث الشوق إلى العمل .

ولهذه الحقيقة شأن فيما يتخير المعلم من أمثلة ، فعلى قدر اقترابها من تجارب التلاميذ واتصالها بحياتهم ، وما فيها من عناصر الجدة والطفرة ، يكون أثرها في التشويق وفي التعليم الناجع . وسنشير إلى ذلك فيما بعد .

(٢) جعل التليذ محورا للتفسير والشرح ، وإشعاره أن ما يجيء به المعلم تابع منه ومن البيئة التي تحيط به فيما يهيمه وما يتصل بنفسه . وهذا من أهم أهداف التربية الحديثة ، فإن التليذ إذا شعر بأن ما يجيء به المعلم من حقائق منقطع الصلة بحياته وبميدانه النفسى وبدنياته العقلية ، أحس أنه كالغريب في البلد النازح ، ولا يشعر بتجاوب نفسى بينه وبين ما يلقي عليه أو يقدم إليه .

(٣) الاهتمام بأن تكون المادة التي نعالجها مرآة تنعكس عليها نفس التليذ وتتجلى فيها ميوله وشخصيته .

(٤) التنويع مع الاحتفاظ بالوحدة ، أى الوحدة المتنوعة أو التنويع الموحد ، فالتنويع وحده يقطع الصلة ، والوحدة بمفردها عملة ، والسر في التشويق إنما هو التنويع في الوحدة . وسنرى أثر هذا فيما سنشير إليه في تخير الأمثلة لتعليم اللغة وخصائصها .

(٥) البدء بالمول الفطرية والاستعانة بها ، ثم التدرج في ربط الحقائق بها .

(٦) يجب أن يسير الكتاب الدراسى والطريقة التي يسلكها المعلم جنبا إلى جنب إلى غاية واحدة ، وأن يكون الكتاب الدراسى متضمنا الوحدة . وأن تكون الطريقة متضمنة التنويع .

المثابرة

المثابرة أو بذل الجهد عامل يتطلبه الدرس ، ويجدر بالمعلم أن يتخذ منه هونا وأن يذلل شامسه ويستميل جانبه ، وبما يجعل ذلك هينا على المعلم وفي متناول أساليبه أن المثابرة تسير في كنف الشوق تابعة له وخادمة مادام

الشوق مسيطرا على ميدان الشعور . فإذا استطاع المعلم بأن ينشر في الجو التعليمي الرغبة ويبسط عليه أعلام التشويق ، فإنه يستطيع أن يجعل المثابرة طوع إشارته ، وأن يوجه جهود التلاميذ إلى ما يريد وكما يريد .

ولكن يجدر بنا أن نذكر أن الشوق قد يعجز عن القيام بمهمته ، فلا يستطيع الحفز إلى العمل ، ولا يقوى على حمل المتعلم على الاستمرار . وهنا يكون المجال للمثابرة فترجح وتنسلم الزمام ، ويكون لها السلطان وتصبح سيادة للشوق . ويبدو ذلك في الأحوال التي لا ينشط فيها الانتباه القسري ولا يسير معتمدا على التشويق ، بل على حوافز أخرى ترجع إلى الأمل المرتجى ، أو إلى المخاوف التي تساور النفس من جراء الاخفاق أو الإهمال والتواني . والمثابرة في هذه الحالة تكون مصاحبة للرغبة وتكون الاثنان مظهرين لشيء واحد وهو وقع النفس والتغلب عليها وتوطئتها على الاحتمال .

فالمعلم إذن محتاج إلى الاستعانة بالمثابرة ، ويجدر به أن يوثق الصلة بينها وبين الشوق ، فإن هذا هو خير ما يوصل إلى الغاية المنشودة ، فإن الشوق بدون المثابرة يكون تسليية أو قريبا منها ، وإرغام المثابرة من غير شوق هو إجهاد ، ومزج الاثنين إنما هو إدخال بعض عناصر اللعب على الأعمال الجدية التي يقوم بها التلاميذ في حياتهم التعليمية ويتولون أمثالها بعد ذلك في حياتهم العملية ، حينما يصبحون كبارا يحملون تبعات الحياة .

ومن خير ما يلجأ إليه المعلم لتنشيط المثابرة ، أن يهتم بإيقاظ المشوقات البعيدة كلما استطاع ذلك ، دون الاكتفاء بالوقتي السهل منها . وأن يعود التلاميذ احتمال الأعباء وتركيز الانتباه فيما يباشرون من أعمال وما يؤدون من واجبات .



هذه هي أهم العوامل النفسية والتعليمية التي يمكن الاستفادة منها في تعليم اللغة ، أشرنا إليها إشارة مجملة . وأن للاستزادة منها واتخاذها أساسا وهاديا

أثرا قويا في نجاح المعلم ، وفي شحذ مواهب التلاميذ وتنمية ثقافتهم . ومجال هذه الاستزادة فسيح في كثير من المراجع .

وهناك بحوث تعليمية أخرى يحمل بمعلم اللغة العربية أن يوليها عنايته ، ويتخذ منها عونا على السير في عمله على أحكم الوجوه ، وهذه البحوث هي :

- (١) الكتب وما تثيره من سرور
- (٢) ميل التلاميذ إلى القراءة وإلى التعلم عن طريق الكتب
- (٣) الحكايات والقصص وميل الأطفال إليها
- (٤) التمثيل الروائي والقصصى وصلته بالتعليم
- (٥) الحكايات المصورة وأثرها وفائدتها في تعليم اللغة
- (٦) العمل اليدوى وارتباطه بالنشاط العقلى والثقافى
- (٧) تعطش الطفل إلى ملاحظة ما يحيط به ، وإلى تعرف الحقائق على طريقته هو
- (٨) السرور المكتسب من المجتمع ونظامه ومدنيته ، وميل الأطفال إلى تعرف حياة الكبار وأعمالهم
- (٩) إعجاب التلاميذ بالأبطال وبالبطولة في شتى نواحيها
- (١٠) الخيال وتشعبه وميادينه ووسائل الانتفاع به في قيادة العقول
- (١١) دور المراهقة وما يعترى الشبان فيه من تغير في نزعاتهم وميولهم وأحوالهم النفسية

كل هذه الموضوعات لها ارتباط بتعليم اللغة العربية ، ويجدر بالمعلم أن يلم بها إلما شاملا عميقا . وعلى قدر استزادته من تعرف كنهها والبحث في دقائقها والعمل على الانتفاع بها ، يسكون نصيبه من الافادة وحظ تلاميذه من النجاح .

وهناك وسيلة أخرى يستطيع المعلم أن ينتفع فيها بتجاربه في هذا الميدان ، وأن يجنى منها جم الفوائد : وهي أن يدرس بنفسه . وبطريقة عملية مباشرة ، طبائع تلاميذه وميولهم العامة ونزعاتهم النفسية وبواعث شوقهم وماتجه إليه آمالهم ، وما يستهويهم في المراحل المختلفة لحياتهم ، وما يجد من تغيرات في حالهم النفسية في أدوار نموهم . يدرس المعلم كل ذلك عن طريق تتبع سلوك التلاميذ وملاحظة ما يبدو منهم في أحوال مختلفة ، في أثناء عملهم وفراغهم وجدهم ولعبهم ونشاطهم المدرسي وغير ذلك . ثم يسجل هذا كله لينتفع به ، وليبنى خطته عليه وعلى غيره من المعلومات .

فاذا أحسن المعلم استخدام وسائل التحصيل والتمرين في فروع اللغة العربية في ظل ما أجمعنا عن المحاكاة والتشويق والمثابة ، وما أشرنا إليه من بحوث تعليمية أخرى ، استطاع أن يصل بتلاميذه إلى غاية محمودة ، وأن يظفر في عمله بقسط موفور من النجاح .

هذا إلى أن السير في تعليم اللغة العربية بطريقة تصلها بميول المتعلمين ، وتربطها بمحيطهم العقلي والحيوي ، وتجعلها شاحذا لمواهبهم وعونا على تغذية تعاطشهم للمعرفة ، كل هذا يرجى أن يكون من خير الوسائل لعلاج ما يبدو في الشبان وغيرهم من انصراف عن القراءة وكساد في ميدان التحصيل الذاتي مدة الدراسة وبعدها .

وإن القواعد النحوية وباقي فروع اللغة العربية سينالها من هذه الطريقة نصيب يجعل فائدها شاملة وأثرها عميقا وصلتها بالحياة قوية مشمرة .



بعد هذا الإجمال في طريقة تعليم اللغة نعود إلى تعليم القواعد النحوية ، وإن الطريقة التي سنتبعها هي أن يسير تعليمها في ظل تعليم اللغة ، وأن يحى في ثنايا هرص التراكيب الشائقة والأساليب التامة الصحيحة على التلاميذ .

وقد أشرنا فيما تقدم إلى أن القواعد النحوية إن هي إلا خصائص تلازم اللغة العربية . ومن بين هذه الخصائص ما هو طبيعي ، إذا نظرنا إليه من ناحية فكرية عامة . فإننا لو استرشدنا بعقل الطفل ، وبما بين اللغة والفكر والحياة من صلة ، لوجدنا أن طائفة من هذه القواعد يسيرة الإدراك ، يصل إليها الفكر من غير كد أو عناء . فمنها ما هو كالظواهر الحسابية أو كالأثر البارز الذي يقتضى به الربط بين الأشياء ، ويستطيع الطفل أن يدرك كل ذلك في مرحلة مبكرة من تعلم اللغة ، وأن يطبعه في ذهنه عن طريق ما يسمعه وما ألفه فيصبح سجية له ، ويكون العدول عنه ممن يتحدثون إليه مثار استنكاره واعتراضه .

ولهذا نستطيع أن نذلل صعاب هذه الموضوعات دون كبير عناء . وإذا لم تسكن اللغة التي ألفها الطفل قد استوعبت كل ما تقتضيه اللغة العربية السليمة ، فإن سهولة هذه المباحث تجعل من اليسير معالجتها عن طريق العبارات التي نعرضها على سمعه وعلى بصره .

وينحدر بنا في هذا الصدد أن ننوه بشأن عامل عقلي له مكانة في تعليم القواعد النحوية ، ذلك هو الاستنباط الذائقي الباطني . وهو الذي يسلك العقل سبيله في الوصول إلى الكليات وإدراك حقيقتها :

فالأطفال وكذلك الكبار يدركون كثيراً من الكليات العامة كحقيقة الشجرة والمنزل والكتاب وغير ذلك من الكليات المعروفة في علم المنطق ، ويلبسون بمعناها العام بمرور الجزئيات على أفكارهم ، ويسيرونها في هذه الحركة الفكرية طبقاً للمراحل المعروفة في الإدراك الكلي وهي : الملاحظة — الموازنة — التجريد — التعميم — التسمية . وهي مشروحة شرحاً وافياً في مواضعها من البحوث النفسية والمنطقية .

وإدراك الكليات في الحياة الفكرية والعملية يسير من غير تلقين أو تحديد بتعاريف منطقية . بل إن الإنسان يصل إليها بمقدرته العقلية وبما يسمى

الاستنباط الباطنى الذى به يصل إلى الحقائق على قدر ما تنسج له تجاربه ،
وتبعاً لشمول الجزئيات التى مرت به ، ويستطيع أن يدرك جزئيات الكلى
دون أن يقدر على تعريفه تعريفا تاما .

وإننا لنلاحظ هذا فى أنفسنا ، فكثير من الحقائق التى ندركها لانستطيع
تحديداتها تحديدا منطقيا جاءها مانعا . ومناقشات سقراط لتلاميذه فى تعريف
الحشرة وتعريف العدل وغير ذلك هى من الأمثلة لما نحن بصددده .

وهذا النوع من الاستنباط الباطنى يتخذ طريقه ويعمل عمله فى إدراك
خصائص اللغة وقواعدها من الجزئيات التى تمر بالمتعلم فى التراكيب ، وملاحظة
ما فيها من ظواهر مشتركة . وهو الذى به تعلم العربى لغته ويتعلم العامة لغتهم
ويتعلم الناطقون بجميع اللغات لغتهم ، من محاكاة ما يسمعون من تراكيب
وإدراك ما فيها من قواعد ، فالطفل إذا ترك وشأنه للتراكيب الصحيحة التى
نغمر بها سمعه وتتخذها وسيلة للتعبير عما يصل إليه من تجارب وحقائق ، فانه
يستطيع أن يدرك بنفسه خصائص اللغة أو القسط الأكبر منها ، أى أنه
يستطيع أن يدرك القواعد النحوية إدراكا مقرونا بالتطبيق العملى ، ولا يكون
الفرق بين ما يصل إليه من هذا وبين الذى تعتمد تعليمه إياه من القواعد فى
دروسها الخاصة سوى الاصطلاحات والتعاريف ، وليست هذه بالكبيرة
الأثر فى الغرض الذى من أجله تدرس القواعد ، بل أنها من الأعباء التى
لا داعى إلى إلقاء كاهل التلاميذ بها ، ماداموا يستطيعون الوصول بدونها إلى
الغاية المقصودة .

فقد وضع أن خطب القواعد هين يسير ، إذا نظرنا إليها نظرة طبيعية
وعالجناها معالجة طبيعية خالية من المواضع الاصطلاحية ، وقصدنا إليها
عن طريق اللغة والتراكيب السليمة . ولم ننظر إليها تلك النظرة إلى الظواهر
المستقلة ، التى تعالج وحدها فى دروس خاصة ، وسرنا فى تعليمها طبقا لغاية
نرسمها ونسعى لتحقيقها فى وضوح ويسر .

ونستطيع أن نحصر بحثنا في هذه النواحي الثلاث وهي :

(١) الغاية التي نسعى إليها من تعليم القواعد

(٢) وما الذي نعلمه ؟

(٣) وكيف نعلمه ؟

(١) أما الغاية من القواعد فإنها لا تختلف عن الغاية من اللغة ، بل هي تنميط لها ، وهي القدرة على التعبير والفهم بنوعيهما ، أى التعبير الشفهي والكتابي ، والفهم عن طريق السمع وعن طريق النظر كما أوضحنا . فالقواعد إذن وسيلة للتعبير السليم وفهم الكلام العربي على وجهه الصحيح . وقد يرى بعضهم أن تعليم القواعد يساعد على شحن العقل وتقوية الفكر ، ولكننا لا نريد أن نبالغ في هذا حتى لا نقع فيما حاول المربون نقضه نقضا كلياً أو جزئياً ، وهو « انتقال التدريب ، أى اكتساب مقدرة عقلية شاملة من معالجة حقائق خاصة في بعض نواحي الدرس والتحصيل .

وإذا سلطنا للقواعد بأثر في هذه الناحية ، فإننا لانعدو في هذا أن نسلم بفائدتها في تنشيط الملاحظة اللغوية ، وتعويد المتعلم أن يحول بفكره في الأساليب والتراكيب ناقداً ومحصناً ، على شرط أن تكون الطريقة التي نسلكها موصلة إلى هذه الغاية . وذلك لأن الملاحظة اللغوية لا تكتسب من دراسة القواعد دراسة منعزلة عن اللغة وتراكيبها ومقاصدها ومعانيها وفنونها ، ولا من الدراسة التي لا يقترن بها من تراكيب اللغة إلا تلك الأمثلة البتراء كجاء زيد وضرب زيد عمراً أو ما يشبه ذلك ، مما قد يبدو أنه تجديد ، مثل تغيير زيد وعمرو بالوردة والزهرة ونحوهما ، فليس كل هذا بذى أثر يستحق الذكر في الغاية من تعلم اللغة وقواعدها ، ولكن الذي نرى أنه عظيم الأثر هو أن تكون القواعد نابعة من دراسة اللغة وتراكيبها ، وعونا على الاستزادة من الاطلاع وسبيلاً إلى تفهم أساليب اللغة وجليل معانيها ، وهذا لا يتحقق إلا إذا درست اللغة وفهمت منها القواعد أو الخصائص .

أما إذا درست القواعد دراسة مستقلة ، على أنها غاية في ذاتها ، أو على أنها وسيلة للفهم أو التعبير ، فإن هذا مقصد تلتوى فحاجه ، ونهج يبعدنا عن الهدف الذى ترمى إليه اللغة ، ويتجافى بنا عن الغاية المثلث التى يجب أن نتجه إليها .

يتضح من كل هذا أن القواعد ليست هى الغاية . وأنها ليست الوسيلة إلى تعلم التراكيب الصحيحة ، فإن الناس جميعا قد تعلموا الكلام الصحيح ، ولا يزالون يتعلمونه ، لا عن طريق القواعد النحوية ، بل عن طريق محاكاة اللغة الصحيحة ، كما أشرنا إلى ذلك .

(٢) وأما الذى نختاره فإن الذى يرسم اتجاهه ويحدد عناصره هو الغاية التى أشرنا إليها . وإن هذه الغاية تحتم أن نقصر من القواعد لتلاميذ المدارس على ما تتطلبه صحة العبارة وسلامتها من الخطأ ، وما يساعد على تنمية الذخر اللغوى للبتعلمين . والقدر الذى يحقق هذا سهل هين .

فلننظر فيما عسى أن نختاره من القواعد للتلاميذ فى المراحل الأولى من تعلمهم فى المدارس الابتدائية وما فى مستواها وفى المدارس الثانوية ، بما يقوم أسنتهم ويساعدهم على استخدام اللغة استخداما مجديا .

ولعل من المفيد قبل ذلك أن ننظر نظرة تصفح فى مناهج القواعد التى وضعت فى المدارس ، وفى أساس اختيارها وترتيبها منذ أن وضعت فى أديوارها الأولى إلى الآن .

وان المطلاع على هذه المناهج يحس أنها كانت تسير فى المدارس جميعها الابتدائية والثانوية وغيرها فى أول الأمر طبقا للعناصر النحوية المعروفة ، وكانت تدرس ابتداء من السنة الثانية الابتدائية ، وتسير بطريقة متدرجة ، على أسلوب الاجمال ثم التفصيل ، طبقا لما رسمه ابن خلدون فى مقدمته ، وتنتهى فى المدارس الثانوية بطائفة من القواعد يمثلها الكتاب الرابع من الدروس النحوية الذى وضعته نخبة من الأساتذة من رجال دار العلوم . وان المتصفح

لهذا الكتاب يجده تلخيصا منظما حافلا ودقيقا شاملا لجميع القواعد النحوية والصرفية المنثرة في الكتب ، وهو كاف لمن يريد الاستعداد والامام بالقواعد النحوية وجزئياتها بطريقة سهلة المأخذ .

وقد سار العمل بهذه المناهج دون تغيير إلى سنة ١٩٢٧ حين اتجه التفكير إلى شيء من التيسير وإلى اجتناب تكرار الموضوعات وترك ما درس في فرقة سابقة . ثم جاءت بعد ذلك أنواع من التغيير كان الاختلاف فيها شكليا إلى حد كبير ، وتفرعت المناهج أحيانا للبنين والبنات . ولكن أساس الاختيار والترتيب في جميع هذه الأدوار كان الأساس التقليدي التأليفى ، الذى يسير طبقا لوضع علم النحو وترتيب مسائله وأبوابه في الكتب ، ولم يكن للأساس التعليمى نصيب .

وإن الذى سنحاول السير عليه في اختيار المناهج وترتيب ما يدرس للتلاميذ هو الأساس التعليمى الطبيعى ، الذى ينبع من اللغة ، ويسير تبعاً لنمو الجمل والتراكيب وتدرج طرائق التعبير ومراعاة مستوى الأطفال ، فنبدأ بالجمل السهلة في أغراض متنوعة شائعة تنبع من تجارب التلاميذ ، وتتصل بما تنطلع اليه رغباتهم ، وما يغذى ميولهم وخيالهم وتعطشهم لتعرف ما في الحياة . ثم تدرج بالجمل تدرجا إنشائيا ولغويا بحيث يشعر المتعلم أنه لا يعالج مسائل نحوية ، بل موضوعات حيوية يحول فيها ميله الفطرى إلى التعبير عما في نفسه وعما يحيط به .

وربما تطرق إلى الأفهام أنا بهذا سنغض النظر عن القواعد النحوية التى تقتضيها طبيعة اللغة والى لاغنى عنها في التعبير السليم ، ولكن هذا لا يحول لنا بخاطر فإننا سنحرص على هذه القواعد كل الحرص ، بل انا لانستطيع أن نغض عنها النظر ، لأنها جزء من اللغة ، ومظهر من مميزاتها وخصائصها . وغاية ما سنعمل انا سنرتب هذه الخصائص ترتيبا متماسكا ، ونعالجها طبقا لتدرج التعبير ومقدرة التلاميذ ، لاتبعا لتدوين النحو واستيعاب جميع مسائله

واصطلاحاته وأبوابه . ونقتصر من هذا على ما يحقق الغاية ، دون تقيد بما سطر في الكتب النحوية مما لا تتطلبه ميزات اللغة ومقوماتها ، ولا يحتاج إليه التعبير السليم .

وسنراعي في اختيار المادة والطريقة الأصول الآتية :

(١) جعل الأساس إنشائياً واغويّاً :

وذلك بأن نعرض العبارات على أسماع الأطفال وأنظارهم في موضوعات كثيرة شائعة تتصل بحياتهم وتسترعى اهتمامهم وتغذى شوقهم . ويجيء كل هذا في دروس المطالعة والمحادثة وغيرها ، وفي دروس خاصة بإنشاء الجمل ، يقصد فيها المعلم إلى معالجة بعض العبارات بما يرد في الموضوعات التي يختارها ، ويقلبها على أوضاع شتى بالزيادة والحذف والتغيير المعنوي والزمني والاشتقائي ، وغير ذلك من ألوان الافتنان التي توضح ما يريد المعلم أن يصل إليه . وبذلك تتجلى أساليب اللغة أمام التلاميذ مقرونة بالميزات النحوية والصرفية ، وشنشير إلى هذا فيما بعد بطريقة أو في .

(٢) البدء بالعبارات والجمل وتمييزها تنمية متدرجة :

فيبدأ المعلم بالجمل السهلة ، ثم يطيلها بإضافة مكملات الاسم أو مكملات الفعل من صفة أو حال أو زمان أو مكان أو غير ذلك مما سنفصله .

(٣) جمع الحقائق المؤلفة والمتناسكة والتي يدعو التعبير إلى تجانسها ، دون

تقيد بما جرت عليه الكتب النحوية من تقسيم على يبدأ بالتحدث عن الاسم وأقسامه ثم الانتقال إلى الفعل وأنواعه ، أو التحدث عن المرفوعات ثم الانتقال إلى المنصوبات أو نحو ذلك . فقد يكون من الخير أن نتحدث عن النفي وأدواته ، أو عن التوكيد وطرقه ، أو عن الزمن وقيوده ، ونعالج ذلك في أساليب متجانسة متسلسلة ، دون أن نفرق بين أجزاء هذه الموضوعات أو تقيد بترتيبها على حسب ورودها في أبواب من النحوي مختلفة .

(٤) لا داعى للتعجل بسرر القواعد النحوية ولا للتقيد بالاصطلاحات إذا أمكن الاستغناء عنها . والأجدى أن نلجأ فى تثبيت خصائص اللغة فى أذهان المتعلمين إلى دراسة موضوعات متنوعة الأغراض وتفهمها وتوجيه الذهن إلى نسق الجمل والعبارات ووظائف كلماتها وأثرها فى المعنى وفى الأسلوب .

فإذا عاج التلاميذ على هذا النمط قدرا موفورا من اللغة وعباراتها كان استنباط القواعد أو الحقائق الخاصة بها هينا . هذا إلى أن دراسة هذه القطع له كثير من الفوائد فى تنمية القدرة على التعبير السليم .

(٥) الاستغناء عن تدريس المباحث النحوية التى لا تمت بصلة إلى التعبير الصحيح ، ولا تساعد على تذوقه . وفى كتب القواعد قدر من هذا سنشير إليه بعد .

(٦) نتخذ من المباحث الصرفية والاشتقاقية عوناً على تنمية معجم التلميذ تنمية متدرجة منظمة مرتبطة بنموه العقلى وبسعة أفقه الحيوى ، وبما يقطع من مراحل فى القراءة وفى التعليم فى مختلف المواد ، ويحىء هذا فى ثانيا جميع الدروس .

وسنعرض لهذه الملاحظات بالتفصيل حين نعرض للمادة والطريقة . ولنبدأ بكلمة عن القواعد النحوية وما تتضمن من مباحث ثم نبسط القول فى الطريقة التى تبسع .

القواعد النحوية ومباحثها

تبحث القواعد النحوية فى الكلمات وضبطها وتغيراتها وأوضاعها فى الجملة . ويرجع ذلك فى جملته إلى المباحث الآتية :

(١) موضوعات تطابقية .

- (٢) موضوعات لغوية اشتقاقية أو صرفية .
(٣) موضوعات إعرابية .
(٤) موضوعات تتصل بترتيب الكلمات في الجمل من حيث التقديم والتأخير
والذكر والحذف .

الموضوعات التطابقية

(١) أما الموضوعات التطابقية فهي ما يتصل بتطابق الكلمات وموافقة بعضها لبعض من حيث العدد والنوع والأعراب، وذلك في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير ووجوه الأعراب .

وليست هذه النواحي بالعسيرة الإدراك، فالأطفال في مراحل مبكرة من حياتهم يتبينون كثيراً من وجوه التطابق ويستطيعون أن يدركوها بما يمر بهم من جمل وأساليب . وإذا نحن أحسننا التدرج وتخير العبارات التي نعرضها وربطنا الأشباه والنظائر المتماثلة ، استطعنا أن نصل بالتلميذ إلى أن يلم إلماماً مقبولا بالموضوعات الآتية، ويدركها إدراكاً عملياً يحقق الغاية المرجوة وهي:

المفرد والمثنى والجمع — المذكر والمؤنث — أسماء الإشارة — الأسماء الموصولة — الضمائر — إسناد الأفعال إلى الضمائر — تطابق الصفة والموصوف — الأفعال المعتلة — الأسماء المعتلة والممدودة — تمهيد لفهم النعت السببي .

فالتطابق يظهر في هذه الموضوعات ، ويستطيع المعلم أن يصل إليها بعرض العبارات على أسماع التلاميذ وعلى أنظارهم في دروس المطالعة، أو في الدروس التي يقصد فيها إلى معالجة هذه النواحي . وبذلك يدركون التغيرات التطابقية وما يرتبط بها ، ويثبتونها في أذهانهم تثبتاً عملياً حين الإدراك ، دون حاجة إلى التعاريف أو الاصطلاحات النحوية أو ما يتصل بذلك مما يمكن الاستغناء عنه .

وإن الطفل في المراحل الأولى من حياته يدرك هذه الفروق العددية

والتوعية بين الكلمات ، ويدرك أن التطابق في هذه النواحي لابد منه ، وإذا طرق سمعه ما يشوبه الانحراف من هذا تنبه إليه وأنكره .

وإلى جانب ما ينجى في ثنايا التطابق مما أشرنا إليه من موضوعات نحوية ، تنجى أيضا بعض الموضوعات الإعرابية التي يمكن أن تعالج بطريقة عملية وهي : إعراب المبتدأ والخبر بالحركات وبالحروف - النواسخ وأثرها الإعرابي - المفعول به - الفاعل - الأفعال الخمسة - اسم الفاعل وعمله - الحال .

وللتطابق شذوذ في بعض النواحي وهي : أفعال التفضيل - صفة جمع مالا يعقل - الفعل إذا كان فاعله مثنى أو جمعا . ويعالج ذلك في موضوع التطابق في المرحلة الملائمة على حسب ما تحتل مقدرة التليذ وما يقتضيه نموه اللغوي والعقلي .

الموضوعات اللغوية أو الصرفية

ويندرج تحتها ما يأتي :

المجرد والمزيد من الأفعال والأسماء (أو تنمية الكلمات) - الجامد والمتصرف من الأفعال - صوغ المضارع من الماضي - المشتقات (أو الأسماء المرتبطة بالأفعال) - همزة الوصل .

وهناك مجال في خلال معالجة هذه الموضوعات لتنمية الذخر اللغوي للتليذ تنمية تسير طبقا لنموه الحيوي والعقلي ، وتكوين معجم يكون صورة حياته وصلتها بتدرجه اللغوي . وسنرى ذلك مفصلا حين تعرض للطريقة

الموضوعات الإعرابية

وترتبط بتغيير أواخر الكلمات طبقا للعوامل والأوضاع المختلفة . ولعل هذه الموضوعات هي التي تبدو في الطليعة في مباحث القواعد النحوية ، وهي

التي تتجه إليها الأنظار ، ويعتبر الانحراف عنها أو الخطأ فيها أو التزامها من غير اضطراب أو زلل ، مقياسا لمعرفة القواعد النحوية وامتلاك زمامها .

وليست هذه الناحية الاعرابية بالعسيرة ، لامن ناحية فهمها ولا من ناحية تطبيقها ، وذلك لأن أسباب التغير واضحة ، فمنها نوع هو أدوات معلومة ولها أثر اعرابي واضح ، ومنها نوع يرتبط بالمعنى وباتصال الكلمات بعضها ببعض .

فالتغير الاعرابي ترجع أسبابه إلى عاملين أساسيين : (أولها) الأدوات العاملة (والثاني) وظيفة الكلمة في الجملة وفي معناها .

مرصد كسر العاقل

الأدوات العاملة

وهي قسمان :

(أ) ما يدخل على المفردات وهي :

النواصب { وتدخل على الأفعال
الجوازم

حروف الجر { وتدخل على الأسماء
أدوات الاستثناء
النداء

(ب) ما يدخل على الجمل :

وهي النواسخ . ولها أثر معنوي ، فمنها ما يفيد التوقيت أو الاستمرار أو المقاربة أو الرجاء أو الشروع أو الرجحان أو اليقين أو التحول .

ونسير في اختيار ما نعرضه من هذه الأدوات على التلاميذ سيرامتدرجا ، على حسب نموهم ومقدرتهم ، وتبعا لكثرة ورود هذه الأدوات واستعمالها ،

ونعتبرها ألفاظاً لغوية تنمى معجم التليذ وتساير تفكيره ومقدرته التعبيرية.

وظيفة الكلمة في الجملة

ويشمل هذا البحث ما يأتى :

المبتدأ والخبر - الفاعل - نائب الفاعل - المفعول بأنواعه - الحال -
التمييز - المضاف إليه - الصفة - التوكيد - البدل - عطف البيان .

ومما يساعد على تيسير بعض هذه المباحث الاعرابية، وعلى تقريب متناولها وتقليل التفريع والتبويب فيها ، أن نلاحظ أن لكل من الاسم والفعل مكملات . فمكملات الاسم هى الصفة والبدل والتوكيد، وهى تتبعه فى الاعراب . ومكملات الفعل توضحه أو تؤكد كده أو تبين سببه أو زمانه أو مكانه ، وهى المفعول المطلق والمفعول لأجله وظرف الزمان وظرف المكان ، وتكون منصوبة .

ويجدر بنا كذلك أن نوازن بين مظاهر الاعراب وعلاماته فى خلال معالجة هذه المباحث الاعرابية، حتى يعرف التليذ العلامات الأصلية للاعراب، ويدرك أيضاً ما يحى على غير ذلك ، وهذا فى مواضع سبعة وهى : المثنى وجمع المذكر والافعال الخمسة والاسماء الخمسة وجمع المؤنث السالم والممنوع من الصرف والمعتل من الاسماء والافعال .

ترتيب الكلمات فى الجملة

ومسائل هذا الموضوع تجيء منثرة فى أبواب النحو ، وليس لها أثر كبير فى ضبط أواخر الكلمات . ولعل بعض هذه المسائل أقرب إلى البحث فى الأساليب وفى طرائق التعبير العربى منها إلى البحث الاعرابى الذى يحتاج إليه التليذ لتقويم اللسان واتقاء الخطأ .

وهاك أمثلة من هذه المسائل مما يذكر في مباحث النحو :-
(فن أمثلة التقديم):

تقديم المبتدأ أو الخبر وجوبا أو جوازا - تقديم أخبار النواسخ عليها -
توسط أخبار النواسخ بينها وبين أسمائها - وقوع معمول خبر النواسخ بعدها -
تقدم الخبر على الاسم في « ما » - تقدم خبر إن وأخواتها عليها - توسطه بينها
وبين أسمائها - تقديم معمول الخبر على الاسم أو على الخبر - تقديم خبر « لا »
على اسمها - توسط العامل بين المفعولين في النواسخ - تقدم الفاعل على
الفعل - تقدم المفعول على الفاعل وجوبا أو جوازا - تقدم المفعول على
الفعل وفاعله ومتى يجوز ومتى يجب ومتى يمتنع - تقديم بعض المفاعيل على
بعض - تقدم الحال على صاحبها أو على عاملها وتأخرها عنه - تقدم التمييز على
عامله - تقدم المستثنى على المستثنى منه - الترتيب بين الاسم والكنية واللقب -
(ومن أمثلة الحذف):

حذف المبتدأ أو الخبر وجوبا أو جوازا - حذف عائد الموصول -
حذف كان - حذف أحد المعمولين في « لات » - حذف الخبر في أفعال المقاربة -
حذف اسم لا - حذف المفعولين أو أحدهما - حذف فعل الفاعل وجوبا أو
جوازا - حذف العامل في التنازع - حذف عامل المصدر في باب المفعول
المطلق - حذف عامل المفعول فيه - حذف الحال أو صاحبها أو عاملها -
حذف المضاف إليه ونية لفظه أو معناه ، إلى غير ذلك .

فإذا كان من هذه المسائل ماله فائدة في تذوق الأساليب وفهم ما بينها
من فروق ، فإنه يكفي للوصول إلى ذلك أن تعرض العبارات وتعالج معالجة
معنوية . وذلك انما يكون في المرحلة التي يستطيع فيها التليذ ادراك هذا
والاستفادة منه .

* * *

وفوق ما أشرنا إليه من موضوعات نحوية وصرفية نجيء في ثانيا مباحث
التطابق وغيرها ، هناك موضوعات أخرى تعالج علاجا خاصا وهي :

(١) نعم وبئس - التعجب - التفضيل - الإغراء والتحذير - الاختصاص - الاستغاثة والندبة .

وهذه الموضوعات أشبه بتراكيب خاصة في اللغة العربية لها نسق خاص في صوغها . ويكفي في إيضاح مميزاتها الإعرابية وغيرها أن تعرض عبارات مختلفة يدرك منها التلاميذ طريقة صوغ هذه التراكيب ومواطن استعمالها وما في ثناياها من مختلف المعاني . ولسنا في حاجة إلى توجيه الإعرابي في معظم هذه التراكيب ، وحسب المتعلم أن يفهمها ويصوغها صوغاً صحيحاً ويستطيع استعمالها في المقاصد المختلفة .

(٢) التصغير والنسب :

ويكفي في معرفة المسائل المختلفة لهذين الموضوعين أن تخير طائفة من الأمثلة المستعملة في الحياة ، لا الأمثلة القرصية ، ونعرضها على التلاميذ في جداول يرجعون إليها ، ويتبعون ما عتري الكلمات من تغيير في حالات التصغير والنسب ، ويستطيعون من تتبع الأمثلة أن يدركوا ما هنالك من قواعد لهذين الموضوعين ، ولا يكونون في حاجة إلى أن تسرد لهم قواعدهما المختلفة ، بعد أن عرفوا الطريقة العملية في أكثر الكلمات المستعملة أو التي يمكن أن تصادفهم في حياتهم العملية أو التعليمية .

(٣) العدد :

وطريقة معالجته إنما تكون بالتمرين العملي وبالأمثلة الكثيرة التي تثبت بها قواعد العدد في الأذهان ثباتاً عملياً .

(٤) توكيد الفعل :

يجيء إلى جانب إسناد الأفعال للضمائر ، وتوضع له جداول تتضمن طائفة من الأفعال يقاس عليها غيرها ، ويتخذ المعلم من معالجة هذا الموضوع وسيلة لتنمية الناحية اللغوية في معجم التلاميذ ، وذلك بعرض بعض الأفعال التي تلائم مستواهم ويستطيعون الانتفاع بها .

ولعل من الخير أن يعالج موضوع تأكيد الأفعال مع موضوع التوكيد بصفة عامة وشرح وسائله المختلفة وأدواته وما يتصل بذلك . ويكون هذا في المرحلة التي يأنس فيها المعلم من استعداد التلاميذ على حسب معلوماتهم ومداركهم .

(٥) أسماء الأفعال والأصوات :

تعالج على أنها كلمات لغوية ، فنوضح للتلاميذ معانيها وطريقة استعمالها . ومتى أدركوا ذلك كان من الهين أن يفهموا ما لها أو ما لبعضها من أثر إعرابي .

(٦) العلم والمحلى بال والمضاف إلى أحد المعارف :

ولعل هذه المسائل لا تحتاج إلى بحث خاص ، وليس هناك ما يدعو إلى التعرض لها في تعليم الناشئين فليس لها أثر إعرابي .

(٧) همزة إن وفتحها أو كسرها :

ويعالج من هذا الموضوع ماله أسباب واضحة كثيرة الاستعمال ، وذلك بالطريقة العملية ، بعرض الجمل والتراكيب المختلفة .

(٨) دخول « ال » على المضاف :

ويعالج بالطريقة العملية أيضا في ثانيا إنشاء الجمل والعبارات .

(٩) الاشتغال :

ومسائله ترجع إلى مباحث المبتدأ والخبر أو إلى مباحث المفعول به . وإن المعنى الذي يراد ، سيساعد على التوجيه الإعرابي . ولا مانع من السير على مذهب الكوفيين في حالات نصب المشغول عنه من جعله منصوبا بالفعل بعده ، لا بفعل محذوف يفسره المذكور .

(١٠) وهناك مبحث آخر وهو زيادة بعض الكلمات وذلك مثل :

زيادة كان — زيادة غيرها من النواسخ — زيادة الباء في خبر ليس وفي خبر « ما » — جر التمييز بمن الزائدة ، إلى غير ذلك . وشأن هذه

المسائل الخاصة بالزيادة شأن التقديم والحذف ، وقد أشرنا إلى ذلك فيما تقدم .



لعلنا بعد هذا ننتظر تحديد المنهج الذى سيدرس ، وسرد مباحثه ، وترتيب أبوابه ، ولكننا لا نريد أن نتعجل فرسم هذا المنهج ، لأن العناصر التى أشرنا إليها وهى النواحى التطابقية والإعرابية والاشتقاقية سيجىء كثير منها فى ثنايا الجمل والعبارات التى سنتخذها أساساً للطريقة ، وفى أثناء ذلك يدرك التلميذ المسائل النحوية ، دون أن نشعره بأنها قواعد تتطلب التعاريف والألفاظ الاصطلاحية ، أى أن كثيراً من هذه المسائل سيجىء فى صورة إنشائية وعلى أسلوب تكوين الجمل ، طبقاً للأصول التى أوضحناها من قبل .

لهذا سنزجىء التعرض لتحديد المنهج الدراسى فى القواعد النحوية إلى أن نشرح الطريقة التى تتبع ، ثم نبين ما يستفيدة التلميذ فى أثناء ذلك من خصائص اللغة وميزاتها ، ونوازن بين ذلك وبين القواعد النحوية المسطورة فى الكتب ، لنرى ما يجنى التلاميذ فى الحالين ، ولنعلم الفرق التعليمى والعلى بين الاتجاهين .

طريقة التدريس

الطريقة التى سنتبعها فى تعليم القواعد هى طريقة عرض العبارات وإنشاء الجمل كما أشرنا . ويجمل بنا قبل السير فى تفصيل هذه الطريقة أن نوضح حقيقة نرى أن لها شأنًا فى الإفادة ، وفى تحقيق الغرض الذى نقصده ، وهى طبيعة الأمثلة التى نركز عليها فى الإيضاح وموضوعاتها . فقد قلنا أن اللحظة التى نرى اتباعها فى تعليم القواعد يجب أن تكون إنشائية لغوية فى ميدان حيوى شائق ، فالأمثلة البتراء المتكلفة لا تحقق الغاية التى نشدها .

وقد جرى تعليم القواعد وبعض كتبها على نهج عماده التمثيل بعبارات

لا تحمل في طياتها من صور الحياة شيئاً ذا شأن، مثل جاء زيد وضرب زيد عمراً، ثم أراد المجددون أن يكسبوا أمثلتهم لونا طريفاً، وأن يهجروا التمثيل بزيد وعمرو، فاتجهوا إلى الزهرة وإلى تغريد الطيور وإلى السباحة واللعب ونحو ذلك. ولسنا ننكر ما في بعض هذا من طرافة، ولكننا لا نرى في التغيير الشكلي كل ما نريد، بل إن بعض هذه الأمثلة لا يختلف اختلافاً كبيراً عن التمثيل بزيد وعمرو. وليس منشأ الاعتراض على هذه الأمثلة هو قصرها، فإننا لا نعترض على أن تكون الأمثلة أحياناً جملاً قصيرة، إذا دعت الحال إلى ذلك، ولا نقيس المثال بعدد كلماته، وإنما نقيس الأمثلة بمقدار ما لها من صلة بالحياة، وما فيها من تشويق وإثارة لاهتمام التليذ ونشاطه الحيوي، وبسعة أفقها، ومدى اتصالها بعناصر تكسبها حياة وقوة وطرافة، وتجعل أثرها في النفس قوياً عميقاً. فالمثال وحدة لغوية إنشائية يشبه الوحدات الإنسانية التي يتكون منها المجتمع، فمن الناس من لا تحس له أثراً حيويًا ولا تشعر بفراغ إذا غاب، ومنهم من تجد في مجالسته سروراً وفائدة وتوجيهاً نافعاً، وتحس أن حياته مكانة وأثراً. وكذلك الأمثلة، منها ما يجده أثير مقطوع الصلة بالصور العقلية والحقائق الحيوية، ويكون أشبه بشخص هائم لا تربطه بالحياة صلة، ولا يكون له شأن ولا أثر، ومنها ما يجد فيه الحياة الحقيقية وصورها وما تأنس به النفس. وإن هذه الصلة وربط الحقائق بعضها ببعض، هو الذي يكسبها قوة ويجعل منها مجموعات تشبه مجموعات بني الإنسان، فالحقائق العقلية كالجنود المجندة، ما تعارف منها انتلف وماتناكر اختلف. وهذه نظرية معروفة في التربية، وهي إحدى النظريات التي جاء بها «هربارت»، وبنائها على رأيه في العقل وأنه مكون من مجموعات الحقائق المتوافقة. وعلى هذا سنقيس الأمثلة التي نجى منها في القواعد بمقياس ارتباطها بسلسلة من الحقائق الحيوية، وبما ينسج حولها من صور عقلية، وبما تثيره من شوق التليذ واهتمامه، وما يرتبط منها بتجاربه وبميدانه الحيوي.

واختيار الأمثلة على هذا الأساس يستلزم أن نحقق فكرة أشرنا إليها،

وهي أن تعليم القواعد يجب أن يسير على نهج إنشائي لغوي ، وأن يرتكز على تعليم اللغة وعلى مايجيء في ثنايا ذلك من عبارات وأفكار . وعلى هذا ينبغي أن يكون مجال تعليم القواعد موضوعات تامة شائقة تناسب مستوى التلاميذ ، كقطع المطالعة وموضوعات المحادثة ، وأن يكون منها الحكايات المصورة وغير ذلك .

وعلى هذا سنلجأ في تعليم القواعد إلى المطالعة والمحادثة على أساس المحاكاة والتكرار ، وسنعالجها في ثنايا تعليم اللغة كما أوضحنا .

إنشاء الجمل

وإنشاء الجمل أسلوب من التمرين نستطيع استخدامه في تعليم اللغة وخصائصها بطريقة تحقق كثيراً مما أشرنا إليه من السير في تعليم القواعد على الأساس الإنشائي واللغوي ، ومزج تعليمها بتعليم الأساليب والعبارات وبذلك يدرك التلميذ قواعد اللغة إدراكاً عملياً تطبيقياً .

وإن الإكثار من التمرين ، والافتتان في أنواعه وأساليبه ، يفسح المجال لتحقيق الأساسين اللذين أشرنا إليهما ، وهما المحاكاة والتكرار . وبذلك لا يجول التلاميذ في ألوان التعبير وفنونه جولات تفيدهم في النواحي الإنشائية واللغوية ، وتلمس في أذهانهم خصائص اللغة أو قواعدها بطريقة عملية يستطيعون احتذاءها في تعبيرهم وقراءتهم .

وسنتبع في إنشاء الجمل طريقة متدرجة :

(١) فنبداً بالجملة البسيطة المشتملة على عنصرين ، ثم نتميها بما يزداد عليها من مكملات الاسم ومكملات الفعل وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة ونقرن ذلك بالضمائر وأحوالها وما في كل ذلك من تطابق في الإفراد والثنية والجمع والتذكير والتأنيث وأوجه الإعراب .

٢ (٢) ثم ندخل الأدوات العاملة على الجمل وعلى المفردات ، على حسب كثرتها في الاستعمال وحاجة التلاميذ إليها وإدراكهم لمعانيها .

٣ (٣) ونعالج أيضا أنواع الاعراب التي قلنا أن مرجعها إلى موضع الكلمة في الجملة وإلى ما يسبقها .

٤ (٤) وفي ثانيا كل هذا تعرض لناحية الاشتقاقية التي يمكن اتخاذها وسيلة لتنمية الذخر اللغوي للتلاميذ .

٥ (٥) أما نواحي التقديم والتأخير والذكر والحذف والزيادة، فإن علاجها أقرب إلى ناحية الأسلوب منه إلى البحوث الاعرابية الخاصة كما أشرنا إلى ذلك من قبل .

وهذه هي الأقسام الأربعة التي قلنا إن القواعد النحوية والصرفية تنحصر فيها وهي : التماثل - والاعراب الذي يرجع إلى أدوات ظاهرة أو إلى وضع الكلمة - والجانب الاشتقاقي - وما يتصل بترتيب الكلمات في الجملة .

ولا نعالج هذه المباحث منفصلا بعضها عن بعض ، فان هذا الفصل لايساير التدرج الإنشائي ، والأجدى مزج بعضها ببعض على قدر ما تحتمل مقدرة التلاميذ من الوجهتين الإنشائية واللغوية .

* * *

وسنبسط كل هذا بذكر أنواع الجمل التي نعرضها على التلاميذ وتدرج في ترميمها على النهج الآتي :

١ (١) جمل اسمية تشتمل على مبتدأ وخبر مع تثنيتهما وجمعها .

٢ (٢) زيادة أسماء الإشارة عليها .

٣ (٣) جمل اسمية خبرها فعل ماض لازم مرة ومتعد مرة أخرى ، مع ذكر مفعوله مشتملا على ضمير .

(٤) جعل المبتدأ فى هذه الجملة للعاقل مرة ولغير العاقل أخرى ، حتى يدرك التلاميذ الفرق فى الأسلوب فى الحالتين .

(٥) جعل اسمية تشتمل على صفة للمبتدأ .

(٦) وصف المبتدأ باسم موصول .

(٧) جعل اسمية مبتدؤها ضمير منفصل .

(٨) تكوين جدول للضائر الاثني عشر ، للتكلم وللخاطب وللغائب ، مقترنة بالأفعال الماضية والمضارعة ، مع الاهتمام باختيار الأمثلة بماله صلة بحياة التلاميذ وبيئاتهم ، حتى تكون ذخرا نافعا لهم .

(٩) الموازنة بين جمل اسمية خبرها فعل مسند لاسم ظاهر ، وجمل اسمية خبرها فعل وفاعله ضمير مستتر يعود على المبتدأ .

(١٠) التدرج من ذلك إلى فكرة ارتباط الوصف بغير الموصوف (النتع النسبي) .

(١١) جعل اسمية بحتة وجمل اسمية خبرها فعل وتشتمل على حال .

(١٢) عبارة تكون الحال فيها جملة .

وإن معالجة هذه الجملة تحقق جانبا عظيما من التمرين الانشائي ، وتتخذ وسيلة لعرض طائفة من القواعد النحوية أو الخصائص اللغوية ، وقد أشرنا إليها من قبل ، عند الكلام على الموضوعات المتطابقة .

ولنذكر نماذج عملية للطريقة التى ستعالج بها هذه الأنواع من الجملة :

(١) تعرض على التلاميذ قطعة كالقطعة الآتية :

(الشرطى) « الشرطى واقف فى الشارع ليحافظ على النظام ويقبض على اللصوص ويمنع المتشاجرين . وهو قوى الجسم ويلبس ملابس خاصة » . وبعد قراءة القطعة وفهم ما فيها من ألفاظ وجمل ، نبدأ بمعالجتها من الناحية الانشائية بطريقة المحادثة ، ثم نوجه إلى التلاميذ أسئلة كالأسئلة الآتية للإجابة عنها :

ما وظيفة الشرطى ؟ أين يقف ؟ ما الذى يلبسه ؟ .

ثم نتدرج فى هذه المعالجة الانشائية فنمزجها ببعض الخصائص النحوية مثل :
الشرطى واقف فى وسط الشارع

الشرطيان واقفان »

الشرطيون واقفون »

الشرطى سائر فى الطريق

الشرطيان سائران »

الشرطيون سائرون »

وفى مرحلة تالية نعود إلى هذه الجمل فنضيف إليها اسم الإشارة .

(٢) تعرض القطعة الآتية :

(الكشاف) انظر إلى الكشاف فى ملابسه وهو يحمل الراية المصرية
ويسير أمام الصفوف ، والكشاف كأنه جندى صغير . وهو محب للخير
ويساعد جميع الناس .

ونعالج القطعة معالجة إنشائية على مثال ما فعلنا فى القطعة السابقة ، ثم
نتدرج ونعرض عبارات كالآتية :

الكشاف لا بس ملابس الجنود	الكشاف محب للخير
» الكشافان لا بسان	» الكشافان محبان »
» الكشافون لا بسون	» الكشافون محبون »

وبعد ذلك نضيف اسم الإشارة .

(٣) ذهبت البنت لتطعم الدجاج ، فأخذت الحبوب ، ثم نثرت بعض الحب ،
فأسرعت الدجاجات إليه ، وأخذت تلتقطه بسرعة .

نعالج الناحية الانشائية بإلقاء أسئلة يجيب عنها التلاميذ ، ثم نتدرج إلى
الناحية النحوية كما يأتى :

الولد يطعم الدجاج	البنت تطعم الدجاج
الولدان يطعمان »	البنتان تطعمان »
الأولاد يطعمون »	البنيات يطعمن »

الدجاجة تلتقط الحب

الدجاجتان تلتقطان »

الدجاجات تلتقط »

ثم نضيف بعد ذلك اسم الإشارة .

(٤) جلس تلميذ على شاطئ البحر وكان معه بعض زملائه من مدرسته، وكان الهواء جميلاً نقياً والبحر لونه أزرق والأمواج شديدة تصطدم بالشاطئ فيصعد الرشاش .

وكان بعض الأولاد يستحمون فذهب أحدهم في داخل البحر، ولما تعب صاح طالباً الانقاذ ، فأسرع أحد حراس الشاطئ وعام في الماء حتى وصل إليه وأنقذه .

بعد المعالجة الانشائية بالأسئلة والاجابات نترج إلى الناحية النحوية كما يأتي :

الولد ساج في الماء	التلميذ جالس على شاطئ البحر
الولدان	التلميذان جالسان »
الأولاد	التلاميذ جالسون »
البنت	التلميذة جالسة »
البنتان	التلميذتان جالستان »
البنيات	التلميذات جالسات »

ثم نضيف اسم الإشارة إلى هذه الجملة كما فعلنا من قبل .

(٥) غرس البستاني في حديقة المدرسة شجرة ورد ، وبعد مدة كبرت هذه الشجرة وأثمرت ، وظهر فيها الورد الصغير . وكانت كل وردة في أول الأمر في غلاف أخضر ، ثم نمت وتفتحت وظهر الورد جميل اللون ، ثم غرس البستاني شجرة أخرى فنمت أيضا وأثمرت .

وبعد ذلك فكر تلاميذ المدرسة في أن يغرّسوا شجرة ثالثة في الحديقة وقد أثمرت بعد مدة وأصبح في حديقة المدرسة ثلاث شجرات مشمّرات .

الشجرة مثمرة	هذه الشجرة مثمرة
الشجرتان مشمّرتان	هاتان الشجرتان مشمّرتان
الشجرات مشمّرات	هذه الشجرات مشمّرات
التليذ غرس شجرة	هذا التليذ
التليذان غرسا شجرتين	هذان
التلاميذ غرسوا ثلاث شجرات	هؤلاء

هذه أمثلة يستطيع المعلم أن يجيء بكثير من أشباهها ، وأن يفتن في معالجتها افتنانا شاملا واسع المدى ، مقرّونا بما يبعث شوق التلاميذ ويثير اهتمامهم . وإن في شؤون الحياة وما يحيط بهم ميدانا حافلا بالمعاني الملائمة لعقولهم ، وبالطرائف التي تجتذب انتباههم . ونستطيع أن نتخذ من كل ذلك عوناً على إنشاء موضوعات سهلة ، نعالجها كما نعالج قطع المطالعة ودروسها ، ونستخدم في ذلك الحوار الذي يوجه العقول إلى مختلف المعاني ومتنوع العبارات . فيقرأ التلاميذ القطعة ويفهمونها فهما كلياً وجزئياً من جهة المعنى والتراكيب والألفاظ ، ثم نحاورهم فيها حواراً معنوياً يدعو إلى تغيير الأساليب طبقاً للغاية التي يقصد المعلم إلى تحقيقها .

وبذلك يشعر التلاميذ أنهم في جو مألوف لهم ، وهو جو الحقائق الحيوية والتعبير الطبيعي ، الذي يستخدمه جميع الناس فيما يصادفون من شؤون الحياة .

ويستطيع المعلم أن يتخذ من دروس المطالعة وغيرها وسيلة لتعليم القواعد ، مادام قد وضع نصب عينيه أن القواعد ليست إلا خصائص للغة تنجلي في مختلف عباراتها ، ويستطيع التليذ أن يدركها بمعونة وبغير معونة ، فيراها ممثلة فيما يعرض عليه من عبارات ثم يحاكيها فيما ينشئ من جمل وتراكيب ، ويحتذى ما يراه من افتنان في التنويع الذي يعرضه المعلم في الجمل والأساليب ، طبقا للتغيير العددي أو الذاتي أو الاعرابي أو غير ذلك مما أوضحناه .

ويتدرج المعلم في إنشاء الجمل وتنميتها طبقا لما أشرنا إليه ، بادئا بالجمل السهلة التي تشتمل على مبتدأ وخبر ، ثم يزيد فيها أسماء الإشارة والأسماء الموصولة والصفة والحال ، ثم يستخدم الضمائر ويشفع ذلك بجدول يحقق ، إلى جانب معرفة الضمائر ، غرضا آخر وهو اسناد الأفعال إليها . وبعد ذلك يمدد للنتع السببي بالطريقة التي أشرنا إليها من قبل ، بالموازنة بين جمل اسمية يتضمن خبرها فعلا وفاعله ضمير أو اسم ظاهر .

لو لم يكن أسلوب المعلم في كل هذا طبيعيا يسير مقدرة التليذ من جميع الوجوه اللغوية والحيوية والعقلية . وليضع نصب عينيه حقيقة لها شأنها فيما نحن بصددده ، وهي أن اللغة ظاهرة من الظواهر الاجتماعية ، تلازم الحياة وتسير التفكير ، ومن الخطأ أن تفصل اللغة أو خصائصها أو قواعدها عن ميادين التعبير أو التفكير .

وللمعلم أن يمزج أنواع الجمل التي أشرنا إليها ، أو يقدم أو يؤخر ، فله بعد أن يعالج الجملة السهلة المكونة من مبتدأ وخبر مفردين ، أن يتبع ذلك بجمل اسمية خبرها فعل أو ظرف أو جار ومجرور ، ثم يحى بعد ذلك بجمل فيها وصف للمبتدأ أو اسم إشارة أو اسم موصول أو حال أو نحو ذلك ، وله أن يرتب هذه الموضوعات ترتيبا آخر على حسب الظروف التي تحيط به وبتلاميذه ، مادامت الخطة العامة التي يسير عليها هي اتباع الأسلوب

الانشاء واتخاذها أساسا لعرض خصائص اللغة وثبتت أثرها العملي في أذهان التلاميذ

ويراعى في هذه التمرينات أن يكون بعضها من عمل المعلم ، وأن يترك بعضها الآخر يتمه التلميذ محاكيا في ذلك الأساليب التي عرضت عليه .

• • •

ويحذر بالمعلم أن يلاحظ ما هنالك من تقارب معنوى بين الخبر والصفة والحال ، وما يثيره هذا التقارب في بعض الأحيان من شبهات تعرض للأطفال ، فليحسن اختيار الأمثلة بحيث لا تثير شيئا من ذلك ، وليرجم الفروق الدقيقة بين هذه الموضوعات إلى أن تنمو مقدرة التلاميذ ويلبوا بالقدر الكافي من أساليب اللغة وعباراتها ، وبذلك يستطيعون إدراكها في سهولة ويسر .

ويستطيع المعلم وهو في هذا النطاق الانشائي، نطاق إنشاء الجمل وتغيير العبارات تغييرا تطابقيا ، أن يتعرض لمكملات الفعل ومكملات الاسم . أما مكملات الفعل فهي : الظرف والمفعول لاجله والمفعول المطلق ، ويمكن اعتبار الحال مكملا للفعل وهو وصف له في المعنى ، كما نص على ذلك سيويه في كتابه إذ سماه نعتا للفعل ، والمراد بالفعل المصدر الذي يدل عليه الفعل . وأما مكملات الاسم فهي : الصفة والتوكيد والتمييز والمضاف إليه . فيعالج كل هذا على أساس معنوى بأن يوجه الأذهان إلى ما لهذه المكملات من أثر في المعنى وفي توضيح المقصود وفي تحديد الزمان أو المكان أو بيان السبب أو التوكيد أو غير ذلك . ويزيد هذه الحقائق وضوحا أن تقترن بأدوات الاستفهام عن الزمان أو المكان أو السبب أو الحال ، مثل : متى وأين ولماذا وكيف إلى غير ذلك ، وسيرى التلاميذ في خلال كل هذا أن مكملات الفعل تكون دائما منصوبة ، وأن مكملات الاسم تكون مثله في الاعراب في أغلب الحالات .



نما تقدم نرى أن الطريقة الانشائية أو طريقة إنشاء الجمل وتنويع الأساليب ، نستطيع بها أن ننفذ إلى طائفة من القواعد النحوية ، وأن نشأت أثرها في أذهان التلاميذ ، دون أن يشعروا بأعباء ما هو متبع الآن من أساليب تجعل هذه القواعد كالطلاسم ، وتبرزها في شكل يبدو منقطع الصلة بالتعبير والتفكير ، ويضع حاجزا حصينا بين التعبير وبين ما يتضمنه من خصائص هي في حقيقتها قواعد اللغة .

(الأدوات العاملة) .

قد أشرنا من قبل إلى أن ضبط أواخر الكلمات أو تغييرها له سببان : أولهما ما تكتسبه الكلمة تبعاً لوظيفتها في الجملة وما تؤديه من معنى ، والثاني أدوات خاصة محصورة لها أثر في الاعراب معروف .

وقد رأيت فيما أوضحنا في إنشاء الجمل أنه يمكن أن تجيء في ثانياً جميع الموضوعات الاعرابية التي ترجع إلى وظيفة الكلمة ما عدا نائب الفاعل ، وهو موضوع نستطيع أن نعالجه في ناحية خاصة من نواحي إنشاء الجمل وننتهز الفرصة للتعرض لتغيير الفعل في حركات حروفه .

أما الأدوات العاملة أي التي يصحبها ضبط خاص للكلمات ، فإنا نسير في عرضها وفي استخدامها على حسب مكانتها في الاستعمال الانشائي وكثرة ورودها في التعبير . وقد أشرنا من قبل إلى أنها قسمان . (١) ما يدخل على المفردات ، أسماء كانت أو أفعالا (٢) وما يدخل على الجمل وهي النواسخ .

وهذه الأدوات معروفة محصورة وهي :

(١) حروف الجر :

من - إلى - عن - على - في - حتى - مذ - منذ - رب - خلا - عدا -
حاشا - كي - لعل - متى - اللام - الباء - الواو - التاء - الكاف .

(٢) أدوات الاستثناء :

إلا - غير - سوى - عدا - حاشا - ليس - لا يكون .

(٣) أحرف النداء :

يا - أيا - هيا - أي - الهمزة .

(٤) النواصب :

أن - لن - كي - إذن - أو - لام الجحود - حتى - فاء السببية - واو المعية - لام التعليل .

(٥) الجوازم :

لم - لما - لا الناهية - لام الأمر - إن - إذ - ما - من - ما - مهما - متى - أيا - أين - أنى - حيثما - كيفما - أى .

(٦) كان وأخواتها :

كان - أصبح - أمسى - أضحى - ظل - بات - صار - مادام - ما برح - مازال - ما انفك - ما فتىء - ليس .

كاد - كرب - أوشك (وهى للمقاربة)

عسى - حرى - اخلو لى (وهى للرجاء) .

شرع - أنشاء - طفق - جعل - علق - أخذ - قام - أقبل - هب (وهى للشروع) - آض - رجع - عاد - استحال - قعد - حار - ارتد - تحول - غدا - راح (وهى بمعنى صار)

ما - لا - لات - إن (المشبهات بليس)

(٧) ان وأخواتها :

إن - أن - لكن - كأن - ليت - لعل - عسى (بمعنى لعل فى لغية) - لا

(٨) ظن وأخواتها :

وجد - درى - النى - تعلم (أفعال القلوب لليقين)

جعل حجا - عد - زعم - هب (للرجحان)

رأى - علم (لليقين غالبا)

ظن - خال - حسب (للرجحان غالبا)

صير - جعل - اتخذ - وهب - ترك - رد (للتصيير)

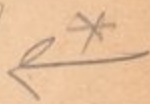
• • •

وواضح أن هذه الأدوات ليست كلها في درجة واحدة من الذيوع ، ومنها أدوات أثبتت النحاة لأنها وردت في بعض لهجات العرب ، مثل كي ولعل ومتى حين تكون حروف جر . ومنها أدوات تستعمل استعمالات مختلفة تبعاً لمعناها مثل : متى وأى ، فإنهما تحيثان للاستفهام وللشرط . ومثل « جعل » ، فإنها تحيى من أخوات ظن للرجحان ، ومن أفعال الشروع ، ومن أفعال التصيير . ومثل « عسى » ، فإنها تحيى للرجاء ومن أخوات « إن » ، بمعنى لعل . ومثل : « خلا وعدا وحاشا » ، فإنها تكون أحرف جر وأدوات استثناء . ومثل « من » ، فإنها تحيى للشرط وللإستفهام وموصولة . ومثل : « ما » ، فإن لها معاني عشرة وهى :

استفهامية - شرطية - موصولة - تعجبية - نكرة موصوفة - كافة - نافية - زائدة - مهبة لدخول رب - مصدرية .

ومن هذه الأدوات ما يمكن حذفه من مبحث العوامل ، لأنها ليس لها أثر خاص يميزها من بقية الأفعال بمظهر إعرابي تستحق به أن تفرد بالذكر بين العوامل الاعرابية . وذلك مثل أفعال المقاربة وأفعال الرجاء وأفعال الشروع ، فإن ما اشترطه النحاة من أن خبرها يكون فعلا ، يجعل أثرها في الخبر أثرا في المحل لا في اللفظ .

وعلى ذلك يمكن النظر إليها من ناحية أنها أفعال تحتاج إلى مرفوع فقط . وهذا المرفوع قال بعض النحاة أنه شبيه بالفاعل ، وإذا سرنا في خبر كان وأخواتها على رأى « الفراء » من أنه شبيه بالحال ، أو على رأى « الكوفيين » من



أنه حال ، فانا نصبح في غير حاجة إلى التعرض لهذه الأدوات أو ذكرها ضمن النواسخ .

ونستطيع أيضا أن ننظر إلى « إن وأخواتها » على أساس ماقال النحاة من أنها شبيهة بالأفعال . وبذلك يكون السبب في نصب ما بعدها واضحا . من كل هذا يتضح أن في الأماكن الاستغناء بأتا أو إلى درجة ما ، عما يذكر لهذه الأدوات من أنها ترفع الاسم وتنصب الخبر أو بالعكس ، وإذا لم نشأ الاستغناء عن هذا التفصيل النحوى فان الفكرة التى أشرنا إليها تذلل الصعاب إلى حد كبير ، على أنا نعتقد أن الاستغناء عنها هين يسير لا يفوت معه شيء ذو شأن .

وبالباقي من الأدوات العاملة بعد هذا يمكن أن يرتب تبعا لكثرة دورانه وذبوع استعماله ، ويكتب في جداول في مصورات تشبه المصورات الايضاحية في دروس مبادئ العلوم ونحوها ، وبجانب كل أداة بعض الأمثلة المألوفة . وتعرض هذه المصورات في الدروس المختلفة للاستعانة بها على تثبيت الحقائق بعد الايضاح المقترن بالأمثلة الكثيرة ، وتعلق على جذران حجرات الدراسة للإشارة إليها عند الحاجة . وإن الافتتان في هذه المصورات واسع المجال ، ويمكن أن يقترن في الفرق الصغيرة بالصور التى يكلف التلاميذ التعبير عما تتضمنه من المعانى .

وتكون هذه المصورات على نمط يشبه مايتأتى :

حروف الجر (١)

الحرف	المثال
من	اشترى الولد القلم من المكتبة
إلى	وصلت السفينة إلى الشاطئ
في	صب الماء في الكوب
على	وضع الكتاب على المنضدة
الباء	فتح الباب بالمفتاح

وننتقل بعد ذلك إلى باقى أدوات الجر فنضعها بالتدرج فى جداول أخرى على الترتيب الآتى :

اللام - الكاف - عن

الواو - التاء - منذ

أما « مذ » ، فيشار إلى أنها لغة أخرى فى منذ

وأما « حتى » ، فإنها ترجأ إلى مرحلة مقبلة ، لأن مجيئها أداة نصب بأن المقدرة بعدها يجعل لها شأنًا آخر مشوباً بشيء من الصعوبة على الصغار . وكذلك الشأن فى « خلا وعدا وحاشا » .

ونسير فى النواصب على نظام كهذا ، على الترتيب الآتى :

(١) أن - لن - كي - لام التعليل .

(٢) لام الجحود - حتى .

(٣) الفاء - أو - إذن .

ونسير فى أدوات الاستثناء وأحرف النداء على هذا النظام .

يبقى بعد ذلك « ظن وأخواتها » وأفعال التصيير، والمستعمل منها بكثرة إنما هو أدوات قليلة ولعلها لا تعدو ما يأتي :

ظن - حسب - خال - وجد - ألقى - رأى - علم - صير - اتخذ .

فتوضع هذه الأدوات في جداول مقرونة بالأمثلة كما سبق ، على أنه يمكن أن يكون البحث فيها حين البحث في المفعول .

* * *

فالأدوات العاملة يسيرة الخطب في تفهمها وتعرف أثرها . وبما يزيد هذا اليسر أنا سنعالجها على أساس معنوى في ثنايا الموضوعات المتصلة بحياة التلاميذ ومنابع شوقهم واتجاه اهتمامهم ، على أن تكون موضوعات تامة لأمثلة بتراء ، وقد أوضحنا ذلك عند الكلام على الأمثلة .

* * *

والجداول التي تتضمن الأدوات العاملة لن تكون أساس الايضاح ، بل خلاصة يشير إليها المعلم للتذكير . أما تعرف الحقائق وتثبيت أثرها فإننا نسلك إليه قاعدتنا العامة التي رسمناها ، وهي مزاولة الموضوعات وما فيها من عبارات كما أوضحنا .

وتيسير هذه النواحي الاعرابية يتطلب أن يعرف التلميذ علامات الاعراب الأصلية وما يشذ عن اطرادها .

وجولة يسيرة بالتلاميذ في إحدى قطع المطالعة تكفي لتوجيههم إلى هذه العلامات .

ومن الصعاب التي تعترض التلاميذ في هذا الصدد ، تلك التفرقة بين علامات الاعراب وعلامات البناء ، فإن النحاة قد اصطالحوا على أن علامات الاعراب هي :

الرفع - النصب - الجر - الجزم .

وعلامات البناء هي :

الضم - الفتح - الكسر - السكون (أو الوقف) .

ومن الخير التفكير في توحيد هذه الاصطلاحات ، والاتفاق على اسم واحد لحالتي الاعراب والبناء .

أما العلامات الفرعية التي تحل محل هذه العلامات الأصلية فقد أشرنا من قبل إلى أن مواضعها سبعة وهي :

الأسماء الخمسة - الأفعال الخمسة - المثني - جمع المذكر - جمع المؤنث - ما لا ينصرف - الفعل المعتل الآخر المجزوم . ويضاف إلى ذلك الاعراب التقديرى فيما كان معتل الآخر من الأسماء والأفعال .

وإن الأمثلة التي تمر بالتلاميذ في خلال معالجة النواصب والجوازم وحروف الجر والنواسخ وغير ذلك من الأدوات العاملة ، سيرون فيها الأثر الاعرابي، ويرون من الموازنة بين الأمثلة في أحوال الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، أن هناك فروقات بين لهم العلامات الأصلية والعلامات الفرعية ويستنبطون من أنفسهم أنواعها .

فإذا اطمأن المعلم إلى كل ذلك ، عرض على التلاميذ جدولاً إيضاحياً يبين فيه أنواع الاعراب وعلاماته الأصلية والفرعية لكي يوازنوا بينها ويدركوا مواضعها .

لعلنا بهذا قد أوضحنا بمجمل الطريقة العملية التي تتبع في موضوع التوافق وفي موضوع التغيير الاعرابي وأسبابه ومواضعه .

وإننا نترك لمن يقتنعون بفائدة هذه الطريقة الانشائية في تعليم القواعد النحوية أن يتسابقوا في الافتنان ، في اختيار القطع ، وإنشاء النماذج التي تستخدم لا لاستخلاص القواعد منها ، بل لتثبيت أثرها على النهج الذي أوضحناه .

وإن المسابقة في كتب إنشائية تؤلف لتحقيق هذه الغاية لها أثر محمود .
(المباحث الصرفية) .

يبحث العلماء في كتبهم في الأفعال والأسماء من النواحي الصرفية الآتية :
في الأفعال :

الماضي والمضارع والأمر - الصحيح والمعتل - المجرد والمزيد - الجامد
والمتصرف - المتعدي واللازم - المبني للعلوم والمبني للجهول - المؤكد
وغير المؤكد - ثم يذكر حكم الأفعال عند اسنادها للضائر .
في الأسماء :

المجرد والمزيد - الجامد والمشتق - المذكر والمؤنث - المنقوص
والمقصور والممدود والصحيح - المفرد والمثنى والجمع .

ومن الجهة النحوية يبحثون في الأفعال من النواحي الآتية :

التام والناقص - المعرب والمبني .

وفي الأسماء من النواحي الآتية :

النكرة والمعرفة - المنون وغير المنون - المعرب والمبني .

أما الجانب النحوي فإن الطريقة الإنشائية التي اتبعناها كفيلة بإيضاحه
بأسلوب عملي .

وأما المباحث الصرفية في الأسماء الأفعال فمنها ما يجيء في ثنايا التظابق
وإنشاء الجمل كما رأيت مثل :

(١) اللازم والمتعدي من الأفعال : فإنه يجيء في أثناء البحث في المفعول .

(٢) الصحيح والمعتل من الأفعال .

ويجيء الجانب الخاص بالاسناد إلى الضائر في ثنايا تكوين الجمل ،

والجانب الخاص بالاعراب في ثنايا المعالجة الاعرابية .

(٣) الجامد والمتصرف من الأفعال :

يستغنى عن هذا البحث اكتفاء بالبحث في تصرف الأفعال بعضها من بعض كما سيحى .

(٤) المقصور والمنقوص والممدود :

يعالج بطريقة عملية في أثناء النطاق ، في الفرق الدراسية التي يناسبها ذلك .

(٥) المفرد والمثنى والجمع وكذا المذكر والمؤنث :

وهذا يحى في ثانيا النطاق .

المبنى للمعلوم والمبنى للمجهول :

يعالج في ثانيا نائب الفاعل .

والموضوعات الصرفية التي ستبقى بعد ذلك هي

(١) الماضي والمضارع والأمر وتصرف بعضها من بعض

(٢) المجرد والمزيد من الأفعال والأسماء

(٣) الجامد والمشتق من الأسماء

(٤) همزة الوصل .

وواضح أن هذه المباحث هي في حقيقتها مباحث لغوية ، تتصل بتنمية الكلمات وبطريقة البحث في المعاجم والانتفاع بها . فلنعالجها أولاً على الأساس الإنشائي باستخدام الأفعال في فنون من المعاني مختلفة ثم نشير إلى ما يشتق منها وإلى ما يفيد من معنى . وبعد ذلك نثبت الكلمات في جدول في كراسات التلاميذ على نحو ما يأتي : --

أفعال			أسماء ترتبط بالأفعال		
الماضي	المضارع	الأمر	صفة الفاعل	صفة المفعول	المصدر
نصر	ينصر	انصر	ناصر	منصور	نصر
استخدم	يستخدم	استخدم	مستخدم	مستخدم	استخدام

إلى غير ذلك من الأمثلة التي يتخيرها المعلم مما يرد في دروس المطالعة أو نحوها ،
وتتخذ البحث في كل هذا وسيلة لتنمية الذخر اللغوي للتلميذ ، وتكوين
معجم له يسمى معجم التليذ يدونه في كراسة له خاصة
ونما يتمم هذا الجانب اللغوي أن يكون بأيدي التلاميذ في المرحلة المناسبة
معجم عربي سهل ملائم ، ليرجعوا إليه بعد أن تشرح لهم طريقة البحث فيه ،
وسيكون لهذا المعجم أثر في إيضاح كثير مما يسطر في الكتب من معلومات
وقواعد صرفية .

وأن الاصطلاحات والطرق التي تستخدم في هذا المعجم في وزن الكلمات
بنظائر لها مألوفة ، كما تفعل بعض المعاجم العربية ، ستغنيانا عن مبحث الميزان
الصرفي وما فيه من رموز وماله من قواعد .

أما المباحث الباقية بعد ما تقدم ، فقد أشرنا إليها وإلى طريقة معالجتها .

(الاعلال والابدال)

يجيء كثير من مسائلهما في خلال تصريف الأفعال وإسنادها إلى الضمائر ،
وفي مواطن أخرى . فتمتاز الفرص حين تعرض هذه الحالات للإشارة إليها ،
ولا داعي لسرد القواعد المفصلة والشروط الجامعة المانعة لمباحث الاعلال
وموضوعاته .

(التقديم والتأخير)

قد أشرنا فيما تقدم إلى طائفة من مواضع التقديم والتأخير . وواضح
أن ليس لهذا أثر إعرابي يستحق الذكر ، فهذه المباحث هي أقرب إلى الترتيب
الإنشائي في صوغ الجمل واتساق كلماتها ، وإن إعراب الكلمات في هذه المواضع
لا يختلف قدمت أو أخرت . وإن كان هناك موضع يحتاج إلى توجيه نظر
المتعلمين ، فهو تقديم الخبر حينما يكون شبه جملة ، فإن خفاء إعراب الخبر يجعل من
المفيد الإشارة إليه . وقد تكون هناك فائدة أخرى ، وهي تنبيه التلاميذ

إلى هذه الحالة حين دخول النواسخ ، ولا مانع من أن تساق بعض الأمثلة لشرح هذا . أما فيما عدا هذه الحالة ، فإنه لا ضير يلحق الإعراب إذا لم يتعرض المعلم لذلك .

(الذكر والحذف)

وهذا أيضا بحث لا يتوقف عليه الأعراب ، وهو من البحوث التي لا بأس من التعرض لها بالأمثلة في بعض الفرق العالية لنبين شيئا من أساليب اللغة وتراكيبها وما لذلك من أثر في المعنى .

* * *

الاصطلاحات النحوية

يجدر بنا أن ننظر في الاصطلاحات النحوية لنرى هل من داع إلى الاستمسك بها ، ولنتبين صلتها بالغاية التي نسعى لتحقيقها .

لا ننكر أن الاصطلاحات في العلوم والفنون عون على الإيضاح الموجز وعلى التفاهم السريع ، ولا نجادل في أن بعض الاصطلاحات النحوية لا بد منها ، ما دمنا سنعرض للقواعد النحوية من ناحية ما . كما أنه لا شك في أن بعض هذه الاصطلاحات لا يتوقف عليها الأعراب ولا تفهم القواعد تفهما عمليا ، ولا يمت بصلة كبيرة إلى الغاية التي نسعى إلى الوصول إليها .

وهناك طائفة من الاصطلاحات تتطلب النظر فيها وفي تغييرها أو الاستغناء عنها وهي :

(١) اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر :

والأولى الاستغناء عن هذه التسمية الاصطلاحية والاكتفاء بأنها أسماء ترتبط بالأفعال . وإن المعاني التي تدل عليها هذه الاصطلاحات كقيلة بأنها

للفاعل أو للمفعول أو للوصف الثابت أو للدلالة على الحدث وحده .

(٢) الفعل المضارع

يسمى النحاة الفعل الصالح للحال وللإستقبال « المضارع » ويرجعون السبب في هذه التسمية إلى أن هذا الفعل يضارع الاسم المصوغ للفاعل ، لفظاً في حركاته وسكناته وعدد حروفه ، ومعنى لدلالة كل منهما على الحال أو الإستقبال .

فهل من داع للتمسك بهذه التسمية لصغار التلاميذ؟ وماذا يضيرنا لو قلنا أنه للحال ، كما هو الغالب أو الأصل في استعماله إذا جرد من الأدوات التي تعينه غير ذلك؟ وكونه صالحاً للحالتين هما الحال والإستقبال ، لا يمنع من تسميته بإحدهما ، والمسألة لا تخرج عن أنها اصطلاح ، ولا مشاحة في الاصطلاح كما يقولون .

(٣) خبر كان وأخواتها واسم إن وأخواتها

لاداعي لهذه الاصطلاحات ، وقد أشرنا إلى بعض الأسباب فيما مضى ، والنحاة أنفسهم صرحوا في كتبهم بأن تسمية المبتدأ اسماً لكان أو لإن تسمية اصطلاحية خالية من المناسبة ، وقالوا في « اسم كان » أنه باق على رفعه على الابتداء .

(٤) المفعول معه :

إن أمثلته قليلة في الاستعمال . ويمكن الإشارة ، حين يعرض بعضها على التلاميذ ، إلى أن الواو بمعنى أصحاب أو مصاحب ، وهذا هو سبب نصب ما بعدها ، ولاداعي إذن لاصطلاح جديد .

(٥) المضاف إليه :

ان فهم هذه التسمية ليس بالهين على الصغار ، فرجع الضمير في « إليه » مجال للخطأ ، فانك إذا سألت تلميذاً أن يعرب « كتاب محمد » فقال « محمد »

مضاف إليه ، ثم سأله عن مرجع الضمير في «إليه» فانه يقول أنه راجع إلى «كتاب» أي أن «محمدًا» مضاف إلى «كتاب» مع أن الأمر بالعكس . ولعل الأولى أن نتحلل من هذا الاصطلاح ، وبكفي أن نقول أنه مكمل للاسم السابق .

(٦) المؤنث الحقيقي والمؤنث المجازي :

نكتفي بكلمة المؤنث ولاداعي للتفصيل بذكر المجازي والحقيقي .

(٧) الممنوع من الصرف :

يختلف النحاة ، هل الصرف هو التنوين وحده ، أو هو الجر والتنوين . وقد اختلفوا أيضا في اشتقاق كلمة «الصرف» فقالوا من «الصريف» وهو الصوت ، وقيل من الصرف وهو الفضل ، لأن للصرف فضلا على غير المنصرف ، وقيل من الانصراف أي الجريان في جهات الحركات ، وقيل من الانصراف وهو الرجوع فكأنه انصراف عن شبه الفعل ، وقيل غير ذلك . فما لنا ولكل هذا ؟ وحسبنا أن نعود إلى الكلمة التي يفهمها التليذ وهي «الممنوع من التنوين» ويجيء تبعا لذلك منعه من الجر .

(٨) لام الجحود :

معنى الجحود الانكار ، لأن هذه اللام تستعمل بعد الكون المنفي . والنحاة يسمونها أيضا لام النفي ، ولعل هذا الاصطلاح أسهل وأقرب .

(٩) المبني للجهول والمبني للعلوم :

اصطلاح صعب الفهم على التلاميذ ، ولاداعي إليه . ويمكن الاستغناء عنه والاكتفاء بما سيراه التليذ من التغيير الذي يعترى الفعل في حركاته عند الكلام في نائب الفاعل ، وقد أشرنا إلى ذلك .

(١٠) كنايات العدد :

وهي «كم وكأين وكذا» والسبب في تعرض النحاة لها ، أن لها ارتباطا بالاعراب ، فإن تمييز «كم» الاستفهامية وتمييز «كذا» يكونان منصوبين ، وتمييز «كم» الخبرية يكون مجرورا .

على أن هذا لا يتطلب اصطلاحا خاصا ولا تسمية خاصة بهذه الأدوات.
وإن التعرض لإعراب ما بعدها ميسور من غير وضع اصطلاحات خاصة.

(١١) اصطلاحات أخرى يمكن الاستغناء عنها وهى :

الجامد - المشتق - المتصرف - اسم الزمان - اسم المكان - اسم الآلة -
النكرة - المعرفة - اسم الإشارة - الاسم الموصول (وهما كناية عن الاسم
مثل الضمير) - الندبة - مهموز - مضعف - مثال - أجوف - لفيف مفروق
أو مقرون - التام - الناقص - الأمثلة الخمسة - حرف مصدرى - فاء السببية -
واو المعية - المقصور - المنقوص - المحلى بال - المفعول لأجله - المفعول
المطلق (مكملان لبيان السبب وللتوكيد أو بيان العدد أو النوع ، ومثلهما
الظرف) عطف البيان - الاشتغال - الاختصاص - التنازع فى العمل -
الالغاء - التعليق - العلم - صيغة منهى الجموع - لام الابتداء .

* * *

ونعتقد أن حذف هذه الاصطلاحات لا يؤثر ، لافى الإعراب ولا فى
إيضاح القواعد النحوية ولا فى الانتفاع بها .

أما الاصطلاحات التى نرى التمسك بها فهى :

الاسم - الفعل - الحرف - الماضى - الأمر - المجرد - المزيد - همزة
الوصل - همزة القطع - المعتل - اللازم - المتعدى - نون التوكيد - لام
التعليل - اسم التفضيل - المفرد - المثنى - الجمع - المذكر - المؤنث - الضمير
(كناية عن الاسم) - الأسماء الخمسة - المعرب - المبني - الفاعل - المفعول
(للمفعول به خاصة) - نائب الفاعل - المبتدأ - الخبر - المستثنى - المنادى -
العطف - التعجب - التصغير - النسب - الاغراء والتحذير - الاستغناء - الاعلال
والاببدال - المكملات « وهى : (الظرف - الحال - الصفة - التوكيد) .

منهج يقترح للقواعد النحوية

عرفنا الآن النواحي التي سنتعرض لها وهي :

التطابق - الأدوات العاملة - التراكيب الخاصة . وقد ألمننا بالمباحث النحوية التي تجيء في ثنايا ذلك . وقلنا إن الذي سيعيننا إنما هو أثر القواعد وتطبيقها عمليا ، لا القواعد نفسها ولا ألفاظها ولا التعريفات والاصطلاحات المتصلة بها من قرب أو من بعد . وأوضحنا أن أمثل الطرق لتعليم هذه المباحث أن تعلم في ثنايا إنشاء الجمل ، وفي خلال التمرين الإنشائي المصحوب بقراءة العبارات وتفهمها والحوار فيها ، وأن تعليمها لن يكون مصحوبا بالارهاق في حفظ قواعد خاصة ، ولكنه سيكون بطريقة طبيعية تسير تعلم التعبير وتنمية الذخر اللغوي ، وتقترن بتعرف حقائق مناسبة لسن التلميذ مما يحيط به ، وما يتغلغل في نفسه . وسنراعى في كل ذلك الاطمئنان والحوادة والاكتثار من التمرين الإنشائي الشائق الذي يحقق الغاية ، ويشعر التلاميذ بأنهم إنما يجولون في ميدان مألوف يتصل بحياتهم . ولندكر على سبيل الاقتراح منهجا لتلاميذ المدارس مبنيا على ما أوضحنا .

((في المدارس الابتدائية))

(السنة الثالثة)

نوجه نظر التلاميذ إلى اختلاف ضبط الأواخر في الكلمات بالرفع والنصب والجر والسكون - أمثلة متنوعة للجملة السهلة الاسمية والفعلية - التطابق بين جزأي الجملة الاسمية في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث - الفعل والفاعل والمفعول - أمثلة متنوعة لذلك - تنمية الجمل باستعمال أسماء الإشارة في أحوال التطابق - التكملة بوصف المبتدأ أو الفاعل أو المفعول - التكملة بإضافة زمان أو مكان - استعمال بعض حروف الجر - عبارات تستعمل فيها بعض أدوات الاستفهام .

تمرين عام على الجملة ومكملات أجزائها وأحوال التطابق فيها - الجملة الاسمية التي خبرها جملة فعلية أو جملة اسمية - التطابق الذاق (التذكير والتأنيث) والعددي (الإفراد والتثنية والجمع) في الجمل الاسمية السابقة .
(السنة الرابعة)

تنمية الجملة بذكر المكملات المبينة للسبب أو للحال أو المؤكدة أو المميزة :
(المفعول المطلق - المفعول لأجله - الحال - التمييز - التوكيد) - بعض النواصب - بعض النواصب - بعض الجوازم - بعض حروف العطف - المجرور للاضافة .

الكلمات المبينة - تنمية الجملة بذكر الأسماء الموصولة - تمرين على التطابق في الجملة الاسمية التي خبرها جملة فعلية مع استعمال بعض النواصب والجوازم في المضارع - نائب الفاعل - ضمائر المتكلم والمخاطب والغائب واستعمال الفعل الماضي والمضارع معها (وتدوين طائفة من ذلك في جدول خاص) - المنون وغير المنون - ما يحل محل المفرد (الجملة وشبه الجملة) صفة أو حالا أو خبرا - بعض النواصب - الجملة الشرطية - نصرف الأفعال المعتلة (تدون طائفة منها في جدول خاص) - الاعراب التقديرى .
(الاصطلاحات النحوية) :

لا تعرض على التلاميذ اصطلاحات نحوية إلا بعد التمرين والفهم .
ويقتصر على الاصطلاحات الآتية :
(السنة الثالثة الابتدائية)

المبتدأ - الخبر - المفرد - المثنى - الجمع - المذكر - المؤنث - الماضي - المضارع - الأمر - الفاعل - المفعول - الجملة الاسمية - الجملة الفعلية - الصفة .
(السنة الرابعة)

نائب الفاعل - الحال - التمييز - التوكيد - النواصب - الجوازم أدوات تدخل على المبتدأ والخبر (النواصب) حروف العطف .

المعرب . المبني - الجملة الشرطية .

(في المدارس الثانوية)

التركيب الخاصة وأمثلة لها : (نعم وبئس - الاستغاثة والندبة -
(التعجب - أفعل التفضيل) - كسر همزة ان وفتحها - أمثلة لاقتزان
جواب الشرط بالنفاء - الجزم بأن المقدرة في جواب الطلب - دراسة
الأساليب الآتية :

(النفي - التوكيد - نون التوكيد وأثرها - الاستفهام - التعليل
وطرقه - التوقيت ووسائله - الاستدراك - الحذف - الزيادة -
ترتيب أجزاء الجملة من تقديم وتأخير) - التنويع في صوغ العبارات للتعبير
عن المعنى الواحد مثل : ثوب حرير ، ثوب حريري ، ثوب من حرير ،
ثلاثة كتب ، كتب ثلاثة ، كل الناس ، الناس كلهم ، ونحو ذلك - صوغ
اسمى الفاعل والمفعول وعملهما - أسماء الزمان والمكان - دخول « ال »
على المضاف - أمثلة للاعلال والابدال .

وتدرس هذه الموضوعات في السنتين الأولى والثانية . على أن تعالج في
السنة الأولى بطريقة سهلة ثم تعالج في السنة الثانية بطريقة أوسع . وإذا رأى
المعلم أن يعالج بعضها علاجاً تاماً في إحدى الفرقين فلا مانع من ذلك .

هذه طائفة من الموضوعات التي نقترح أن يتضمنها منهج المدارس ، وهي
خاضعة للتعديل والحذف أو الزيادة ، طبقاً لما تهدي إليه التجارب ، وما تحتمله
عقول التلاميذ . والذي نأمل أن تسير معالجتها على النهج الإنشائي الذي رسمنا
خطته ، وأن تقتصر في ذلك على ما يوصل إلى الغرض ويحقق الغاية . ولتكن
العبارات الصحيحة محوراً للطريقة ، نعرضها على التلاميذ لتفهمها ، وتبين
خصائصها ، ثم نطالبهم باحتدائها مع الافتنان في كل ذلك ، ومزجه بالشائق
النافع من شؤون الحياة . وبذلك تتحول القواعد إلى ميدان من الطرائف

المعنوية ، وتصبح الحياة العملية والعقلية ميدانا لتعليم اللغة وأساليبها وقواعدها ، وتمتزج اللغة وقواعدها بالحياة وتزداد الصلة بينهما ، وتكون اللغة عوناً للحياة والتفكير ، وميداناً يجد فيه المتعلم ما تتطلع إليه نفسه ، وما ينشد من غذاء عقلي يحنى منه المتعة والسرور ، وتجيء القواعد النحوية في خلال ذلك فتطبع في ذهنه ويجرى بها لسانه في يسر وسهولة .

ومن التمرينات النافعة التي تذلل صعاب القواعد النحوية وتمزجها بقراءة الطرائف الشائقة ، أن نتخير طائفة من القصص أو الموضوعات التي تجتذب ميل الأطفال ، ثم نتبعها بالمناقشة وبالأسئلة المتنوعة التي تتجه إلى نواحي التفكير والتعبير واللغة وضبط أواخر الكلمات وتنمية الملاحظة اللغوية . وقد أوضحت نموذجاً لذلك في كتيبين صغيرين تضمننا بعض القصص الشائقة لتلاميذ المرحلة الأولى (١) .



وهناك ملاحظة يجب أن نشير إليها ، وهي أن مناهج البلاغة وفروعها في المدارس الثانوية تسير مستقلة منفصلة عن مناهج القواعد النحوية ، ونحن وإن لم نكن بصدد التعرض للبلاغة وطرق تدريسها ، نستطيع أن نقول إن في الامكان أن ننظر إلى القواعد العربية نظرة عامة موحدة ، فنجعلها تشمل جميع خصائص اللغة وأساليب التعبير ، لا فرق في ذلك بين النحو والصرف والمعاني والبيان والبديع ، ولاداعي لفصل هذه الموضوعات في مناهج مستقلة كما نراها في مدارسنا . فقد أدى هذا إلى أن يعالج المعلم كل فرع من هذه الفروع معالجة مستقلة أبعدت المتجانس منها بعضه عن بعض .

ومن الخير أن تعالج موضوعات البلاغة ودراسة الأساليب المختلفة معالجة تقترب بدراسة الأدب والنصوص وتمتزج بتذوق فنون البيان .

ولو سارت الأمور على طبيعتها لارتبطت طائفة كبيرة من مسائل هذه العلوم ، وعولجت معالجة موحدة ، محورها دراسة العبارات العربية ، فان هذه المسائل لا تخرج عن أنها خصائص للتعبير ومظاهر للغة وتراكيبها وأساليبها .

وبما يعزز هذا ما هو معروف في تاريخ البحوث اللغوية في أدوارها الأولى من امتزاجها ، وما تجلى في بعض كتب المؤلفين الأولين من جمع المتجانس من المسائل ، سواء في ذلك الموضوعات النحوية والبلاغية والأدبية واللغوية . ولعل قواعد الربط التعليمي بين الحقائق المؤتلفة والمباحث المتصلة تعزز أو تحتم ما نقول .

ولسنا هنا بصدد الافاضة في هذا الموضوع ، وحسبنا هذه الإشارة المجملية .

على أنا قد أثبتنا فيما اقترحنا من موضوعات في منهج المدارس الثانوية بعض مباحث قد تكون عناصرها المفصلة مما يدخل في دائرة علم المعاني . وللمعلمين أن يختاروا ما تهمهم إليه تجاربهم وما يرونه أمثل وأجدى .

علم النحو

نبعث الآن في علم النحو من نواحيه المختلفة، في نشأته، وطبقات رجاله، وأصوله، وغير ذلك مما يتصل بأوضاعه ومسائله المتعددة.

ولكي نحدد أطراف البحث يجعل بنا أن نتخذ من تعريف النحو أساساً لذلك: ﴿(١) وقد عرفه ابن جني في كتاب الخصائص (١) فقال: «النحو هو انتحاء سميت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقيق والتكثير والاضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، أو إن شذ بعضهم عنها رد إليها»

(٢) وأشار العلامة عبد القاهر الجرجاني (٢) في كتابه دلائل الإعجاز إلى النحو والاعراب وأثره في المعنى وفي نظم الكلام ومكان النحو منه.

ويبدو من كلامه أنه يرى أن دائرة النحو يجب أن تكون أوسع من البحث في الاعراب وضبط أواخر الكلمات. وقد تكلم في النظم وإطباق العلماء على تعظيم شأنه وتفخيم قدره والتنويه بذكره، ثم قال:

«واعلم أن لبس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قواعده وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيع عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها»

(١) من ٢٢

(٢) هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني من كبار أئمة اللغة والنحو ومؤسس علوم البلاغة في كتابيه أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز. وله أيضاً كتاب «الموامل للمائة» في النحو. توفي سنة ٤٧١ هـ

ثم ضرب أمثلة للجمل الاسمية والفعلية ، وللشرط ، وللحال ، ولأنواع من التقديم والتأخير . وقال بعد ذلك : « فليست بواجب شيئا يرجع صوابه ان كان صوابا وخطؤه ان كان خطأ إلى النظم ويدخل تحت هذا الاسم ، إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه ، ووضع في حقه ، أو عومل بخلاف هذه المعاملة وأزيل من موضعه ، واستعمل في غير ما ينبغي له ، فلا ترى كلاما قد وصف بصحة نظم أو فساد ، أو وصف بمزية وفضل فيه ، إلا وانت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه ، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ، ويتصل بباب من أبوابه (١) » .

(٣) وعرفه العلامة الأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك بما يأتي :
« هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، الموصلة إلى معرفة أجزائه التي اختلفت منها .

والمراد به هنا ما يرادف قولنا علم العربية لا قسم الصرف . وهو مصدر أريد به اسم المفعول أي المنحو ، كالخلق بمعنى المخلوق ،

(٤) وعرفه العلامة الخضرى في حاشيته على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك بما يأتي :

« يطلق على ما يعم الصرف وعلى ما يقابله . ويعرف على الأول بأنه علم بأصول مستنبطة من كلام العرب يعرف بها أحكام الكلمات العربية حال افرادها وحال تركيبها وما يتبعها من بيان شروط لنحو النواسخ . وحذف العائد ، وكسران وفتحها أو نحو ذلك . وعلى الثاني ينخص بأحوال التركيب » .

° ° °

وتختلف هذه التعاريف في تحديد دائرة القواعد النحوية . فنن الباحثين

من يرى أن تشمل هذه القواعد أساليب اللغة من جميع نواحيها. ومنهم من يقصرها على ضبط أواخر الكلمات ومعرفة بنيتها واشتقاقها وتصرفها .

ولعل منشأ هذا الخلاف في تحديد دائرة النحو راجع إلى صلة هذا العلم بالفروع الثقافية العربية الأخرى ، فإن علم النحو هو فرع من العلوم العربية وقد كانت هذه العلوم في أول الأمر تشمل النحو واللغة والأدب ، ثم اتسع نطاقها فشملت الأخبار والسير ، ثم ازدادت فروعها عددا فأصبحت تشمل اثني عشر علما وهي :

اللغة - الصرف - الاشتقاق - النحو - المعاني - البيان - الخط - العروض - القافية - قرض الشعر - انشاء الخطب والرسائل - التاريخ ، ومنه المحاضرات ، أما البديع فذيل لا قسم برأسه وكذا علم الوضع .

وإن الأساس الذي كان يرتكز عليه البحث في هذه العلوم هو الأدب أو كلام العرب ، فكان الباحثون يحولون فيه من جميع نواحيه لتعرف الأساليب والتراكيب ، والشعر وأوزانه وقوافيه ، والكلمات وبنيتها وضبط أواخرها وغير ذلك ، وكان البحث في النحو في الأدوار الأولى للثقافة العربية يمتزجا باللغة والأدب ، وكان كذلك يمتزج بعلم القراءات في معظم الأحوال . فكان كثير من العلماء تشمل ثقافتهم وبحوثهم هذه الفروع الأربعة . ومن المؤلفين من كان يجمع في مؤلفاته بين المسائل النحوية والصرفية والأدبية وماله صلة بأخبار العرب وتاريخهم كالمبرد في كتاب الكامل . وذلك أن مسائل النحو والصرف إنما هي ظاهرة من الظواهر التي تعترى الكلمات حالة أفرادها أو تركيبها ، وتستأنس بالشواهد من كلام العرب . وإن البحث في هذه الشواهد من شتى نواحيها بما يقتضيه أمام البحوث النحوية .

ثم اقتضت طبيعة التدرج والتعمق في البحث أن يستقل النحو عن الفروع العربية الأخرى ، وأن ينفرد به بعض العلماء ، وأن تظهر فيه مؤلفات مستقلة وللعلماء نهجهم في أن ينفردوا علم الاعراب ببحوث مستقلة لكي يحصروا

مسائله وييسطوا أصولها وفروعها . ويذكروا ما فيها من خلاف ، ويسوقوا الشواهد لتعزير ذلك - لهم هذا ، ولكن هل من الميسور أن نبحث في الخصائص النحوية الاعراية دون أن نمس المعنى ؟ وهل من الهين أن نفهم المعنى دون أن نفهم ما ينطوى عليه الاعراب من معاني الفاعلية والمفعولية ، والمواطن الميمنة للذات وللحال وللزمان والمكان وغير ذلك ؟ وإذا كان هذا ميسوراً ، فهل من الخير للغة وهي أداة التعبير أن تفصل بحوثها وعلومها بعضها عن بعض في اذهان الناشئين من المتعلمين ؟

إن اللغة والمعنى متلازمان ، وكلاهما فرع الآخر ، ولا تجيء القواعد النحوية إلا في خلال الأساليب والتراكيب . فالبحث في الكلمات واشتقاقها ، والجمل وتركيبها ، والأساليب وأنواعها ، كل هذا ينبغي أن تسير مسائله جنباً إلى جنب حتى تتحقق الغاية التي تتعاون العلوم العربية على الوصول إليها .

ولسنا هنا بصدد البحث في أى الطرق أجدى ، أنعلم النحو منفصلاً عن الفروع العربية الأخرى التي تتعرض لألوان الأساليب وفنون البيان ، أم نمزج بين كل هذا ؟ ولسنا نريد كذلك أن نحدد ما يجب أن تشمله دائرة علم النحو ، ولكننا بصدد البحث في هذا التراث الذي تركه لنا المتقدمون في كتب النحو والصرف التي بين أيدينا ، وهو تراث أصبح محدوداً لأطراف ، وقد ألفت فيه كتب تفوق الحصر ، ومتون وشروح وحواش وتعليقات وتقريرات . فلننظر في هذا العلم كما هو الآن وكما دونه السابقون ، باحثين فيه من الوجوه التاريخية واللغوية .

ولا شك أن علم النحو إنما هو طائفة من خصائص اللغة العربية ، وليست هذه الناحية الاعراية والصرفية هي كل خصائص اللغة ، ولكنها ناحية لها كثير من الشأن في اللغة العربية ، ولعلها الناحية التي كان تسرب اللحن إليها الاذهان لوضع قواعد لاجتناب هذا اللحن . فلنجعل بحثنا موجهاً إلى منهاها هذه المسائل النحوية كما نجدتها فيما بين أيدينا من كتب ، ناظرين في نشأتها

ونموها وكنهها وأساليب البحث فيها وصلتها بالثقافة العربية .

الثقافة العربية ونشاطها

ظل العرب حيناً من الدهر يتوارثون لغتهم جيلاً عن جيل ، وطريقتهم في ذلك هي المشافهة والمحاكاة ، ولم تكن لهم كتب مدونة ، ولم يكن للغة علوم تخوض في أساليبها ووجوه النطق بها .

ولم تنشأ اللغة العربية تامة التكوين ناضجة مكتملة ، بل قطعت مراحل في نموها وتهذيبها . وكان عماد العرب في ذلك إنما هو حسهم المرفف وذوقهم العطرى الصافى . وكانت ثقافتهم محدودة لا تعدو النظر فيما أحاط بهم في بيئتهم من مظاهر طبيعية ، ونبات وحيوان ، وما اتصل بحياتهم في حلهم وترحالهم .

جاء الإسلام فجمع شملهم ، وهذب عاداتهم وقوم طباعهم ، ووسع أفقهم الحيوى ، وحفزهم إلى البحث في ضروب من المعارف وبخاصة المتصلة بالقرآن الكريم وتفهمه ، وبالدين ومافيه من أحكام وآداب ونظم حيوية . وكانت بلاد الحجاز مثابة للناس ، يقدون إلى المدينة ، ويقصدون مكة للحج ، فيزداد تعارفهم ، وتقوى الصلة بينهم . وكان لمكة إلى جانب مركزها الدينى والاجتماعى مركز تجارى ، فقد كانت على طرق تجارية تصلها شمالاً وجنوباً بالشام واليمن وغيرهما . وكان أهلها يرحلون رحلتى الشتاء والصيف للتجارة . كل ذلك كان داعياً إلى أن ينفذ إلى مكة كثير من الشعوب والقبائل . ولا يخفى ما لهذا من أثر فى اللغة ، وفى المكانة الاجتماعية لسكان هذه البقاع .

وفى عصر الدولة الأموية انتقل مركز الخلافة إلى دمشق . وكانت النعرة العربية لا تزال ناشطة ، والاعتزاز بالعروبة بالغاً حداً عظيماً ، وكانت المملكة الإسلامية عربية الصبغة ، فالولاة والحكام والعمال من العرب ، والسيطرة العامة للعرب فى جميع المناصب إلا بعض الأطباء والكتبة ونحوهم .

ثم جاءت الدولة العباسية فكان للعناصر غير العربية شأن فى إدارتها

وسياستها وجميع مرافقتها، وازداد اختلاط العرب بالفرس، وامتزجوا بهم، ولا شك أن هذا الاختلاط الشامل كان له أثره في اللغة. فبعد أن كانت سليقة أصبحت تنال بالتعلم والدرس. ولذا عكف كثير من الأعاجم على دراسة اللغة وعلى التأليف والتدوين في شتى نواحيها، وذلك لحاجتهم إلى ما يقوم ألسنتهم ويكسبهم المقدرة البليغة التي يجارون بها العرب الخالص. ومن هذا كانت أكثر المؤلفات في اللغة وفروعها مما أخرجته عقول غير عربية من العناصر التي امتزجت بالعرب في العصر العباسي، وكان لهم في ذلك الميدان حظ وافر.

وبما زاد العناصر غير العربية نشاطا وجعل أثرها قويا انتقال الخلافة إلى العراق ثم تأسيس بغداد.

وبلاد العراق كانت موطننا لحضارات قديمة ذات علوم ومعارف، وسكانها بقايا أمم لها من هذه الحضارات نصيب، وقد ازداد شأن هذه البلاد بعد الإسلام وامتلاك العرب لها وتمصير الأمصار بها. فقد اجتمعت فيها عناصر مختلفة من الشعوب على تباين أجناسهم ودياناتهم، وكان لكل هؤلاء نصيب من الاشتغال بالعلوم الإسلامية ومزاولة الثقافة العربية. فكان من الطبيعي أن يكون ما يخرجون من علم ولید عقليات لها من النظام العلمي حظ، ولهذا كان العراق أهم مراكز الثقافة في الحياة العقلية بين البلدان العربية، وكانت البصرة والكوفة تموجان بالباحثين والعلماء وطلاب العلم في شتى الفروع الثقافية التي نشطها ظهور الإسلام والاشتغال بمدارس القرآن الكريم وتفسيره وتفهمه من جميع النواحي. وقد استدعى ذلك دراسة لغوية وأدبية، وعناية بجمع الشواهد من أشعار العرب وكلام البدو لتأييد ما ورد في القرآن من أساليب وألفاظ وتراكيب.

نشط كل ذلك وبحث العلماء في اللغة وفي الأدب وفي التفسير وفي الشريعة وغير ذلك. وكان حظ الموالي والعناصر غير العربية من ذلك كثيرا كما أشرنا.

ومن بين من زاولوا العلوم العربية من كان لهم إلمام بثقافات أخرى كالثقافة الفارسية والسريانية ، ولهم اتجاهات عقلية خاصة في التفكير والبحث ، تبعالما ألفوا في لغاتهم ومادرجوا عليه في معارفهم وما طبعوا به في نشأتهم وحياتهم.

جمع اللغة وتدوينها

اشتغلت هذه الطوائف المختلفة التي أشرنا إليها بجمع اللغة ، وكان لهم في ذلك طريقان يرجعان إليهما : أولهما الشعر العربي القديم الذي يرويه الرواة ، وثانيهما مشافهة الأعراب الذين كانوا يفدون إلى المدن أو الذين كان العلماء والرواة يذهبون إليهم في بواديهم .

وقد تحرى الصواب من جمعوا اللغة وشواهدا على قدر ما استطاعوا ، ولكن جهودهم لم تكن مكلفة بالصفاء والوثوق في جميع نواحيها ، فقد اقترنت بها عوامل نجم عنها بعض الشوائب وشيء من الانحراف . ومن ذلك ما يأتي :

(١) كان هم من جمعوا اللغة أن يسجلوا ألفاظها من شتى لغات العرب ولهجاتهم ، دون أن يوضحوا هذه اللهجات بالتحديد .

(٢) أخذ بعضهم اللغة في بعض العصور عن الكتب ، وقد كانت غير منقوطة ، أو كان النسخ ينقلون عن نقطها ، فنشأ عن ذلك أنواع من التصحيف والاختلاف .

(٣) لم يكن رواة اللغة في درجة واحدة من حيث التحرى والثقة بهم فيأيروون .

(٤) الشعر الموضوع الذي قصد به واضعوه أن يعززوا رأيا أو يبرهنوا على وجهة من النظر . وقد وضع المولدون كثيرأ من هذا ودسوه على الأئمة فاحتجوا به .

(٥) عدم تحديد المعاني تحديدا تاما يرفع اللبس ويزيل الشبهة .

(٦) اختلاف اللهجات وتباين طريقة النطق جعل بعض من يشدون الشعر ينطقون به على مقتضى سجيتهم ولهجتهم ، فتجم عن هذا شيء من الاختلاف .



كل هذا وغيره هو من العوامل التي تستدعي من الباحث النظر والتحري ، حتى يزن اللغة بميزان يبعد بها عن المزالق ومواطن الانحراف .

القبائل التي أخذت عنها اللغة

علينا أن اللغة العربية قد جمعت من قبائل شتى ولهجات مختلفة ، ولذا ظهرت فيها صيغ متباينة . ونجد أمثلة كثيرة لهذا في جموع التكسير والمصادر وغير ذلك مما هو مدون في كتب اللغة .

وليست القبائل العربية في درجة واحدة من الفصاحة وصفاء العروبة . فقد اختلط بعضها بعناصر غير عربية وبيئات كانت سببا في تسرب الدخيل والأساليب غير الصافية إلى ألسنتهم ، ولهذا كان الرواة يتحرجون أن يأخذوا شيئا من اللغة إلا عن خلصت عروبتهن ، واستقامت ألسنتهن ، وسلبت من العجمة ، وصفت من الشوائب والانحراف ، وأمنت طغيان الصبغة الأجنبية .
والعرب قسمان : القحطانية والعدنانية :

فالقحطانيون هم عرب النين وينسبون إلى يعرب بن قحطان . وقد نزحت بعض قبائلهم إلى الشمال والشرق من جزيرة العرب ؛ فنزل بعضهم اليمامة والبحرين وعمان والحجاز ومشارف الشام والعراق .

ومن قبائل القحطانيين : حمير وغسان ولخم والأزد ومذحج وكندة وطيء .

والعدنانيون ؛ أو عرب الشمال ؛ منازلهم في تهامة ونجد والحجاز ؛ ويقال

لبطون العدنانين المعدية والنزارية .

ويرجع نسبهم إلى فرعين ينتهيان إلى عدنان ، وهما عك ومعد . ومن معد نزار . وتفرعت نزار إلى : أمار ومضر وريعة وإياد . وتحت كل فرع من هذه قبائل كثيرة ، إلا أن الفصاحة اشتهرت في مضر حتى عرفت اللغة العربية بالمضرية . ومن أشهر قبائل مضر : كنانة (ومن بطونها قريش) ثم تميم وقيس وأسد وهذيل وضبة ومزينة . وتحت كل قبيلة بطون وأنخاذ .

وكانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح ، وقد أتيت لهم الفرص لذلك حين كان وفود العرب يقدون إلى مكة للحج ويتحاضرون إلى قريش ، وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغاتها ، تتخير من كلام هؤلاء الوفود وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم وأفصح ألفاظهم وأسهلها على اللسان وأحسنها مسموعا .

والفصيح في اللغة العربية عند الرواة هو ما كثر استعماله في ألسنة العرب وفشا في أكثر لغاتهم .

ومن قبائل العرب قوم لم يخرجوا من ديارهم ويسمون الأرحاء ، لأنهم لم ينزحوا عن أوطانهم بل يدورون في دورهم كالأرحاء ، وهم ست قبائل : تميم وأسد وكلب بن وبرة وطيء بن أد في اليمن وقبيلتان من ربيعة .

والذين أخذ عنهم اللسان العربي من بين قبائل العرب هم : قيس و تميم و أسد و هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم .

وعلى الجملة لم يؤخذ عن حضري قط ، ولا عن سكان البراري من كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاوز سائر الأمم الذين حولهم . ولم يؤخذ من لحم ولا من جذام ، فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط .

ولا من قضاة ، ولا من غسان ، ولا من إياد ، فإنهم كانوا مجاورين

لأهل الشام ، وأكثرهم نصارى يقرءون فى صلاتهم بغير العربية .
ولا من تغلب ولا النمر ، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان .
ولا من بكر لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس .
ولا من عبد القيس لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس .
ولا من أزد عمان لمخالطتهم للهند والفرس .
ولا من أهل اليمن أصلاً لمخالطتهم للهند والحبشة .
ولا من بنى حنيقة وسكان اليمامة . ولا من ثقيف وسكان الطائف
لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم .
ولا من حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا لغة العرب صادفوهم وقد
خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم .

نشأة النخو

نطق العرب بلغتهم سليقة وسجية ، ولم يسكونوا فى حاجة إلى قواعد
يضبطون بها الألسنة أو يتعرفون بها الأساليب . بل كان عمادهم فى ذلك
المحاكاة المبنية على الفطرة السليمة ، يشب الناشئ فتماً بالعبارات الصحيحة
سمعه ويطبع بها لسانه ، فتجود قريحته بسليم التراكيب ومنسجم العبارات .
ولما اتسعت المملكة العربية وترامت أطرافها ، وازداد اختلاط العرب
بغيرهم من العناصر غير العربية ، ودخل الأعاجم تحت لواء المملكة الإسلامية ،
نشأ عن هذا ما هو معلوم من تفشى اللحن ، فغشى القوام على اللغة ومن
يغارون عليها أن يستفحل الخطب ، ويصيب اللغة وأصولها ما يذهب بمقوماتها
ويضعف شأنها ، ففكروا فى وضع قواعد تصون اللسان .

وكان ما وضعوه من ذلك فى أول الأمر قليلاً ، ولم يكن كافياً لصون

القرآن الكريم من أن تزل في ضبطه الألسنة ، فقام أبو الأسود الدؤلى ووضع علامات الشكل وكانت هذه العلامات في أول الأمر نقطا فوق الحرف للفتحة ، وتحت الكسرة ، وإلى جانبه للضممة . ولما أرادوا نقط الحروف لتمييز بعضها من بعض ، وقد كانت حينذاك مهملة كلها ، رأوا أن يفرقوا بين النقط التى للاعجام والنقط التى للشكل ، فجعلوا كلامها بلون خاص ثم عدلوا عن ذلك وجعلوا للشكل علامات أخرى هى حروف مد صغيرة ، فالضمة واو صغيرة ، والكسرة ياء صغيرة ، والفتحة ألف مائلة قليلا .

اتجه العلماء بعد ذلك إلى تنمية النحو وإكمال أبوابه وتفصيل مسأله . فنشط فريق منهم ، وبذلوا جهدهم فى البحث ، وكان لهم الفضل فى التحقيق والتحصيل . وكان ميدان النشاط والبحث هو بلاد العراق فى مدينتى البصرة والكوفة . وسنشير إليهما بكلمة ثم نتبعها بموجز لطبقات النحاة .

البصرة والكوفة

كانت بلاد العراق موطننا للنشاط العلمى ، كما أشرنا إلى ذلك ، وفيها نشأت العلوم العربية ، وبفضل جهود السابقين من علماءها نمت واتسع أفقها ، واكتمل بناؤها . وكان مركز النشاط العلمى فى مدينتى البصرة والكوفة . وقد أنشئنا فى خلافة عمر بن الخطاب حوالى سنة ١٤ للهجرة .

وقد اتجهت كل من المدينتين وجهة خاصة فى أساليب البحث النحوى ، وطرق الاستنباط ، ومبلغ الاعتداد بالشواهد العربية وغير ذلك . ونشأ عن هذا أن أصبح لكل منهما مذهب خاص ، وتباعدت بينهما مسافة الخلاف فى كثير من المسائل .

ولهذا الخلاف أسبابه ، فإن المدينتين متباينتان من عدة وجوه : فى الموقع وفى ميول السكان وطباعهم ، وفى درجة الصفاء فى العروبة ، وفى نهج البحث الذى سارت عليه كل منهما :

(١) أما في الموقع :-

(١) فإن البصرة تقع على طرف البادية في مكان قريب من العروبة الصافية، ومن مساكن العرب الخالص . والاصقاع التي اختطت فيها هذه المدينة قد نشأ أهلها في ظلال الحرية التي درج عليها العرب وألفوها ، ولم يمتد إليهم من النفوذ الأجنبي ما يطفئ جذوة العروبة ، أو ما يخمد شوكتهم ويلين قناتهم ، فظلوا على ما هو معلوم عن العرب من نزوع إلى الصلابة ونفور من الإذعان وميل إلى الاعتداد بالذات والتعلق بالعروبة وأساليبها الصافية . وهناك عامل آخر له أثره في البصرة وهو قرب المربد منها . والمربد أشهر أسواق العرب في الاسلام ، وهو مثل عكاظ في الجاهلية . وقد كان مجتمع العرب ، فيه يتبادلون المنافع والآراء ، ويلتقى الحاضر بالبادي ، ويتسع المجال للقاء أعراب البادية والأخذ عنهم .

(ب) أما الكوفة فقد أنشئت بعيدة عن جزيرة العرب في أصقاع امتد إليها النفوذ الأجنبي وأثر فيها ، فهي قريبة من الحيرة مقر المناذرة . وكان لهذا أثره في أهلها وفي طباعهم ، فقد كانوا أقرب إلى الإذعان والخضوع ، وكان فيهم أيضا صبغة من الاتجاهات الفارسية في علومها ونظامها .

(٢) وأما في الطباع والميول :-

(١) فإن سكان البصرة كانوا أصلب عوداً وأصعب مراسا ، وكانوا يناصرون الأمويين .

(ب) وكان الكوفيون أميل إلى الطاعة والهدوء ، وكانوا يناصرون على ابن أبي طالب رضى الله عنه ويظاهرون الهاشمين . وكان الإمام على قد هبط إلى الكوفة واتخذها حاضرة له .

وكذلك كان أهلها عوناً للدولة العباسية في بسط نفوذها ، ولذا كافأهم العباسيون بهباتهم ، وآثروا علماء الكوفة فقربوهم ، واختاروا منهم مؤدبين لأولادهم . فقد كان الكسائي يعلم الرشيد والأمين من بعده ، وكان الفراء يعلم ابني المأمون ، وكان ابن السكيت يؤدب أولاد المتوكل إلى غير ذلك .

(٣) وأما صفاء العروبة:

(١) فإن سكان البصرة أعرق في الفصاحة ، لأنهم من قبائل أصفى لغة . وكانوا فوق هذا على صلة بالبادية يرحلون إليها لمشافهة أهلها والأخذ عنهم ، ولذا كان المعين الذى استمد منه البصريون اللغة العربية معيناً صافياً غزيراً بعيداً عن الشوائب نقيّاً من آثار الشك وعوامل الضعف ، وكانت الشواهد التى اهتمدوا عليها صحيحة موفورة .

(ب) وأما سكان الكوفة فلم تكن يثبتهم في الصفاء اللغوى الذى كان لبينة البصريين ، ولم تنهياً لهم العوامل التى تجعل منابع لغتهم نقيّة ، فقد أخذوا عن قبائل أضعف فصاحة ، وجاء اشتغالهم بالانحوم تأخراً عن اشتغال البصريين .

(٤) وأما نهج البحث :

(١) فالبصريون يقفون عند الشواهد الموثوق بصحتها . ^(٢)الكثيرة النظائر . ولذا كانت أقيستهم وقواعدهم أقرب إلى الصحة ، وكانوا يؤولون ما ورد مخالفاً للقواعد ، ويحكمون بأنه شاذ أو مصنوع . ولذا كثر عندهم ما قل عند الكوفيين من التأويل والحكم بالشذوذ والضرورات .

(ب) والكوفيون أسلس خطة في النهج العلى وأكثر خضوعاً ، كما كانوا في طباعهم أدنى إلى الطاعة والاستسلام . فهم يعتمدون على الشعر المصنوع والمنسوب لغير قائله ، دون أن يهتموا بالتحيص ، ويكتفون بالشاهد الواحد ^(٣) فينبون عليه حكمهم ويستنبطون القاعدة ، بل إنهم يرخصون بالقياس النظرى ^(٤) على مقتضى الرأى إذا أعوزتهم الشواهد . فيصلون إلى القاعدة دون اعتماد على شاهد .

ومن النواحي التى يأخذها عليهم معارضوهم أنهم اعتدوا بشعر الأعراب

بعد أن فسدت فيهم السليقة بسبب الاختلاط بالحضر . وكان هذا من أسباب إنكار البصريين لشواهدهم وإعراضهم عنها .

لهذا كله نشأ الخلاف بين البصريين والكوفيين .

ويبدو بما تقدم أن البصريين كانوا في القواعد النحوية أرسخ قدما وأوسع علما وأولى بالثقة ، ولكن السياسة في ذلك العصر اقتضت ظهور الكوفيين بعد قيام الدولة العباسية . إذ كانوا من أنصارها كما أشرنا إلى ذلك ، ولذا عز جانبهم وانتشر مذهبهم ، ورجحت في المناظرات حججهم . وإذا ضربنا للفريقين مثلا ، فإننا نستطيع أن نشبه البصريين بالمحافظين المتمسكين بالقديم الثابت ، والكوفيين بالأحرار أو المجددين الذين يتلمسون التوسع ويجرون وراء الابتكار .

وسنورد فيما بعد أمثلة لوجوه الخلاف وحجج كل فريق فيما ارتضى من مذاهب .

طبقات النحاة

قد نما علم النحو نموا متدرجا . وكان في أول نشأته محدود الدائرة ، يمتزجا باللغة وبالآداب . فإن الباحثين الأولين في اللغة كانوا يعمدون إلى القرآن الكريم ، وإلى المأثور من كلام العرب فيبحثون فيه من شتى النواحي . ويتبعون خصائص اللغة في مفرداتها وتراكيبها ومعانيها ، وكانت بعض مؤلفاتهم في أدوارها الأولى صورة تجمع أطرافا من هذه البحوث المختلفة .

ثم أخذ ميدان النحو يتسع ، واتجه بعض العلماء إلى أن يخصوه بعنايتهم ، فاهتموا بتمحيص مسأله ، حتى برزت بحوثه مستقلة ودونت كتب تعرضت لمسائل النحو وحدها ، وظلت هذه الكتب تتدرج وتنمو حتى وصلت إلى ما بأيدينا الآن من كتب أملت بجميع أطراف البحوث النحوية ووصلت في تمحيصها إلى أعماق حدود البحث والاستيعاب .

وكانت دراسة النحو تسير على حسب النهج المعروف في تلك العصور وهو التلقّي الشفهي ، أو المترون بالإملاء أو بقراءة بعض المؤلفات حين وجد شيء منها . فكان المتعلم يأخذ عن أستاذه ما يلقيه أو ما يملّيه أو ما يقرأ من كتب يشرح عباراتها ، ويعلق على مسائلها ، ويجلي شواهدا ، ويضيف إلى كل ذلك ما يعن له من رأى . وما يتجه إليه من غرض . ثم ينشط الطلاب إلى البحث والدرس ، بعد أن تكتمل معلوماتهم ، وبعد أن يأخذوا من العلم بنصيب . فيتصدون للتعليم ، ويقصد إليهم ، في حلقات الدرس وأماكن البحث والمناقشة ، طائفة من الطلاب يأخذون عنهم ويروون ما سمعوا وما دونوا . وبذلك نشأت للنحاة طبقات أو مدارس متعاقبة ، أخذ اللاحقون منهم عن السابقين . ومن هؤلاء سبع طبقات من البصريين ، وخمس طبقات من السكوفيين ، احتملوا أعباء البحث في النحو وذلّلوا صغابه ، ووصلوا به في نهاية القرن الثالث الهجري إلى وضع ألما فيه بجميع مسائله ، ومحصولها تمحيصا شاملا دقيقاً .

وسنشير إلى هذه الطبقات وإلى رجالها ومجمل جهودهم :

(الطبقة الأولى من البصريين)

وإمام هذه الطبقة هو أبو الأسود الدؤلي (١) ، والمشهور أنه أول من وضع النحو . وقال بعضهم إنه نصر بن عاصم (٢) ، وقال آخرون غير ذلك وأبو الأسود على كل حال من أقطاب وضع النحو ، وقد تلقى عنه فريق

(١) هو ظالم بن عمرو ، كان من سادات التابعين . صحب على بن أبي طالب ، وشهد معه وقعة صفين ، وكان يعلم أولاد زياد بن أبي سفيان وهو والي العراقين ، توفي بالبصرة سنة ٦٩ هـ وقيل أنه توفي في خلافة عمر بن عبد العزيز وعمره ٨٥ سنة .

(٢) هو نصر بن عاصم الليثي ، كان فقيها عالمًا بالعربية . قرأ القرآن على أبي الأسود الدؤلي . توفي سنة ٨٩ هـ في أيام الوليد بن عبد الملك

من وضعوا أساس هذا العلم ، فأخذ عنه عنبة الفيل (١) ونصر بن عاصم
ويحيى بن يعمر (٢) .

ومن الأعمال التي قام بها أبو الأسود ضبطه المصحف بعلامات وضعها ،
كما أشرنا إلى ذلك ، فقد بعث إليه زياد ثلاثين كتابا ، فاختار منهم واحدا
من عبد القيس وقال له : خذ المصحف فإذا رأيتني فتحت شفقي بالحرف
فانقط واحدة فوقه ، وإذا كسرتها فانقط واحدة أسفله ، وإذا ضممتها
فاجعل النقطة بين يدي الحرف ، فإن أتبعته شيئا من هذه الحركات غنة فانقط
نقطتين . وأخذ يقرأ القرآن في أناة والكاتب يضع النقط ، وكلما أتم صفحة
أعاد أبو الأسود نظره عليها ، حتى ضبط المصحف كله على هذا النهج .

وقد أخذ الناس هذه الطريقة عنه وشكلوها بها الحروف . وكانوا
لا يضعون على الحرف الساكن شيئا ، وإذا كان بعد التنوين حرف من
أحرف الحلق وضعوا النقطتين إحداهما فوق الأخرى ، دلالة على أن النون
مظهرة ، وإلا وضعوا إحداهما بجانب الأخرى ، علامة على أن النون
مدغمة أو خفية .

وقد تفنن الناس بعد أبي الأسود في شكل النقط ، فجعلوها مربعة أو
مدورة مسدودة الوسط أو خاليتها . واخترعوا كذلك علامات للحرف

(١) هو عنبة بن معدان ، ويقال له معدان الفيل وسبب ذلك أنه كان لزياد بن أبي سفيان
قبلة ينفق عليها كل يوم عشرة دراهم فقال معدان : ادفعوها إلى واكفيمك المؤونة وأعطيكم
عشرة دراهم كل يوم ، فدفعوها إليه ، فأثرى وبني قصرا ، ولذا قيل معدان الفيل . وبلغ
الفرزدق أن عنبة هذ يفضل جريرا عليه فقال .

لقد كان في معدان والفيل زاجر : لعنبة الراوى على القصائد

وكان عنبة أبرع أصحاب أبي الأسود .

(٢) هو يحيى بن يعمر المدونى ، كان عالما بالقرآن والنحو ولغات العرب لقي عبدالله بن
عمر وعبد الله بن عباس وغيرهما من الصحابة . وقد ولاء يزيد بن المهلب القضاء بخراسان
وكان يستعمل العرب في كلامه . وهو أحد قراء البصرة ، أخذ عنه عبد الله بن أبي اسحق .
توفي سنة ١٢٩ هـ .

المشدد وللسكون . وكل ذلك كان بمداد يخالف في اللون لمداد الكتابة .
فأبو الأسود هو الذى وضع علامات لاعراب المصحف أو لضبط
قراءته . فهل وضع ذلك على غير مثال فى عصره وفى اللغات السامية الأخرى ؟
والمعروف فى تاريخ اللغات السامية أن السريان هم الذين ابتدعوا علامات
الحركات فى لغتهم ، وأخذها عنهم سائر الساميين ، وكانت هذه العلامات نقطا
فوق الحرف أو تحته أو فى وسطه ، وقد قصدوا بذلك الاحتفاظ بالأحرف
الهجائية دون تغيير فيها .

فهل من صلة بين هذا وبين ما عمله أبو الأسود الدؤلى فى اللغة العربية ؟
وعلى كل حال كان هذا العمل خطوة محمودة فى تاريخ الخط العربى وضبط
الكتابة ، وقد تبعها خطوات وصلت بالخط إلى الحالة التى هو عليها الآن .

وكان علماء هذه الطبقة ملهين باللغة وبالقراءات ، إلى جانب المامهم
بالنحو ، وكان النحو فى هذا العهد فى دور التكوين ، ولم يظهر من مسائله
إلا قدر يسير . ويقولون إن أبا الأسود قد وضع من أبواب النحو بابى
العطف والنعت ، ثم أخذ بابى التعجب والاستفهام ثم باب إن واخواتها ثم
أبوابا أخرى .

(الطبقة الثانية)

ومن أشهر علماءها عبد الله الحضرمى (١) وعيسى بن عمر الثقفى (٢)

(١) هو عبد الله بن أبى اسحق الحضرمى ، كان إماما فى العربية والقراءة . وقد تلقى
من يحيى بن يعمر وعن نصر بن عاصم . توفى بالبصرة سنة ١١٧ هـ فى أيام هشام بن عبد الملك
(٢) كان مولى خالد بن الوليد ونزل فى ثقيف فنسب إليهم ، وكان ثقة عالما بالعربية والنحو
والقراءة ، أخذ عنه الخليل بن أحمد . وكان بينه وبين أبى عمرو بن العلاء صفة ولهما مسائل
ومجالس ، وأخذ عنه يبو به النحو . توفى سنة ١٤٩ فى خلافة المنصور العباسى .

وأبو عمرو بن العلاء (١). وقد اهتم رجال هذه الطبقة بالتعليل والقياس وزادت عنايتهم بتتبع النصوص والشواهد ، فكان عبد الله على ما يقال أول من علل النحو ، وكان أشد اهتماما بالقياس . ويقولون أن عيسى بن عمر وضع كتابا رتب به وهذبه وجعل أساسه الذائع الأكثر ، وسمى ما شذ عن ذلك لغات .

وقال بعضهم : سألت أبا عمرو بن العلاء : خبرني عما وضعت مما سميت به عربية ، يدخل فيه كلام العرب كله ؟ فقال : لا ، فقلت : فكيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهو حجة ؟ قال : أعمل على الأكثر ، وأسمي ما ما خالفني لغات .

ومن هذا يظهر أن الاتجاه إلى وضع القواعد النحوية في هذا العهد ، إنما كان بعد الاستقراء وتبع الكثير مما نطق به العرب . وفي خلال تتبعهم للأمثلة والشواهد كانوا يجدون أمثلة من شعر الشعراء على خلاف الكثير ، فكان بعضهم يتخذ هذا وسيلة لتخطئة العرب والطعن عليهم ، كما كان يفعل الحضرمي وعيسى بن عمر . فقد روى أبو عمرو أن ابن أبي اسحق الحضرمي سمع الفرزدق ينشد :

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحتا أو مجلف
فقال له ابن أبي اسحق : على أي شيء ترفع (مجلف) فقال : على ما يسوءك
وينوءك . قال أبو عمرو : فقلت للفرزدق أصبت ، وهو جائز على المعنى ،
أي أنه لم يبق سواه . وسنوضح الآراء في هذا البيت بعد .

(١) هو العلم المشهور في علم القراءة واللغة العربية . قال عنه الاصمعي : جلست إلى أبي عمرو بن العلاء عشر حجج فلم أسمع منه يحنيج بيت إسلامي . وعامة أخباره عن أعراب أدركوا الجاهلية وعنه أخذ أكثر نحاة عصره وكذا رواه وأدباؤه ولاكنه لم يترك أنرا مكتوبا . توفي سنة ١٥٤ هـ في خلافة المنصور العباسي .

وكان عيسى بن عمر يطعن على العرب، ويخطئ المشهورين منهم مثل النابغة في بعض أشعاره . ولعل السبب في هذا أنه كان متشدداً متقراً في اللغة ، فهو الذي قال حين سقط عن حمارة واجتمع عليه الناس : « مالكم تكأ تكأ » (١) على كتكأ كؤكم على ذى جنة ، افرقعوا .

ويظهر أنه كان إلى جانب ذلك يميل إلى الادعاء . فقد روى الأصمعي قال : قال عيسى بن عمر لأبي عمرو بن العلاء : أنا أفصح من معد بن عدنان ، فقال له أبو عمرو : لقد تعديت ، فكيف تنشد هذا البيت :

قد كن يخبان الوجوه تسترا فالיום حين بدان للنظار
أو بدين للنظار ، فقال عيسى : بدان ، فقال له أبو عمرو : أخطأت ، يقال بدا يبدو إذا ظهر ، وبدأ يبدأ إذا شرع في الشيء ، والصواب حين بدون للنظار . وإنما قصد أبو عمرو ، تغليظه ، لأنه لا يقال في هذا الموضع بدان ولا بدين بل بدون .

على أن بعض العلماء كأبي عمرو بن العلاء كان أشد تسليماً للعرب وارتياحاً حين يظفر بشاهد يهديه إلى شيء جديد . فقد روى عنه أنه قال : كنت هارباً من الحجاج بن يوسف ، وكان يشبهه على كلمة « فرجة » هل هي بالفتح أو بالضم (٢) فسمعت قائلاً يقول :

ربما تكره النفوس من الأمر له فرجة كل العقال

بفتح الفاء ، ثم قال : ألا إنه قد مات الحجاج . قال أبو عمرو : فأأدرى بأيهما كنت أشد فرحاً . بقوله (فرجة) أو بقوله مات الحجاج .

وكان النحو في عهد الطبقتين المتقدمتين في دور التكوين ، وفي مرحلته البدائية . على أن الجهود التي بذلت في خدمته كانت الأساس الأول الذي أقامت الطبقات التالية عليه بناء هذا العلم .

(١) اجتمعتم

(٢) يقال فرجة بالفتح بين الامرين وفرجة بالضم بين الجبلين .

ومؤلفات هذا العصر كانت مزجاً من النحو واللغة والأدب فإن هذه الفروع من الثقافة العربية لم تكن قد تميز بعضها من بعض بعد .

(الطبقة الثالثة البصرية والاولى الكوفية)

وشيوخ الأولى هو الخليل بن أحمد (١) . ومن علمائها يونس بن حبيب (٢) وقد أخذ عن أبي عمر بن العلاء . وشيخ الثانية أبو جعفر محمد الرؤاسي (٣) ومن علمائها معاذ الهراء (٤)

وقد نشط في هذا الدور إلى جانب البحوث النحوية البحث في أبنية الكلمات وفي الاشتقاق ، واهتم بذلك علماء الكوفة وسبقوا البصريين في قواعد الصرف .

وفي عهد هاتين الطبقتين ازدادت فسكرة القياس نمواً ، واهتم الخليل إمام هذا العصر بتصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليقه ، وتجديده في هذه النواحي منبهة في الكتاب الذي ألفه في اللغة وهو (كتاب العين) . (٥)

(١) هو سيد أهل الأدب في علمه وزهده ، والغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليقه . كان من تلاميذ أبي عمرو بن العلاء ، وأخذ عنه سيبويه ، وعامة الحكاية في كتاب سيبويه عن الخليل . وكل مقال فيه سيبويه : « سأله أو قال » من غير أن يذكر فائله فهو الخليل . وقد اجتمع الخليل وعبد الله ابن المقفع ليلة يتحدثن إلى النداء فلما تفرقا قيل للخليل : كيف رأيت ابن المقفع ؟ فقال : رأيت رجلاً عليه أكثر من عقله وقيل لابن المقفع : كيف رأيت الخليل ؟ قال : رأيت رجلاً عقله أكثر من علمه . توفي بالبصرة سنة ١٦٠ هـ

(٢) من أكابر النحويين أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وسمي من العرب وأخذ عنه سيبويه وحكي في كتابه ، وأخذ عنه السكسائي والفراء . وكان له مذاهب وأقضية تفردها . توفي سنة ١٨٢ في خلافة الرشيد .

(٣) هو ابن أخى معاذ الهراء . وسمى الرؤاسي لعظم راسه . وقيل إنه أول من وضع من الكوفيين كتاباً في النحو . توفي سنة ٢٩٠ هـ .

(٤) سمي الهراء لانه كان يبيع الثياب الهروية وهي المنسوبة إلى بلدة « هراء » بخراسان . أخذ عنه السكسائي . وكان صديقاً للسكيت بن زيد الشاعر المشهور . توفي سنة ١٨٧ في خلافة الرشيد .

(٥) منه صفحات طبعت في بغداد عددها ١٤٤ بدار الكتب المصرية تحت رقم ٤٩٨ لغة

وهو أول كتاب ألف في اللغة . وسمى كتاب العين لأنه بدأ بالكلام على حرف العين . وترتيب الحليل لحروف المعجم يسير طبقاً لمخارجها ، بالابتداء من الحلق فاللسان فالأسنان فالشفقتين . وقد سار في حصر كلمات اللغة بطريقة حسائية . فوجد أن الكلمات الثنائية تنصرف على وجهين ، والثلاثية تنصرف على ستة أوجه ، والرابعة تنصرف على أربعة وعشرين وجهاً ، وذلك أن حروفها الأربعة ضربت في وجوه الثلاثي الصحيح ، والخماسية تنصرف على مائة وعشرين وجهاً ، فالحروف الخمسة ضربت في وجوه الرباعي وهي أربعة وعشرون . ثم أوضح المهمل والمستعمل من الكلمات ، وشرح معاني المستعمل منها ، وجمع ما كان معروفاً في أيامه من أحكام اللغة وقواعدها وشروطها ، وساق في ثنايا الشرح كثيراً من الشواهد من شعر العرب .

وقد اتجه الكوفيون في هذا الدور إلى التأليف ، فقد قيل إن الرؤاسي أول من وضع من الكوفيين كتاباً في النحو وهو كتاب الفیصل .

(الطبقة الرابعة البصرية واثناية الكوفية)

وشیخ الأولى هو سيبويه (١) ، ومن علمائها الأصمعي (٢) ، وأبو زيد

(١) هو عمرو بن عثمان بن قنبر ، كان أعلم المتقدمين والمتأخرين بالنحو ، ولم يوضع فيه مثل كتابه . وذكره الجاحظ فقال : لم يكتب الناس في النحو كتاباً مثله ، وجميع كتب الناس عيال عليه . أخذ النحو عن الخليل وعن يونس وعن عيسى بن عمر وغيرهم .

وأخذ اللغة عن أبي الخطاب المعروف بالاختش الأكبر وتجد الحديث عن كتابه ومناظراته وطرقاً من أخباره في مواضع من هذا الكتاب . توفي سنة ١٨٣ وعمره نيف وأربعون

(٢) هو أبو سعيد بن عبد الملك بن قريب ، كان صاحب لغة ونحو وإماماً في الاختصار والنوادر والملاح والغريب . وكان الرشيد يسميه شيطان الشعر . وهو من أهل البصرة وقدم بغداد أيام الرشيد .

أخذ عن الخليل وغيره . توفي سنة ٢١٧ أو سنة ٢١٣ في خلافة المأمون

الانصارى (١)، وأبو عبيدة معمر بن المثنى (٢).

وشيوخ الطبقة الثانية الكوفية هو الكسان (٣)، ويعتبر بحق المؤسس للمذهب الكوفي. وقد تعلم النحر على الكبر. وكان سبب تعلمه أنه جاء يوماً وقد مشى حتى أعيا، فجلس إلى قوم فيهم فضل وكان يحالسههم كثيراً فقال: قد عييت، فقالوا: تجالسنا وأنت تلحن، فقال: كيف لحنت؟ فقالوا له: إن كنت أردت من التعب فقل أعيت، وإن كنت أردت من انقطاع الحيلة والتحير في الأمر فقل عييت مخففة. فأنف من هذه الكلمة، وقام من فوره فسأل عن يعلم النحو، فأرشدوه إلى معاذ الهراء فليزمه حتى أنفذ ما عنده، ثم خرج إلى البصرة ولقي الخليل وجلس في حلقة، فقال رجل من الاعراب: تركت أسداً وتميماً وعندهما الفصاحة وجئت إلى البصرة. وقال لل خليل من أين علمك هذا؟ فقال: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة. فخرج الكسان وأنفذ خمس عشرة قنينة حبراً في الكتابة عن العرب سوى ما حفظه، ولم يكن له هم غير البصرة والخليل، فوجد الخليل قد مات وجلس في موضعه يونس بن حبيب فحرت بينهما مسائل أقرله يونس فيها وصدره في موضعه. وقد ألف الكسان عدة كتب في النحو والقراءات والأدب والنوادر وغيرها، لم يصلنا منها إلا رسالة في لحن العامة وهي مطبوعة.

(١) هو أبو زيد سعيد الانصارى، كان من أئمة الادب وغلبت عليه اللغة والنوادر والغريب. أخذ عن أبي عمرو بن العلاء. وكان سيبويه إذا قال: سمعت الثقة يريد أبا زيد الانصارى، ومن مؤلفاته كتاب النوادر في اللغة. توفي سنة ٢١٥ أو سنة ٢١٤ في خلافة المأمون.

(٢) قال الجاحظ عنه: لم يكن في الارض خارجي ولا اجماعي اعلم بجميع العلوم من أبي عبيدة. وقد أرسل إليه الفضل بن الربيع ل يستفيد من علمه فحضر إليه من البصرة. وقد جمع الرشيد بينه وبين الاصمعي وسألها عن صفة الخيل. وقد ألف كتابه في «بجاء القرآن» ومنه بقايا مخطوطة في دار الكتب المصرية، توفي سنة ٢٠٧ هـ وقيل بعد ذلك.

(٣) هو أبو الحسن بن حمزة على الكساني. كان إماماً في النحو واللغة والقراءات أخذ عن الرؤاسي والهراء، وأخذ عنه الفراء. وله مع سيبويه وأبي محمد اليزيدي والاصمعي مجالس ومناظرات نجد طرفاً منها في هذا الكتاب. توفي سنة ١٨٩ هـ وقيل غير ذلك.

وكانت علوم اللغة العربية حين جاءت هاتان الطبقتان قد تميز بعضها من بعض، وأخذ كل فرع منها يتجه اتجاهها مستقلا، وبدأ بعض العلماء ينقطعون إلى بعضها، فانتقطع سيبويه إلى النحو، ووضع فيه كتابه الذي لم يسبقه أحد إلى مثله. وهو أول كتاب جامع لأصول النحو، وقد صار عمدة العلماء بعده، فعكفوا على قراءته وشرحه واختصاره، وكان يقال بالبصرة قرأ فلان الكتاب فيعلم أنه كتاب سيبويه.

وقد نشط في هذا العصر التنافس بين المذهبين البصري والكوفي، وازدادت المناظرات والجدل والنقاش وتحقيق المسائل النحوية وغيرها، فمن ذلك ما حدث بين سيبويه والكسائي حين قدم أولهما إلى بغداد وما حدث لآبي عبيدة عند الرشيد، وما جرى بين الكسائي واليزيدي وغير ذلك. وسنشير إلى شيء من ذلك بعد.

(الطبقة الخامسة البصرية والثالثة الكوفية)

وإمام الأولى الأخفش الأوسط (١)، وإمام الثانية الفراء (٢) وكان الأخفش أعلم من أخذ عن سيبويه، وإليه يرجع الفضل في نشر كتاب سيبويه. فإنه لم يعرف أن أحدا قرأه على سيبويه، ولم يقرأه سيبويه على أحد، ولكن لما مات سيبويه قرىء الكتاب على الأخفش، وكان ممن قرأه عليه أبو عمرو الجرمي وأبو عثمان المازني الآتي ذكرهما، وكانا قد توخيا أن الأخفش قد هم أن يدعى الكتاب لنفسه، فاتفقا على قراءته عليه وأظهرا أنه لسيبويه، وأشاعا ذلك، فلم يمكن أبا الحسن أن يدعى الكتاب،

(١) هو أبو الحسن سعيد بن سعد الأخفش الأوسط. وهو من أكابر أئمة النحويين البصريين. أخذ النحو عن سيبويه. وكان أكبر منه، وأخذ عنه أخذ عنه سيبويه أيضا. توفي سنة ٢١٥ هـ وقبل سنة ٢٢١ هـ.

(٢) هو أبو زكريا يحيى بن زياد، كان أرفع الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب. أخذ عنه الكسائي وكان يعلم ابني المأمون النحو فتنازعا إلى تعلية أيهما بتقديمها، ثم اصطاحا على أن يقدم كل واحد منهما فردة. توفي سنة ٢٠٧ هـ.

فكانا السبب في إظهار أنه لسيدويه ، ولم يسند كتاب سيديويه إليه إلا بطريق الأخصش .

وكان الفراء تلميذاً للكسائي ، وقد أمره المأمون أن يؤلف ما يجمع به أصول النحو وما سمع من العرب ، فأمر أن تقرده حجرة خاصة ، فكان يملئ والوراقون يكتبون ، ثم خرج إلى الناس وابتدأ يملئ كتاب المعاني . ثم خزنه الوراقون ليكسبوا به ، فجلس يملئ كتاب معاني أتم شرحاً . فلما علم الوراقون جاءوا إليه وقالوا : نحن نبليغ الناس ما يحبون فننسخ كل عشرة أوراق بدرهم .

وكان الفراء يعلم ابني المأمون النحو .

وله مؤلفات كثيرة كان يملئها على تلاميذه ، ولم يصلنا منها إلا كتاب معاني القرآن وكتاب المذكر والمؤنث .

(الطبقة السادسة البصرية والرابعة الكوفية)

وشيوخ الأولى أبو عثمان المازني (١) وكان إمام عصره في النحو والأدب ، أخذ عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد الأنصاري . ومن علمائها الجرهمي (٢) والتوزي (٣) والسجستاني (٤) .

(١) هو أبو عثمان بن محمد وقد أمر الخليفة الواثق باشخاصه إليه ليسأله عن إغراب البيت .

أظلم أن مصابكم رجلاً أبدى السلام تحية ظلم

الذي غنته الجارية بحضرتة ، فأبدى المازني رأيه ، بنصب رجلاً ، وقد سأله الواثق عن السبب فشرحه ، ثم عارضه البيهقي في رأيه . توفي سنة ٢٤٩ هـ .

(٢) هو أبو عمرو صالح بن إسحاق ، أخذ النحو عن أبي الحسن الأخصش وغيره . وكان عالماً باللغة حافظاً لها . توفي سنة ٢٢٥ هـ في خلافة المعتصم .

(٣) هو أبو محمد عبد الله بن محمد كان من علماء اللغة ، أخذ عن أبي عبيدة والأصمعي وقرأ على الجرهمي كتاب سيديويه . توفي سنة ٢٣٨ هـ في خلافة المتوكل .

(٤) هو أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني ، كان إماماً في اللغة والشعر وعنه أخذ علماء عصره كابن دريد والمبرد وغيرهما . وأخذ من أبي زيد الأنصاري وأبي عبيدة الأصمعي . توفي سنة ٢٤٨ هـ .

وشيوخ الثانية أبو يوسف يعقوب بن السكيت (١).

وهذه الطبقة هي طبقة الشرح والتكميل ووضع الاصطلاحات ، وقد سلك علماءها النحو مسلوكاً طبعه بطابع فيه كثير من التغيير الشكلى والتأليف ، فقد تغبرت لغة التأليف ووضعت اصطلاحات وعبارات في المؤلفات لم تكن من قبل ، وهي التي لا تزال مستعملة للآن .

(الطبقة السابعة البصرية والخامسة السكوفية)

وشيوخ الأولى أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (٢) ، وشيوخ الثانية أبو العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب (٣) ، وقد عاصرهما في بغداد فريق من العلماء . وفي هذا العصر وصل النحو إلى الغاية ورتبت مسائله ونظمت أبوابه ، وكان ذلك أواخر القرن الثالث الهجرى .

وجوء الخلاف بين البصريين والكوفيين

قد أجملنا الأسباب التي نشأ عنها هذا الخلاف وأشرنا إلى نهج كل من الفريقين في البحث والاحتجاج .

ومسائل هذا الخلاف مبسطة في كتب القواعد النحوية في مواضعها . وقد جمع ابن الانبارى طائفة منها في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف

(١) هو أبو يوسف يعقوب بن السكيت . كان مؤدباً ولد الخليفة جعفر المتوكل أخذ من الفراء وابن الاعرابي وغيرهما . قال المبرد : مارأيت للبغداديين كتاباً خيراً من كتاب يعقوب بن السكيت في إصلاح النطق . والكتاب مطبوع متداول . توفي سنة ٢٤٣ وقيل غير ذلك .

(٢) هو أبو العباس محمد بن يزيد ، كان شيخ أهل النحو والعربية وإليه انتهى علمها بعد طبقة الجرمي والمأزني . وله التأليف النافعة ، منها كتاب الكامل وكتاب المختضب . توفي سنة ٢٨٥ هـ أو سنة ٢٨٦ في خلافة المعتضد .

(٣) هو أبو العباس أحمد بن يحيى كان إمام الكوفيين في النحو واللغة في زمانه . أخذ عنه على بن سليمان الاخفش الاصغر . توفي في بغداد سنة ٢٩١ هـ .

بين البصريين والكوفيين) فشرح مائة وإحدى وعشرين مسألة تدور حول أنواع من الخلاف ، منها ما يرجع إلى العامل ، ومنها ما يرجع إلى الإعراب والبناء ، ومنها ما يرجع إلى الحقيقة اللغوية أو النحوية لبعض الكلمات ، ومنها ما يرجع إلى التقديم والتأخير في نسج الجملة وترتيب كلماتها ، ومنها غير ذلك .

(١) (من المسائل الخاصة بالعامل) :

العامل في المبتدأ - وفي المفعول - وفي المشغول عنه - وفي خبر ما الحجازية - وفي الظرف إذا وقع خبرا - وفي المفعول معه - وفي المستثنى - وفي المضارع المرفوع - وفي المضارع بعد واو المعية وفاء السببية وبعد لام الجحود وبعد تنوين وفي جواب الشرط .

(٢) (ومن المسائل الخاصة بالتقديم) :

تقديم خبر ما زال وأخواتها عليها - وخبر ليس عليها ومعمول خبر « ما » عليها - والحال على الفعل العامل فيها - والتمييز على الفعل المتصرف - والمفعول بالجزاء على حرف الشرط .

(٣) (ومن المسائل الخاصة بالإعراب والبناء) :

الماندى المعرف المفرد - اسم « لا » المفرد النكرة - كلمة الآن - فعل الأمر - كلمة « أيهم » - تمييز « كم » إذا فصل منها بظرف أو جار ومجرور .

(٤) (ومن المسائل الخاصة بالحقيقة اللغوية للكلمة) :

لام لعل أصلية هي أم زائدة - « كم » مركبة من الكاف و « ما » أو موضوع للعدد - « أيمن » جمع يمين أو مفرد مشتق من اليمن - كلا وكلتا ، هل فيهما تنبيه لفظية ومعنوية - هل السين أصلها سوف - الاسم في ذاو الذى هل هو الذال فقط - الاسم في هو وهى هل هو الهاء فقط .

(٥) (ومن المسائل الخاصة بالحقيقة النحوية للكلمة) :

« نعم وبئس » اسمان أو فعلان - « افعل في التعجب » اسم أو فعل -
« حاشا » فعل أو حرف - « رب » اسم أو حرف .

وهناك مسائل أخرى في شتى النواحي الإعرابية والصرفية، وسنورد هنا طائفة من وجوه الخلاف توضح أساليب البصريين والكوفيين في البحث وطرائقهم في الاستدلال :

(١) (وقوع الفعل الماضي حالاً)

مذهب الكوفيين أنه جائز وإليه ذهب الأخفش ، ومذهب البصريين أنه لا يجوز .

وحجة الكوفيين النقل والقياس . أما النقل ففي القرآن الكريم (أو جاءكم حصرت صدورهم) . فحصرت فعل ماض وهو في موضع الحال ، والتقدير حمرة صدورهم . والدليل على هذا التقدير قراءة من قرأ : أو جاءكم حصرة صدورهم ، وهي قراءة الحسن البصري ويعقوب الحضرمي والمفضل عن عاصم .

وقال أبو صخر الهذلي :

وإن لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر

فبلله القطر في موضع الحال .

وأما القياس فلأن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة جاز أن يكون حالاً للمعرفة نحو مررت برجل قاعد ، ومررت بالرجل قاعداً . والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو مررت برجل قعد ، فينبغي أن يجوز أن يقع حالاً للمعرفة نحو مررت بالرجل قعد . والذي يدل على ذلك أنا أجمعنا على أنه يجوز أن يقام الفعل الماضي مقام الفعل المستقبل ، كما قال تعالى « وإذا قال الله يا عيسى بن مريم ، أى يقول ، وإذا جاز أن يقام الماضي مقام المستقبل جاز أن يقام مقام الحال .

وحجة البصريين أن الفعل الماضي لا يدل على الحال فلا يقوم مقامه ،
وأن ما يوضع موضع الحال إنما هو ما يصلح أن يقال فيه الآن أو الساعة ،
نحو مررت بزيد يضرب ونظرت إلى عمرو يكتب . وهذا لا يصلح في الماضي
فينبغي ألا يكون حالا ، ولهذا لم يجوز أن يقال مازال زيد قام وليس زيد قام ،
لأن « مازال » وليس ، يطلبان الحال ، فلما لم يجوز دل على أن الفعل الماضي
لا يجوز أن يقع حالا . ولا يحتاج عليهم بأن الماضي إذا دخلت عليه « قد »
جاز أن يكون حالا ، لأن « قد » تقرب الماضي من الحال .

ويردون على الكوفيين في استشهادهم بالآية بأنه لا حجة لهم فيه من
أربعة أوجه :

(١) أن تكون « حصرت صدورهم » صفة لقوم المجرورة في أول
الآية وهو قوله تعالى (إلا الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق)

(٢) أن تكون صفة لقوم مقدر

(٣) أن يكون خبراً بعد خبر ، كأنه قال : أو جاءوكم ، ثم أخبر فقال :
حصرت صدورهم .

(٤) أن يكون محمولا على الدعاء لا على الحال ، كأنه قال : ضيق الله
صدورهم ، كما يقال جاءني فلان وسع الله رزقه .

وأما قول الشاعر :

كما انتفض العصفور بلله القطر :

فإنما جاز لأن التقدير فيه وقد بلله القطر .

وأما قولهم : إنه يصلح أن يكون صفة للنكرة ، ولذا صلح أن يقع
حالا ، فهذا فاسد لأنه إنما جاز أن يقع نحو قائم وقاعد حالا ، لأنه اسم
فاعل . واسم الفاعل يراد به الحال بخلاف الفعل الماضي .

وأما قولهم : إنه يجوز أن يقوم الماضي مقام المستقبل ولهذا جاز أن
يقوم مقام الحال ، فهذا لا يستقيم ، وذلك لأن الماضي إنما يقوم مقام المستقبل

في بعض المواضع على خلاف الأصل بدليل يدل عليه، فكذلك يقوم مقام الحال لدليل يدل عليه، وذلك إذا دخلت عليه (قد) أو كان وصفاً لمحذوف. (٢) الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هوله مثل : «هند زيد ضاربه هي»

مذهب الكوفيين أنه لا يجب إبرازه ، ومذهب البصريين أنه يجب إبرازه .

وحجة الكوفيين أنه جاء عن العرب . قال الشاعر :

وإن امرأ أسرى إليك ودونه

من الأرض مومة ويداء سملق

لمحققة أن تستجبي دعاءه

وأن تعلی أن المعان موفق

فترك إبراز الضمير ، ولو أبرزه لقال لمحققة أنت ،

وحجة البصريين في وجوب إبرازه . أن اسم الفاعل فرع على الفعل في تحمل الضمير ، والفرع أقل من الأصل ، وقالوا أيضاً إننا لو لم نبرزه لأدى ذلك إلى الالتباس . وقد أجابوا عن الاستشهاد بالبيت بأنه محمول على الاتساع والحذف . والتقدير لمحققة بك أن تستجبي دعاءه .

(٣) العطف على الضمير المخفوض ، نحو مررت بك وزيد : أجازة الكوفيون ومنعه البصريون .

وحجة الكوفيين أنه قد جاء ذلك في التنزيل وكلام العرب . قال الله تعالى (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) بالخفض وهي قراءة أحد القراء السبعة وهو حمزة ، وقراءة غيره . وقال تعالى (ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم) فوضع (ما) خفضاً لأنه عطف على الضمير

في فيهن . وقال تعالى (وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام)
فعطف المسجد على الهاء في به ، وقال الشاعر :

فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب
فالأيام معطوف على الكاف في بك . وقال الآخر :
أكر على الكتبية لا أبالي أفيها كان حتى أم سواها
فعطف سواها بأم على الضمير في فيها .

وحجة البصريين في المنع أن الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد ، والضمير
إذا كان مجروراً اتصل بالجار ولم يفصل منه ، بخلاف ضمير الرفع وضمير
النصب ، فإذا عطفت على الضمير المجرور فكأنك قد عطفت الاسم على
الحرف الجار وهذا لا يجوز . وقالوا أيضاً إنه لا يجوز عطف المضمرة المجرور
على المظهر المجرور . فلا يجوز أن يقال مررت بزيد و (ك) فكذلك ينبغي
ألا يجوز العكس ، لأن الأسماء مشتركة في العطف ، فما لا يجوز أن يكون
معطوفاً لا يجوز أن يكون معطوفاً عليه .

وأما جوابهم عما استشهد به الكوفيون فقد قالوا إنه لا حجة لهم في
قوله تعالى (تساملون به والأرحام) من وجهين : أحدهما أن الأرحام ليس
مجروراً بالعطف على الضمير المجرور ، وإنما هو مجرور بالقسم ، وجواب
القسم قوله تعالى (إن الله كان عليكم رقيبا) . والوجه الثاني أن الأرحام
مجرور بباء مقدرة غير المنفوخ بها ، وحذفت لدلالة الأولى عليها ، ولهذا شواهد
كثيرة ، فالعرب تقول ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمر ، يريدون ولا
كل سوداء ، وقال الشاعر :

أكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا
أراد وكل نار .

وأما قوله تعالى (وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام) فالمسجد

مجرور بالعطف على سبيل الله لا بالعطف على به ، لأن إضافة الصد عن المسجد أكثر في الاستعمال من إضافة الكفر به .

وأما قول الشاعر : فاذهب فما بك والأيام من عجب :

فلا حجة لهم فيه أيضا لأنه مجرور على القسم لا بالعطف .

(٤) مجيء كما بمعنى كيما :

ذهب الكوفيون إلى أن كما تأتي بمعنى كيما وينصبون بها ما بعدها ، ولا يمنعون جواز الرفع ، واستحسنه المبرد من البصريين .

وذهب البصريون إلى أنها لا تأتي بمعنى كيما ولا يجوز نصب ما بعدها بها . وحجة الكوفيين أنه قد جاء كثيرا في كلامهم .

قال صخر الغي :

جاءت كبير كما أخفرها والقوم صيد كأنهم رمدوا
أراد كيما أخفرها ، ولهذا المعنى اتعصب أخفرها
وقال الشاعر : (١)

وطرفك إن ماجئتنا فاصر فنه كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر
وقال الآخر :

لا تظلموا الناس كما لا تظلموا .
وقال عدى بن زيد العبادي :

اسمع حديثا كما يوما تحدثه عن ظهر غيب إذا ما سائل سألا
وحجة البصريين أن الكاف في كما كاف التشبيه أدخلت عليها ما وجعلا

(١) هو عمر بن أبي ربيعة ، وقيل هو جميل . راجع شرح شواهد المغني للـ: يوطى
في شواهد الكاف

بمنزلة حرف واحد ، كما أدخلت ما على رب وجعلها بمنزلة حرف واحد
يلها الفعل كرما . وأجابوا عما احتج به الكوفيون بأن البيت الأول روى
بالرفع وقد رواه الفراء كذلك . والبيت الثاني روايته هي :

لكي يحسبوا أن الهوى حيث تنظر .

والبيت الثالث روايته للواحد : لا تظلم الناس كما لا تظلم .

والبيت الرابع لا حجة فيه ، لأن الرواة اتفقوا على أن الرواية كما يوماً
تحدثه بالرفع ولم يروه أحد بالنصب إلا المفضل الضبي .

(٥) نعم وبئس والخلاف في أنهما اسمان أو فعلان :

ذهب الكوفيون إلى أنهما اسمان مبتدآن ، وذهب البصريون إلى أنهما
فعلان ماضيان لا يتصرفان ، وإليه ذهب الكسائي من الكوفيين .

وحجة الكوفيين دخول حرف الجر عليهما ، فإنه جاء عن العرب أنها
تقول : ما زيد بنعم الرجل ، قال حسان :

ألست بنعم الجار يؤلف بيته أخاقله أو معدم المال مصرماً

وحكى عن بعض فصحاء العرب أنه قال : نعم السير على بشس المير .

ومنهم من قال إن الدليل على أنهما اسمان أن العرب تقول : يانهم المولى
ويا نعم النصير ، والنداء يدل على الاسمية . قالوا : ولا يجوز أن يقال إن
المنادى محذوف للعلم به ، والتقدير فيه يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت ،
لأن المنادى إنما يقدر محذوفاً إذا ولى حرف النداء فعل أمر وما جرى
مجراه ، نحو قوله تعالى « ألا يا اسجدوا لله » أراد يا هؤلاء اسجدوا ، وقول
ذى الرمة :

ألا يا اسلنى يا دارمى على البلى ولا زال منهلا بجرعائك القطر

وغير ذلك كثير .

ومنهم من قال إن الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنه لا يحسن اقتران
الزمان بهما كسائر الأفعال ، فلا تقول نعم الرجل أمس أو غداً .

وحجة البصريين اتصال الضمير المرفوع بهما ، فقد جاء عن العرب أنهم قالوا : نعم ارجلين ، ونعموا رجالا ، وقد رفعنا مع ذلك المظهر والمضمر . ومنهم من قال إن الدليل هو اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة التي يختص بها الفعل الماضي . وقد اعترض الكوفيون بأن التاء قد اتصلت بالحروف في قولهم ربت وثمت ولات ، وهذا يبطل الاختصاص ، فيجوز أن تكون نعم وبئس اسمين لحقتهم التاء . والجواب عن ذلك أن التاء اللاحقة للفعل تكون ساكنة ، والتاء التي في رب وثم تكون متحركة ، وأما لات فالتاء ليست مزيدة فيها ، بل هي كلبة على حيالها . على أن التاء إذا كانت مزيدة فإنها ليست مثل تاء التأنيث من عدة وجوه ، منها أن الكسائي كان يقف عليها بالهاء . وقد أجاب البصريون بأن قوله « ألسنت بنعم الجار » وأمثاله إنما هو على الحكاية ، أى ألسنت بجار مقول فيه نعم الجار .

(٦) العامل في المفعول النصب :

ذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل جميعا ، وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل ، وذهب خلف الآخر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية ، وفي الفاعل معنى الفاعلية . وذهب البصريون إلى أن الفاعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعا .

وحجة الكوفيين في أن العامل الفعل والفاعل جميعا ، أنه لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل لفظا أو تقديرا ، وأن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد ، والدليل على ذلك من وجوه : منها أن إعراب الفعل في الأفعال الخمسة يقع بعد الفاعل ، وأن آخر الماضي يسكن إذا اتصل به ضمير الفاعل ، كراهة اجتماع أربع حركات متوالية فيما هو كالكلمة الواحدة ، ومنها أدلة أخرى يسردونها .

وحجة البصريين أن الفعل له تأثير في العمل ، وأما الفاعل فلا تأثير له . لأنه اسم والأصل في الأسماء أن لا تعمل ، ثم يردون على حجج الكوفيين .

(٧) العامل في خبر (ما) في لغة أهل الحجاز :

ذهب الكوفيون إلى أن (ما) لا تعمل في الخبر وهو منصوب بحذف حرف الحذف . وذهب البصريون إلى أنها تعمل في الخبر وهو منصوب بها . وحجة الكوفيين أن القياس في «ما» أنها لا تعمل ، لأن الحرف إنما يكون عاملا إذا كان مختصا بحروف الجر والجوازم . أما غير المختص فلا يعمل ، بحروف الاستفهام والعطف . ولذا كانت «ما» مهملة في لغة بني تميم وهو القياس . وإنما أعملها أهل الحجاز لأنهم شبهوها بليس من جهة المعنى ، وهو شبه ضعيف فلم تقو على العمل في الخبر كما عملت ليس ، لأن (ليس) فعل و (ما) حرف ، والحرف أضعف ، فبطل أن يكون منصوبا بما ، ووجب أن يكون منصوبا بحذف حرف الجر ، لأن الأصل ما زيد بقاءم .

وحجة البصريين أنها أشبهت ليس من جهتين : أنها تدخل على المبتدأ والخبر . وأنها تنفي ما في الحال ، ويقوى الشبهة بينهما دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر ليس .

ثم يردون على ججج الكوفيين بأن الشبه بينهما إنما يضعف إذا تقدم خبرها على اسمها ، أو إذا دخل حرف الاستثناء أو إذا فصل بينها وبين معمولها ، ولذا تهمل في هذه الأحوال ، وبأن حذف حرف الجر لا يوجب النصب فإن كثيرا من الأسماء تدخلها حروف الجر ولا تنصب بحذفها ، مثل كفى بالله شهيدا وبحسبك زيد وما جاني من أحد .

(٨) تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلا متصرفا :

اختلف الكوفيون في جواز التقديم في نحو تصبب زيد عرقا ، فذهب بعضهم إلى جوازه ووافقهم المازني والمبرد من البصريين .

وذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز .

وحجة الكوفيين النقل والقياس ، أما النقل فقد جاء ذلك في كلامهم ،

قال الشاعر :

أتهجر سلى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب
لأن التقدير فيه وما كان الشأن والحديث تطيب سلى نفسا ، وأما القياس
فلأن هذا العامل فعل متصرف ، فجاز تقديم معموله عليه كما يجوز تقديم
الحال على العامل فيها إذا كان فعلا متصرفا .

وحجة البصريين في أنه لا يجوز تقديمه على العامل فيه أنه هو الفاعل في
المعنى ، فلم يجوز تقديمه كما لو كان فاعلا لفظا . قالوا ولا ينطبق هذا على الحال
حيث يجوز تقديمها على العامل فيها نحو راكبا جاء زيد ، فزيد هو الفاعل
لفظا ومعنى . وإذا استوفى الفعل فاعله من جهة اللفظ والمعنى صار راكبا
بمنزلة المفعول فجاز تقديمه .

وجوابهم على ما استشهد به الكوفيون هو أن الرواية الصحيحة هي :
« وما كان نفسى بالفراق تطيب » ، وذلك لاحتاجة فيه وإذا سلطنا بصحة
مارو يتموه ، فانا نقول : نصب نفسا بفعل مقدر ، كأنه قال . أعنى نفسا ،
لا على التمييز . وإذا قدرنا ما ذكرتموه ، فانما جاء فى الشعر قليلا على طريق
الشدوذ . وأما احتجاجهم بتقديم الحال على العامل فيها فلا حجة لهم فيه
لأنهم لا يقولون به ، ولا يعتقدون صحته . فكيف يجوز أن يستدلوا على
الخصم بما لا يعتقدون صحته .

(١) خبر كان والمفعول الثانى لظننت :

ذهب الكوفيون إلى أن خبر كان والمفعول الثانى لظننت نصبا على
الحال ، وذهب البصريون إلى أن نصبهما نصب المفعول لا على الحال .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن (كان) فعل غير واقع أى غير متعدي ،
والدليل على ذلك أن فعل الاثنين إذا كان واقعا فإنه يقع على الواحد والجمع ،
نحو ضربا رجلا وضربا رجالا ، ولا يجوز ذلك فى كان . وإذا لم يكن متعديا

وجب أن يكون منصوبا نصب الحال لانصب المفعول . فإنما ما وجدنا فعلا ينصب مفعولا هو الفاعل في المعنى إلا الحال ، فكان حملة عليه أولى ، ولأنه يحسن أن يقال فيه كان زيد في حالة كذا ، وكذلك يحسن أيضا في ظننت زيدا قائما ، ظننت زيدا في حالة كذا ، فدل على أنه نصب على الحال . وقد ردوا على وقوع الخبر معرفة والحال لا يكون معرفة ، بأن الخبر في هذه الحال قام مقام الحال ، كقولك ضربت زيدا سوطا فان سوطا ينصب على المصدر وإن كان آلة ، لقيامه مقام المصدر . على أنه قد جاءت الحال معرفة . وأما البصريون فاحتجوا بأنهما يقعان ضميرا نحو إن يكنه وظننته اياه ، والضمائر لا تقع أحوالا ، ثم ردوا على حجج الكوفيين .

مناظرات النخاعة ومجالسهم

وإلى جانب إما أوضحنا من خلاف بين طوائف النخاعة ، كان لهم في مجالسهم حوار في مسائل نحوية مختلفة ، ومناظرات تدل على عنايتهم بدقيق المسائل ، وعلى تمسك كل فريق منهم برأيه وإقامة الحجة على مذهبه ، وانا نورد من ذلك أمثلة يتجلى فيها ما نشير إليه :

(بين سيوييه والكسائي) (١)

قدم سيوييه على البرامكة ، فعزم يحيى بن خالد على الجمع بينه وبين الكسائي فجعل لذلك يوما . فلما حضر سيوييه ، تقدم إليه القراء وخلف ، فسأله خلف عن مسألة فأجاب فيها ، فقال له أخطأت ثم سأله ثانيا وثالثا وهو يجيبه ويقول له أخطأت ، فقال له سيوييه . هذا سوء أدب ، فأقبل عليه القراء فقال له : إن في هذا الرجل حدة وعجلة ، ولكن ما تقول فيمن قال : هؤلاء أبون ومررت بأبين ، كيف تقول على مثال ذلك من وأيت وأويت ؟ فاجابه .

فقال : أعدد النظر ، فقال : لست أكلسكما حتى يحضر صاحبكما : فحضر الكسائي ، فقال لسيبويه : تسألني أو أسألك ؟ فقال له سيبويه : سل أنت ، فسأله عن قول العرب : كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي أو فإذا هو إياها . فقال سيبويه : فإذا هو هي ، ولا يجوز النصب ، وسأله عن أمثال ذلك نحو خرجت فإذا عبد الله القائم بالرفع أو بالنصب ، فقال : كل ذلك بالرفع . فقال الكسائي : العرب ترفع كل ذلك وتنصبه ، فقال يحيى : قد اختلفتما وإنما رئيسا بلد يسكا ، فمن يحكم بينكما ؟ فقال له الكسائي : هذه العرب يبابك قد سمع منهم أهل البلدين فيحضرون ويسألون ، فقال يحيى وجعفر أنصفت ، فأحضروا وفيهم أبو فققس وأبو زياد وأبو الجراح فوافقوا الكسائي ، فاستكان سيبويه . فأقبل عليه يحيى وقال له : قد تسمع أيها الرجل ، فقال له الكسائي : أصلح الله الوزير ، إنه قدم إليك راغبا ، فإن أردت ألا ترده خائبا . فأمر له يحيى بعشرة آلاف درهم ، فخرج إلى فارس فأقام بها حتى مات ولم يعد إلى البصرة .

ويقال إن العرب قد أرسوا على ذلك ، أو أنهم علموا منزلة الكسائي عند الرشيد ، ويقال إنهم إنما قالوا : القول قول الكسائي ولم ينطقوا بالنصب ، وأن سيبويه نال يحيى : مرهم أن ينطقوا بذلك فإن ألسنتهم لا تطوع به .

وأما سؤال الفراء لجوابه أن أبون جمع أب ، وأب على وزن فعل ينتحيتن وأصله أبو فاذا بنينا من « وأى ، أو من (أوى) قلنا أوى كهوى أو قلنا (وأى) كهوى أيضا ، ثم نجمعه بالواو والنون فتحذف الألف كما تحذف ألف مصطفي وتبقى الفتحة دليلا عليها فتقول (أوين) أو (وأون) رفعا و (أوين) أو (وأين) جرا ونصبا ، كما تقول في جمع عصا وفقا اسم رجل عصون وقفون وعصين وقفين .

وليس هذا مما يخفى على سيبويه ولا على أصاغر الطلبة ، ولكنه كما قال أبو عثمان المازني : دخلت بغداد فألقيت على مسائل فكنت أجيب فيها على

مذهبي ويخطئونني على مذاهبيهم .

وأما سؤال السكسائي فجوابه ما قاله سيديويه وهو : فإذا هو هي ، هذا هو وجه الكلام ، مثل قوله تعالى (فإذا هي بيضاء للناظرين) فإذا هي حية تسمى) وأما فإذا هو إياها إن ثبت ، فخرج عن القياس واستعمال الفصحاء ، وسيديويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك وإن تكلم بعض العرب به . وقد ذكر في توجيهه أمور ، منها وهو لأبي بكر بن الحياط : أن إذا ظرف فيه معنى وجدت ورأيت ، فجاز أن ينصب المفعول ، وهو مع ذلك ظرف مخبر به عن الاسم بعده . ومنها أن ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع ، قاله ابن مالك . ومنها أنه مفعول به بالأصل فإذا هو يساويها أو يشابهها ، ثم حذف الفعل فانفصل الضمير . وهذا الوجه لابن مالك أيضا ، وهناك آراء أخرى وتأويلات جرى النحاة فيها على طريقتهم ، وقد ناقش ابن هشام كل ذلك في كتابه المغني .

(بين الجرمي والفراء) (١)

اجتمع أبو عمرو الجرمي وأبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، فقال الفراء للجرمي : أخبرني عن قولهم زيد منطلق ، لم رفعوا زيدا . فقال له الجرمي بالابتداء ، فقال له الفراء : وما معنى الابتداء ؟ قال تعريته من العوامل . قال له الفراء : فأظهره ، فقال الجرمي : هذا معنى لا يظهر . قال له الفراء : فمثله ، قال له الجرمي : لا يتمثل . قال ما رأيت كالיום عاملا لا يظهر ولا يتمثل . فقال له الجرمي : أخبرني عن قولهم زيد ضربته ، لم رفعتم زيدا ، قال : بالهاء العائدة على زيد ، قال الجرمي : الهاء اسم فكيف يرفع الاسم ؟ قال الفراء : نحن لا نبالي من هذا ، فانا نجعل كل واحد من المبتدأ والخبر عاملا في صاحبه في نحو زيد منطلق . قال الجرمي : يجوز أن يكون كذلك في نحو زيد منطلق

لأن كل واحد من الاسمين مرفوع في نفسه ، فجاز أن يرفع الآخر ، وأما الهاء من ضربته ففي محل النصب ، فكيف يرفع الاسم ؟ فقال له الفراء : لم نرفعه به وإنما رفعناه بالعائد فقال له الجرمي : وما العائد ؟ قال الفراء : معي ، قال الجرمي : أظهره ، قال لا يظهر ، قال : مثله ؛ قال : لا يتمثل ، قال له الجرمي : لقد وقعت فيما فررت منه .

فيقال إنهما لما اختلفا قيل للفراء كيف رأيت الجرمي ؟ قال رأيت آية .
وقيل للجرمي كيف رأيت الفراء ؟ قال : رأيت شيطانا .

(بين الكسائي واليزيدي) (١)

سأل اليزيدي الكسائي بحضرة الرشيد : انظر ، في هذا الشعر عيب ؟
وأشده :

مارأينا خربا (٢) نقر عنه البيض صقر
لا يكون العير ميرا لا يكون المهر مهر

فقال الكسائي : قد أقوى (٣) الشاعر ، فقال له اليزيدي : انظر فيه ، فقال : أقوى ، لا بد أن ينصب المهر الثاني على أنه خبر كان ، فضرب اليزيدي بقلنسوته الأرض وقال : أنا أبو محمد ، الشعر صواب ، وإنما ابتداء فقال : المهر مهر ، فقال له يحيى بن خالد : أتكتني (٤) بحضرة أمير المؤمنين وتكشف رأسك ؟ والله لخطأ الكسائي مع أدبه . أحب إلينا من صوابك مع سوء فعلك

(١) معجم الالهباء - ١٣ ص ١٧٨

(٢) الحرب الجباري ، طائر يضرب به المثل في البلاهة . وفقر الطائر البيض : ثقبه وخرج الفرخ . يقول : مارأينا أن الصقر ينقب عن بيض الجباري ليخرج منه صقر أي أن هذا محال

(٣) الاقواء في الشعر أن تختلف القوافي في حركة آخر الكلمة

(٤) أي تذكر كنيته مفتخرا بنفسك

(بين الكسائي والاصمعي) .

كان الكسائي والاصمعي بحضرة الرشيد وكانا ملازمين له يقيمان بإقامته
ويظعنانه بظعنه . فانشد الكسائي لأفنون التغلبي (١) :

أبلغ حبيبا وخلل في سراتهم	أن الفؤاد انطوى منهم على حزن
قد كنت أسبق من جار واعي مهل	من ولد آدم ما لم يخلعوا رسي
فالوا على ولم أملك فيالتهم	حتى انتحيت على الأرساغ والثني
لو أني كنت من عاد ومن ارم	ريبت فيهم ولقائ ومن جدن
لما فدوا باخيهم من مهولة	أخا السكون ولا جار واعي السنن
سألت قومي وقد سدت أباعرهم	ما بين رحبة ذات العيص والعدن
إذ قربوا لابن سوار أباعرهم	لله در عطاء كان ذا غبن
أنى جزوا عامرا سوأى بفعلهم	أم كيف يحزونني السوأي من الحسن
أم كيف ينفع ما تعطي العلوق به	رثمان أنف إذا ماضن باللبن

(١) راجع الابيات في المفضليات ص ٢ ص ٦١ وفي خزانة الادب ص ٤ ص ٤٥٥ في
شرح الشاهد السادس بعد التسمائة . وكان أفنون قد طلب من قومه أباعر ليتحملوا بها عنه
ديات من قتلهم فغضبوا أمله ، ولم يرضوا بمثل ذلك على رجل يدعى ابن سوار ، فقال هذه
الابيات يعتبر على قومه وانهم خدعوه كما تخدع العلوق من الابل ولدها ترأمه ولا تدر عليه .
خلل : أجعل بلاغك يتخللهم . ما لم يخلعوا رسي : كناية عن تخليهم عنه . قالوا : ضعف
رأيهم واخطأوا . انتحيت : اعتدت . الأرساغ : جمع ثمة بتشديد النون وهو من الدواب الموضحة
المستندق بين الحافر وموصل الوظيف . الثني : جمع ثمة بتشديد النون وهو الشعر في مؤخر
الرسغ . شرب ذلك مثلا لاسافل الناس ، يقول : لما أخطئ في أمرى قصدت أسافل الناس .
من مهولة : من أجل مصيبة هائلة . أخا السكون : رجل من قبيلة السكون كان أسيرا عند قوم
أفنون . العيص : الشجر الملتف ، العدن : أراد مدينة عدن . القبن : ضعف الرأي
العلوق : الناقة التي تفقد ولدها بنهر أو موت فيسلخ جلده ويمشي تبنبا أو يحوه ويقدم
إليها لترأمه أي تمطط عليه ويدبر لبنها فحشه بأنفها وينسكركم قلبها فتعطف عليه ولا ترسل
اللبن . الرثمان : مصدر رثمت الناقة ولدها إذا عطفت عليه .

فقال الأصمعي إنما هو رثمان أنف بالنصب، فقال له الكسائي : اسكت ما أنت وذاك ، يجوز رثمان أنف بالرفع والنصب والخفض . أما الرفع فعلى الرد على ما (أى الابدال) لأنها في موضع رفع بالفعل ينفع ، فيصير التقدير أم كيف ينفع رثمان أنف . والنصب بتعطي . والخفض على الرد على الهاء التي في به .

فسكت الأصمعي ولم يكن له علم بالعربية وكان صاحب لغة ولم يكن صاحب إعراب .

قال البغدادى في خزانة الأدب : ويجوز رفع رثمان على أنه خبر لمبتدأ محذوف . وقال ابن الشجرى في أماليه : « ما » بمعنى الذى واقعة على البو ، وانتصاب الرثمان هو الوجه الذى يصح به المعنى والإعراب ، وإنكار الأصمعي لرفعه إنكار في موضعه ، وجر رثمان على البدل أقرب إلى الصحيح قليلا (١)

(بين عيسى بن عمر الثقفى وأبى عمرو بن العلام) (٢)

قال الأصمعي : جاء عيسى بن عمر الثقفى ونحن عند أبى عمرو بن العلام فقال : يا أبا عمرو . ما شئ بلغنى عنك تجيزه ، قال : وما هو ؟ قال بلغنى عنك أنك تجيز (ليس الطيب إلا المسك) بالرفع ، فقال أبو عمرو : هيهات ، نمت وأدج الناس ، ليس فى الأرض حجازى إلا وهو ينصب ، وليس فى الأرض تميمى إلا وهو يرفع ، قال أبو عمرو : قم يا يحيى - يعنى اليزيدى (٣) وانت يا خلف - يعنى خلفا الأحمر - فاذهبا إلى أبى المهدى ولقناه الرفع فإنه

(١) راجع بقية الواجهة الاعرابية فى خزانة الادب للبغدادى - ٤ من ٤٤٩

(٢) أمالى القالى - ٣ من ٣٩ والاشباه والنظائر - ٣ من ٢٣

(٣) هو أبو محمد يحيى بن المبارك صاحب أبى عمرو بن العلام ، وهو الذى خلفه فى القيام بالقراءة بعده . وكان يؤدب أولاد يزيد بن المبارك خال المهدى وإليه كان ينسب ثم اتصل به هارون الرشيد فكان يؤدب ولده المأمون .

لا يرفع ، واذهبأ إلى المنتجع بن نهان التميمي ولقناه النصب فانه لا ينصب ، فذهبا فأتيا أبا المهدي وإذا هو يصلي ، فلها قضى صلاته التفت إلينا وقال : ما خطبكما ؟ قلنا : جئناك نسألك عن شيء من كلام العرب ، قال : هاتيا ، فقلنا : كيف تقول ليس الطيب إلا المسك ؟ فقال : أأمراني بالكذب على كبر سني ؟ فأين الزعفران وأين الجاوي ؟ وأين بنة الإبل الصادرة ؟ فقال له خلف الأحمر : ليس الشراب إلا العسل . فقال : فما يصنع سودان هجر ؟ ما لهم شراب غير هذا التمر . قال اليزيدي : فلها رأيت ذلك منه قلت له : ليس ملاك الأمر إلا طاعة الله والعمل بها ، فقال هذا كلام لا دخل فيه ، ليس ملاك الأمر إلا طاعة الله ، فقال اليزيدي ليس ملاك الأمر إلا طاعة الله والعمل بها ، فقال : ليس هذا الحنى ولا الحن قومي ، فكتبنا ماسمعنا منه . ثم أتينا المنتجع ، فقال له خلف : ليس الطيب إلا المسك ، فلقناه النصب وجهنا فيه فلم ينصب وأبى إلا الرفع ، فأتينا أبا عمرو فاخبرناه وعنده عيسى بن عمر لم يبرح . فأخرج عيسى بن عمر خاتمه من يده فدفعه إلى أبي عمرو وقال : بهذا سدت الناس يا أبا عمرو .

علم النحو في بغداد

أخط العباسيون مدينة بغداد واتخذوها عاصمة لهم . بناد المنصور العباسي سنة ١٤٥ هـ على نهر دجلة في بقعة متاخمة لبلاد فارس ، وقد أصبحت مبعثا للعرفان ومثابة للعلماء وقبلة للدارسين والمعلمين . وتجلت فيها عظمة الدولة العباسية وحضارتها ، ونشطت ألوان الثقافة ، وكانت محط أنظار العالم العربي . وقد آنس علماء الكوفة من الخلفاء العباسيين تشجيعا فقصدوا ساحتهم واتمسوا رضاهم . ولم يكن للبصريين في أول الأمر نصيب من الخطوة في بغداد . ولذلك كان الكوفيون هم دعامة الحركة العلمية وقائدي زمامها ، وقد ذاع مذهبهم ، ولقيت آراؤهم معاضدة وترجيحا ، وراجت الأصول التي

يننون عليها مذهبهم ومن بينها شواهد يعوزها التحرى ، وأشعار موضوعه ، وأبيات ليس لها نظائر تقوى الحجة فيها .

على أن نخاة البصرة لم يجمعوا عن الذهاب إلى بغداد . فقد غشيها فريق منهم . واتسع المجال لعرض آرائهم ، وذلك في منتصف القرن الثالث الهجرى ، وقد أتيح للبغداديين بهذا أن ينظروا في المذهبين البصرى والكوفى ، ويوازنوا بين آراء الفريقين ، فأنشئوا لهم مذهباً كان أساسه المستحسن من المذهبين ، وأضافوا إلى ذلك ما عن لهم من آراء خاصة . وكانوا فى أول الأمر أكثر ميلاً إلى موافقة الكوفيين ، لمكانة نخاة الكوفة عند الخلفاء كما تقدم ، ولكنهم اتبعوا المذهب البصرى فى كثير من المسائل .

(أمثلة من المذهب البغدادى)

وهاك أمثلة من المذهب البغدادى وما وافقوا فيه أهل المذهبين .

(١) اسم المصدر إن كان علماً لم يعمل اتفاقاً ، وإن كان ميمياً فكل مصدر اتفاقاً ، وإن كان غيرهما ، وهو ما جاوز فعله الثلاثة وكان على وزن مصدر الثلاث ، لم يعمل عند البصريين ويعمل عند الكوفيين والبغداديين ، وعليه قول القطامى (١) .

أكفراً بعد رد الموت عنى وبعد عطائك المائة الرتاعا

(٢) « نداء مافيه ال » :

لا يجوز نداء مافيه «ال» إلا فى مواضع منها ضرورة الشعر . ولا يجوز فيما عدا ذلك فى النثر . خلافاً للبغداديين والكوفيين فى إجازتهم ذلك محتجين بالقياس والسماع .

(١) يخاطب زفر بن الحارث الكلابى وقد أطلقه من الأسر ورد إليه ماله وأعطاه مائة من إبل من أسروه . والرتاع جمع راتعة وهى الإبل التى ترتع كيف شاءت

أما القياس فقد جاز ، يا الله ، بالاجماع ، فيجوز يا الرجل قياسا عليه لأن كلا منهما فيه « ال » وليست من أصل الكلمة .

وأما السماع فقد أنشدوا :

فيا العلامان اللذان فرا أياكما أن تكسبانا شرا
وهذا لضرورة فيه لأن قائله يمكنه أن يقول فيا غلامان .

وأجاب المانعون عن القياس بالفرق بكثرة الاستعمال وعن السماع بالشدوذ (١) .

(٣) « اسم » لا ، إذا كان شديها بالمضاف ،

يكون معربا ومنونا . وأجاز البغداديون « لا طالع جبلا » بدون تنوين . أجروه في ذلك مجرى المضاف كما أجرى مجراه في الاعراب . وعليه يتخرج الحديث « لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت »

وقد رأى الشيخ يس في حاشيته على شرح التصريح رأيا آخر في توجيه هذا الحديث (٢)

(٤) « التذكير والتأنيث في العدد » :

العبرة في التذكير والتأنيث في العدد بحال المفرد لا الجمع ، فيقال : ثلاثة سجلات وأربعة اصطبلات . خلافا للبغداديين فإنهم يعتبرون لفظ الجمع فيقولون ثلاث سجلات وأربع اصطبلات بغير هاء وإن كان المفرد مذكرا (٣)

(٥) الهمزتان الملتقيتان في كلمة واحدة :

القاعدة هي أن تبدل الهمزة الثانية الساكنة حرف مد من جنس حركة

(١) شرح التصريح ٢ ص ١٧٣

(٢) شرح التصريح ١ ص ٢٤٠ وحاشية الصبان على الاثنوي ٣ ص ٢٧١

(٣) مع الموامم ٢ ص ١٤٩ وشرح التصريح ٢ ص ٢٧١

الهمزة الأولى فنقول في المضارع الذى نصوغه من كلمة الأزار والأمانة والأهل : آتز وآتمن وآهل .

والبغداديون يحيزون قلب الهمزة الثانية تاء مع أدغامها فى تاء الافتعال فيقولون : أترز وآتمن وآهل (١) .

* * *

ومن المسائل التى عول البغداديون فيها على مذهب الكوفيين :

(١) محيى «بله» للاستثناء بمعنى لاسيما، نحو أكرمت العبيد بله الأحرار، على معنى أن إكرام الأحرار يزيد على إكرام العبيد .

وأنكر ذلك البصريون . لأن (الا) لاتقع مكانها ، ولأن ما بعدها لا يكون إلا من جنس ما قبلها ، ولأن حرف العطف يجوز دخوله عليها (٢)

(٢) إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه ، وفى لغة يجوز الاتباع، قال سيبويه : حدثني يونس أن قوما يوثق بعريتهم يقولون : مالى إلا أبوك ناصر، ولا يقاس على هذه اللغة، وقد قاسه الكوفيون والبغداديون وابن مالك . ومن الوارد منه قول حسان بن ثابت :

ألا إنهم يرجون منه شفاعته إذا لم يكن إلا النبيون شافع

ومن القواعد التى عول فيها البغداديون على المذهب البصرى :
(العطف على المحل) (٣) .

فمن أقسام العطف : العطف على المحل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا بالنصب ، عطفا على محل خبر ليس الذى جر بالباء الزائدة . وهذا العطف

(١) شرح النصريج ج ٢ ص ٣٧٣

(٢) راجع همم الموامم للـجـوطى ج ١ ص ٢٣٥ والغنى ج ١ ص ٩٧

(٣) راجع الغنى ج ٢ ص ٨٧

له عند المحققين ثلاثة شروط : (أحدها) إمكان ظهوره في الفصيح ، فانه يصح في قولنا (ليس زيد بقاتم ولا قاعدا) أن يظهر محل المعطوف عليه بحذف الباء ، ولذا لا يجوز مررت بزيد وعمرأ لأنه لا يجوز مررت زيدا إلا في الضرورة (الثاني) أن يكون الموضع بحق الأصلة فلا يجوز هذا ضارب زيدا وأخيه لأن الأصل إعمال الوصف المستوفي لشروط العمل لإضافته و (الثالث) وجود الطالب لذلك المحل ، أما إذا زال فلا يصح العطف ، مثل إن زيدا وعمر و قاتمان لأن الطالب لرفع زيد وهو الابتداء قد زال بدخول (ان) .

والبغداديون لا يشترطون الشرط الثاني تمسكا بقول امرئ القيس :

فظل طهاة اللحم ما بين منضج - صفيف شواء أو قدير (١) معجل

وخرج البيت على أن الأصل أو طابخ قدير ثم حذف المضاف وأبقى جر المضاف إليه . أو أنه عطف على صفيف ولكن خفض على الجوار ، أو على توهم أن الصفيف مجرور بالإضافة .

وقد ظل المذهب البغدادى ناشطا فترة من الزمن ، وظلت بغداد مركزا للثقافة العربية حتى مستها أحداث الزمن ، فتلس علماءها لهم مواطن علمية مختلفة ، وانبثوا في العراق العجمي وفارس وخراسان وجهات أخرى .

وأول هذه الأحداث استفحال نفوذ العنصر التركي الذي كان المعتمد الخليفة العباسي قد استكثر منه ، ثم ما كان من اضطهاد للشيعية أيام الخليفة المتوكل ، ثم ما حدث من انقلاب في حياة البلاد العربية بتغلب بني بويه على بغداد سنة ٣٣٤ هـ وامتداد نفوذهم على العراق وفارس وخراسان .

على أن هذا الانقلاب السياسي ، وإن كان مقرونا بإضعاف النفوذ العربي والوحدة السياسية للمملكة العربية ، لم ينجم عنه إضعاف الحركة العلمية ، بل صحبه نشاط ثقافي واهتمام بالبحث والدرس والتأليف في مختلف العلوم

العربية. ذلك أن الضعف الذي بدأ في قلب المملكة العربية نجم عنه استقلال بعض الحكام بشئونهم، وظهور دول جديدة في أطراف المملكة الإسلامية، وقد سارت الحركة العلمية تبعاً لذلك وامتد نشاطها، فبعد أن كانت محصورة في البصرة والكوفة ثم في بغداد، اتسع ميدانها واتخذت لها أوطاناً جديدة في فارس والعراق العجمي وغيرهما، وأخذ حكام هذه الأوطان الجديدة يضعون لنفوذهم أساساً من العلم وتنشيط العلماء، فظهر كثير من العلماء الأعلام.

ثم جاء الانقلاب الجارف حين أغار التتار على بغداد وطمسوا معالم الذخائر العلمية ووطئوها بأقدامهم وبحوافر خيولهم. وحينئذ هجر العلماء مواطنهم العلمية وولوا وجوههم شطر العواصم الأخرى، فوجدوا في مصر والشام موئلاً، ومن السلاطين المماليك عضداً، كما سترى.

(نحاة بغداد)

وإنا نورد فيما يلي تعريفاً بأشهر النحاة في هذه الاصقاع :

(ابن خالويه)

هو الحسين بن أحمد بن خالويه الهمداني إمام اللغة والعربية وغيرهما من العلوم الأدبية. دخل بغداد طالباً للعلم سنة ٣١٤ هـ ثم سكن حلب واختص بسيف الدولة وأولاده. وله مع المتنبّي مباحث ومجالس عند سيف الدولة. وله من التصانيف : الجمل في النحو - الاشتقاق - القراءات - إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم - المقصور والممدود - الألفات - المذكر والمؤنث - كتاب ليس في كلام العرب.

توفي بحلب سنة ٢٩٠ هـ

(أبو علي الفارسي)

هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار. واحد زمانه في علم العربية، علت

مرلته في النحو حتى فضله بعضهم على المبرد . أخذ عن الزجاج وابن السراج . وبرع من طلبته عدد كبير كابن جنى والربعي ، وقد أقام مدة بحلب عند سيف الدولة . وجرت بينه وبين المتنبي مجالس ثم انتقل إلى فارس وصحب عضد الدولة (١) . وصنف له كتاب الايضاح في النحو والتسكيلة في التصريف . وله كتب أخرى منها : كتاب الحجة في علل القراءات السبع ، وكتاب المقصور والممدود وغير ذلك . وكان عضد الدولة يقول : أنا غلام أبي علي الفارسي في النحو وغلام أبي الحسن الصوفي في النجوم .

توفي ببغداد سنة ٣٧٧ هـ

(ابن جنى)

هو أبو الفتح عثمان . وكان أبوه « جنى » ، مملوكا روميا لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي الموصل . كان من حذاق أهل الأدب وأعلمهم بعلم النحو والتصريف لم يصنف أحد في التصريف أحسن ولا أدق منه .

قرأ الأدب على أبي علي الفارسي ، وفارقه ، وقعد للاقراء بالموصل ، فاجتاز بها شيخه أبو علي فرآه في حلقة والناس حوله يشتغلون عليه فقال : تزيت وأنت حصرم . فترك حلقة وتبعه ولازمه حتى برع . وقد خلفه ودرس النحو بعده في بغداد .

وله المصنفات المفيدة ، منها : كتاب الخصائص . وسر الصناعة . والمصنف في شرح تصريف أبي عثمان المازني . والتلقين في النحو . والمذكر والمؤنث والمقصور والممدود . والتمام في شرح شعر الهذليين . والمقتضب في معتل العين . وشرح ديوان المتنبي ، وكان قد قرأ الديوان على صاحبه . وسأل شخص أبا الطيب المتنبي عن قوله :

بادهواك صبرت أم لم تصبرا

(١) هو أبو شجاع فناخسرو بن ركن الدولة بن بويه . كان من أعظم ملوك بني بويه وكان فاضلا محبا للفضلاء ، شارك في عدة فنون .

فقال : كيف أثبت الألف في (تصبرا) مع وجود لم الجازمة ؟
فقال المتنبي : لو كان أبو الفتح هنا لأجابك
وهذه الألف هي بدل من نون التوكيد الخفيفة ، فانها في الوقف
تبدل ألفا .

ولد ابن جنى بالموصل وتوفي ببغداد سنة ٣٩٢ هـ

(الربعى) (١)

هو أبو الحسن على بن عيسى البغدادى المنزل الشيرازى الأصل . كان
عالما إماما فى النحو متقنا له . شرح كتاب الإيضاح لأبى على الفارسى فأجاد فيه ،
واشتغل فى بغداد على السيرافى ، ثم خرج إلى شيراز فقرأ على أبى على
عشرين سنة ثم رجع إلى بغداد .

وقال أبو على . قولوا لعل البغدادى لوسرت من الشرق إلى الغرب لم
تجد أنحنى منك . وقال أبو على أيضا لما أتم الربعى الدراسة عليه : ما بقى له شيء
يحتاج أن يسأل عنه . وله عدة تأليف فى النحو منها : شرح مختصر الجرمى .
ولد سنة ٣٢٨ وتوفي سنة ٤٢٠ ببغداد .

(الثمانينى) (٢)

هو أبو القاسم عمر بن ثابت . كان عارفا بقوانين النحو . شرح كتاب
اللمع فى التصريف لابن جنى شرحا حسنا أجاد فيه . وكان هو وأبو القاسم
ابن برهان متعارضين يقرئان الناس بالكرخ ببغداد ، فكان خواص الناس
يقرءون على ابن برهان والعوام يقرءون على الثمانينى .
توفي سنة ٤٤٢ .

(١) نسبة إلى ربيعة

(٢) الثمانينى نسبة إلى ثمانين وهى بلدة هند جبل الجودى قرب جزيرة ابن التقلبى
بالموصل فى الجانب الشرقى فى نهر دجلة وقال ياقوت فى معجم البلدان : كان أول من نزل بها
نوح عليه السلام لما خرج من السفينة ومعه ثمانون إنسانا فبنوا لهم مساكن بهذا الموضع وأقاموا
به فسمى الموضع بهم

(التبريزي)

هو أبو زكريا يحيى بن علي أحد أئمة اللغة، كانت له معرفة تامة بالأدب والنحو واللغة. صنف كتباً كثيرة، منها شرح ديوان الحماسة، وشرح ديوان المتنبي، وشرح سقط الزند لأبي العلاء، وشرح المعلقات السبع. وشرح المفصليات. وله تهذيب إصلاح المنطق. درس بالمدرسة النظامية ببغداد. وكان قد دخل مصر في عنفوان شبابه ثم عاد إلى بغداد واستوطنها إلى أن مات سنة ٥٠٢ هـ.

(الزمخشري)

هو محمود بن عمر. كان إمام عصره، وكان نحوياً فاضلاً وله كتب كثيرة منها: تفسير الكشاف، وكتاب المفصل في النحو، وكان يزعم أنه ليس في كتاب سيبويه مسألة إلا وقد تضمنها هذا الكتاب. وكان معترضاً للاعتقاد. توفي سنة ٥٣٨ هـ.

(المطري)

هو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم ولد بخوارزم، كان معترضاً للاعتقاد وكانت له معرفة تامة بالنحو واللغة والشعر وأنواع الأدب. وله عدة تصانيف نافعة منها: شرح المقامات للحريري. دخل بغداد سنة ٦٠١ هـ. وتوفي بخوارزم سنة ٦١٠ هـ.

(ابن الشجري)

هو أبو السعادات هبة الله بن علي. كان أواخر زمانه في علم العربية ومعرفة اللغة وأشعار العرب وأيامها وأحوالها. قرأ على الخطيب التبريزي وغيره. وله مؤلفات عدة منها: كتاب الاماني وهو أكبر تأليفه وأكثرها إفادة، وكتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه، وشرح اللمع لابن جني، وشرح التصريف الملوكي.

توفي سنة ٥٤٢ هـ ودفن في داره بالسرخ ببغداد .

(ابن الحشاش)

هو أبو محمد عبد الله بن أحمد البغدادي . كان عالما في الأدب والنحو والتفسير والحديث وفي علوم أخرى . شرح كتاب الجمل لعبد القاهر الجرجاني وسماه المرتجل في شرح الجمل . وشرح اللمع لابن جني ولم يكملها .

توفي ببغداد سنة ٥٦٧

(ابن الأنباري)

هو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله أبو البركات . كان إماما ثقة غزير العلم . قدم بغداد في صباه ، وحصل طرفا صالحا من الخلاف بين النحاة ، وصار معيدا للنظامية . وقرأ الأدب على أبي منصور الجواليقي ، ولازم ابن الشجرى حتى برع في النحو ، ودخل الأندلس .

وله مؤلفات مشهورة منها : الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين . والاعراب في جدل الاعراب . وميزان العربية . والاضداد . والنوادر . واللباب . وكتاب كلا وكلتا . وكتاب كيف . وكتاب أسرار العربية . وكتب أخرى كثيرة .

توفي سنة ٥٧٧

(ابن الدهان)

هو أبو محمد سعيد بن المبارك البغدادي . كان سيديوه عصره . وله في النحو التصانيف المفيدة ، منها : شرح الايضاح والتكلمة والفصول الكبرى والفصول الصغرى ، وشرح كتاب اللمع لابن جني وسماه الغرة . والحقود في المقصور والممدود . وغير ذلك .

وكان في زمنه في بغداد من النحاة مثل ابن الجواليقي وابن الحشاش وابن الشجرى ، وكان الناس يرجحونه عليهم مع أن كل واحد منهم إمام .

ثم إنه ترك بغداد وانتقل إلى الموصل قاصدا الوزير جمال الدين الاصبهاني
فتلقاه بالاقبال وأحسن إليه .

توفي سنة ٥٦٩ هـ

(ابن الحجاز)

هو أحمد بن الحسين الاربلي الموصلی . كان أستاذا بارعا . وكان علامة
زمانه في النحو واللغة والفقه والعروض والفرائض . وله مصنفات مفيدة
منها : النهاية في النحو . وشرح ألفية ابن معط . توفي سنة ٦٣٧

علم النحو في الأندلس والمغرب

فتح العرب بلاد الأندلس في عهد الدولة الأموية ، فتحها طارق بن زياد
وموسى بن نصير سنة ٩٢ هـ . وقد تولى الأمراء الحكم فيها باسم الخلفاء الأمويين .
ولما جاء العباسيون اضطهدوا الأمويين وتعقبوهم . ففر منهم عبد الرحمن بن
معاوية بن هشام بن عبد الملك إلى بلاد المغرب ، ثم عبر إلى الأندلس
وأنشأ هذه الدولة العربية التي ازدهرت وسطع نجمها حيناً من الدهر . ولما
تولى عبد الرحمن الثالث الملقب بالناصر سنة ٣١٧ هـ سمي نفسه خليفة .

وكانت الحركة العلمية العربية في نشاط واكتمال في عهد العباسيين ،
وكانت بغداد ، كما أشرنا ، مبعثا للثقافة ومهبطا للعلماء والباحثين ، وكان لعلوم
النحو واللغة من ذلك نصيب عظيم .

ومن مظاهر الحضارة العربية في تلك العصور أن كان العلم من أقوى
دعائمها . فسار العرب في الأندلس على هذا النهج وولوا وجوههم شطر الدولة
العربية في المشرق ينهلون من علمها وثقافتها ، ويتلقون على علماءها ويقتبسون
من الأئمة . وكانت الرحلة العلمية بين المشرق والمغرب ناشطة ، وبذلك

ازدهرت الحركة العلمية في الأندلس في كنف الأمويين وملوك الطوائف، وكانت دور العلم حافلة عامرة .

ثم هبت نفحات هذا النشاط العلمي على بلاد المغرب ، فظهر فيها علماء أجلاء صارعوا علماء المشرق، وعنوا أكثر ما عنوا بالعلوم الشرعية والعلوم اللغوية وبالقراءات وبالنحو ، وقد نزح كثير منهم إلى المشرق وقاموا بالتدريس في مساجده ومدارسه .

ولنحاة الأندلس والمغرب جهود محموددة وآثار لها قيمتها في اللغة ، وإنا نشير إلى البارزين منهم ، وإلى من رحل منهم إلى المشرق .
(الزبيدي أبو بكر محمد بن الحسن الاشبيلي نزيل قرطبة) :

كان أواخر عصره في علم النحو وحفظ اللغة ، أخذ العربية عن أبي علي القالي . وله كتب تدل على وفور علمه ، منها مختصر العين ، وطبقات النحويين واللغويين بالمشرق والأندلس ، وكتاب لحن العامة ، وكتاب الواضح في العربية ، وكتاب الابنية في النحو . وقد اختاره الحكم المستنصر بالله صاحب الأندلس لتأديب ولده وولي عهده هشام المؤيد بالله .

والزبيدي نسبة إلى زيد بن صعب بن سعد العشيرة رهط عمرو بن معد يكرب .

توفي سنة ٣٧٩ هـ .

(أبو بكر خطاب بن يوسف القرطبي)

كان من خيرة النحاة ومحققهم والمتقدمين في المعرفة بعلوم اللسان ، تصدر لأقراء العربية طويلاً . وصنف فيها واختصر الزاهر لابن الانباري .
توفي سنة ٤٥٥ هـ .

(الأعلم)

هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان من أهل شتمرية الغرب . رحل

إلى قرطبة سنة ٤٦٣ وأقام بها مدة . وكان عالما بالعربية ومعاني الأشعار . أخذ الناس عنه الكثير ، وكانت الرحلة في وقته إليه . شرح الجمل في النحو لأن القاسم الزجاجي ، وشرح أبيات الجمل في كتاب مفرد . وإنما قيل له الأعلم لأنه مشقوق الشفة العليا .

توفي بمدينة اشبيلية سنة ٤٧٦ .

(ابن القطاع) :

هو أبو القاسم علي بن جعفر الصقلي المولد المصري الدار والوفاة . كان أحد أئمة الأدب واللغة . أقام بالقاهرة يعلم ولد الأفاضل بن أمير الجيوش وله تصانيف نافعة ، منها : كتاب الأفعال ، وكتاب أبنية الأسماء ، وكتاب الدرة الخطيرة في المختار من شعر شعراء الجزيرة ، وكتاب لمح الملح جمع فيه كثيرا من شعراء الأندلس .

توفي سنة ٥١٥ ودفن بقرب ضريح الامام الشافعي بالقاهرة .

(الشاطبي) :

هو أبو محمد القاسم بن فيرة (١) الضرير المقرئ صاحب القصيدة التي سماها « حرز الأمان ووجه التهاني » في القراءات . وكان أواخر زمانه في علم النحو والفقه . دخل مصر سنة ٥٧٢ ، وكان نزيل القاضي الفاضل ، ورتبه بمدرسته بالقاهرة متصدراً لإقراء القرآن الكريم وقراءته والنحو واللغة . توفي سنة ٥٩٠ ودفن في تربة القاضي الفاضل بالقرافة الصغرى بالقاهرة .

(ابن خروف) :

هو أبو الحسن علي بن محمد الأندلسي الأشبيلي . كان فاضلاً في علم العربية وله فيها مصنفات شهدت بفضله . شرح كتاب سيبويه شرحاً جيداً ، وشرح أيضاً كتاب الجمل للزجاجي . أقرأ النحو بعدة بلاد وأقام بحلب . توفي سنة ٦١٠ .

(الشلوين) :

هو أبو علي عمر بن محمد الأندلسي الأشيلي . كان إماماً في علم النحو ،
وقلباً تأدب بالأندلس أحد من أهل وقته إلا وقد قرأ عليه واستند ولو
بواسطة إليه . صنف تعليقا على كتاب سيويه ، وشرح حين على المقدمة الجزولية ،
وله كتاب في النحو سماه التوطئة ، وكانت إقامته في أشيلية .

والشلوين بلغة الأندلس الأيض الأشقر .

توفي سنة ٦٤٥ .

(ابن عصفور) :

هو علي بن مؤمن الحضرمي الأشيلي ، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس .
أخذ عن الشلوين ولازمه مدة . جال بالأندلس وأقبل عليه الطلبة ، ولم يكن
عنده ما يؤخذ عنه غير النحو .

صنف « الممتع » في التصريف ، وشرح الجزولية ، وثلاثة شروح على
الجل وغير ذلك . توفي سنة ٦٦٣ وقيل سنة ٦٦٩ .

(أبو حيان) :

هو محمد بن يوسف بن علي الأندلسي الغرناطي ، نحوي عصره ولغوي
ومفسره ومحدثه ومقرئه ومؤرخه وأديبه . كان ثبثاً عارفاً باللغة ، أما النحو
والتصريف فهو الإمام فيهما ، وكان لا يقرئ أحداً إلا في كتاب سيويه
أو التسهيل أو مصنفاته .

ومن مؤلفاته البحر المحيط في التفسير والتذيل والتكميل في شرح
التسهيل مطول ، والارتشاف مختصره ، قال السيوطي : ولم يؤلف في العربية
أعظم من هذين الكتابين ولا أجمع ولا أحصى للخلاف والأحوال . وعليهما
اعتمدت في كتابي جمع الجوامع . وله مؤلفات أخرى كثيرة .
توفي سنة ٧٤٥ .

* * *

ومن رحلوا إلى المشرق من الأندلس :

(جودى بن عثمان الطليطلى) :

كان نحوياً عارفاً ، درس العربية وأدب بها أولاد الخلفاء . رحل إلى المشرق فلقى الكسائى والفراء وغيرهما : وسكن قرطبة بعد قدومه من المشرق .

توفى سنة ١٩٨ .

(الغازى بن قيس) :

كان ملتزماً للتأديب بقرطبة أيام دخول الامام عبد الرحمن بن معاوية الاندلس ثم رحل إلى المشرق وشهد تأليف مالك للبوطا ، وهو أول من أدخله الأندلس ، وأدرك نافع ابن نعيم أحد القراء السبعة وقرأ عليه ، وأدرك من رجال اللغة الأصمعى . توفى سنة ١٩٩

(عبد الله بن سوار بن طارق القرطبي) :

كان من أهل العلم باللغة متفنناً فى علم الأدب ، وله رحلة إلى المشرق سمع فيها من الحسن بن عرفة ، ولقى أبا حاتم السجستانى والرياشى وغيرهما . توفى سنة ٢٧٥ .

(محمد بن عبد السلام بن ثعلبة الحشبي) :

من أهل قرطبة . رحل فحج ودخل البصرة ، ولقى بها أبا حاتم والرياشى وأبا إسحق الزياتى فأخذ عنهم كثيراً من كتب اللغة ، ودخل بغداد فسمع بها عن غير واحد ، وأدخل فى الأندلس كثيراً من حديث الأئمة ، وكثيراً من كتب اللغة . توفى سنة ١٨٦ .

(محمد بن عبد الله بن الغازى بن قيس القرطبي) :

سمع من أبيه ورحل إلى المشرق فدخل البصرة ولقى بها أباهاشم والرياشى

وجماعة من أهل الحديث ورواة الأخبار والأشعار وأصحاب اللغة ، وأدخل في الأندلس عليها كثيرا من الشعر والعربية ، وعنه أخذ أهل الأندلس الأشعار المشروحة . توفي بطنجة سنة ٢٩٦ .

(محمد بن موسى بن هاشم بن يزيد المعروف بالافشين) :

رحل إلى المشرق فلقى بمصر أبا جعفر الدينوري وأخذ عنه كتاب سيدييه وله كتب مؤلفة منها طبقات الكتاب وشواهد الحكم . توفي سنة ٣٠٩ .
(منذر بن سعيد القاضي) .

كان مفتتا في ضروب العلم ، وكانت له رحلة لقي فيها جماعة من العلماء باللغة والفقه ، وجلب كتاب الأشراف في اختلاف العلماء رواية هن مؤلفه محمد بن المنذر ، وكتاب العين رواية عن أبي العباس ولاد توفي سنة ٣٤٩ .

(محمد بن يحيى بن عبد السلام الأزدي المعروف بالرباحي)

أصله من جيان ، وكان إماما في العربية جيد النظر دقيق الاستنباط حاذقا بالقياس ، أخذ عن ابن الأعرابي وابن ولاد ، ولقى أبا جعفر النحاس فحمل عنه كتاب سيدييه رواية . واستأدبه الناصر لدين الله ، ثم صار بعد ذلك في خدمة المستنصر بالله ، توفي سنة ٣٥٣ .

(ابن معطى)

هو يحيى بن معطى بن عبد النور أبو الحسين زين الدين الزواوى (١) المغربي كان إماما مبرزاً في العربية ، شاعرا محسنا ، قرأ على الجزولى ، وأقرأ النحو بدمشق مدة ثم إن الملك الكامل أرغبه في الانتقال إلى مصر فسافر إليها وتصدر بالجامع العتيق (٢) ومن مصنفاته الألفية في النحو (٣) وكتاب

(١) الزواوى نسبة إلى زواوة ، وهى قبيلة كبيرة بظاهر بحاية من أعمال افر بقة

(٢) هو جامع عمرو بن العاص

(٣) وهى التى أشار إليها ابن مالك فى الفهية الخلاصة بقوله : (فائقة الفبة ابن معطى)

شرح الجمل ، وكتاب شرح أبيات سيبويه ، وله قصيدة في القراءات السبع ، ونظم كتاب الصحاح للجوهري في اللغة ولم يكمل . ونظم كتاب الجهرة لابن دريد في اللغة .

توفي سنة ٦٢٨ ودفن بالقرب من ضريح الإمام الشافعي .
(ابن مالك)

هو محمد بن عبد الله بن مالك جمال الدين الطائي الجبالي (١) نزيل دمشق إمام النحاة وحافظ اللغة . صرف همهته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية . كان إماما في القراءات وعلما . وكان في النحو والتصريف عالما لا يجارى . أقام بدمشق مدة يصنف ويشغل وتصدر للتدريس . ومن مؤلفاته : الألفية المسماة الخلاصة ، وهي مشهورة . لامية الأفعال ، الكافية الشافية ، وهي أرجوزة في النحو لخص منها الفيتة . ثم شرحها وسمى الشرح الوافية ، وتسهيل الفوائد . توفي سنة ٦٧٢ هـ

* * *

ثم دالت دولة العرب في الأندلس واستولى الأفرنج على غرناطة آخر حواضر الأندلس سنة ٧٩٨ هـ فرحل العلماء إلى مصر والشام كما رحل من قبلهم علماء العراق بعد إغارة التتار .

وقد استحدث الأندلسيون والمغاربة في النحو مذهبا رابعا إلى جانب مذاهب البصريين والكوفيين والبغداديين ، ودعامة هذا المذهب هذه الآراء النحوية التي أبدأها علماؤهم في بعض المسائل . وقد أشير إليها في كتب النحو في المباحث التي ترتبط بها . وإنا نورد أمثلة من ذلك :

(أمثلة من مذهب الأندلسيين والمغاربة) :

(١) إعمال (ان) المخففة المفتوحة (٢) :

تخفف « ان » المفتوحة ، وفي إعمالها حينئذ : مذاهب (أحدها) أنها لاتعمل شيئا لا في ظاهر ولا في مضمرة ، وتكون حرفا مصدريا مهملا كسائر

(١) نسبة إلى (جيان) بالفتح والتشديد وهو مدينة لها كورة واسعة بالأندلس نرى في قرطبة

(٢) مهمم الوامم - ١ ص ١٤٢

الحروف المصدرية ، وعليه سيويو والكوفيون . (والثاني) أنها تعمل في المضمر وفي الظاهر ، نحو علت أن زيدا قائم ، وقرى مقوله تعالى (والخامسة أن غضب الله عليها) بتخفيف « ان » ، ونصب ما بعدها . وعليه طائفة من المغاربة . (الثالث) أنها تعمل جوازا في مضمر لا في ظاهر وعليه الجمهور .

(٢) (تمييز المقدار) (١)

إذا كان المقدار مختلطا من جنسين ، فقال القراء لا يجوز عطف أحدهما على الآخر ، بل تقول عندي رطل سمنا عسلا ، إذا أردت أن عندك من السمن والعسل مقدار رطل ، لأن تفسير الرطل ليس للسمن وحده ولا للعسل وحده ، وإنما هو مجموعهما فجعل سمنا عسلا اسما للجموع ، على حد قولهم هذا حلو حامض . وذهب غيره إلى العطف بالواو ، لأن الواو تصير ما قبلها وما بعدها بمنزلة شيء واحد . وقال بعض المغاربة : الأمران سائغان العطف وتركه .

(٣) (تعدد الخبر لمبتدأ واحد) (٢)

اختلف في جواز تعدد الخبر لمبتدأ واحد على أقوال : « أحدها » وهو الأصح وعليه الجمهور ، الجواز ، كما في النعوت ، سواء اقترن بعاطف كقولك زيد فقيه وشاعر وكاتب ، أم لم يقترن كقوله تعالى « وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد » . (والثاني) المنع ، واختاره ابن عصفور وكثير من المغاربة ، وعلى هذا فمأورد من ذلك جعل فيه الأول خبرا والباقي صفة للخبر . ومنهم من يجعله خبر مبتدأ مقدر . (الثالث) الجواز إن اتحدا في الإفراد والجملة . فالأول كما تقدم والثاني نحو زيد أبوه قائم أخوه خارج ، والمنع إن كان أحدهما مفردا والآخر جملة . (الرابع) قصر الجواز على ما كان المعنى فيه واحدا نحو الرمان حلو حامض أي مز ، وزيد أعسر أيسر أي أضبط وهو الذي يعمل بكلتا يديه . وهذا النزاع يتعين فيه ترك العطف ، وجوز أبو على استعماله بالعطف كغيره من الأخبار المفردة .

٤ - (جزم المضارع فى جواب الأمر (١)) .

يجوز فى المضارع الجزم بعد الأمر الصريح أو المدلول عليه بخبر ، نحو
اتق الله امرؤ فعل الخير يثب عليه ، أى ليتق ، أو اسم فعل نحو حسبك
الحديث ينم الناس . لأن معناه اكتب ينم الناس ، ونزال أكرمك ، وعليك
زيدا يحسن إليك .

قال أبو حيان : وقال بعض أصحابنا (المغاربة) الفعل الخبرى لفظا
الأمرى معنى لا ينقاس ، إنما هو موقوف على السماع ، والمسموع اتق الله
امرؤ فعل خيرا يثب عليه .

٥ - (جازم الفعل المضارع فى جواب الطلب) .

اختلف فى جازم الفعل حينئذ :

فقل أن لفظ الطالب ضمن معنى الشرط فجزم .
وقيل أن الأمر والنهى وباقيا نابت عن الشرط أى حذفت جملة الشرط
وأنيبت هذه فى العمل منابها فجزمت . وهو مذهب الفارسى والسيرافى
وابن عصفور .

وقيل الجزم بشرط مقدر دل عليه الطلب ، وإليه ذهب أكثر المتأخرين
وقيل الجزم بلا مقدرة .

وهذا الخلاف الذى لا فائدة منه راجع إلى تشبث النحاة بالعامل
وتقديره (٢) .

٦ (الوصف يالا (٣)) .

الأصل فى (إلا) أن تكون للاستثناء وفى (غير) أن تكون وصفا .

(١) الهمم - ٢ ص ١٤

(٢) الاشموئى - ٣ ص ٢٣٢

(٣) الهمم - ١ ص ٢٢٩

ثم قد تحمل إحداهما على الأخرى فيوصف باللاويستثنى بغير ، والمفهوم من كلام الأكثرين أن المراد الوصف الصناعي . وقال بعضهم : قول النحويين إنه يوصف بالا ، يعنون بذلك أنه عطف بيان .

وشرط الموصوف بها أن يكون جمعا منكرًا ، نحو جاء في رجال قرشيون إلا زيد . ومنه قوله تعالى (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) ، أو مشبه الجمع نحو ما جاءني أحد إلا زيد .

وجوز سيبويه أن يوصف بها كل نكرة ولو مفردًا ، ومثل بلو كان معنا رجل إلا زيد . وجوز بعض المغاربة أن يوصف بها كل ظاهر ومضمر ونكرة ومعرفة ، وقال إن الوصف بها يخالف سائر الأوصاف .

٧ - (تمييز « كم » الاستفهامية (١)) .

يميز « كم » الاستفهامية مفرد منصوب كمين عشرين واخواته . وأجاز الكوفيون كونه جمعا مطلقا ، كما يجوز ذلك في كم الخبرية ، نحو كم غلانا لك ، ورد بأنه لم يسمع ، وأجازه الأخفش إذا أردت بالجمع أصنافا من الغلمان ، تريد كم عندك من هذه الأصناف .

واختاره بعض المغاربة فقال : كم الاستفهامية لا تفسر بالجمع ، إنما هو بشرط أن يكون السؤال بها عن عدد الأشخاص ، وأما إن كان السؤال عن الجماعات فيسوغ تمييزها بالجمع ، لأنه إذ ذاك بمنزلة المفرد ، وذلك نحو : كم رجالا عندك ، تريد كم جمعا من الرجال ، إذا أردت أن تسأل عن عدد أصناف القوم الذين عنده ، لا عن مبلغ أشخاصهم ، ويسوغ باسم الجنس نحو كم بطا عندك . تريد كم صنفا من البط عندك .

٨ - (إن النافية) .

أجاز أعمالها عمل « ليس » الكسائي وأكثر الكوفيين وابن السراج والفارسي وابن جني وابن مالك .

ومنع أعمالها أكثر البصريين والمغاربة (١).

٩ - (عطف البيان):

عطف البيان يوضح متبوعه إن كان معرفة ويخصه إن كان نكرة .
والأول وهو إيضاح المعرفة متفق عليه . والثاني وهو تخصيص النكرة فهاه
جمهور البصريين ، وأثبتته الكوفيون وجماعة من البصريين منهم الفارسي وابن
جنى وجماعة من المتأخرين منهم الزخشري وابن عصفور وابن مالك ،
وجوزوا أن يكون منه قوله تعالى : (أو كفارة طعام مساكين) فيمن
نون كفارة . فطعام مساكين عطف بيان على كفارة (٢).

١٠ - (أصل مهما) .

أصل مهما « ماما » الأولى شرطية والثانية زائدة . فثقل اجتماعهما فابدلت
الألف الأولى هاء . هذا مذهب البصريين .

ومذهب الكوفيين أن أصلها « مه » بمعنى اكفف زيدت عليها « ما »
لحدث بالتركيب معنى لم يكن وهو الشرط .

وقيل أنها بسيطة وهو المختار ، قاله أبو حيان ، لأنه لم يقم على التركيب دليل (٣)

* * *

علم النحوي مصر والشام

فتح العرب هذين القطرين في أيام الخلفاء الراشدين ، وكانا قبل الفتح
الإسلامي تابعين لدولة الروم . وقد فتح الشام في أواخر خلافة أبي بكر ،
وفتحت مصر في خلافة عمر بن الخطاب .

(١) هم الهوام - ١ ص ١٢٤

(٢) شرح التصريح - ٢ ص ١٣٠ و ح الاشتوني - ٣ ص ٦٤

(٣) الاشتوني - ٤ ص ٨

وليست العروبة قديمة في هذين القطرين . أما بلاد الشام فقد كان أهلها من الفرع الآرامى من الساميين . وأما مصر فكان أهلها من الأقباط يخاطبهم بعض من اليونان والرومان وغيرهم . وقد امتزجت بالقطرين أجناس مختلفة ، ثم كان للعرب فيهما شأن ، فانتشرت اللغة العربية وتبعها الثقافة الإسلامية . وقد تجلى نشاط الثقافة العربية في عهد دولتين عربيتين ، وهما الدولة الحمدانية في الشام ، والدولة الفاطمية في مصر . وكانت النخوة العربية وشهامة العروبة واعتزازها لا تزال تنبض بها عروق هاتين الدولتين ، وكان للغة والأدب في أيامهما مكانة ، وللعلماء احترام وإعزاز :

(١) ففي الدولة الحمدانية كان سيف الدولة مركزاً لخدمة ثقافية ، وحافظاً ومنتشلاً للعلماء والأدباء ، وحسبنا ما سجله التاريخ من صلات هذا الأمير العربى بكبار الشعراء كالمتنبي ، وكذلك تقريبه للعلماء اللغة كابن خالويه وأبى على الفارسى .

(٢) وكان للفاطميين نشاط في شتى النواحي ، فكانت مواسمهم مبعث الازدهار ، وحفلاتهم مظهر الأبهة . وقد أطلق ذلك السنة الشعراء والأدباء بأفانين من الأدب ، وكان لهم بالعلم عناية عظيمة .

وقد حذت حذو هاتين الدولتين الدولة الأيوبية . فبى على أنها دولة كردية ، قد شجعت العلم والعلماء ، على الرغم مما بدا منها من العمل على محو الآثار العلمية والأدبية للفاطميين ، وهم من الشيعة والأيوبيون سنيون .

* * *

وبعد سقوط بغداد وضعف شأن العرب في الأندلس ، كان القطران مصر والشام ملجأ للعلماء من سائر الأقطار الإسلامية ، فكانوا حملة الثروة العلمية العربية ، والحافظين للبقية الباقية من تراث الإسلام .

وكان السلاطين المماليك من خير الأعوان على إحياء الثقافة العربية

والإسلامية ، بما أسسوا من مدارس ، وبما أحسنوا من صنيع في تشجيع العلماء وتعظيم رجال الدين . وقد أصبحت القاهرة موئل الحضارة الإسلامية وكعبة القاصدين وموطن الدرس والبحث ، وصارت المدارس تزخر بالطلاب وبالعلماء والمعلمين ، ونشط التأليف في اللغة والأدب والتاريخ والدين وعلوم القرآن .

وفي عهد الأتراك العثمانيين كاد مصباح الثقافة ينطفئ وشمل الاقطار التي كانت تحت حكمهم فتور عقلى وهبوط علمى ، اللهم إلا بصيص من أمل وشعاع من علم كان لا يزال ينير قلوب طائفة من العلماء ، وأثارة من هذا التراث العربى ، وبقية من ذلك المجد العلمى العتيق .

هذه البقية الباقية كانت كالبدور التي منها نبئت النهضة العربية الحديثة في مصر والشام وفي سائر الأقطار العربية .

* * *

والذى نريد أن نشير إليه هنا هو ما كان للقواعد النحوية من نصيب في هذين القطرين :

ففى مستهل الحياة العربية فهما كان عدد النحاة قليلا . وذلك لأن نشاط علوم اللغة كان فى مراكز العروبة وفى منابع الثقافة العربية ، فى العراق وفى بلاد الأندلس ، ثم فى فارس وما جاورها ، وقد فضجت هذه العلوم وتم وضع أصولها ومعظم فروعها قبل أن ينتهى القرن الثالث الهجرى ، فلم يكن للأمصار العربية الأخرى فى أطراف المملكة الإسلامية إلا أن يتجهوا إلى العراق ينهلون من علمه ، ويأخذون عن علمائه ، ويتلقون مادونه الباحثون الأولون ومن تبعهم ، وأن يفسحوا المجال لمن رحل إليهم من العلماء من مهد العروبة فى بغداد وقرطبة ، رغبة فى الرحيل ، أو فرارا من وجه المغيرين والمطاردين .

ولكننا نلاحظ أن المشتغلين بالنحو في هذين القطرين قد كثروا بعد أن ضعفت شوكة العرب في بغداد وقرطبة . فقد ازداد نشاط العلماء والباحثين والمؤلفين في فروع اللغة العربية وسائر أنواع الثقافة الإسلامية ، ولا سيما في الحقبة التي تلت سقوط بغداد في أيدي التتار . ففي هذه الفترة نجد عددا عظيما من العلماء قد نشطوا ودونوا في علوم اللغة كتب كثيرة . وإن من يطلع على الكتب التي تضمنت تراجم النحاة مثل كتاب بغية الوعاة للسيوطي ، والكتب التي احتوت على أسماء الكتب والفنون مثل كتاب كشف الظنون ، يجد من المؤلفين ومن الكتب في مصر والشام وفي غيرهما عددا كبيرا ولا سيما الكتب النحوية .

ولعل الباعث على هذا النشاط هو شعور العلماء بما أصاب المكتبة العربية من ضياع وتلف ، بسبب إغارة التتار وتشريد المشتغلين بالبحث والدرس فأرادوا أن يعوضوا هذا النقص ، وأن يقيموا من جديد بناء الثقافة العربية على البقية الباقية من ذخائر المتقدمين بما لم تلتهمة نيران المغيرين ، فعكفوا على التأليف والجمع والشرح فأثمرت جهودهم وكان فضلهم على العلوم العربية عظيما .

وسنورد تعريفا موجزا بأشهر النحاة في مصر والشام :

(نحاة مصر والشام)

(أحمد بن جعفر الدينوري) :

وهو أحد النحاة المبرزين . قرأ كتاب سيبويه على المبرد وأخذ عن المازني ، ودخل مصر ، وصنف كتاب المذهب في النحو وكتب في صدره اختلاف البصريين والكوفيين ، وعزا كل مسألة إلى صاحبها . توفي سنة ٢٨٩ .

(الوليد بن محمد التميمي المشهور بولاد) :

كان نحويا مجودا وأصله من البصرة ونشأ بمصر وحل إلى الخليل بن أحمد

فلقية بالبصرة وسمع منه ولازمه . ولم يكن بمصر شيء كثير من كتب النحو قبله . توفي سنة ٢٦٢ .

(محمد بن ولاد) :

أخذ بمصر عن أبي علي الدينوري ثم رحل إلى العراق وأخذ عن المبرد وثعلب ثم عاد إلى مصر يعلم الناس . توفي سنة ٢٩٨ .

(أحمد بن محمد بن ولاد) :

وهو ابن محمد السابق كان بصيرا بالنحو ، ورحل إلى بغداد من وطنه مصر ، ولقي ابراهيم الزجاج وغيره ، ثم عاد إلى مصر وألف كتابه « المقصور والممدود » . وكان شيخه الزجاج يفضلّه على أبي جعفر النحاس ، ولا يزال يثني عليه عند كل من قدم من مصر إلى بغداد . توفي سنة ٣٣٢ .

(أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس) :

من أهل مصر ، رحل إلى بغداد فأخذ عن المبرد والأخفش على بن سليمان ونفطويه والزجاج وغيرهم ، ثم عاد إلى مصر فأقام بها إلى أن مات سنة ٣٣٧ وكان من الفضلاء وله تصانيف مفيدة ، منها : تفسير القرآن الكريم ، وكتاب إعراب القرآن ، وكتاب الناسخ والمنسوخ ، وكتاب في النحو اسمه التفاحة ، وكتاب في الاشتقاق ، وتفسير أبيات سيديويه ، وكتاب أدب الكتاب ، وكتاب الكافي في النحو ، وكتاب المعاني ، وشرح المعاني السبع ، وكتاب طبقات الشعراء ، وغير ذلك .

(محمد بن موسى بن عبد العزيز الكندي) :

ويُلقب سيديويه ، كان عارفاً بالنحو والمعاني والقراءة والغريب وعلوم الحديث والرواية ، واعتنى بالنحو والغريب . توفي بمصر سنة ٣٥٨ .

(طاهر بن أحمد بن إِبَاشاذ (١)) :

كان بمصر إمام عصره في علم النحو ، وله تصانيف مفيدة . وكانت وظيفته بمصر أن ديوان الإنشاء لا يخرج منه كتاب حتى يعرض عليه ويتأمله .

(١) إِبَاشاذ كلمة أعجمية تتضمن الفرح والسرور .

مات بمصر سنة ٤٦٩ هـ ودفن في القرافة الكبرى

(أبو محمد عبد الله بن برى بن عبد الجبار المصرى المقدسى الأصل) :

كان إماما فى علم النحو واللغة والرواية، واسع العلم عظيم الاطلاع، وكان عارفا بكتاب سيبويه وعلمه، وكانت وظيفته فى ديوان الإنشاء كوظيفة ابن بابشاذ، لا يصدر عن الدولة كتاب إلا بعد أن يتصفحه ويصلح ما فيه .

توفى بمصر سنة ٥٨٢ .

(ابن يعيش) :

هو يعيش بن على بن يعيش بن محمد موفق الدين الحلبى . وكان يعرف بابن الصانع . ولد بحلب سنة ٥٥٣ . ثم رحل إلى بغداد ليدرك أبا البركات الأنبارى فبلغه خبر وفاته فى الموصل . كان من كبار أئمة العربية ، ماهرا فى النحو والتصريف . قدم دمشق وجالس زيد ابن الحسن الكندى النحوى، وتصدر بحلب للاقراء زمانا .

وصنف شرح المفصل للزمخشري وشرح تصريف ابن جنى . مات بحلب

سنة ٦٤٣ .

(ابن الحاجب) :

هو أبو عمرو عثمان بن عمر المقلب جمال الدين . ولد باسنا بالصعيد بمصر كان أبوه حاجبا للأمير عز الدين الصلاحى . وكان كرويا ، واشتغل ولده أبو عمرو بالقاهرة فى صغره بالقرآن الكريم ثم بالفقه ثم بالعربية ، وأخذ بعض القراءات عن الشاطبى وسمع منه كتاب التيسير ، ثم انتقل إلى دمشق ودرس بجامعة وأكب الخلق على الاشتغال عليه . ثم عاد إلى القاهرة وأقام بها والناس ملازمون للاشتغال عليه . ثم انتقل إلى الاسكندرية للإقامة بها فلم تطل مدته هناك . وتوفى سنة ٦٤٦ .

وصنف فى النحو الكافية وشرحها ، ونظمها الوافية وشرحها ، وفى

التصريف الشافية وشرحها ، وشرح المفصل بشرح سماه الايضاح . ومصنفاته غاية في الحسن . وقد خالف النحاة في مواضع واورد عليهم إشكالات .
(ابن هشام) :

هو جمال الدين عبد الله بن يوسف بن عبد الله المصري . كان من كبار علماء اللغة العربية ، وتخرج عليه خلق كثير من أهل مصر وغيرهم ، واشتهر بالتحقيق وسعة الاطلاع والاعتدال على التصرف في الكلام ، وذاع صيته في العالم الاسلامي . وذكره ابن خلدون في مقدمته قال :

« ووصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر منسوب إلى جمال الدين ابن هشام من علمائها ، استوفى فيه أحكام الاعراب بحملة ومفصلة ، وتكلم على الحروف والمفردات والجمال . وحذف ما في الصناعة من التكرار في أكثر أبوابها ، وسماه بالمغنى في الاعراب ، وأشار إلى نكت اعراب القرآن كلها ، وضبطها بابواب وفصول وقواعد انتظمت سائر هافوقفنامنه على علم جم يشهد بعلو قدره في هذه الصناعة ، ووفور بضاعته منها ، وكأنه ينحو في طريقته منحاة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جني واتبعوا مصطلح تعليمه ، فأتى من ذلك بشيء عجيب دال على قوة ملكته واطلاعه . »

ولابن هشام أيضا كتاب التوضيح على الالفية ، وشذور الذهب ، وقطر الندى ، وشرح اللمحة لابن حيان وغير ذلك . توفي سنة ٧٦١ هـ .

(ابن عقيل) .

هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله نحوى الديار المصرية ، درس القراءات والفقه والعربية وغير ذلك ، كان اماما في العربية والبيان ، ودرس بالجامع للناصري بالقلعة وبالجامع الطولوني ، وله مؤلفات كثيرة ، ومنها شرحه على الالفية وهو مشهور .

مات بالقاهرة سنة ٧٦٩ هـ ودفن بالقرب من الامام الشافعي .

(ابن الصائغ) .

هو محمد بن عبد الرحمن بن علي . برع في اللغة والنحو والفقه ، ودرس بالجامع الطولوني وغيره ، وله من التصانيف شرح الفية ابن مالك ، والوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر . وروض الافهام في أقسام الاستفهام ، وحاشية على المغني لابن هشام . توفي سنة ٧٧٦ .

(محمد بن يوسف بن احمد بن عبد الدائم الحلبي محب الدين ناظر الجيش) .

اشتغل ببلاده ثم قدم القاهرة ولازم بعض العلماء ، ومهر في العربية وغيرها ثم ولي نظر الجيش . توفي سنة ٧٧٨ .

(شمس الدين الشطنوفي محمد بن ابراهيم) .

قدم القاهرة شابا ومهر في العربية ، وتصدر بالجامع الطولوني في القراءات ، وفي الحديث في الشيخونية . توفي سنة ٨٣٢ .

(الدماميني) .

هو محمد بن أبي بكر بن عمر الاسكندري ، تصدر بالجامع الأزهر لإقراء النحو ثم رجع إلى الاسكندرية واستمر يقرئ بها ثم قدم القاهرة ، وأخيرا ركب البحر إلى الهند ومات هناك .

وله من التصانيف : تحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب ، وشرح التسهيل وغير ذلك . توفي سنة ٨٣٧ .

(الشمني) :

هو أحمد بن محمد . كان أمام النحو في زمانه ، ولد بالاسكندرية وقدم القاهرة وأخذ عن العلماء مختلف العلوم . وقد انتفع به الجم الغفير وتراحوا عليه وافتخروا بالاخذ عنه . ومن مؤلفاته شرح المغني لابن هشام وحاشية على الشفاء . توفي سنة ٨٧٢ .

(السيوطي) :

هو عبد الرحمن بن الكمال ابى بكر محمد بن سابق الدين .

ولد سنة ٨٤٩ ودرس العلوم الشرعية والعربية وغيرها ، وقد رحل في طلب العلم وغيره إلى الشام والحجاز واليمن والهند والمغرب . وكتب ترجمته بنفسه في كتابه (حسن المحاضرة) (١) وله مصنفات بلغت من الكثرة حدا عظيما في شتى العلوم ، ومنها : جمع الجوامع في النحو مع شرحه المسمى همع الهوامع ، الاقتراح في أصول النحو ، شرح الفية ابن مالك المسمى بهجة المضية في شرح الالفية ، المفتاح القريب على مغنى اللبيب ، شرح شواهد المغنى .

توفي سنة ٩١١ هـ .

(الشيخ حسن العطار (٢) :

ولد بالقاهرة سنة نيف وثمانين ومائة والف ، ونشأ بها في حياطة أبيه ، وسمع من أهله أنه مغرب الأصل . جد في تحصيل العلم على كبار المشايخ كالشيخ الأمير . فلما كان الاضطراب حين دخل الفرنسيون مصر ، فر إلى الصعيد ، ثم عاد بعد أن حصل الأمن . واتصل بأناس من الفرنسيين فكان يستفيد منهم الفنون المستعملة في بلادهم ويفيدهم اللغة العربية .

وقد رحل إلى الشام وأقام بها زمنا . ثم رحل إلى بلاد الروم وأقام هناك مدة طويلة وسكن بلد اسكوداره (في البانيا) ثم عاد إلى مصر بعلوم كثيرة . وقد تولى مشيخة الأزهر ، وله تأليف كثيرة ، منها : حاشية على جمع الجوامع ، وحاشية على الأزهرية في النحو ، وحاشية على مقولات الشيخ السجاعي ، وحاشية على السمرقندية . توفي سنة ١١٥٠ .

(الشيخ محمد الصبان (٣) :

(١) ح ١ ص ١٤٠

(٢) الخطط التوفيقية ح ٤ ص ٣٨

(٣) الخطط التوفيقية ح ٣ ص ٨٤

ولد بمصر واجتهد في طلب العلم وتلقى على أسياف عصره ، وقد برع في العلوم العقلية والنقلية ، واشتهر بالتحقيق والمناظرة والجدل ، وشاع ذكره وفضله بين العلماء بمصر والشام . والف الكتب النافعة ، منها : حاشية على شرح الأشموني على الفية ابن مالك . وحاشية على شرح العصام على السمرقندية ، وحاشية على شرح الملوى على السلم ، وحاشية على مختصر السعد فى المعاني والبيان والبديع . توفي سنة ١٢٠٦ هـ .

وهناك من أعلام الأزهر وعلمائه كثير ممن بذلوا جهودا محمودة فى خدمة العلم ، وعنوا بالقواعد النحوية ، وزاولوا تدريسها والتأليف فيها ، ولهم مؤلفات قيمة يهتدى بها الدارسون والباحثون . ومن أشهر هؤلاء :
الشيخ الأشموني (١) - الشيخ خالد بن عبد الله بن أبى بكر (٢) -
الشيخ أحمد الأمير (٣) - الشيخ أحمد السجاعي (٤) - الشيخ حسن الكفراوى (٥)

ولم يكن للعلماء فى مصر والشام مذاهب فى النحو جديدة أو آراء مستحدثة ، وجل ما هنالك إنما هو دراسة لآراء المتقدمين ، وإحياء لتراثهم ، وترجيح لبعض الآراء ، وتعليق عليها بالشرح والتدوين .
 أما المؤلفات النحوية ونظامها وطريقتها فى هذه العصور فأنا سنشير إليها بعد .

(١) الخط التوفيقية - ٨ ص ٧٤

(٢) - ١٠ ص ٥٣

(٣) - ١٢ ص ٥٤

(٤) - ١٢ ص ٩

(٥) - ١٥ ص ٧

اختلاف اللهجات العربية ومظاهرها في النحو واللغة

تأثر اللغة في نشوئها ونموها بعوامل متعددة . منها البيئة وأحوال المجتمع ، ومنها استعداد المتكلمين بها ، ومنها أسلوبهم في النطق وطريقتهم في المحاكاة والتصرف فيما يسمعون وما ينطقون به .

والعرب أمة واحدة من حيث الميول والصفات العامة في جملتها ، ولكنهم قبائل كثيرة تعز كل منها بنسبها ، وتعنى بالاحتفاظ بمقوماتها وتقاليدها ، ولكل منها طريقتهما في النطق والأداء ، بسبب ما درجت عليه وما أحاط بها من مؤثرات . ولهذا نجد اختلافا في لغات القبائل تبعا لهذه العوامل ، وكان من نتيجة كل ذلك ، تلك اللهجات الكثيرة التي دون الباحثون ضروبها .

ولكن ما أتيح للعرب في فرص كثيرة من اجتماعهم في أسواقهم ومواسمهم ، قرب مسافة الخلف اللغوى ، ومزج متفرق اللهجات ، وصقل النابى منها عن مألوف جمهرة العرب ، والبعيد عما ترتضيه صفوة قبائلهم ، وما يقره ذوو المكانة فيهم . وكان للغة قريش قوى الأثر ، فتغلبت على اللهجات العربية الأخرى ، وأصبحت هى اللغة العامة للأدب والشعر والخطابة . وذلك بسبب ما كان لقريش من سلطان دينى ونفوذ اجتماعى ، ومكانة اقتصادية وتجارية .

على أن هذا لم يمنع بقاء كثير من آثار اللهجات الأخرى في لغة قريش فقد ظلت القبائل المختلفة تحتفظ بشيء من طرقها في النطق على حسب ما ألفوا ، وانتهى كل ذلك بهذا التراث اللغوى الذى نقله إلينا الرواة ، وسجلوا فيه ما هنا لك من لهجات .

وإلى جانب المؤثرات العامة التى نشأ عنها تشعب اللهجات العربية ، هناك عوامل أخرى ترجع إلى حياة العرب ، وإلى الوسائل التى درجوا عليها واقتضتها أحوالهم . ذلك أنهم كانوا أمة أمية ، ولم تكن لغتهم مدونة ، وكانوا

يعتمدون في نقلها على المحاكاة الشفهية ، وينطقون بها كما تظاوعهم ألسنتهم ، وتتجه كل قبيلة وجهتها الخاصة في النطق ، وفي أساليب التعبير . وقد تبعد مسافة الخلف بين لهجتها ولهجة غيرها من القبائل إذا طال الزمن ولم تتمح الفرص للاختلاط الذي ينشأ عنه اقتباس لهجة من أخرى ، أو تغلب لهجة قوية على لهجة أو لهجات أقل منها قوة ، كما حدث في لغة قریش .

على أن خضوع اللغة العربية في أول أمرها لهذه المؤثرات السماعية واللسانية ، وإن كان من الأسباب التي أوجدت اللهجات ، كان من جهة أخرى من العوامل التي ساعدت على نهوضها وارتقاءها وسيرها في مدارج الاكتمال ؛ تبعاً لما تقتضيه سنة النشوء ، وإنا نرى أثر التدوين في اللغات الشرقية التي سبقت اللغة العربية في الزمن أو عاصرتها ، فإن ذلك جعل هذه اللغات تظل على حالتها محتفظة بكثير من أساليبها الأولى ، دون أن تساهم عوامل التهذيب ، لأن التدوين له أثر في تقييد الألسنة وتحديد طرائق التصرف في التعبير واستعمال الكلمات .

وقد تجلّى اختلاف اللهجات في مظاهر شتى ، ترجع إلى طبيعة اللغة العربية وحروفها ، بما نشأ عنه اختلاف في طرق الأداء ، من إمالة وتفخيم وتسهيل وقلب وإبدال وتسكين وترخيم وادغام ومزج الحروف المتقاربة وغير ذلك . ومرجع كثير من هذا إلى طريقة النطق ، وإلى مخارج الحروف وصفاتها ، وقد أفاد علماء التجويد والقراءات في بسط هذا ، وتعرض له بعض علماء اللغة والنحو في كتبهم كالحليل وسيبويه في كتابه عند الكلام على الادغام ، وابن جني في كتابه سر الصناعة .

ويجمل بنا أن نشير إلى هذا في إنجاز لكي تتضح الأسباب اللسانية التي اقتضت بعض الظواهر اللغوية التي نجدوها في اللغة العربية وفي لهجات العرب .

طريقته النطق وأساليب الأداء، وأثرها في اللغة العربية

تخضع اللغة في وسائل أدائها وطرائق النطق بها وضبط ألفاظها وتحديد كنهها إلى عوامل ثلاثة : اثنان في اللغة المنطوق بها ، وهما اللسان والسمع ، والثالث في اللغة المكتوبة ، وهو طريقة الكتابة ووسائلها ودرجتها في الدقة والضبط واجتناب ما يوقع في الشبهات والخطأ ، وهناك عامل رابع يرجع إلى المعنى وما عسى أن يعتريه من تغيير على مرور الزمن ، وهو الاستعمال والعرف الذي ينقل الكلمات والعبارات من معنى إلى آخر أو وسع أو أضيق أو يخالف للأصل .

وبالبحث في هذه العوامل يوضح كثيراً من خصائص اللغة العربية ، ويكشف عن أسباب ما فيها من بعض الظواهر كالإبدال والإدغام والقلب وغير ذلك ، ولكل هذا صلة باللهجات العربية .

والعامل الأول ، وهو اللسان أو الجهاز الصوتي بجميع أجزائه ، من أكبر العوامل في تحديد اللغة وتصوير مقوماتها ، فهو المذيع للألفاظ والتراكيب والضابط لخصائصها . وقد بحث العلماء في هذه الناحية بحثاً مستفيضاً ، وحددوا أجزاء الجهاز الصوتي ، وأوضحوا الحروف المتصلة بكل جزء منه ، ثم شرحوا كذلك صفات كل حرف مما يحدد مقوماته ، وسنوضح في إيجاز مخارج الحروف وصفاتها ، ثم نشير إلى صلة ذلك ببعض الخصائص والظواهر اللغوية .

مخارج الحروف

يعرف مخرج الحرف بالتلفظ به ساكناً أو مشدداً ، حيث انقطع الصوت كان مخرج الحرف . ومخارج الحروف على الترتيب من الصدر إلى الشفتين هي : -

(١) حروف المدوهى « ا . و . ي » تخرج من جوف الصدر وتنتهى إلى هواء الفم .

(٢) « الهمزة والهاء » تخرجان من أقصى الخلق ، والهمزة أدخل .

(٣) « العين والحاء » من وسط الخلق والعين أدخل .

(٤) « الغين والحاء » من أدنى الخلق إلى الفم والغين أدخل .

(٥) « القاف » من أقصى اللسان مما يلي الخلق وما فوق من الحنك .

(٦) « الكاف » من أقصى اللسان من أسفل مخرج القاف من اللسان وما يليه من الحنك .

(٧) « الجيم والشين والياء غير المدية » من بين وسط اللسان وما فوقه من الحنك ، والجيم ادخل والياء أخرج .

(٨) « الضاد » من بين جانب اللسان من أقصاه إلى قرب رأسه وبين ما يقابل ذلك من الأرض اس العليا ، فتستغرق أكثر حافة اللسان .

(٩) « اللام » بين حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرفه وما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى مما فوق الضاحك والنايب والرابعة والثنية .

(١٠) « النون » من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا أسفل اللام قليلا ، والمراد بالنون المظهرة في نحو انعمت ، أما المدغمة نحو « من واق » والحقفة في نحو منشورا فمخرجها الخيشوم .

(١١) « الراء » من مخرج النون من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا العليا ، غير أنها ادخل في اللسان قليلا .

وهذه الأحرف الثلاثة ، وهى اللام والنون والراء ، تسمى المذلقة نسبة إلى ذلق اللسان وهو طرفه .

(١٢) « الطاء والذال والتاء » من بين طرف اللسان والثنايا العليا مصعدا إلى جهة الحنك . غير أن الطاء ادخل والتاء اخرج .

(١٣) « الصاد والزاي » من بين طرف اللسان والثنايا العليا ، غير أن الصاد أدخل والزاي أخرج ، ويقال لها أحرف الصغير .

(١٤) « الظاء والذال والطاء » من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا ، غير أن الظاء أدخل والطاء أخرج ، ويقال لها اللثوية .

(١٥) « الفاء » من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا .

(١٦) « الباء والميم والواو غير المدية » من الشفتين منطقتين للأوليين ، ومنفتحتين للآخرين ، غير أن الباء أدخل والواو أخرج ، ويقال لها الشفوية .

(١٧) الخيشوم وهو للغنة ، وتكون في النون والميم الساكنتين في حالة الإخفاء أو مافي حكمه من الإدغام بغنة .

وتحدد تحديدا دقيقا لمخرج كل حرف مع إيضاح الجهاز الصوتي في رسالة لابن سينا تسمى « أسباب حدوث الحروف » ، وفي غيرها من الكتب .

(الأحرف الهجائية الملحقمة)

يلحق بالحروف الهجائية السابقة أحرف أخرى بعضها مستحسن يؤخذ به في القرآن وفصيح الكلام ، وبعضها مستهجن لا يؤخذ به في القرآن ولا يستعمل في الفصيح ، ولا يكاد يوجد إلا في لغة ضعيفة مردولة . وبعضها مستحسن في موضع مستهجن في آخر .

(الأحرف المستحسنة) هي :

(١) حرف بين الصاد والزاي ينطق به بدل الصاد قياسا إذا كانت ساكنة وتلاها دال مثل أصدق وتصديق ، ويجوز النطق به زايا خالصة ، كما يجوز جعل السين الساكنة زايا في مثل أزدل في أسدل .

(٢) الهمزة المخففة أو المسهلة ، وتسمى همزة بين بين ، وهي المتحركة بعد ألف كتفامل وتفاؤل وقائم ، والمفتوحة بعد فتحة كسأل ، والمكسورة بعد أي حركة كسئم وهستهزين وسئل ، والمضمومة بعد أي حركة كرموف

ومستهنئون ورءوس، فيجوز النطق بها حرفاً بين الهمزة وبين حرف حركتها،
أى بين الهمزة والألف أو بين الهمزة والواو أو بين الهمزة والياء .

وهذا التسهيل نوع من أنواع التخفيف . وهو لغة قریش وأكثر الحجازيين .

(٣) ألف الإمالة ، وهو حرف بين الألف والياء ينطق به بدل الألف
الخالصة .

(٤) ألف التفخيم ، وهو حرف بين الألف والواو ، كما فى الصلاة
والزكاة والحياة فى لغة الحجاز ، ولذا رسموها فى الكتابة بالواو ، كما كتبوا
« سويهن » بالياء للإمالة ، وكما فى سلام عليكم وقام ودعا وغزا وصاغ .

(الأحرف المستهجنة)

(١) حرف بين الجيم والكاف ، وينطق به بدلا من الكاف فى لغة اليمن
وبغداد ، وبدلا من الجيم فى لغة البحرين وعكل ، وبدلا من القاف فى لغة
أهل البوادي .

(٢) حرف بين الصاد والسين ، ينطق به بدلا من الصاد .

(٣) حرف بين الطاء والتاء ، ينطق به بدلا من الطاء .

(٤) حرف بين الضاد والظاء . ويسمى الضاد الضعيفة .

(٥) حرف بين الظاء والتاء ، ينطق به بدلا من الظاء .

(٦) حرف بين الباء والفاء ، ينطق به بدلا من الباء الصريحة .

(الأحرف المستحسنة فى موضع المستهجنة فى آخر)

(١) حرف بين الشين والجيم ، ينطق به بدلا من الشين استحسانا إذا
كانت ساكنة وتلاها دال كاشدق ومشدود ، وينطق به بدلا من الجيم
استهجانا إذا كانت ساكنة وتلاها دال أو تاء نحو أجدر واجتمعوا .

(٣) حرف بين الواو والياء ، ينطق به استحسانا بدلا من الواو الخالصة
أو الياء الخالصة فى نحو قيل وبيع واختير بالاشمام ، وينطق به استهجانا بدلا
من واو المدالتى بعدها راء مكسورة نحو مذعور ، فتميل الضمة إلى جهة

الكسرة ويتبع ذلك ميل الواو إلى جهة اليااء .

(الحركات)

الحركات الأصلية هي : الفتحة والكسرة والضمة . وكما يوجد التقارب بين الحروف يوجد كذلك بين الحركات :

فتجد الضمة مشوبة بشيء من الكسرة أو الفتحة

وتجد الكسرة مشوبة بشيء من الضمة

وتجد الضمة مشوبة بشيء من الكسرة

ولاتجد الكسرة ولا الضمة مشوبة بشيء من الفتحة ، وذلك أن الفتحة أول الحركات وأدخلها في الحلق ، والكسرة بعدها ، والضمة بعد الكسرة . فاذا بدأت بالفتحة وتصعدت تطلب صدر الفم ، اجتازت في مرورها بمخرج اليااء والواو فجاز أن تشمها شيئاً من الكسرة أو الضمة . ولو تكلفت أن تشم الكسرة أو الضمة رائحة من الفتحة لاحتجت إلى الرجوع إلى أول الحلق ، فكان في ذلك انتقاض عادة الصوت بتراجعهم إلى الوراء وتركه التقدم إلى صدر الفم . والنفوذ إلى الشفتين . ولذا ترك ولم يتكلف (١) :

(١) فالفتحة المشوبة بالكسرة ، هي التي قبل الف الإمالة .

(٢) والفتحة المشوبة بالضمة : هي الممالة نحو الضمة وتكون قبل التفخيم نحو الصلاة ودعا وغزا .

(٣) والكسرة المشوبة بالضمة : نحو قيل وبيع ، فاليااء مشوبة بروائح الواو

(٤) والضمة المشوبة بالكسرة : نحو مذعور فتسحو بضمة العين نحو كسرة اليااء .

فالحروف تتبع الحركات قبلها ، فاذا كانت الحركة مشوبة بالحرف اللاحق بها أيضا في حكمها .

صفات الحروف

مخرج الحروف تبين ماهيتها وكميتها ، وصفاتها تبين هيئتها . وصفات الحروف هي :

(١) الجهر وضده الهمس :

فالمجهر ما يقتضى النطق بها أشباع الاعتماد على موضع خروجها ، فينقطع النفس الخارج من الصدر إلى أن ينقضى الاعتماد عليها ، ولا يتأقن النطق بها إلا مع جهرها . قال سيبويه : إلا أن النون والميم قد يعتمد لهما في الفم والحناسيم فيصير لهما غنة .

والمهموسة مالا يقتضى النطق بها أشباع الاعتماد فيها على موضعها ويبقى النفس عند النطق بها جاريا .

والحروف المهموسة تجمعها العبارة (سكت فثة شخص) والمجهره ماعداها . والهمس من صفات الضعف ، كما أن الجهر من صفات القوة .

(٢) الشدة والرخاوة والتوسط :

فالشديدة ما يقتضى الاعتماد فيها على موضعها عند اسكانها انقطاع الصوت ، وإن لم ينقطع النفس . ويجمعها (أجذك قطبت) .

والرخوة مالا ينقطع فيها الصوت ، وهى ماعدا ذلك .

والتوسطة ما بين الشدة والرخاوة ويجمعها (ان عمر)

وهناك فرق بين الجهر والشدة ، وبين الهمس والرخاوة ، فدار الجهر على انقطاع النفس ، ومدار الشدة على امتناع الصوت ، فاذا امتنع معا كان الحرف مجهوراً شديداً ، وإذا جرى معا كان مهموساً رخواً ، وإذا امتنع النفس وجرى الصوت كان مجهوراً رخواً ، وإذا امتنع الصوت وجرى النفس كان مهموساً شديداً .

(٣) الاستعلاء وضده الاستفال :

والأحرف المستعلية يجمعها (خص ضغط قظ) ويستعلي اللسان عند النطق بها إلى الحنك ، وإن لم يصل في (الخاء والغين والقاف) إلى درجة الإطباق ، فالإطباق زيادة في الاستعلاء وأخص منه .

والأحرف المستفلة ماعداها، وينخفض اللسان عند النطق بها عن الحنك . والاستعلاء من صفات القوة .

(٤) الأطباق وضده الانفتاح :

والأحرف المطبقة هي (الصاد والعناد والطاء والظاء) ، لأن الناطق بها يرفع لسانه إلى الحنك فيصير الحنك كالطبق على اللسان ، والطاء أقواها أطباقا والظاء أضعفها .

والمفتحة ماعداها . قال سيوييه : لولا الأطباق في الصاد لكان سينا ، وفي الظاء لكان ذالا ، وفي الطاء لكان تام .

(٥) الذلاقة والاصمات :

والمذلفة يجمعها (فر من لب) ، والمصمتة ماعداها ، والذلاقة الفصاحة والحقفة في الكلام . وهذه الحروف أخف الحروف ، والذلق لغة الطرف وسميت حروفه مذلفة لخروج بعضها من طرف اللسان وهي : الراء والتون واللام ، وبعضها من طرف الشفتين وهي : الفاء والميم والباء ، والاصمات من الصمت وهو المنع ، وسميت حروفه مصمتة لأنها ممنوعة من انفرادها أصولا في كلمات رباعية أو خماسية ، فلا يوجد في العربية بناء أصلي رباعي أو خماسي خال من حروف الذلاقة ، ولذا حكموا بأن كلمة (عسجد) ليست عربية بل معربة .

(٦) حروف الصفير .

وهي الصاد والسين والزاي .

(٧) حروف القلقة :

ويجمعها (قطب جد) ، وسميت بذلك لأنها إذا سكنت ضعفت فاشتبهت بغيرها ، فيحتاج إلى ظهور صوت يشبه النبرة حال سكونهن . وفيها يجتمع الجهر والشدة معا ، وهما مانعان جريان النفس والصوت ، فتوصل إلى إسماع الصوت بالقلقة .

وبعضهم أجاز قلقة الكاف وقلقة التاء .

(٨) الحروف الخفية :

وهي (الهاء وحروف المد) . وسميت خفية لأنها تخفى في اللفظ إذا اندرجت بعد حرف قبلها .

(٩) حرفا الانحراف . وهما الراء واللام ، ، وسميا بذلك لأن اللسان ينحرف عند النطق باللام إلى داخل الحنك فلا يخرج الصوت بين موضع اللام بل من ناحية مستدق اللسان فويق ذلك ، وعند النطق بالراء إلى جهة اللام ، ولذا نجد الصبيان يلثغون لها .

(١٠) التنفسي .

ويختص بالشين لا تتشاور هواء صوتها في الفم عند النطق ، حتى يتصل بحروف طرف اللسان كالطاء .

من هذا يتضح أن الحروف تختلف قوة وضعفا ، وتباين في جرسها ورناتها ، ويتبع ذلك اختلاف الكلمات التي تتكون منها في وقعها على السمع ، وفي منزلتها في أداء المعنى ، وفي إثارتها لانفعالات خاصة وألوان من الاحساس تؤثر في الابانة ، وفيما تترك الكلمات والعبارات من أثر في نفس السامع ، فالحروف اللينة الهادئة الجرس تبعث الارتياح ، والقوية تناسب مواقف الزجر والتعنيف ، والممدودة تناسب مواطن النصيح والارشاد ، إلى غير ذلك .

ولكل هذا شأن في بلاغة القول وروعة ومطابقته لمقتضى الحال . وتجدر ذلك واضحاً في الأسلوب المحكم المعجز للقرآن الكريم . ولسنا بصدد البحث في هذه النواحي ، فلنتركها لمواضعها من البحوث العربية في علوم البلاغة وغيرها . والذي يهمنا فيما نحن بصدده ، هو ارتباط طرائق النطق ومخارج الحروف بظواهر اللغة العربية وخصائصها . والمتبع لكلام العرب يحد من مرونة وميلاً إلى التيسير ، وتجافياً عن الوعورة .

ويتضح ذلك مما نجده في تركيب الكلمات وانسجام حروفها نتيجة لمراعاة ما يحقق سهولة النطق . وذلك مثل :

(١) مراعاة ما بين مخارج الحروف من تقارب أو تباعد ، فإذا تقاربت الحروف كانت أثقل على اللسان منها إذا تباعدت . ولهذا لا يكاد يجيء في الكلام ثلاثة أحرف من جنس واحد في كلمة واحدة .

(٢) اجتناب الثقل عند اجتماع الحروف المتقاربة . ولذا يحول أحد الحرفين حتى يصير الأقوى منهما مبتدأ ، وذلك مثل تحويل اللام الشمسية إلى الحرف الذي يليها في نحو الرحمن . وكذلك ما يحدث من الإبدال في تاء الافتعال في نحو اضطرب واصطبغ . وكذلك ما يحدث في ادغام الحرفين المتقاربين .

(٣) إذا اجتمع في الكلمة حرفان متقاربان فانهم يبدؤن بالأقوى منهما ويؤخرون الآلين كما قالوا في وتد وورل .

(٤) أصعب الحروف حروف الحلق ، وقل أن يجتمع منها حرفان متقاربان في كلمة واحدة . وقال الخليل : لولا بحة في الحاء لأشبهت العين ، فلذلك لم يأتلفا في كلمة واحدة . ولو بحثت في تنافر الحروف الذي ينجم عنه خروج الكلمة عن الفصاحة لوجدت الأسباب اللسانية واقتراب المخارج من عوامل ذلك ، مثل مستشررات والهضخ وغير ذلك .

(٥) قال ابن دريد ^(١) في الجهرة : ^(٢) « إن أحسن الأبنية في الكلمات أن يبنوا بامتزاج الحروف المتباعدة ، ألا ترى أنك لا تجد بناء رباعيا مصمت الحروف لا مزاج له من حروف الذلاقة ^(٣) إلا بناء يجعل بالسين وهو قليل جداً مثل عسجد ، وذلك أن السين لينة وجرسها من جوهر الغنة فلذلك جاءت في هذا البناء . فأما الخماسي مثل فرزدق وسفرجل وشمردل ، فانك لست واجده إلا بحرف أو حرفين من حروف الذلاقة من مخرج الشفتين أو أسلة اللسان . فإذا جاءك بناء يخالف ما رسمته لك مثل : دعشت وضعشج وحضافح وضقعهج أو مثل : عقجش وشعفج ، فانه ليس من كلام العرب ، فاردده ، فان قوما يفتعلون هذه الأسماء بالحروف المصمتة ولا يمزجونها بحروف الذلاقة ، فلا يقبل ذلك ، كما لا يقبل من الشعر المستقيم الأجزاء إلا ما وافق ما بذته العرب . فأما الثلاثي من الأسماء والثنائي فقد يجوز بالحروف المصمتة بلا مزاج من حروف الذلاقة مثل خدع ، وهو حسن ، لفصل ما بين الخاء والعين بالبدال ، فان قلبت الحروف قبح ، فعلى هذا القياس فألف ما جاءك منه وتدبره فانه أكثر من أن يحصى . »

ومن هذا وأمثاله مما أوضحه العلماء في موضوع فصاحة الكلمة ، وما شرحوا أصوله في كتب اللغة ، يتضح أن العرب قد سلكوا في النطق وفي تأليف الحروف مسلكاً ينطوى على السهولة واليسر ومسايرة الطبع السليم .

(١) هو أبو بكر محمد بن دريد الأزدي ، كان إمام عصره في اللغة والأدب والشعر . وله كتب كثيرة . وله القصيدة المشهورة بالمقصورة يمدح بها ابنى ميكال اللذين كانا على عمالة فارس وقد عمل لهما كتاب الجهرة في اللغة .

توفي ببغداد سنة ٣٢١ هـ .

(٢) الجهرة ج ١ ص ١١ والمزهر ج ١ ص ١١٧

(٣) سبقت الإشارة إليها .

أمثلة من اختلاف لهجات العرب

(في الاعراب والبناء)

(١) إعمال ما واهمالها :

التميمون يهملونها فرفعون خبرها ، والحجازيون يعملونها فينصبونها ، وبلغتهم نزل القرآن الكريم ، قال تعالى « ما هذا بشرا » ، « ما هن أمهاتهم » ، (٢) إعراب الذين إعراب جمع المذكر السالم في لغة هذيل ، قال رؤبة (١)

نحن للذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ما حاحا
واللذون مبنى على الواو على الصحيح ، وقيل مرفوع بالواو لأنه ملحق
بجمع المذكر السالم .

(٣) تمييز « كم » الخبرية :

تميم تميز نصبه . ومنه بيت الفرزدق (٢) :

كم عمه لك يا جرير وخالة عجماء قد حلبت على عشارى

(٤) نصب الخبر بعد « إن » النافية :

في لغة أهل العالية ، وهى ما فوق نجد إلى تهامة وإلى مكة وما والاها ،
وعليها الكسائي وأكثر الكوفيين وطائفة من البصريين ، كقول الشاعر (٣)

إن هو مستوليا على أحد إلا على أضعف المجانين
وقوله :

إن المرء ميتا بانقضاء حياته ولكن بأن يبغى عليه فيخذلا

(١) وقيل إن البيت لرجل من بني عقيل جاهلى اسمه أبو حرب ، وقيل هو ليلى الاخبيلية .
وصبحوا الصباح أى صبحوهم ، والملحاح الشديد الدائم

(٢) من قصيدة يهجو بها جريرا ، ويروى في « عمه » و « خالة » الرفع والنصب والجر
وفدعاء من الفدع وهو ميل في أصل القدم عند السكيب

(٣) أنشده الكسائي ولا يعلم قائله

وكتابة سعيد بن جبيرة « إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم »

(٥) إعراب المثني :

لغة بني الحارث وخشم وكنانة إعراب المثني بالآلف مطلقا ، وعليه قول الشاعر :

فأطرق أطراق الشجاع ولورأى مساعا لنا باه الشجاع لصما^(١)

ومنه قوله تعالى « إن هذان لساحران » ، لا وثران في ليلة .

(٦) خبر ليس :

الحجازيون ينصبونه مطلقا . ونو تميم يرفعونه إذا اقترن بإلا ، حملا لها على « ما » ويرتبط بهذا تلك المناظرة التي جرت بين أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي ، وقد أوردناها في موضوع المناظرات .

(٧) جراسم لعل :

لغة عقيل ، كقول كعب بن سعد الغنوي^(٢) :

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة لعل أبي المغوار منك قريب
(٨) صرف ما لا ينصرف فيما علته الوصفية وزيادة الآلف والنون ، وذلك لغة بني أسد .

(٩) بناء « مع » الظرفية على السكون :

(١) البيت من قصيدة للفنلس وقد ورد فيها « لنابيه » بالياء في مجموع أشعار العرب . ومعني الشجاع الأفعى . وقبل هذا البيت الأبيات الآتية :

فلو غير أخوالى أرادوا نقيصتي	جعلت لهم فوق العرائن ميسما
وما كنت إلا مثل قاطع كفه	بسكف له أخرى فاصبح أجذما
فلما استقدا لكف بالكف لم يجد	له دركا في أن تبينا فأحجما

فاطرق البيت . . (راجع مجموع أشعار العرب ج ١ ص ٦٤)

(٢) أمالي القالي ج ٢ ص ١٤٧

لغة ربيعة وغنم « وغنم حى من تغلب بن وائل »
(١٠) لدن الظرفية :

المشهور فيها البناء . وبنو قيس بن ثعلبة يعربونها . وفيها غير اللغة القيسية
عدة لغات فى حركات الدال والنون وحذف النون .

(١١) الأعلام التى على وزن فعال :

المشهور فيما ليس آخره راء منها البناء على الكسر ، مثل حذام ، وتميم
تعربها وتمنعها من الصرف للعلية والعدل .
(١٢) كلمة أمس :

المشهور فيها البناء على الكسر وهى لغة الحجازيين ، والتميميون يعربونها
اعراب ما لا ينصرف . ومحل الخلاف إذا لم تنكر أو تعرف « بال »
أو الاضافة أو تجمع وإلا اعربت اتفاقا .
(فى الحركات)

(١) حركة حرف المضارعة :

لغة بهراء كسر احرف المضارعة ، ويسمى هذا ثلثة بهراء . وقد ذكر
سيبويه فى كتابه ^(١) مواضع تكسر فيها أوائل الأفعال المضارعة ، قال :
« وذلك فى لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز ، وذلك قولهم انت تعلم ذلك
وانا أعلم وهى تعلم ونحن نعلم ذاك ، وكذلك كل شىء قلت فيه فعل من
بنات الياء أو الواو التى الياء والواو فهن لام أو عين والمضاعف ، وذلك
قولك شقيت فانت تشقى . وخشيت فانا إخشى ، وخننا فنحن نخال ، وعضضتن
فانتن تعضضن وانت تعضين » بكسر أول المضارع .

(٢) فتح الياء والواو فى مثل بيضات وعورات بما كان معتل العين :

وهو لغة هذيل ، وعليه قراءة « بعضهم ثلاث عورات لكم » بفتح الواو ،
وقول الهذلى يمدح جملة :

أخو بيضات رائج متأوب رفيق بمسح المنسكين سبوح^(١)
(٣) شين عشرة وحركتها :

المشهور في شين عشرة النسكين، ومن تميم من يفتحها ، ومنهم من يكسر ها
ومنهم من يسكن الشين من عشرة اذا ركبت مع غيرها .

(٤) كسر لام الجر :

في لغة خزاعة يكسرون لام الجر مطلقا مع الظاهر والضمير . وغيرهم
يكسرها مع الظاهر ويفتحها مع ضمير غير المتكلم .

(٥) هاء الغائب وضمها :

هاء الغائب مضمومة في لغة أهل الحجاز مطلقا إذا وقعت بعد ياء ساكنة،
مثل قوله تعالى «وما أنسانيه إلا الشيطان» و«عاهد عليه الله» وغيرهم يكسرها،
وبنو كلب يكسرون هاء الغيبة المتلوة بالميم مطلقا . ولو لم يكن قبلها
كسرة أو ياء .

(٦) ها التنبيه :

لغة بني مالك من بني أسد ضمها في مثل يا أيها الرجل . إلا إذا تلاها
اسم إشارة .

(٧) ياء المتكلم :

لغة بني ربوع كسر ياء المتكلم اذا أضيف إليها جمع المذكر السالم .

(٨) تسكين المتحرك تخفيفا :

في لغة بكر بن وائل وكثير من بني تميم يسكنون المتحرك تخفيفا فيقولون
في فخذ . فخذ بسكون الخاء . وهذه اللغة كثيرة أيضا في تغلب ، وهو أخو
بكر بن وائل ، ثم اذا تناسبت الضمتان والكسرتان في كلمة خففوا أيضا
مثل العنق والأبل .

(١) متأوب : يجمي . أول الليل . رفيق بمسح المنسكين : علم بهتريكهما في السير . سبوح :
حسن الجري . يريد أن جملة كالظلم الذي له بيضات .

(٩) حركة التخلص من الساكنين :

التخلص من الساكنين اما بحذف الأول أو بتحريكه والأصل في تحريكه أن يكون بالكسرة ، وإذا كان بعد الساكن مضموم ضما لازما ، فمن العرب من يضم إتباعا « نحو هذا محمد انصره » ومنهم من يكسر . وقال الجرهمي : حذف التنوين لالتقاء الساكنين مطلقا لغة . وعليها قرئ « قل هو الله أحد الله الصمد » .

(القلب والابدال)

(١) الف المقصور :

في لغة هذيل لا يبقون الف المقصور على حالها عند الإضافة إلى ياء المتكلم . بل يقلبونها ياء ثم يدغمونها توصلا إلى كسر ما قبل الياء فيقولون في عصا : عصى . ومنه قول أبي ذؤيب الهذلي ^(١)

سبقوا هوى وأعنقوا لهوام
فتخرموا ولكل جنب مصرع

(٢) الهمزة :

من العرب من يبدل الهمزة المفتوحة إذا كانت منفصلة أى بين كلمتين إلى لفظ ما قبلها ويدغمها فيه فيقولون في « أر أنت » اونت وفي « أبو أيوب » أبو يوب

(٣) أولئك :

مدها لغة الحجاز « وفي لغة قيس وربيعة » وأهل نجد من بني تميم يقصرون أولاء ويلحقون بها لاما فيقولون أولالك .

(٤) إبدال الحرف الصحيح حرفا معتلا :

فيقال في إما : إيما وفي أما : أيما .

(٥) الياء بعد الفتحة :

القاعدة العامة عند بني الحارث وخثعم وكنانة أن كل ياء بعد فتحة تقلب الفا ، فيقولون : جئت إلاك أى إليك .

(٦) قلب الياء الفاء

(١) من قصيدة يرثي بها أولاده .

في لغة طيء يقلبون الياء الفا بعد إبدال الكسرة فتحة ، فيقولون في رضى ، رضا .

(٧) المعاقبة بين الواو والياء :

من لغة الحجازيين أنهم يعاقبون بين الواو والياء ، فيجعلون إحداهما مكان الأخرى . وهذه المعاقبة إما أن تكون لغة عند القبيلة الواحدة ، أو تكون لاقتزان القبيلتين في اللغتين ، وليست بمطردة في لغة الحجاز بين كل واو وياء ولكنها محفوظة عنهم ، فيقولون في دوخوا : دىخوا

وقد وردت أفعال ثلاثية واوية ويائية، منها : عزوته وعزيتة ، اذانسبته وقلوته بالنار وقليته .

وقد جمعها ابن مالك في منظومة له فراجعها في كتاب المزهري للسيوطي^(١)

(٨) ومن أنواع الإبدال ما يكون بين الحروف المتقاربة المخارج مثل ،

(أ) العين والحاء ، ضبعت الخيل وضبحت ، اذا أسمعت من أفواها صوتا

ليس صهيلا ولا حممة . وبعر وبخر ، ويسمى خفحة هذيل .

(ب) العين والهمزة ، استعديته على فلان واستأديته ، موت زعاف

وزواف ، وبعض العرب يقول أردت عن تفعل يريد أن

(ج) الحاء والهاء ، كده وكدح . تفيق وتفيق

(د) الدال والطاء ، مد في السير ومت - هرت الثوب وهرده اذا خرقة

(هـ) الدال والطاء ، مط ومد - له هذا فقط وفقد - الأقطار والاقطار

وقع على أحد قطريه وقتريه .

() « الدال والذال » الدحاح ، الذحاح « القصير ،

(و) السين والثاء ، ساخت رجله وثاقت

(ز) الباء والميم في لغة مازن ، بكه ومكة - بكر ومكر - باسمك في ، ما اسمك

(ح) القاف والكاف عند حمير ، يقولون في رقيق ريك وفي الاقهب الاكهب ١١١١ - وقه في وكه « إذا دفع صدره » - عربى قح وكح .

(ط) الكاف والشين « فى لغة بنى عمرو بن تميم ، يبدلون كاف المؤنث شينا فى الوقف » وذلك لقرب الشين من الكاف فى المخرج ؛ ولأنها هموسة مثلها ، فأرادوا البيان فى الوقف « ومنهم من يبق الكاف ويضيف إليها الشين ، وعامة مصر تفعل شيئا من هذا فى النفى أو الاستفهام . وأهل اليمن يبدلون الكاف شينا مطلقا ، ويسمى ذلك الشنشنة .

(ى) الياء المشددة « تبدل الياء المشددة جيما فى الوقف » ويسمى عجمجة قضاعة .

(ك) اللام والنون : مثل هتلت السماء وهتنت - أصيلانا وأصيلا لا - ومن ذلك عنوان الكتاب وعنوانه - واسماعيل واسماعيلين - وقلة الجبل وقتته .

(ل) الهمزة والواو « أرخ ، ورخ - إكاف الدابة ، وكاف - وشاح ، إشاح - آخيته ، واخيته - آسيته ، واسيته - أوصدت الباب ، آصدته .

(م) الهمزة والياء « يلهى ، ألمهى - يرقان ، أرقان - ألدند « يلدند » للشديد الخصومة : - رفع يديه « رفع أديه » وهى لغة عامة مصر .

(ن) الهمزة والهاء « اياك ، هياك - هبرية ، ابرية - أركت ، هرقت - أرحت دابتي « هرحتها - ايا ، هيا .

(س) النون والميم « امتقع لونه » انتقع .

(ع) قلب آخر المضعف ياء « تمطط ، تمطى - تظننت . تظنيت .

(اللغات فى بعض الكلمات) .

(١) فى « لعل ، وفى « الذى » وفى « لدن ،

(٢) اللغات فى هو ، هى « السكون والتشديد ،

(٣) « أنا ، : فيها اثبات الألف وقفًا وحذفها وصلًا - وإثباتها وصلًا ووقفًا وهي لغة تميم - وابدال الهمزة هاء - آن بمدة بعد الهمزة ، وقيل إن ذلك بالقلب المكاني بين النون والألف .

(٤) « هلم » : الأشهر فيها أنها تلزم حالة واحدة ، وقيل إنها في الأصل مركبة من « ها » التنبيه ولم أى ضم نفسك إلينا . ولغة نجد من بنى تميم أنها تتغير بحسب من هي مسندة إليه .

(٥) الاختلاف في صور جمع التكسير مثل ، أسرى وأسارى .
« الادغام »

لغة أهل الحجاز فك المثلين في المضارع المضعف المجزوم بالسكون وفي أمره ، ولغة تميم الادغام .
« الحذف والزيادة »

(١) عرب الشحر وعمان يقولون في « ماشاء الله » مشا الله

(٢) نون « من الجارة » : خثعم وزبيد من قبائل اليمن يحذفونها إذا وليها ساكن مثل خرجت مالدار أى من الدار .

(٣) الف على الجارة في لغة بني الحارث فيقولون ركبت علفرس أى على الفرس .

(٤) حذف النون في اللذين واللتين ، المشهور بقاء النون دائماً ؛ وبنو الحارث بن كعب وبعض ربيعة يحذفونها في حالة الرفع . وتميم وقيس يثبتون النون ولكنهم يشددونها في أحوال الأعراب الثلاثة .

(الأمالة)

قال ابن الجزرى في كتابه النشر في القراءات العشر (١) . -

« الأمالة أن ننحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء (كثيراً)

وهو المحض ويقال له الاضجاع ، ويقال له البطح ، وربما قيل له الكسر أيضا ، (و قليلا) وهو بين اللفظين ويقال له أيضا التقليل والتلطيف وبين بين ، فهم بهذا الاعتبار تنقسم أيضا قسمين : امالة شديدة وامالة متوسطة ، وكلاهما جائز في القراءة جار في لغة العرب ، والامالة الشديدة يجتنب معها القلب الخالص والاشباع المبالغ فيه ، والامالة المتوسطة بين الفتح المتوسط وبين الامالة الشديدة . قال الداني : والامالة والفتح لغتان مشهورتان فاشيتان على ألسنة الفصحاء من العرب الذين نزل القرآن بلغتهم ، فالفتح لغة أهل الحجاز والامالة لغة عامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس ،

ويقابل الامالة الفتح ، وهو عبارة عن فتح القارئ لفيه بلفظ الحرف . وللامالة مواضع وشروط ، وقد أوضح ابن الجزري اسبابها ووجوها وفائدها ومن يميل وما يمال .

(الهمز)

للعرب في الهمزة المفردة والهمزتين المجتمعتين أنواع من الاداء ، ويرجع ذلك إلى طبيعة هذا الحرف وثقل النطق به أو سهولة خفائه .

قال ابن الجزري (١) :

« ولما كان الهمز أثقل الحروف نطقا وأبعدها مخرجا تنوع العرب في تخفيفه بأنواع التخفيف كالنقل والبدل وبين وبين والادغام وغير ذلك ، وكانت قريش وأهل الحجاز أكثرهم له تخفيفا ، ولذلك كان أكثر ما يرد تخفيفه من طرقيهم كابن كثير من رواية ابن فليح ، وكنافع من رواية ورش وغيره ، وكاتب جعفر من أكثر رواياته . . . وكان عمرو ، فان مادة قراءته عن أهل الحجاز ، ثم قال : « واعلم أن من كانت لغته تخفيف الهمز فانه لا ينطق بالهمز إلا في الابتداء . والقصد أن تخفيف الهمز ليس بمنكر ولا غريب ،

فما أحد من القراء إلا وقد ورد عنه تخفيف الهمز، إما عموماً وإما خصوصاً... وقد أفرد له علماء العربية أبواباً تخصه، وقسموا تخفيفه إلى واجب وجائز، وكل ذلك أو غالبه وردت إليه القراءة وصحت به الرواية، إذ من المحال أن يصح في القراءة ما لا يسوغ في العربية بل قد يسوغ في العربية ما لا يصح في القراءة، لأن القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول.

وقد أشار ابن دريد في كتابه الجهرة إلى الهمزة حين تسكلم عن الحروف التي استعملها العرب فقال: «... وما سوى ذلك فللخلق كلهم من العرب والعجم إلا الهمزة فإنها لم تأت في كلام العجم إلا في الابتداء» (١)

وقال ابن فارس في كتابه الصاحبي (٢): «والعرب تنفرد بها (الهمزة) في عرض الكلام، ولا يكون في شيء من اللغات إلا ابتداء»

ولعل هذا صحيح في بعض اللغات الأوربية الآن. وقد يكون الباعث على اجتناب الهمزة فيها وسط الكلمة هو هذا الثقل في النطق، الذي دعا إلى تخفيفها في اللغة العربية.

ووسائل تخفيف الهمزة كثيرة منها:

(١) نقل حركتها إلى الساكن

(٢) الابدال، بأن تبدل حرف مد من جنس حركة ما قبلها

(٣) التسهيل

(٤) الحذف بلا نقل.

ولتطبيق هذه الحالات طرق تختلف في الهمز المفرد وفي الهمزتين المجتمعين من كلمة أو من كلمتين، وكل هذا مفصل تفصيلاً دقيقاً في مواضعه من كتب القراءات. وفيها أيضاً تفصيل للوقوف على الهمزة وللسكت على الساكن قبلها.

هذه بعض مظاهر من اختلاف لهجات العرب . وإن المتتبع لما يتصل منها بنواحي القلب والابدال ، يجد أنها تعود إلى أسباب صوتية تستدعي هذا التغيير طبقا للتقارب أو التجانس أو غير ذلك . فإنا نجد مثل هذا في اللغات التي تتداولها الألسنة ، وتتحكم فيها المرونة التي يميل اللسان إليها إذا ترك على سجيته ، متبعا أيسر السبل وأسهلها وأبعدها عن الاجهاد والارهاق .

ويبدو ذلك في اللغات العامية التي تعتمد في تعلمها على السمع والمشاهدة . فإنا نجد فيها ألوانا من الاختلاف والتغيير ، مرجعها إلى بعض ما أشرنا إليه من أسباب . وذلك كالذي نجده في طرائق النطق ببعض الكلمات والحروف في الأقاليم المصرية المختلفة ، فلكل إقليم أسلوبه الذي يبدو واضحا لمن جالوا في أنحاء مصر واختلطوا بأهلها وسمعوا لغتهم . ونجد مثل ذلك أيضا في الأقطار العربية الأخرى .

ومن أمثلة الخلاف في اللغة العامية المصرية ابدال الحروف بعضها من بعض . مثل (١) : —

متوى : وأصلها مشوى

اتاب : أصلها تثاب

حدوته : أصلها أحدوته

جربوع : يقال في معرض الاحتقار . وأصلها يربوع ، اسم لدوية مثل الفأر .

وز : أى حرض أو أغرى ، وأصلها أزه يؤزه أى أغراه وهيجه

حنس : أى أثار فيه الغيرة ، وأصلها حمس

الخن : أصلها السكن .

(١) راجع كتاب المحكم في أصول الكلمات العامية للدكتور أحمد عيسى بك

اتعنع : أى ترك المكان . أصلها : تتحتج أى تحرك من مكانه .
 يتمختر : أصلها : يتبختر .
 تمطع : أى مد أطرافه من الكسل . أصلها تمطى .
 ادلعدى : أصلها الدعوة للعدو .
 اسحلب : أصلها : تدعلب أى انطلق فى استخفاء .
 الدغ : أصلها : ألتغ وهو الذى لايجيد النطق بالراء .
 امبارح : أصلها : البارحة .
 بدى : أى أريد . أصلها : بودى ، (والود) مثله الواو .
 دألج : أى دحرج وأصلها : دعلج ومعناها دحرج أيضا .
 دهسه : أى داسه ، أصلها : دعس أى داس ووطىء بقدمه .
 قربع : شرب الماء باندفاع . أصلها : جربع .
 لطش : أى ضربه . أصلها : لطث أى ضربه بعرض الكف .
 وهناك أمثلة كثيرة يجدها من يتبعون اللغات العامية فى مصر وغيرها .
 فالتغير والاختلاف اللفظى والاستعمالى والمعنوى كلها ظواهر طبيعية فى
 اللغة ، تحتها العوامل التى تؤثر فى نشأة اللغات وتفرعها ، مادامت اللغة
 خاضعة للسان وللسمع .

* * *

القرارات . وصلتها بلهجات العرب وبالقواعد النحوية

أنزل الله القرآن الكريم على رسوله الأمين بالسان عربى مبين ، وقد
 تجلت فيه أساليب البيان العربى ، وطرائق العرب فى لغتهم ونهجهم فى أدائها
 والنطق بها .

وقد علمنا بما أوضحنا من قبل أن العرب كانت لهم لهجات مختلفة وطرق
 فى الأداء متباينة فى بعض النواحي ، وقد ساروا فى كل ذلك تبعا لآسنتهم
 وما اعتادوا فى نطقهم كالامالة والتسهيل والنقل والابدال والادغام والتفخيم

والترقيق وغير ذلك من الخصائص التي أوضحها علماء التجويد والقراءة في كتبهم المتداولة . وكان لبعض القبائل كذلك طرقهم في صوغ الكلمات صوغا لغويا ، وفي ضبطها وفي أثرها الاعرابي ، وقد أوضح أئمة اللغة وعلماء النحو والمفسرون كل ذلك إيضا حادقا شاملا . ومن الطبيعي أن يحى القرآن العربي مسيرا لكل ذلك متضمنا أوجه الأداء العربي وخصائص اللغة العربية ، مشتملا على لهجات العرب وطرائقهم ليكون هذا أدعى إلى اليسر والسهولة عليهم .

وكان النبي ﷺ بعد نزول الوحي إليه وحفظه الآية أو السورة يبلغها الناس ، ويقرئ أصحابه إياها فيحفظونها ويكتبونها في العصب واللخاف وقطع الأديم وغير ذلك ، وكان يطلق عليها الصحف . وبعد الحفظ والاتقان كان كل حافظ ينشر ما حفظه ، ويعلمه غيره ممن لم يشهدوا النزول ساعة الوحي ، من أهل مكة والمدينة ومن حولهم من الناس ، فلا يمضي يوم أو يومان إلا وما نزل محفوظ في صدور كثير من الصحابة . وكان الحفظة والقراء يعرضون على النبي ﷺ ما يحفظون من القرآن ، وكانت قراءاتهم على اختلافها تطابق ما أوحى إليه ﷺ . وكان بعضهم في أول الأمر ينكر ما يسمعه من غيره مخالفا لما تلقى عن النبي ﷺ ، ثم يحتكمون إليه ﷺ فيرشدون . فقد أورد ابن الجوزي في كتاب النشر في رواية لأبي بن كعب قال :

« دخلت المسجد أصلى فدخل رجل فافتتح سورة النحل ، فقرأ خالفني في القراءة ، فلما انفتل قلت : من أقرأك ؟ قال : رسول الله ﷺ . ثم جاء رجل فقام يصلى فقرأ وافتتح النحل خالفني وخالف صاحبي ، فلما انفتل قلت : من أقرأك قال : رسول الله ﷺ ، قال : فدخل قلبي من الشك والتكذيب أشد مما كان في الجاهلية ، فأخذت بأيديهما فانطلقت بهما إلى النبي ﷺ ، فقلت : استقرئ هذين ، فاستقرأ أحدهما ، قال : أحسنت ، فدخل قلبي من الشك والتكذيب أشد مما كان في الجاهلية ، ثم استقرأ الآخر فقال : أحسنت ، فدخل صدري من الشك والتكذيب أشد مما كان في الجاهلية ، ف ضرب رسول الله ﷺ صدري

بيده وقال : أعيدك بالله يا أبي من الشك ، ثم قال : إن جبريل عليه السلام أتاني فقال : إن ربك عز وجل يأمرك أن تقرأ القرآن على حرف واحد ، فقلت : اللهم خفف عن أمي ، ثم عاد فقال : إن ربك عز وجل يأمرك أن تقرأ القرآن على حرفين . فقلت : اللهم خفف عن أمي ، ثم عاد فقال : إن ربك عز وجل يأمرك أن تقرأ القرآن على سبعة أحرف وأعطاك بكل ردة مسألة ، (١) .

والأحرف السبعة المشار إليها في الحديث ليست هي القراءات السبع المتداولة الآن ، لأن أصحاب هذه القراءات إنما وجدوا بعد ذلك . وقد اختلف العلماء في المراد بالأحرف السبعة ، وأفاض السيوطي في كتاب الاتقان في سرد الآراء المختلفة في ذلك ، وأوضح ابن الجزري ذلك أيضا في كتاب النشر ، وفي رسالة للعلامة الشيخ محمد بن خيث تسمى (السكيات الحسان في الحروف السبعة وجمع القرآن) إمام بجميع أطراف الموضوع ، وفي كتب أخرى كثيرة غير هذه .

وأوضح الأقوال أن الأحرف السبعة هي أوجه من القراءة تتجلى فيها خصائص اللغة العربية ولهجات العرب وأساليبهم في النطق وفي الأداء كما أشرنا إلى ذلك .

قال ابن الجزري : « إنه تتبع القراءات فوجد أن اختلافها يرجع إلى سبعة أوجه :

(١) في الحركات بلا تغيير في المعنى والصورة ، نحو « البخل ، بأربعة أوجه » ويحسب « بوجهين .

(٢) في المعنى فقط نحو « فتلقي آدم من ربه كلمات ، برفع آدم ونصبه

(٣) في الحروف بتغيير المعنى لا الصورة نحو « تلبو ، و « تلو ، » « ننجيك

يبدنك ، بالجيم » و « ننجيك ، بالحاء

(٤) عكس ذلك نحو بصفة وبسطة والصراط والسرط

(٥) بتغيرهما نحو يأتل ويتأل

(٦) في التقديم والتأخير نحو فيقتلون ويقتلون، بضم أول المضارع أو فتحه

(٧) في الزيادة والنقصان نحو وأوصى ووصى .

... وقال ابن قتيبة : إن وجوه الاختلاف في القراءات سبعة وهي :

(١) الاختلاف في الإعراب بما لا يزيل صورتها في الخط ولا يغير معناها .

نحو « هؤلاء بناتي هن أطهر لكم » برفع أطهر ونصبها « وهل يجازى إلا الكفور » برفع الكفور « وهل يجازى إلا الكفور » بنصبها .

(٢) الاختلاف في إعراب الكلمة وحركات بنائها بما يغير معناها ولا

يزيلها عن صورتها نحو « ربنا باعد » و « ربنا باعد » برفع « ربنا » ونصبه

(٣) الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها بما يغير معناها ولا يزيل

صورتها نحو « كيف ننشرها » و « ننشرها »

(٤) الاختلاف في الكلمة بما يغير صورتها ومعناها نحو « طلع نضيد » في

موضع « طلع منضود »

(٥) الاختلاف في الكلمة بما يغير صورتها في الكتابة ولا يغير معناها

نحو « كالعين المنفوش » و « كالصوف »

(٦) الاختلاف بالتقديم والتأخير نحو « وجاءت سكرة الحق بالموت »

(٧) الاختلاف بالزيادة والنقصان نحو « وما عملت أيديهم » وما عملته .

ثم قال ابن قتيبة : وكل هذه الحروف كلام الله تعالى ، نزل به الروح الأمين

على رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقد علق ابن الجزري على ذلك بقوله :

وهو حسن إلا أن تمثيله بطلع نضيد وطلع منضود لا تعلق له باختلاف

القراءات ، ولو مثل عوض ذلك بقوله « بضنين » بالضاد و « بظنين » بالظاء

وأشد منكم ، « وأشد منهم » لاستقام . على أنه قد فاتته كمالات غيره أكثر

أصول القراءات : كالادغام والظهار والاختفاء والإمالة والتفخيم وبين وبين

المد والقصر وبعض أحكام الهمز وكذلك الروم والاشمام على اختلاف القراءات وتغاير الالفاظ ، مما اختلف فيه أئمة القراء ، ولكن يمكن أن يكون هذا من القسم الأول . (١)

واختلاف الأحرف السبعة هو اختلاف تنوع وتغاير لا اختلاف تضاد وتناقض .

وليس معنى نزول القرآن على سبعة أحرف أن كل آية أو كلمة تقرأ على سبعة أوجه ، بل المقصود أن هذه الأوجه السبعة متفرقة في نواحيه وفي القراءات المختلفة ، فالقراءات وإن لم تكن هي الأحرف السبعة مشتملة عليها .

وقد كان جبريل يستعرض كل عام ما نزل من الوحي ، واستعرضه كله مرتين في العرصة الأخيرة التي بين فيها ما نسخ وما بقي . ثم جمع القرآن في حياة أبي بكر ، وحفظت الرقاع المشتملة عليه عند السيدة حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، وظلت عندها في خلافة عمر ، وفي خلافة عثمان تنازع الناس في القراءات وأنكر بعضهم قراءة بعض . فقد حضر حذيفة بن اليمان فتح أرمينية وأذربيجان ، فرأى الناس يختلفون في القرآن ويقول أحدهم للآخر : قرأتني أصح من قرأتك . فأفرغه ذلك وقدم على عثمان وقال : أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا اختلاف اليهود والنصارى ، فأرسل عثمان إلى السيدة حفصة أن أرسل إلينا بالصحف ننسخها ثم نردها إليك فأرسلتها إليه . فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث ابن هشام أن ينسخوها في المصاحف وقال : إذا اختلفتم أنتم وزيد في شيء فاكتبوه بلسان قريش فانما نزل بلسانهم . فكتب منها عدة مصاحف ووجهها إلى الأمصار ، وهي مكة والشام واليمن والبحرين والبصرة والكوفة وأبقى واحدا بالمدينة .

وجردت هذه المصاحف من النقط والشكل ليحتملها ما صح نقله وثبتت

تلاوته عن النبي صلى الله عليه وسلم، اذ كان الاعتماد على الحفظ لا على مجرد الخط . والنقط الذي كان مستعملاً في زمن عثمان ليس هو النقط للإعجام أو الشكل ، وإنما كان عبارة عن علامات خاصة باللغات التي كان الصحابة يقرءون بها وكانت الصحف القرآنية المودعة عند السيدة حفصة مبنية فيها اللغات الأخرى، غير لغة قريش، بنقط على الحروف اصطاحوا عليها للدلالة على الامالة وضم ميم الجمع والاشمام والهمزة والتسهيل وغير ذلك من القراءات التي رواها أهل القبائل عن النبي صلى الله عليه وسلم . فأمر عثمان الكتبة أن يجردوا القرآن من هذه النقط ويكتبوه على لغة قريش فقط . (١)

ورسم مصاحف عثمان لا يجري على طرق الرسم الاملائي التي نعرفها الآن ، فقد سلك الصحابة في كتابة بعض الكلمات طريقة خاصة سار عليها الخلف وظلت إلى الآن .

قال ابن خلدون : « وانظر ما وقع لأجل ذلك في رسمهم المصحف حيث رسمه الصحابة بخطوطهم . وكانت غير مستحكمة الاجادة ، فخالف الكثير من رسومهم ما اقتضه رسوم صناعة الخط عند أهلها ، ثم اقتصى التابعون من السلف رسمهم فيها تبركاً بما رسمه أصحاب رسول الله ﷺ وخير الخلق من بعده المتلقون لوحيه من كتاب الله وكلامه ، كما يقتضى لهذا العهد خط ولى أو عالم تبركاً ، ويتبع رسمه خطأ أو صواباً . فاتبع ذلك وأثبت رسماً ، ونبه العلماء بالرسم على مواضعه ، ولا تلتفتن في ذلك إلى ما يزعمه بعض المغفلين من أنهم كانوا محكمين لصناعة الخط ، وأن ما يتخيل من مخالفة خطوطهم لأصول الرسم ليس كما يتخيل بل لسكها وجه ، ويقولون في مثل زيادة الألف في « لا أذبحنه » إنه تنبيه على أن الذبح لم يقع ، وفي زيادة الياء في « بأيد » إنه تنبيه على كمال القدرة الربانية ، وأمثال ذلك مما لا أصل له إلا التحكم المحض ، وما حملهم على ذلك إلا اعتقادهم أن في ذلك تنزيها للصحابة عن توهم النقص في

(١) راجع كتاب تاريخ الادب لحفنى بك فاصف ج ٢ ص ٨٨ ، وكتاب تاريخ القرآن للزنجاني .

قلة إجادة الخط ، وحسبوا أن الخط كمال فزهوهم عن نقصه ، ونسبوا إليهم الكمال باجادته وطلبوا تعليل ما خالف الاجادة من رسمه وذلك ليس بصحيح الخ (١)

ويرجع ما في رسم المصحف مما يجرى على غير القواعد المعروفة إلى ستة قواعد : الحذف والزيادة والهمز والبدل والوصل والفصل وما فيه قراءتان فكتب على احدهما ، وقد أوضح السيوطي كل ذلك وساق له الأمثلة في كتاب الاتقان .

وقد استمر المسلمون يقرءون القرآن على النهج الذي تواتر في الاحرف السبعة ما دامت القراءة تحقق الشروط الأساسية الثلاثة وهي : (١) كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، (٢) ووافقت أحد المصاحف العثمانية صراحة أو احتمالاً (٣) وصح سندها .

وفي سنة ٣٣٢ رجع العلامة أبو بكر بن مجاهد (٢) أعلم أهل عصره في علم القراءات ، اختيار القراء السبعة ، وكان لكل من هؤلاء القراء رواية كثيرون فاختر الناس منهم اثنين لكل قارىء . والقراء ورواتهم هم :

(١) نافع

هو نافع بن نعيم ولد في حدود سنة ٧٠ وتوفي سنة ١٦٦ وأصله من أصبهان ، وكان امام الناس في القراءة بالمدينة ، انتهت إليه رئاسة الاقراء بها ومن رواته : قالون وورش .

«١» فقالون هو أبو موسى عيسى بن مينا ويلقب بقالون .

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٣٥٠ المطبعة الاميرية

(٢) هو أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد النخعي الحافظ البغدادي شيخ الصنعة وأول من سجع السبعة . ولد سنة ٢٤٥ هـ ببغداد . وقد بعد صحبته واشتهر أمره ، وفاق نظراءه . توفي في شعبان سنة ٣٢٤ هـ .

ولد سنة ١٢٠ وتوفي سنة ٢٢٠ على الصواب . وكتابة قالون معناها بالرومية « جيد » وقد لقبه نافع بهذا اللقب لجودة قراءته .

« ب » وورش ولد سنة ١١٠ وتوفي سنة ١٩٧ ، وهو أبو سعيد عثمان بن سعيد المصرى الملقب بورش ولد بمصر ثم رحل إلى المدينة ليقراً على نافع ، ثم رجع إلى مصر فانتهدت إليه رئاسة الاقراء بها ، وكان حسن الصوت بارعا في العربية وفي التجويد .

(٢) ابن كثير (سنة ٤٥ — ١٢٠)

وهو أبو معبد عبد الله بن كثير المكي . وأصله من أبناء فارس . وكان إمام الناس في القراءة بمكة . ومن رواته البرزى وقنبل

(١) فالبرزى (سنة ١٧٠ — سنة ٢٥٠) هو أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة . انتهت إليه مشيخة الاقراء بمكة

(ب) وقنبل (سنة ١٩٥ — ٢٩١) هو أبو عمر محمد انتهت إليه مشيخة الاقراء بالحجاز ورحل إليه الناس من الأقطار .

(٣) أبو عمرو بن العلاء البصرى ولد سنة ٦٨ وقيل سنة ٧٠ وتوفي سنة ١٤٤ وقيل سنة خمس وقيل سنة سبع . واختلف في اسمه فقيل اسمه كنيته وقيل زيان . وقد نشأ بالبصرة ومات بالكوفة . وكان أعلم الناس بالقرآن وبالعربية مع الصدق والثقة والأمانة والدين . ومن رواته :

(١) الدورى (توفي سنة ٢٤٦) وهو أبو عمر حفص بن عمر

(ب) السوسى (توفي سنة ٢٦١) وهو أبو شعيب صالح بن زياد السوسى .

توفي وقد قارب السبعين .

(٤) ابن عامر (سنة ٢١ أو سنة ٨ — سنة ١١٨) وهو عبد الله بن عامر

الدمشقى وكان إماما كبيرا وعالما شهيرا ، أم المسلمين في الجامع الأموى سنين كثيرة ، وكان أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز يأتم به ، وجمع له بين الامامة والقضاء ومشيخة الاقراء بدمشق . ومن رواته :

(١) هشام (ولد سنة ١٥٢ وتوفي سنة ٢٤٥ وقيل سنة ٢٤٤) وهو أبو الوليد هشام بن عمار الدمشقي . كان عالم أهل دمشق وخطيبهم ومقرئهم ويحدثهم ومفتيهم مع الثقة والضبط والعدالة .

(ب) ابن ذكوان (ولد سنة ١٧٣ وتوفي سنة ٣٠٢ على الصواب) وهو أبو عمرو عبدالله بن أحمد بن بشير بن ذكوان ، وكان شيخ الاقراء بالشام وامام الجامع الأموي .

(٥) عاصم (توفي سنة ١٢٧ وقيل سنة ٢٨) وهو أبو بكر عاصم بن أبي النجود .

كان هو الامام الذي انتهت اليه رئاسة الاقراء بالكوفة جمع بين الفصاحة والاتقان والتحرير والتجويد . ومن رواته .

(١) أبو بكر شعبة بن عياش بن سالم الكوفي (سنة ٩٥ - ١٩٣) وكان إماما عالما حجة من كبار أئمة السنة .

(ب) حفص (ولد سنة ٩٠ توفي سنة ١٥٦) وهو أبو عمرو حفص بن سليمان الكوفي . وكان أعلم أصحاب عاصم بقراءته .

(٦) حمزة (ولد سنة ٨٠ وتوفي سنة ١٥٦ على الصواب) وهو أبو عمارة حمزة بن حبيب الكوفي كان إمام الناس في القراءة بالكوفة بعد عاصم ، وكان ثقة حجة عارفا بالعربية حافظا للحديث ورعا عابدا خاشعا ومن رواته :

(١) خلف (سنة ١٥٠ - سنة ١٢٩) وهو أبو محمد خلف بن هشام .

(ب) خلاد (توفي سنة ٢٢٠) وهو أبو عيسى خلاد بن خالد الكوفي .

(٧) الكسائي (توفي سنة ١٨٩ عن سبعين عاما) وهو أبو الحسن علي ابن حمزة النحوي كان إمام الناس في القراءة في زمانه وأعلمهم بالنحو وأوحدهم في الغريب وفي القرآن . ومن رواته :

(١) أبو الحارس البغدادى الليث بن خالد توفي سنة ٢٢٠

(ب) الدورى راوى أبي عمرو بن العلاء

(٨) أبو جعفر (توفي سنة ٢٣٠ على الأصح) . انتهت إليه رئاسة القراءة بالمدينة . ومن رواته :

(١) ابن وردان (توفي سنة ٢٦٠) .

(ب) ابن جهم (توفي سنة ٢٧٠) .

(٩) يعقوب البصري (توفي سنة ٢٠٥ وله ثمان وثمانون سنة) .

انتهت إليه رئاسة القراء بعد أبي عمرو . وكان إمام جامع البصرة . قال أبو حاتم السجستاني : هو أعلم من رأيت بالحروف والاختلاف في القراءات ومذاهب النحو . وقد ائتم به عامة البصريين بعد أبي عمرو ، فهم أو أكثرهم على مذهبه . ومن رواته :

(١) رويس (توفي سنة ٢٣٨ بالبصرة) وهو محمد ابن المتوكل أبو عبد الله اللؤلؤي البصري ، مقرأ حاذق من احذق أصحاب يعقوب .

(ب) روح (توفي سنة ٢٢٤ أو سنة ٢٢٥) .

هو روح بن عبد المؤمن مقرأ جليل فقه من خيرة أصحاب يعقوب

(١٠) خلف . تقدمت الإشارة إليه في رواية حمزة .

ومن رواته :

(١) إسحق الوراق «توفي سنة ٢٨٦» وهو إسحق بن إبراهيم بن عثمان ابن عبد الله أبو يعقوب المروزي ثم البغدادي .

(ب) إدريس «توفي سنة ٢٩٢ عن ثلاث وتسعين سنة» وهو إدريس ابن عبد الكريم الحداد أبو الحسن البغدادي إمام ضابط متقن فقه .

❖ ❖ ❖

هؤلاء هم القراء ورواتهم ، ولهم أتباع أخذوا عنهم القراءات والروايات والطرق .

(١) فالقراءة : هي كل ما ينسب لإمام من الأئمة

(٢) والرواية : هي ما ينسب لآخذ عن إمام ولو بواسطة .

(٣) والطريق . ما ينسب لمن أخذ عن الرواة وإن سفل ، وكل هذا يكون سلسلة محكمة الحلقات ، وصفحات ناصعة سطرها علماء ثقات كان لهم عظيم الفضل في تدوين القراءات على أحكم نهج من الدقة والتحري .

ولو رجعت في كتب القراءات إلى تسلسل النقل في طرقة ، لرأيت مثلاً أعلى من إحكام الضبط والتدقيق البالغ غايته في شتى النواحي المتصلة بالقرآن الكريم وكتابه وآياته وطرق أدائه . وفي كتاب « غاية النهاية » لابن الجزري وكتاب النشر له أيضاً ، وغيرهما من كتب القراءات تسجيل دقيق لسلسلة القراء وأخذ بعضهم عن بعض .

والقراء الذين اشتركوا في هذا هم إلى جانب إجادة القراءات ، علماء في اللغة وفي القواعد النحوية ، ومنهم أعلام في هذه الناحية مثل أبي عمرو ابن العلاء والكسائي .

وذلك لأن القراءات تتجلى فيها خصائص اللغة العربية ، وما من وجه من وجوه القراءات أو أساليب من أساليب الضبط الصرفي أو الإعرابي ، إلا له سبب يرتكز عليه من لغة العرب ومن القواعد العربية . فالقرآن الكريم أنزل بلسان عربي مبين . ولقد كانت القراءات وما فيها من خصائص عربية حافزا لهؤلاء العلماء على البحث عن الأسباب والتوجيهات الإعرابية والصرفية واللغوية ، فبحثوا في كلام العرب عما يؤيد هذه القراءات . بل إن القرآن الكريم كان منبعاً ثقافياً عظيم الشأن . وباعثاً على الاشتغال بشتى ألوان الثقافة العربية والشرعية ، كاللغة والأدب والتاريخ والتفسير والفقه وغير ذلك

* * *

والمظاهر العربية التي تتجلى في القراءات كثيرة نشير إلى شيء منها فيما يلي :
(أوجه الإعراب) مثل :

(١) ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب .

برفع البر على أنها اسم ليس ونصبها على أنها خبر مقدم .
(٢) فدية طعام مسكين .

بإضافة فدية إلى ما بعدها ، أو بتوניהا ورفع طعام على البدلية أو على أنها خبر لمبتدأ محذوف .

(٣) وزلزلوا حتى يقول الرسول .

برفع يقول أو نصبه ، فالرفع على أن التقدير : فقال الرسول ، فالزلزلة سبب القول ، وكلا الفعلين ماض فلم تتوافر الشروط لعمل حتى . والنصب على أنها غاية والفعل مستقبل حكيت به حالهم ، والمعنى على المضي .

(٤) ويسألوك ماذا ينفقون قل العفو .

برفع العفو ونصبه ، فالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف ؛ أي المنفق العفو وهو الزائد . والنصب على أنه مفعول .

(٥) وإن تك حسنة يضاعفها

برفع حسنة أو نصبها ، على أن كان تامة أو ناقصة .

(٦) والله ربنا ما كنا مشركين .

بنصب ربنا وجره ، فالنصب على أنه منادى أو على اضمار أعنى ، والجر على أنه صفة .

(٨) وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم .

ببناء الفعل زين للعلوم ونصب قتل على أنه مفعول ، وجر كلمة أولادهم على أنها مضاف إليه ، ورفع كلمة شركائهم على أنها فاعل زين . أو ببناء الفعل زين للجهول ورفع قتل على أنه نائب فاعل ونصب أولادهم على أنه مفعول ، وجر شركائهم بالاضافة ، وفصل بين المتضايقين بالمفعول . أو بجر أولادهم على الاضافة ، وجر شركائهم على البدلية من أولادهم .

(٨) وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال .

برفع الفعل تزول وفتح اللام ، وتكون إن مخففة . أو بنصب الفعل

وكسر اللام للتعليل ، وتكون إن نافية . أو إن مخففة أى مكروا ليزيلوا ما هو كالجبال فى الثبات .

(٩) رب هب لى من لدنك وليا يرثنى .

برفع الفعل المضارع أو يجزمه فى جواب الطلب .

(١٠) فاضرب لهم طريقا فى البحر يبسا لا تخاف دركا .

برفع المضارع على أن الجملة مستأنفة أو حالية أو صفة لطريقا ، والتقدير

لا تخاف فيه ، أو يجزم المضارع على النهى أو فى جواب الأمر .

* * *

والأمثلة على ذلك كثيرة تجدناها فى كتب القراءات (١) . وتجد التوجيهات

الاعرابية فى كتب التفسير وفى كتب إعراب القرآن مثل ، كتاب املاء مامن

به الرحمن فى إعراب القرآن ، للعكبرى ، وغير ذلك .

(النواحي الصرفية) مثل :

«١» وإن يأتوكم أسرى تفادوهم . وإن يأتوكم أسارى تفادوهم .

«٢» فمن خاف من موص جنفا . اسم الفاعل من أوصى أو من وصى .

«٣» ولتسكلوا العدة . مضارع أكمل أو كمل بتشديد الميم .

«٤» وإلى الله ترجع الأمور . ببناء الفعل للمعلوم أو للجهول .

«٥» فنظرة إلى ميسرة . بضم السين أو فتحها .

«٦» وإن تصدقوا خير لكم بتشديد الصاد أو تخفيفها .

«٧» إن الله يبشرك بيحيى . مضارع بشر الثلاثى أو بشر المضعف أو أبشر .

«٨» واتقوا الله الذى تساءلون به . بتشديد السين أو تخفيفها .

«٩» وجعلوا لله أندادا ليضلوا عن سبيله . مضارع ضل الثلاثى أو أضل .

«١٠» وإن لكم فى الأنعام لعبرة نسقيكم مما فى بطونه . بفتح نون

الفعل وضمها .

(النواحي اللغوية)

- ١» ادخلوا في السلم كافة . بفتح السين أو كسرهما
 ٢» فهل عسيتم ، بفتح السين أو كسرهما ٣» بالغداة أو بالغدوة
 ٤» يوم حصاده ، بفتح الحاء أو كسرهما
 ٥» ولاتك في ضيق ، بفتح الضاد أو كسرهما
 ٦» وكنت نسيا ، بفتح النون وكسرهما
 ٧» كأنهم إلى نصب يوفضون ، بضميتين في « نصب » أو بفتح فسكون
 ٨» لا يسمعون فيها لغوا ولا كذابا ، بتشديد الذال أو تخفيفها .
 (تغيير الحركات للتخفيف) مثل :

- ١» فمن اضطر - أن احكم - لكن انظر . بتحريك النون بالضم أو الكسر
 ٢» رسلنا - رسلكم - رسلهم . بسكون السين أو بضمها
 ٣» في الدرك الأسفل ، بسكون الراء أو فتحها
 ٤» والأذن بالأذن ، بضم الذال أو سكونها
 ٥» بورقكم هذه ، بسكون الراء أو كسرهما
 (الحذف) مثل .

أجيب دعوة الداع إذا دعان - واتقون يا أولى الألباب - هذان -
 ثم كيدون - يوم يأت لا تكلم نفس إلا بأذنه - ذلك لمن خاف مقامى
 وخاف وعيد .

(الإمالة)

وأمثلتها كثيرة في قراءة الأئمة . وقد قال ابن الجزرى إن كل القراء
 العشرة يميلون إلا ابن كثير .
 ومواطن الإمالة موضحة في كتب القراءات .

(الهمز)

تجرى على الهمزة أحكام ، منها : ١ - تحقيقها ، ٢ - وتسهيلها ، ٣ - وادخال
 الف بين الهمزتين المجتمعتين في كلمة ، ٤ - وقلبها حرفا من جنس حركة

ما قبلها ، ٥ - ونقل حركتها إلى الساكن قبلها ، ٦ - والسكت على الساكن قبلها ، ٧ - والوقف عليها بقلبها وإدغامها فيما قبلها .

وكل هذا إما للتخفيف بسبب صعوبة الهمزة في النطق بها ، وإما لتحقيقها خوفاً من خفائها . وأمثلة ذلك كثيرة في القراءات .

كل هذه الأمثلة وغيرها من القراءات تنطبق عليها خصائص لغة العرب ومظاهر لهجاتهم وأساليبهم في النطق وفي الأداء .

ومن ذلك يتضح أن الصلة وثيقة بين القراءات والقواعد النحوية ولهجات العرب .

وترتكز كل هذه الأوجه من الأداء والضبط على أن اللغة العربية تمتاز بالمرونة ، وبأنها مبنوية تجعل المعنى أساساً وتدع المجال فسيحاً لأساليب التعبير في حدود مرنة تسمح بالافتتان في أداء المعنى ، وفي طرق الإفصاح عنه وفي ضبط الكلمات .

وإلى جانب هذه المرونة ظاهرة أخرى ، وهي الميل إلى التجانس . وإنا نشير إلى بعض نواحي هاتين الظاهرتين فيما يلي :

المرونة في اللغة العربية

يميل العربي إلى الحرية في حياته وفي أعماله . فقد درج في كنف الطبيعة ، يعتز بشخصه ، ويعتمد على نفسه في الدفاع وفي الكسب . وكان لهذه الحرية أثرها في لغته وفي مرونتها من ناحيتها المعنوية واللفظية .

المرونة المعنوية

أما من الناحية المعنوية فكان الأساس لديه هو صوغ المعنى والعناية بوصوله إلى المستمع ، ولذا تصرف في وجوه التعبير بكثير من الوسائل . واللغة العربية من أكثر اللغات ميلاً إلى الافتتان في التعبير وطرق أداء المعنى مع الحرص على التفصيل في تحديده .

فمن ذلك :

(١) الحذف والاختصار إذا دل على المحذوف دليل :
يقولون والله أفعل ذاك يريدون لا أفعل . وفي القرآن الكريم (واسأل
القريبة) أى أهلها .

(وإذن لأذقناك ضعف الحياة) أى ضعف عذابها . (اضرب بعصاك
البحر فانفلق) أى فاضرب فانفلق .

(فإذا عزم الأمر فلو صدقوا الله لكان خيراً لهم) معناه فإذا عزم
الأمر كذبوا .

(٢) الواحد يراد به الجمع ، مثل : هؤلاء ضيفي - ثم يخرجكم طفلاً .

(٣) مخاطبة الواحد بلفظ الجمع ، مثل : يا أيها النبي إذا طلقتم النساء - قال
رب ارجعون .

(٤) مخاطبة الواحد بلفظ الاثنين : مثل قول الشاعر :

فان تزجراني يا ابن عفان انزجر وإن تدعاني احم عرضاً بمنعا
وقال تعالى (ألقيا في جهنم كل كفار عنيد) وهو خطاب لخزنة النار .
ويقول العلماء إن أصل ذلك أن الرفقة أدنى ما يكونون ثلاثة نفر ،
فجرى كلام الواحد على صاحبيه ، ألا ترى أن الشعراء أكثر الناس قولاً :
يا صاحبي ، يا خليلي .

(٥) الجمع بين شيئين ثم ذكر أحدهما دون الآخر . مثل قوله تعالى
« والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها » أى ولا ينفقونها . وقوله
تعالى « وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها » أى انفضوا إليهما .

(٦) اجراء الاثنين مجرى الجمع ، مثل قوله تعالى « هذان خصمان اختصموا
في ربهم » .

(٧) ومن ذلك ما هو مبين في علم المعاني من استعمال الخبر في موضع
الانشاء ، واستعمال أنواع الانشاء في غير معناها الأصلية .

ومنه أيضاً ما هو موضح في مبحث الخروج عن مقتضى الظاهر في علم
المعاني .

التضمين

وهو اشراب لفظ معنى لفظ آخر فيعطى حكمه . وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين مثل قوله تعالى : ولا تأكلوا أموالكم إلى أموالكم ، ضمن تأكلون معنى تضمونها آكلين ، وقوله تعالى (وما تفعلوا من خير فان تكفروه) أى فلن تحرموا ثوابه ، ولذا عدى إلى اثنين . وقوله تعالى (والله يعلم المفسد من المصلح) أى يميز ولذا عدى بمن (١) .

وقد اختلف في التضمين أقياسى هو أم سماعى . والأكثر على أنه قياسى . وضابطه أن يكون الاول والثانى بحيث يجتمعان فى معنى عام (٢) وللعلماء فى التضمين آراء مختلفة (٣) :

١ ، فقال بعضهم أنه مجاز مرسل لأنه استعمال اللفظ فى غير معناه لعلاقة بينهما وقرينة .

٢ ، وقيل إن فيه جمعاً بين الحقيقة والمجاز لدلالة المذكور على معناه بنفسه ، وعلى معنى المحذوف بالقرينة .

وقد عرف التضمين العز بن عبد السلام فى كتابه مجاز القرآن بقوله فى مجاز التضمين : هو أن يضمن اسم معنى اسم لإفادة معنى الاسمين ، كقوله تعالى (حقيق على ألا أقول على الله إلا الحق) فيضمن حقيق معنى حريص . وقول الشاعر : قد قتل الله زيادا عنى

(١) المفق - ٢ ص ١٧٥ .

(٢) شرح التمرريح - ١ ص ٣٥٦ .

(٣) حاشية ياسين على شرح التمرريح - ٢ ص ٤ ومحاضر جلسات مجمع فؤاد الاول

لغة العربية ص ٢٠٩ من دور الانعقاد الاول

ضمن قتل معنى صرفه لإفادة أنه صرفه حكما بالقتل دون ماعده من الأسباب فأفاد معنى القتل والصرف جميعا .

٣ ، وقيل إن المذكور مستعمل في حقيقته لم يشرب معنى غيره . وعلى هذا جرى صاحب الكشف . فهو لا يرى أن في التضمن مجازا ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز ، وأنه مع استعماله في المذكور يدل على المحذوف . فإذا قلت أحمد إليك فلانا فمعناه أحمدك منها إليك حمده .

٤ ، وذهب بعضهم إلى أن اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي فقط والمعنى الآخر مراد بلفظ محذوف يدل عليه ما هو من متعلقاته ، فتارة يجعل المذكور أصلا في الكلام والمحذوف قيدا فيه على أنه حال كما في قوله تعالى (ولتكبروا الله على ما هداكم) كأنه قال ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم .

وتارة يعكس فيجعل المحذوف أصلا والمذكور مفعولا كقولك أحمد إليك فلانا كأنك قلت أنهى إليك حمده .

٥ ، يرى بعضهم أن اللفظ مستعمل في معناه الأصلي ، فيكون هو المقصود أصالة لكن قصد بتبعيته معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ ، ويقدر له لفظ آخر فلا يكون من الكناية ولا الاضمار ، بل من الحقيقة التي قصد منها معنى آخر يناسبها ويتبعها في الإرادة .

٦ ، ويرى بعضهم أن المعنيين مرادان على طريق الكناية ، فيراد المعنى الأصلي توصلا إلى المقصود ، ولا حاجة إلى التقدير إلا لتصوير المعنى .

٧ ، ويرى بعضهم أن دلالة ليست حقيقة ولا تجوزا في اللفظ ، وإنما التجوز في إفضائه إلى المعمول وفي النسبة غير التامة ، ونقل ذلك عن ابن جني .

٨ ، (اعطاء الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما) (١)

مثل :

(١) دخول الباء في خبر أن في قوله تعالى (أو لم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر) لأنه في معنى أو ليس الله بقادر. والذي سهل التقدير تباعد ما بينهما .

(٢) تعدى رضى بعل في قول القحيف بن حمير العقيلي يشبب بخرقاء التي شبب بها ذو الرمة :

إذا رضيت على بنو قشير لعمر الله أعجبنى رضاها
ولا تنبو سيوف بني قشير ولا تمضى الأسنة في صفاها
ضمن رضى معنى أقبل عليه أو عطف عليه . وقال الكسائي إنما جاز هذا حملا على نقيض سخط . وقال المبرد في الكامل : بنو كعب بن ربيعه يقولون رضى الله عليك .

(٣) زيادة « إن » بعد ما المصدرية الظرفية وبعد ما الموصولة لأنهما بلفظ ما النافية . كقوله :

ورج الفتى للخير ما إن رأيت على السن خيرا لا يزال يزيد
وقوله :

يرجى المرء ما إن لا يراه ويعرض دون أدناه الخطوب
فهذان محمولان على قول دريد بن الصمة :

ما إن رأيت ولا سمعت به كالיום هانيء أينق جرب
(٩) « التغليب »^(١)

يغلبون على الشيء ما لغيره لتناسب بينهما أو اختلاط ، فهذا قالوا الأبوين في الأب والام والمشرقين والمغربين . ومثله الخافقان في المشرق والمغرب وإنما الخافق المغرب وسمى خافقا مجازا وإنما هو مخفوق فيه ، والقمران في الشمس والقمر ، وقالوا المروتين في الصفا والمروة .

ومنه إطلاق «من» على مالا يعقل في نحو قوله تعالى «والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على رجلين ومنهم من يمشى على أربع» .

والمذكور على المؤنث كقوله تعالى وكانت من القانتين .

(١٠) «التقارض» (١١)

هو تبادل الأخذ والقرض، وتناوب الحالات النحوية للقواعد وللكتابات في مجازاة بعضها لبعض . بأن يستعير كل واحد من الحالين أو اللفظين من الآخر حكما هو أخص به .

وهو أنواع :

(١) فنه حمل الجر على النصب في باب ما لا ينصرف ، كما حمل النصب على الجر في باب جمع المؤنث السالم وفي التثنية وجمع المذكر السالم . طلبا للتقارضة (٢) ومنه ابدال الهمزة من الهاء في ماء وشاء ، والأصل موه وشوه ، أيها والأصل هيات . وذلك لضرب من التقارض لكثرة ابدال الهاء من الهمزة . قالوا هن فعلت والمراد أن فعلت .

(٣) ومنه قلب الهمزة في نحو صحراء واوافي جمع المؤنث، فيقال صحراوات . لأن الواو قد تبدل همزة فأبدلت الهمزة واوا طلبا للتقارض .

(٤) ومنه ما ذكره ابن هشام في كتاب المغني (٢) في تقارض اللفظين وقد ذكر له أمثله منها :

(١) اعطاء «غير» حكم «إلا» في الاستثناء بها واعطاء «إلا» حكم غير في الوصف بها .

(٢) اعطاء ان المصدرية حكم ما المصدرية في الإهمال كقوله :

أن تقرأن على أسماء ويحكى منى السلام وأن لاتشعرا احدا

(١) الاشباه والنظائر - ١ ص ١٥٠

(٢) ٢ ص ١٨٢

وإعمال «ما» حملا على «إن» نحو كما تكونوا يولى عليكم .

(٣) اعطاء إن الشرطية حكم لو فى الاهمال كما روى فى الحديث :
فإن لاتراه فإنه يراك ، واعطاء لو حكم إن فى الجزم كقوله :

لو يشأ طار بها ذو ميعة لاحق الآطال نهد ذو خصل (١)

(٤) اعطاء إذا حكم «متى» فى الجزم بها كقول عبد القيس البراجى :
استغن ما اغناك ربك بالغنى وإذا تصبك خصاصة فتحمل
واهمال «متى» حكما لها بحكم إذا ، كقول عائشة رضى الله عنها (٢) «وانه
متى يقوم مقامك لا يسمع الناس ،

«٥» اعطاء ما النافية حكم ليس فى الإعمال وهى لغة أهل الحجاز ، واعطاء
ليس حكم «ما» فى الاهمال عند انتقاض النفي بإلا كقولهم ليس الطيب الا
المسك وهى لغة بنى تميم .

* * *

كل هذه أنواع من المرونة والافتنان فى التعبير عن المراد ، واستخدام
بعض الكلمات مكان بعض . وأساس كل هذا هو المعنى والعناية بأدائه .

المرونة اللفظية

(وأما من الناحية اللفظية) ، فإن العربى قد ألف أن يطلق العنان لجهازه
الصوتى على سجيته . فلا يمنع أن يمزج المتماثلان أو المتقاربان من الحروف .
وقد ساعده على ذلك أن اللغة العربية فى عصورها الأولى لم تكن مكتوبة ،
فكان اللسان والسمع هما العاملين فى نقل اللغة وتلقيها ، ولم تكن هناك

(١) لاحق الآطال : ضامر الجنبين نهد : قوى والبيت معزو فى الحماسة لامرأة من
بنى الحارث - ١ ص ٤٦٣ وقيل لعلقة .

(٢) فى استقابة أبيها رضى الله عنه فى مرضه صلى الله عليه وسلم ليصلى بالناس .

تلك القيود الكتابية التي يتقيد بها من يتلقى اللغة ويحدد معالم كلماتها وصور حروفها ، ولهذا سارت اللغة العربية فترة من الزمن تتمتع بهذه الحرية فنمت كلماتها وصقلت الفاظها . نخلو اللغة العربية في مراحلها الأولى من التقيد ، وإن كان سببا في شيء من الاختلاف في رواية الأشعار والآثار وضبط الكلمات ، ولكنه أتاح الفرصة لكثير من نواحي التهذيب والصقل والنمو في مفرداتها وأصاليها . ولم تسكن الحال كذلك في اللغات السامية الأخرى التي عاصرت اللغة العربية وكانت مقيدة بالكتابة ، فإن ذلك كان قيدا لها من بعض النواحي . فلم يتسع أمامها المجال للنمو كما اتسع للغة العربية .

فأمية العرب في عصورهم الأولى كانت خيرا على اللغة في كثير من الوجوه ومن مظاهر المرونة اللفظية :

(النحت)

هو أن ننحت من كلمتين كلمة واحدة . وهو جنس من الاختصار (١) مثل عبشمى نسبة إلى عبد شمس ، وعبدرى نسبة إلى عبد الدار وعبقسى نسبة إلى عبد القيس وبسمل إذا قال باسم الله وحوقل أو حولق إذا قال لاحول ولا قوة إلا بالله ، وحمدل إذا قال الحمد لله ، وجعفد إذا قال جعلت فداك ، وطلبق إذا قال أطل الله بقاءك ، ودمعز إذا قال أدام الله عزك ، وحسبل إذا قال حسبي الله . ويقال تعبشم إذا تعلق بسبب من أسباب عبد شمس ، وتعبقس إذا تعلق بعبد القيس .

ثم قال ابن فارس : وهذا مذهبنا في أن الأشياء الزائدة على ثلاثه أحرف أكثرها منحوت مثل قول العرب للرجل الشديد ضبطر (كزبر) من ضبط وضبر ، وقولهم صهصلق (للعجوز الصخابة وللصوت الشديد) إنه من صهل وصلق (صات صوتا شديدا) ، وفي الصلدم للأسد وللصلب الشديد الحافر إنه من الصلد والصددم .

(الإدغام)

وهو أن تأتي بحرفين ساكن فتتحرك من مخرج واحد من غير فصل. ويكون في المثلين والمتقارين ، ففي المثلين يجب الإدغام عند سكون الأول وعند تحركهما في كلمة ..

وشروط الإدغام في المثلين موضحة في كتب القواعد .

والإدغام في المتقارين يكون بإسكان الأول وقلبه كالثاني ، مثل خلقكم ويرزقكم ، ومثل إدغام الباء في الميم في يعذب من يشاء ، وإدغام الراء في اللام في يغفر لمن يشاء . وإدغام التاء في الزاى في : فالزاجرات زجرا ، إلى الجنة زمرا . وغير ذلك مما هو مبسوط في كتب القراءات وكتب التجويد .

(الإمالة)

وهي من مظاهر المرونة التي جاءت على السنة العرب ، وهي لغة لبعض القبائل ، وقد أوضحنا ذلك من قبل .

(النون والتنوين وأحكامهما)

وللنون الساكنة والتنوين في النطق أحكام ، وهي : الإدغام والقلب والاختفاء « فالإدغام ، ويكون بغنة أو بغير غنة مثل : من ربهم ، من ثمرة رزقا ، فان لم تفعلوا ، هدى للبتقين ، فمن يعمل ، كتاب من عند الله .

« والقلب ، يكون عند الباء مثل أنبئهم وصم بكم .

« والاختفاء ، وهو حالة بين الاظهار والإدغام . وفيها يكون مخرج النون والتنوين من الخيشوم فقط مثل : خلق جديد ، أنجيتنا ، إن شاء . غفور شكور . ومواطن الإدغام والقلب والاختفاء وأحكامها موضحة في كتب القراءات والتجويد (١) .

(الاببدال والاعلال)

الاببدال هو جعل حرف مكان آخر . والحروف التي تبدل من غيرها

(١) راجع كتاب النشر ج ٢ ص ٢١

إبدالاً شائناً لغير إدغام تسعة وهي أحرف العلة الثلاثة والهمزة والتاء والذال والطاء والميم والهاء .

والاعلال هو تغيير حرف العلة بالقلب أو النسخين أو الحذف ، وكل هذا موضح في أما كنه من كتب القواعد الصرفية .

وهناك الوان من الابدال غير الشائع وقد أشرنا إليها (١)

ولو درس كل هذا في ضوء علم الأصوات اللغوية والمراحل التي قطعتها اللغة في تدرجها ، وفي ضوء مخارج الحروف وصفاتها وتقارنها وتباعدها وما ينشأ عن كل هذا من تغيير ، لظهر لنا أن ما في اللغة من إعلال أو إبدال له من أصول علم الأصوات أساس قوى .

كل هذه ظواهر في اللغة العربية بدت على ألسنة الناطقين بها طوعاً للبرونة اللفظية التي خضعت لها ألسنتهم ، وللعوامل التي لا تزال تخضع لها اللغات غير المكتوبة . ومن أوضح الأمثلة على ذلك ما نراه في اللغات العامية التي تتلقى بطريق السمع واللسان .

ولو رجعنا إلى ما أوضحنا في طرائق النطق ومخارج الحروف وصفاتها لظهرت لنا أسباب هذه المرونة اللفظية .

على أننا لا نريد بهذا أن نقول أن اللغة العربية يجب أن يدخلها التغيير والتبديل على أساس هذه المرونة ، ولا أن نقرر أن المرونة يجب أن تتحكم في اللغة ، وأن يتسع لها الميدان باستمرار ، وإنما أردنا أن نشير إلى الواقع الذي تجلى في اللغة العربية في تدرجها .

ونعتقد أن تعرف هذه الخصائص التي ظهرت في اللغة العربية يساعد في كثير من نواحي الإصلاح الذي نأمل أن يتسع ميدانه على أساس من روح اللغة ومقوماتها وأصولها ، وقد ظهرت بوادر ذلك في بعض وجوه الإصلاح القياسي التي أقرها مجمع فؤاد الأول للغة العربية ، وسنشير إلى ذلك في مبحث القياس .

التجانس في اللغة العربية

الميل إلى التجانس صفة في الانسان ، فقد خلقه الله في أحسن تقويم ، وصوره في تجانس وتوازن . وقد اوجت إليه مظاهر السكون بمثل هذا التجانس ، لما فيها من انسجام نراه في الازهار والاشجار ، ونسمعه في الحان الطير وتغريده ، وقد بدا هذا التجانس بمظاهر مختلفة فيما أبرز الانسان من فن في الموسيقى والتصوير والشعر وغير ذلك .

ولم يكن للعرب حظ من الفن بمعناه اتمام الا في بعض المراحل من تاريخهم في عصورهم الزاهرة ، وكل ما كان لهم من نصيب في مظاهر الفن الموسيقي أو غيره قد تجلى في لغتهم ، بما تضمنت من رنين موسيقي وانسجام لفظي أو معنوي . فكانت اللغة هي مستودع فنه ومظهر ميولهم الموسيقية وغيرها .

وقد بدا ذلك في مظاهر كثيرة ، منها :

(١) الشعر الموزون المقفى وما فيه من ألوان موسيقية متجانسة في شطرى كل بيت .

(٢) المحسنات البديعة اللفظية والمعنوية كالسجع والجناس والمقابلة .

(٣) التطابق :

وهو واضح في اللغة العربية في التجانس بين الصفة والموصوف والمبتدأ والخبر والحال وصاحب الحال في الإفراد والثنية والجمع وفي التذكير والتأنيث وكذلك في حالات الإعراب في التوابع .

(٤) الارتباط بين اجزاء الجملة بذكر التابع عقب المتبوع ، وعدم الفصل بين الكلمات المرتبطة . فلا يقبل عكس كل ذلك إلا بدليل .

(٥) حفظ التوازن بالزيادة وبالحذف . مثل قوله تعالى « وتظنون بالله الظنونا » بزيادة الف في الآخر ، وقوله تعالى « والفجر وليال عشر والشفع والوتر والليل إذا يسر » بحذف الباء من يسرى .

(٦) الإبتاع

وهو أن تتبع الكلمة الكلمة على وزنها أو رويها إشباعاً أو تائيداً . وروى أن بعض العرب سئل عن ذلك فقال : هو شيء تند به كلامنا ، أى تؤكده ، وهو من سنن العرب فإنها تزيد وتحذف جففاً للتوازن وإيثاراً له . وهو أنواع منها :

(١) إبتاع كلمة لأخرى فى الوزن مثل : ساغب لاغب - عطشان نطشان - جائع نائع - حسن بسن - عفريت نفريت - حاذق باذق - تافه نافه - سدمان ندمان .

وقد تكون الكلمة الثانية ذات معنى ، وقد تكون غير واضحة المعنى ولا بيئة الاشتقاق .

ومن هذا النوع بعض الفاظ التوكيد نحو جاءوا اجمعون اكتبون ابتعون .

(ب) إبتاع حركة آخر الكلمة المعربة لحركة أول الكلمة بعدها أو بالعكس ، كقراءة الحمد لله بكسر الدال اتباعاً لكسرة اللام ، أو بضم اللام اتباعاً لحركة الدال .

(ج) إبتاع حركة الحرف الذى قبل الآخر لحركة الاعراب ، وذلك فى امرئ وابنم فان الراء والنون يتبعان الآخر فى حركة الاعراب .

(د) اتباع حركة الآخر لما قبلها فى الفعل المضعف المضارع المجزوم والأمر إذا لم يفك الإدغام فهما فى بعض اللغات مثل : عض ولم يعض بالفتح ، وفر ولم يفر بالكسر ، ورد ولم يرد بالضم .

(هـ) اتباع حركة العين للفاء فى جمع المؤنث السالم حيث وجد شرطه ، مثل تمرات بالفتح وسدرات بالكسر وغرفات بالضم .

(و) اتباع حركة الميم لحركة الخاء والتاء والغين فى قولهم منخر ومنن ومغيرة . ولعل من ذلك ما تجرى به الألسنة فى مثل كلمة بجىء من كسر الميم .

(ز) اتباع الكلمة في التوين لكلمة أخرى كقوله تعالى « وجئتكم من سبأ بنبأ يقين » وقوله تعالى « انا اعتدنا للكافرين سلاسل وأغلالا وسعيرا »
(ح) اتباع كلمة لأخرى في فك ما استحق الادغام كحديث « أيتكن صاحبة الجمل الادب تنبجها كلاب الحوآب (١) ، فك ادغام الادب وقياسه الادب .

ط ، اتباع كلمة في ابدال الواو فيها همزة لهمزة في أخرى كحديث « ارجعن مأزورات غير مأجورات » والأصل موزورات من الوزر .

ي ، اتباع ضمير المذكر لضمير المؤنث كحديث « اللهم رب السموات السبع وما أظلل ورب الارضين وما أقلل ورب الشياطين وما أضللن » والأصل أضلوا .

(٧) المحاذاة . ويمكن اعتبارها نوعا من الاتباع في بعض نواحيها .

قال ابن فارس في كتاب الصحاحي (٢) :

ومن سنن العرب المحاذاة ، وذلك أن نجعل كلاما بخذاء كلام ، فيؤتى به على وزنه لفظا وإن كانا مختلفين . فيقولون : الغدايا والعشايا . وقال تعالى حكاية عن سليمان « وتفقذ الطير فقال مالى لا أرى الهدهد أم كان من الغائبين لأعذبه عذابا شديدا أو لأذبحنه أو ليأتيني بسلطان مبين » فليس هذا موضع قسم ، لأنه عذر للهدهد ، فلم يكن يقسم على الهدهد أن يأتي بعذر ، ولكنه لما جاء به على أثر ما يجوز فيه القسم أجراه مجراه .

ومن ذلك جزاء الفعل بمثله . كقوله تعالى « ومكروا ومكر الله »

هذه هي بعض مظاهر الميل إلى التجانس .

وإل اللغة العربية أغنى اللغات في نواحي التجانس وأكثرها بها عناية . وقد يرجع هذا إلى عوامل منها : ذلك الميل الذي درجت عليه اللغة العربية ،

(١) منزل بين البصرة ومكة وهو الذي نزلت به السيدة عائشة والادب الكثير الوبر

(٢) ص ١٩٠

وهو ايثار التوازن في الألفاظ والعبارات ، ومنها كما قلنا انصراف الجهود الفنية والموسيقية للعرب إلى لغتهم وبيانهم وبلاغتهم وما يكون في أسلوبهم من روعة وجمال ، فكانت لغتهم هي المسرح الذي تجلت فيه جميع هذه المظاهر . ولقد كان للطابع الذي طبعت به اللغة في ناحيتي المرونة والتجانس أثر في التخريجات والتأويلات النحوية والتوجيهات الاعرابية ، التي سلك النحاة سبيلها مسترشدين بما هداهم اليه بحثهم في خصائص اللغة وأساليب العرب في أدائهم وتعبيرهم .

(أمثلة من التأويل والتخريج النحوى)

(١) زعم الاخفش والكوفيون أن « ثم » تقع زائدة فلا تكون عاطفة ، وحملوا على ذلك قوله تعالى « حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه . ثم تاب عليهم » . وقول زهير :

أراني إذا أصبحت أصبحت ذا هوى فثم إذا أمسيت أمسيت غاديا
وخرجت الآية على تقدير جواب محذوف أو أن « إذا » لمجرد الزمان
فلا تحتاج لجواب . وخرج البيت على زيادة الفاء لأن زيادتها معهودة
بخلاف ثم (١) .

(٢) قال الكوفيون والافخش إن الواو تقع زائدة ، وحمل على ذلك
قوله تعالى « حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها سلام عليكم »
بدليل الآية الأخرى . أو أن الزائدة هي الواو الثانية .

وكذلك قوله تعالى « فلما أسلما وتله للجبين وناديناه أن يا ابراهيم قد
صدقك الرؤيا » الأولى أو الثانية زائدة .

وكذا قوله :

فما بال من أسعى لاجبر عظمه حفاظا وينوى من سفاهته كسرى
ويقول بعضهم إن الواوين في الآيتين عاطفتان والجواب محذوف وفي
البيت الواو لا تصلح للحال ، لأن المضارع المثبت لا يربط بواو الحال .
ويرى الدماميني أن الواو للعطف على محذوف أى يهمل حق وينوى (١)
(٢) قال الفرزدق يهجو قوم جرير :

قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان أياهم عطية عودا
احتج الكوفيون بهذا البيت على ما ذهبوا إليه من أن كان وأخواتها
يجوز أن يليها معمول خبرها إذا لم يكن ظرفا أو جارا ومجرورا . وكلمة
اياهم على رأيهم مفعول للفعل عود .

والذين لا يجيزون هذا يخرجون البيت على الوجوه الآتية :
« ا » زيادة كان ، ولا ندري هل هذا يسائر المعنى الذى قصده الشاعر
« ب » أن يكون اسم كان ضمير الشأن محذوفا .

(ح) أن يكون اسمها ضميرا يعود على ما وتكون كلمة عطية مبتدأ
في الحالتين .

(٤) من شروط إعمال ما عمل ليس ألا تجيء بعدها « إن » النافية .
أما قول الشاعر :

بنى غدانة ما إن أنتم ذهبا ولا صريفا (٢) ولا يكن أتم الخرف
في رواية من نصب كلمة ذهبا . فيخرج على أن « إن » نافية مؤكدة لما
لا زائدة .

(٥) يقول علماء النحو : ان من العرب من ينصب الجزأين بان وأخواتها
وهذا عند الفراء ووافقه على ذلك بعض النحاة . ويحكون لذلك أمثلة منها :

(١) المغنى ١ ص ٣٢

(٢) الصريف الفضة الخالصة . وغدانة هى من يربوع من بنى تميم

قال عمر بن أبي ربيعة :

إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا ان حراسنا أسدا

وقال الشاعر :

يا ليت أيام الصبار واجعا (١)

وقال أبو نخيلة يصف فرسا .

كان أذنيه إذا تشوفا (٢) قادمة أو قلها محرفا

والجمهور ينعون ذلك ويؤولون هذه الأمثلة بأن الجزء الثاني حال والخبر محذوف ، والتقدير في المثال الأول تلقاهم أسداً . وفي المثال الثاني أقبلت رواجعا وفي الثالث يحكيان .

وقال الشنيتبى في كتاب الدرر اللوامع (٣) وقد أجيب عن هذا البيت ، (كان أذنيه) بأجوبة (أحدها) أن الشاعر لحن ، فانه قد أنشد الرشيد هذا الرجز في صفة فرس فعلم الحاضرون أنه لحن ولم يهتد أحد منهم لإصلاح البيت إلا الرشيد ، فانه قال له : قل : تخال أذنيه إذا تشوفا ، قال المبرد : والراجز وإن كان قد لحن فقد أحسن التشبيه (الثاني) أن خبر كان محذوف وقادمة مفعول ، والتقدير يحكيان قادمة (الثالث) أن الرواية قادمة أو قلها محرفا بألفات من غير تنوين ، على أن الأصل قادمتان وقلبان محرفان فحذفت النون ، لضرورة الشعر .

(الرابع) أن الرواية تخال أذنيه .

(٦) إذا كان الكلام تاما موجبا فالواجب نصب المستثنى . أما قول الأخطل :

وبالصريمة منهم منزل خلق عاف تغير إلا النوى والود

(١) هو من شواهد سيبويه التي لم يعرف قائلوها

(٢) تشوف أى أطلع

(٣) ص ١١٢

فكان الواجب فيه النصب بعد إلا. وقد أول هذا بأن «تغير» حملت على «لم يبق على حاله»

(٧) القاعدة أن واو الحال تمتنع في مواضع منها المضارع المثبت ، أما قول عنتره :

علقتها عرضا وأقتل قومها زعما لعمر أيك ليس بمزعم
فقد أول بأن الواو عاطفة ، والمضارع مؤول بالماضي على سبيل الأولوية
لتناسب المتعاطفين ، أو بأن الواو للحال والمضارع خبر لمبتدأ محذوف ، أي
وأنا أقتل .

(٨) إذا كان أفعل التفضيل (بال) وجب له حكان : أحدهما أن يكون
مطابقا لموصوفه ، والثاني ألا يؤتى معه بمن . وأما قول الأعشى (١)

ولست بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكثير (٢)
نخرج على زيادة (ال). أو على أن «منهم» متعلقة بأكثر نكرة محذوفة
مبدلة من أكثر المذكورة ، والأصل : ولست بالأكثر أكثر منهم ، وفيه
حذف البدل .

ولابن جني في هذا البيت رأى ساقه في الخصائص في باب الرد على من
اعتقد فساد علل النحويين قال (٣) :

وكذلك ما يحكى عن الجاحظ من أنه قال : قال النحويون إن أفعل
الذى مؤنثه فعلى لا يجتمع فيه (الألف واللام) و (من) . وإنما هو بمن أو
بالألف واللام ، نحو قولك الأفضل وأفضل منك ، والأحسن وأحسن من
جعفر ، ثم قال : وقد قال الأعشى :

(١) من قصيدة يفضل فيها عامر بن الطفيل على عاتمة بن علانة

(٢) السكاكر الغالب في السكثرة

(٣) ص ١٩٢

ولست بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكائر
ورحم الله أبا عثمان ، أما إنه لو علم أن (من) في هذا البيت ليست التي
تصحب أفعل للبالغة نحو أحسن منك وأكرم منك ، لضرب عن هذا القول
إلى غيره مما يعلو فيه قوله ، ويعنو لسداده وصحته خصمه . وذلك أن (من) في
بيت الاعشى إنما هي كالتى في قولنا : أنت من الناس حر ، وهذا الفرس
من بين الخيل كريم ، فكأنه قال لست من بينهم بالكثير الحصى ، ولست فيهم
بالأكثر حصى .

(٩) قال الفرزدق :

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحاً أو مجلف (١)
مجلف معطوف على مسحاً وهما متخالفان في الإعراب . واستشهد به
النحاة على أنه تجوز المخالفة في الأعراب إذا عرف المراد .

وقال الزمخشري في هذا البيت : إنه « بيت لا تزال الركب تصطك في
تسوية إعرابه ،

وقال البغدادى في خزائن الأدب (٢) :

قال ابن قتيبة في كتاب الشعراء ، رفع الفرزدق آخر البيت ضرورة ،
وأعجب أهل الأعراب في طلب الحيلة فقالوا وأكثروا ولم يأتوا فيه بشيء
يرتضى . ومن ذا يخفى عليه من أهل النظر أن كل ما أتوا به احتيال وتمويه .
وقد سألت بعضهم الفرزدق عن رفعه هذا البيت فشتمه وقال : على أن أقول
وعليكم أن تحتجوا .

وقد تكلف العلماء لهذا البيت عدة توجيهات منها ثلاثة مبنية على رواية

(١) من قصيدة له مظامها : عزفت باعشاش

وقبل هذا البيت ؛

إليك أمير المؤمنين رمت بنا هموم المني والهوجل المتعسف

(٢) ٢٠ ص ٣٤٧

لم يدع بفتح الدال وعلى رواية نصب مسحت .

(الاول) للخليل بن احمد . قال : هو على المعنى كانه قال لم يبق من المال إلا مسحت لأن معنى لم يبق ولم يدع واحد واحتاج إلى الرفع فحمله على شيء في معناه .

أى أن مسحتا نصبت بيدع بمعنى الترك وحمل مجلف بعده على المعنى لأن معنى لم يدع لم يبق فحمل مجلف على ذلك .

أى أن مجلف مرفوع بفعل محذوف دل عليه لم يدع .

(الثاني) لشعلب ، قال فى أماليه : نصب مسحت بوقوع يدع عليه وقد وليه الفعل ولم يل (مجلفا) فاستؤنف به فرفع والتقدير هو مجلف .

(الثالث) لأبى على الفارسي . قال : (مجلف) معطوف على عض ، وهو مصدر جاء على صيغة المفعول مثل قوله تعالى (ومنزقناهم كل ممزق) كانه قال وعض زمان أو تجليف .

(الرابع) توجيه الفراء ، قال : إن (مجلف) مرفوع بالابتداء وخبره محذوف .

(الخامس) توجيه الكسائي ، وهو أن «مجلف» معطوف على الضمير المستتر فى (مسحت)

(السادس) فى البيت رواية برفع الكلمتين « مسحت ومجلف » وذلك ليكون المضمرة . أى إلا أن يكون مسحت أو مجلف .

(السابع) لم يدع من الدعة والسكون يقال رجل وادع إذا كان ساكنا فيكون على هذا مسحت فاعلا .

(الثامن) لم يدع بكسر الدال بمعنى يقر ويمكث . وإليه ذهب ابن جنى فى باب الاطراد والشذوذ من كتاب الخصائص .

(التاسع) لم يدع بضم الياء وفتح الدال مع رفع الاسمين قال ابن جنى :

وقياسه يودع إلا أن هذا الحرف كأنه لكثرة استعماله جاء شاذاً فحذفت واوه تخفيفاً .

ولعلنا في هذه الأمثلة وفي غيرها ، وهو كثير ، نرى أن النحاة في تأويلاتهم كانوا يسايرون مقاصد العرب أو ما اعتقدوا أنه من مقاصدهم في تعبيرهم وخصائص لغتهم .

على أننا لا نقول إنهم في جميع تأويلاتهم قد سايروا روح اللغة العربية فقد كانوا في بعض الأحوال يفسكرون وهم متأثرون بالتعليل الفلسفي ، وكانوا في بعضها يتعسفون ويتكلفون ويحاولون تأويل كل شيء كأنهم أرادوا أن يثبتوا أن كل ما نطق به العرب إنما كان على طرق ثابتة لها أسبابها ونتائجها المنطقية وأصولها العقلية الصحيحة .

ولا ندرى هل هذا صحيح في اللغات ، ونحن نعلم أنها تخضع لعوامل كثيرة متشعبة ، منها العادات العقلية ، والعادات الاجتماعية . والاستعمال ، وما يقضى به كل ذلك من الخروج على الذائع المألوف خروجاً تختلف درجاته بين الكثرة والقلة والندرة .
وسنبسط هذا حيناً نتكلم على القياس .

أدلة النحو

النحو هو هذه الخصائص التي تتجلى في التراكيب العربية في أواخر كلماتها وفي بنية الفاظها وفي الأسلوب وما عسى أن يكون فيه من حذف أو زيادة أو تقديم أو تأخير أو غير ذلك . وقد تتبع العلماء كلام العرب فوجدوا أنهم قد يلتزمون هذه الخصائص باطراد وقد يلتزمون في الغالب أو الكثير ، وقد يجرى لسان فريق منهم بما يبعد عن ذلك فيجيء القليل أو النادر أو الشاذ . ولهجات القبائل المختلفة التي عنها أخذ النحاة لها دخل في هذا ، فقد يكون

لإحدى القبائل نهج خاص في أحد التراكيب يخالف ما عليه جمهرة القبائل الأخرى .

وقد نظر العلماء في كل هذه المظاهر ، وعلى هذا الأساس دونوا القواعد النحوية التي بين أيدينا . وكان عماد هؤلاء العلماء شيئين السماع والقياس .

السماع

واعلمه هو الطريق الطبيعي لتعرف كنه اللغة وتبين خصائصها . فاللغات نقليّة ، وأساس معرفتها ومعرفة خصائصها هو السماع ، ومحاكاة ما يصل إليه الإنسان عن طريق السماع من العرب الذين سلت لغتهم ، أو عن طريق ما روى من الآثار العربية من شعرون وشروما جاء في القرآن الكريم والأحاديث النبوية . ولقد كانت هذه المنابع خير عون على تثبيت اللغة الصحيحة في الأذهان ومزجها بالأسنة مزجا طبيعيا ، عن طريق المحاكاة ، وذلك حين كانت العروبة ثابتة الدعامة ، واللغة ناصعة الديباجة ، بعيدة عن شوائب العجمة وانحراف الأسنة ولوثة الدخلاء ، وحين كان العرب في جزيرتهم يتوارثون تقاليدهم ، ويتلقى بعضهم عن بعض لغتهم جيلا بعد جيل .

ولما خرج العرب من جزيرتهم وانتشروا في أقطار مختلفة واتسعت ميادين الحياة أمامهم ، وانتقلوا من الصحراء والخيام إلى المدن والرياض ، واختلط بهم غيرهم من الأعاجم ، دب الانحراف إلى اللغة ، وتطرق للحن إلى الأسنة ، فأصبح من الضروري الالتجاء إلى منبع أصنى لتعرف اللغة السليمة .

ولهذا لجأ العلماء إلى البوادي يستمعون من العرب الخالص ، ويقيدون ما يظفرون به من شواهد ليتمدوا عليها في ضبط اللغة وتدوين قواعدها ، وكان ذلك في أيام الخليل وطبقته . ومن أشهر من أخذ عن العرب في البادية : (١) يونس بن حبيب البصري المتوفى سنة ١٨٢ في خلافة الرشيد . وهو

من أكابر النحويين البصريين ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ، وسمع من العرب كما سمع من قبله ، وأخذ عنه سيبويه وأخذ عنه أيضا الكسائي والفراء . وكان له مذهب وأقيسة تفرد بها . وكانت حلقة بالبصرة ، يقصده طلبة العربية وفصحاء الأعراب والبادية . وقد توفر على طلب العلم ومحادثة الرجال .

(٢) النضر بن شميل توفي سنة ٢٠٣ في خلافة المأمون ، وقد أخذ عن الخليل وعن فصحاء العرب ، وقد قال : أمت بالبادية أربعين سنة .

(٣) أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي المتوفى سنة ١٨٩ وهو أحد الأئمة القراء السبعة ، وقد رحل إلى البوادي ودون عن الأعراب الشيء الكثير ، إلى جانب ما وعاه عنهم في صدره . وقد أوردنا ذلك في الكلام على الطبقة الثانية الكوفية .

وهناك غير هؤلاء ممن كان الرحيل إلى البادية مقصدا لهم وعونا على التحرى وجمع الحقائق اللغوية والنحوية .

وقد استمر الباحثون يرحلون إلى البادية إلى أواخر القرن الرابع الهجري ثم فسدت سلائق العرب ، فلم تصبح البادية مقصدا للعلماء . على أن علوم اللغة والقواعد كانت إلى ذلك الحين قد وصلت إلى غايتها من البحث والدرس ، وظفر العلماء بقدر كاف من آثار العرب يرجع إليه في التحقيق والتمحيص .

وإن المنابع التي بين أيدينا الآن مما يحتاج به من الكلام العربي تكفي لوضع دستور محكم للقواعد النحوية .

وقد تتبع العلماء هذه المنابع وهي : القرآن الكريم ، والأحاديث النبوية ، وكلام العرب من شعر ونثر . ولهم في جواز الاحتجاج بذلك آراء نسوقها فيما يلي :

(١) القرآن الكريم :

ولا جدال في جواز الاستشهاد به متواتره وشاذه .

(٢) الأحاديث النبوية :

ذهب أكثر العلماء إلى عدم الاحتجاج بالحديث ، ورأى بعضهم الاحتجاج به مطلقا .

وأساس البحث في هذا الموضوع هو :

(أ) هل رويت الأحاديث بالمعنى ؟ وهل هذا جائز ؟

(ب) هل احتج المتقدمون بالأحاديث ؟ وإذا لم يكونوا قد احتجوا بها فما الأسباب ؟

(ح) هل كان رواة الحديث من العرب الخلفاء الذين يحتج بعريتهم ؟ أما رواية الأحاديث بالمعنى فهي جائزة عند فريق من العلماء . وذلك لأن المقصود الأول هو المعنى لما يرتبط به من الأحكام الشرعية . أما في نقل الشعر وكلام العرب فإن رواة لم ينقلوه أخذاً لمعناه فقط ، بل المقصود عندهم هو اللفظ لما ينبئ على ذلك من الأحكام اللسانية . ولهذا اهتم النحويون واللغويون بمن تؤخذ عنهم اللغة وتروى الشواهد ، فلم يعتدوا إلا بما نقل من كلام العرب عن الثقات ، وتركوا ما نقل من الأحاديث لاحتمال إخراج الراوى لفظ الحديث عن القياس العربى .

وهذا واضح من اختلاف ألفاظ الأحاديث في المعنى الواحد . ومعنى هذا أن ألفاظ بعض الأحاديث من لغة الرواة . ولو كان هؤلاء الرواة من العرب الخلفاء ما كان للغويين والنحاة عذر في أن يختلفوا في الاستشهاد بها . ولكن الثابت أن بعض رواة الحديث كانوا من الأعاجم ، ولذا وقع في بعض الأحاديث شيء من الأساليب والتراكيب غير الجارية على الطريقة الدائنة . وقد لجأ النحاة إلى تأويلها .

فمن ذلك :

(١) الحديث : إن قعر جهنم سبعين خريفا .

وسبعين منصوبة على رأى من يجعل « إن » ناصبة للجزأين كقول عمر ابن أبى ربيعة .

إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا أن حراسنا أسدا والذين ينعون هذا يخرجون الحديث على أن القعر مصدر قعرت البئر إذا بلغت قعرها وسبعين ظرف أى إن بلوغ قعر جهنم يكون سبعين عاما (١) . ويؤولون البيت بأعراب أسدا حلا أى إن حراسنا تلقاؤهم أسدا أى كالأسد . وقد أشرنا إلى ذلك من قبل .

(١) الأحاديث ، قوله عليه الصلاة والسلام : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة إلا امرأة أو مسافر أو عبد أو مريض .

وقوله عليه الصلاة والسلام : كل أمتى معافى إلا المجاهرون . أى بالمعاصى وفى صحيح البخارى : فلما تفرقوا أحرموا كلهم إلا أبو قتادة . والمعروف فى الاستثناء أن الكلام إذا كان تاما موجباً وجب نصب المستثنى . ولكن هذا هو رأى الجمهور . والرفع جائز فى لغة حكاها أبو حيان ، وخرج عليها بعضهم هذه الأحاديث . ويكون الرفع على التبعية أو أن إلا بمعنى لكن وما بعدها مبتدأ وخبره محذوف .

وخرج على هذا أيضا قراءة بعضهم « فشربوا منه إلا قليل منهم » .

لهذا رأى أكثر العلماء منع الاستشهاد بالحديث .

على أن محل الخلاف إنما هو فى غير الأحاديث التى عرف أن المقصود منها هو نقل الألفاظ . كالأحاديث المنقولة للاستدلال على فصاحته ﷺ . وهناك سبب جعل العلماء يتمسكون بما ذهبوا إليه من عدم الاحتجاج بالحديث ، وهو أن المتقدمين من علماء البصرة والكوفة لم ينقل عنهم أنهم

احتجوا بحديث إلا على الوجه الذى أشرنا إليه، وهو الاستدلال على فصاحته صلواته عليه وآله.

وبعض العلماء يجيزون الاستشهاد بالحديث وحجتهم فى ذلك :

(١) أنه تكفى غلبة الظن بأن المنقول عن النبي صلواته عليه وآله لم يبدل .

(٢) واحتمال التبديل إنما هو مرجوح فلا يقدر فى صحة الاستدلال .

(٣) ما هنالك من التحرى فى ضبط رواية الأحاديث والتشديد فى النقل يجعلنا أقرب إلى اليقين .

(٤) إن عدم احتجاج المتقدمين بالحديث لا يلزم منه عدم صحة الاستدلال به .

وابن مالك ممن يستدلون بالحديث مطلقا دون تفصيل . وكأنه بنى ذلك على القول بمنع رواية الحديث بالمعنى وهو قول ضعيف يردده المقطوع به من نقل القضايا المتحدة بالألفاظ المختلفة .

قال الامام النووى فى أول شرحه على صحيح مسلم :

لا خلاف فى منع رواية الحديث بالمعنى لمن لم يكن خيرا بالآلفاظ ومقاصدها
علما بما يحيل المعانى . أما من كان كذلك فالصواب الجواز .

وابن مالك ينزع إلى مثل هذا التوسع فى الاستشهاد فى القرآن الكريم . فهو يعول على اللفظة الواحدة تأتى فى القرآن ظاهرها جواز ما يمنعه النحاة، فيعول عليها فى الجواز ومخالفة الأئمة .

ومن ذلك رأيه فى تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر، فقد منعه النحويون . وعللوا ذلك بأن تعلق العامل بالحال تابع لتعلقه بصاحبه، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة، أن يتعدى إليه بتلك الوساطة، لكن منع من ذلك صرف التباس الحال بالبدل، وأن فعلا واحدا لا يتعدى بحرف واحد إلى

شيين ، فجعلوا عوضا عن الاشتراك في الواسطة التزام التأخير .

ولكن ابن مالك أجاز ذلك فقال :

وسبق حال ما يحرف جر قد أبوا ولا أمنعه فتمد ورد

أى أن السماع ورد به في قوله تعالى وما أرسلناك إلا كافة للناس .

والحق أن جواز ذلك مخصوص بالشعر ، وأن الآية حملت على أن كافة حال من الكاف والتاء للبالغة لا للتأنيث ، والمعنى إلا شديد الكف أى المنع لهم من الشرك ونحوه .

وقال الزمخشري : لإرسالة كافة فجعل كافة نعت مصدر محذوف ، وعارض ذلك بعضهم بأن كافة لا تستعمل إلا حالا ، ولذلك غلط من يقول ولا كافة المسلمين .

ومثل ذلك ليس بانصاف ، فإن القرآن قد يأتى بما لا يقاس عليه وإن كان فصيحاً وموجهاً في القياس لقلته ، فليس كل ما تكلمت به العرب يقاس عليه . هذا وإن الاختلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدون ، وأما ما دون فلا يجوز تبديل ألفاظه .

وتدوين الأحاديث والأخبار وكثير من المرويات ، وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة ، حينما كان كلام أولئك المبدلين ، على تقدير تبديلهم ، يسوغ الاحتجاج به ، وغايته يومئذ تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به ، فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال .

وقد بدأ تدوين الأحاديث في أيام عمر بن عبد العزيز (١) واستمر بعد ذلك .

وقد دون الامام مالك المتوفى سنة ١٧٩ كتابه الموطأ .

هذا، وقد بحث مجمع فؤاد الاول للغة العربية بالقاهرة في موضوع الاحتجاج بالحديث، وشرح بعض أعضائه الأفاضل أصوله ثم أصدر المجمع القرار الآتي:-

(قرار الاحتجاج بالحديث الشريف) (١)

اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبوية ، لجواز روايتها بالمعنى ، ولكثرة الأعاجم في روايتها .

وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة مبينة فيما يأتي :
(١) لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الاول كالكتب الصحاح الستة فقبلها .

(٢) يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآتية الذ كر على الوجه الآتي :
١ ، الأحاديث المتواترة والمشهورة .

(ب) الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات .

(ح) الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم .

(د) كتب النبي ﷺ

(هـ) الأحاديث المروية لبيان أنه كان ﷺ يخاطب كل قوم بلغتهم .

(و) الأحاديث التي دونها من نشأ بين العرب الفصحاء .

(ز) الأحاديث التي عرف من حال روايتها أنهم لا يجوزون رواية

الحديث بالمعنى مثل القاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وابن سيرين .

(ح) الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة .

كلام العرب والأشهاد

كلام العرب هو المنبع الشامل للاستشهاد ، وهو كثير متشعب جرت به

الأسنة ووعت العقول طائفة منه ، وضاع من نثره مقدار وافر ومن شعره أقل من ذلك . لأن الشعر مدعاة العناية والاهتمام ، وللشعر اءمكانة بين القبائل ، ولذا حرص الرواة على التقاطه من الأفواه ، ثم تناقلوه جيلا بعد جيل واتخذ منه العلماء عوناً على ضبط اللغة وتدوين خصائصها .

ولغة الشعر لا تختلف عن لغة النثر من حيث الصوغ العربى ، فكل النوعين يجرى على غرار الأساليب العربية فى الكليات والتراكيب ، غير أن الشعر محل للضرورات التى يلجأ إليها الشاعر فيزيد أو ينقص ويغير فى بعض الأحوال إتماماً للوزن وتحقيقاً للتجانس . ولهذا يرى أهل التحقيق أن الاعتماد على الشعر وحده فى الاستشهاد دون ما يعززه من نثر ليس بالرأى السليم . على أن هذه الضرورات التى ينجم عنها خلاف بين لغة الشعر ولغة النثر لم تخف على العلماء ، فقد بدت لهم حين تدينوا الشعر ومحصوا ألفاظه وتراكيبه ووازنوا بين ذلك وبين المؤلف السائد من الكلام ونبهوا إلى كل هذه الضرورات ، ولهذا ظل الشعر وسيلة للتحرى والتحقيق اللغوى .

ولم يعن العلماء بأقوال الشعراء فى الاستشهاد إلا فى العصور التى صفت فيها اللغة من لؤة العجمة وطغيان الدخيل من الأساليب ، ولذا قسموا الشعراء أربع طبقات :

(١) الجاهليون

(٢) المخضرمون وهم من أدركوا الجاهلية والإسلام

(٣) المتقدمون ويقال لهم الاسلاميون كجرير والفرزدق

(٤) المولدون وهم من بعدهم

وبعضهم وسع مدى التقسيم فى الطبقة الأخيرة فجعل الطبقات ستاً : فالخامسة طبقة المحدثين وهم من بعد المولدين كأبى تمام ، والسادسة طبقة المتأخرين كالمثنى .

على أنه لا فائدة من زيادة التقسيم مادام العلماء يرون أن الطبقة الرابعة وما بعدها في منزلة واحدة من حيث الاستشهاد .

ورأيهم في الاستشهاد بشعر هذه الطبقات هو :

(١) الطبقتان الأولى والثانية . يستشهد بشعرهما إجماعاً .

(٢) الطبقة الثالثة : يستشهد بشعرها على الصحيح . ومن العلماء من لا يطمئن إلى شعراء هذه الطبقة من حيث سلامة الأسلوب ، فقد كان أبو عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحق الحضرمي وعيسى بن عمر الثقفي وغيرهم يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم ويعدونهم من المولدين . وكان عبد الله الحضرمي يرد كثيراً على الفرزدق ويكلمه في شعره ، فقال فيه الفرزدق
فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا

فقال ابن أبي إسحق : ولقد لحنت أيضاً في قولك مولى مواليا ، وكان ينبغي أن تقول : مولى موال .

وسمع الفرزدق يفسد .

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحاً أو مجلف

فقال له ابن أبي إسحق : على أي شيء رفع (أو مجلف) ؟

فقال : على ما يسوءك وينوءك .

(٣) وأما الطبقة الرابعة : فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً وقيل :

يستشهد بكلام من يوثق به منهم . واختار هذا الرأي الزخشي وتبعه الرضى فاستشهد بشعر أبي تمام . وقال الزخشي : إنه وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة ، فهو من علماء العربية ، فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه .

وإنما إذا قسنا هذه الطبقات بالمقياس الزمني كانت الطبقة الثالثة من شعراء الدولة الأموية وآخرهم بشار ، وهو من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية ، والطبقة الرابعة من شعراء الدولة العباسية ومعنى هذا أننا لا نحتاج بقول

شاعر بعد بشار. فأبو تمام ومروان بن أبي حفصة وعلى بن الجهم والعباس ابن الأحنف وابن الرومي والبحري وابن المعتز والمتنبى وأبو فراس وغير هؤلاء ممن لهم أثر أدبي له شأن، كل أولئك لا يحتج بشعرهم مع أن منهم من نشأ نشأة عربية لا يهبط بصفائها أو يطعن في سلامتها ما كان هنالك من اختلاط الأعاجم، وإذا كان في أقوالهم ما لم يعهده العلماء، ولم ينقل الرواة مثله عن السابقين، فليس معنى ذلك أن أسلوبهم قد انحرف إلى درجة الخروج عن أصول اللغة العربية إلى حد التخرج عن اعتبار شعرهم صحيحاً يجوز الاستشهاد به. ولو أن شيئاً مثله صدر عن شاعر قديم لأحله العلماء محل القبول وأولوا مافيه تأويلاً يعده عن الطعن والتفنيد (١).

على أننا لانملك أن نغير ما قاله العلماء في هؤلاء الشعراء، ولكننا نستطيع أن نختط لأنفسنا طريقاً، ونبدى في هذا الموضوع رأياً، يكون من ورائه نمو اللغة وقبول ما لا يخرج عن طبيعتها مما نطق به شعراء نشئوا في العصور الذهبية للحياة الإسلامية. وإن حاجتنا إلى الرأي الحاسم في هذا الموضوع لتتشد حين نضع معجماً حديثاً شاملاً لما ورد في دواوين الشعراء ورسائل الكتاب وغير ذلك من ذخائر الأدباء، ولعل يجمع فؤاد الأول للغة العربية بمصر يصدر في هذا الشأن قراراً كما أصدر في غيره من أمهات المسائل ذات الأثر في ضبط اللغة وتحديد دائرتها.

القياس في اللغة العربية

(أو قصة هذا النحو وصيرورته علماً)

يميل الإنسان بفطرته إلى المتشابه من الظواهر والمناظر والمميزات في شتى النواحي الحسية والمعنوية ، ويصل من هذه الموازنات إلى أحكام عامة يستنبطها ، مستمداً ذلك مما وهبه الله من قوة فكرية وموهبة منطقية . وفي خلال كل هذا يبحث عن علل الأشياء لعله يهتدى إلى أسبابها ويربط هذه الأسباب بنتائجها .

هذا هو شأن العقل الإنساني في مختلف الشؤون ، فهو يستنبط الكليات من الجزئيات بهذه القوة الكامنة التي وهبه الله إياها ، وهي قوة الاستنباط الباطني ، وقد أشرنا إلى ذلك في بحث سابق .

وقد كان هذا شأن العرب في اللغة العربية وخصائصها . ولذلك حرصوا عليها حرصاً تفاوتت درجاته بين الكثرة والقلّة ، وساروا على ذلك حقبة من الزمن حتى اختلط العرب بغيرهم وأقاموا في الأمصار وانتشروا في أقطار بعيدة عن العروبة الصافية ، فاضطر العلماء إلى أن يسجلوا ما كان يدركه العربي بالسليقة وبالمحاكاة ، ودونوا القواعد النحوية ليسترشد بها المتعربون ، صونا للألسنة وحرصاً على كيان اللغة .

وقد ظهر القياس والتعليل في النحو في رجال الطبقة الثانية ، وأول من اهتم بالقياس عبد الله الحضرمي .

وكان مرشداهم في هذا هو تراكيب اللغة وأساليبها ، فقد نظروا فيها نظرة الباحث المدقق على النهج الذي أشرنا إليه في مبحث السماع . وتابعوا البحث

في عصور متعاقبة حتى جعلوا النحو علماً له قواعده وأصوله ومسائله المتشعبة ، ثم دونوه في كتب كثيرة بحثت في دقائقه بحثاً مستفيضاً ، الموافق فيه بالأوضاع المختلفة للجملة العربية وضبط كلماتها .

وساعدتهم على كل هذا ما عني به المسلمون عامة في صدر الإسلام من البحث في الدين وأصوله وفي القرآن الكريم والاهتمام بتفهمه ، وفي تراث العرب من شعر ونثر ، وفي ألوان الثقافة التي نشطها الإسلام .

وقد بدأ المسلمون ينظرون في الشريعة الإسلامية ويطبقون أحكامها على أحوالهم . وحين اتسعت رقعة المملكة الإسلامية كانت تجد شؤون وحالات تستدعي إبداء الرأي فيها ، وقد نشط ذلك في العراق ، وكان لأئمة المذهب الحنفي في هذا جولات . وكان هؤلاء يعرفون بأصحاب الرأي وزعيمهم أبو حنيفة ، ويقابلهم في الحجاز أصحاب الحديث ، وزعيمهم الإمام مالك .

وكان الرأي يتركز على الأشباه والنظائر من الحالات ، وكانت المسألة تعطى حكم نظائرها . ثم ارتقى الرأي واتسعت شعبه حتى سمي القياس . وكان له أثر في الوصول إلى كثير من الأحكام ، إما باستنباط حكم الشيء من حكم شبيهه أو باستنباط حكم القليل من حكم الكثير ، أو بطريق القياس التمثيلي ، أو باستخراج علة الحكم المشتركة واستخدامها في التطبيق .

وكل هذا موضح في مواضعه من أصول الفقه وأحكامه ، والذي نريد أن نشير إليه هنا هو أن هذا النظام القياسي والاستنباطي قد أصبح النهج الذي يتبعه الباحثون في كثير من أنواع الثقافة ، وساعد على ذلك انتشار المنطق وبحوثه ، والعناية بدراسته واصطباغ عقلية العلماء به في مباحثهم . وكان للبحوث النحوية من ذلك نصيب تغلغل في نواحيها ، فأصبح النحو علماً واسع النطاق متشعب النواحي ، وأصبح الحكم النحوي شديداً بالحكم الشرعي له أنواع ، فمنه الواجب والممنوع والحسن والقبيح والجائز وخلاف الأولى . وقسمه

العلماء أيضا إلى رخصة وغيرها ، فالرخصة مآجاز استعماله لضرورة الشعر .
وقد جسد العلماء في تحقيق المسائل النحوية وبحشوا عن علمها وأدلتها
وشواهدها ، وانقسموا فرقا ، وكان لكل فريق مذهبه وحججه ، وكثر
الاختلاف وتشعبت نواحيه حتى أصبحت قصة هذا النحو طويلة كثيرة الفصول
متعددة النواحي .

والمنبع الذي استمد منه العلماء كل هذا هو كلام العرب وما نقلوه عنهم
من شعر ونثر . وقد نظروا في كل هذا ليتعرفوا خصائصه ، فوجدوا منه المطرد
والغالب والكثير والقليل والنادر والشاذ والضعيف والضرورة . فسجلوا كل
هذا واستنبطوا منه ما دونوا من قواعد ، ولم يتركوا من مظاهر كلام العرب
مما اختلف أو مما اختلف شيئا إلا أثبتوه ونهوا على ما فيه . وهذا من الأسباب
التي جعلت علم النحو واسع النطاق ، فانه قد شمل تسجيلا وتعليلًا لكل ما ظفر
به العلماء مما نطق به العرب .

ولو أن هذه الخصائص مطردة اطرادا لا انحراف فيه ولا شذوذ ، لكان
لصوغ التراكيب وضبط الكلمات وشكل أواخرها نظام ثابت ، ولكانت
القواعد النحوية والصرفية مطردة خالية مما نراه فيها الآن من أوجه متعددة .

و لكن هذا الطابع الثابت في جميع نواحي اللغة ليس من شأن اللغات
عامة ولا من شأن اللغة العربية خاصة . وذلك لما يأتي :

(١) ما كان للعرب من لهجات وأساليب في الأداء مما ظهر أثره في اللغة
وفما استخلصه العلماء من قواعد . وقد أشرنا إلى هذه اللهجات ومظاهرها .

(٢) إن التزام قاعدة واحدة أو أسلوب واحد في التعبير ليس هو الأمر
الطبيعي الواقعي ، فان الثابت أن الإنسان يميل في بعض الأحيان إلى أن
يفتن بعض الافتتان ، وينهج نهجا قد يكون فيه فدا ، بسبب ما يوحى به طبعه
ومزاجه .

(٣) قد يتحكم الوزن أو التوازن ويضطر المتكلم أن يخالف المألوف .
ومن هنا نشأ ما يسميه النحاة ضرورات الشعر .

وإلى جانب هذه العوامل سبب آخر جعل الخلاف النحوي كثيراً متشعباً ، وذلك هو ما أشرنا إليه من أن علماء النحو لم يتركوا صغيرة ولا كبيرة مما استطاعوا أن يصلوا إليه من كلام العرب إلا سجلوه وأثبتوا له حكماً ، سواء في ذلك الجزئيات والسكريات والمطرود والمنحرف ، وبذلك جاء علم النحو صورة دقيقة شاملة من البحث والدرس مامة بجميع الدقائق في كلام العرب .

وقد قال العلامة «دي بور» في كتابه تاريخ الفلسفة في الاسلام ما يأتي^(١)
علم النحو «أثر رائع من آثار العقل العربي بما له من دقة في الملاحظة ومن نشاط في جمع ما تفرق . وهو أثر يرغب الناظر فيه على التقدير له ، ويحق للعرب أن يفخروا به» .

لكل هذه الأسباب وللعوامل العامة التي تؤثر في اللغة ، كان لا بد أن تجري الألسنة بأساليب وتراكيب وكتابات تخالف المطرد وتندرج في القلة إلى حد النادر أو الشاذ . ومن هنا نشأت آراء مختلفة واستثناءات في القواعد وتشعب في الخصائص النحوية ووجهة نظر النحاة .

وهناك عوامل أخرى اعترضت علماء النحو حين أرادوا وضع قواعد القياس النحوي وحين تتبعوا الأمثلة والشواهد ليصلوا منها إلى القواعد النحوية ، ونشير إلى بعضها فيما يلي :

١) المسموع المفرد والمخالف لما عليه الجمهور

تعرض ابن جني لهذا في كتاب الخصائص (٢) ولخص آراءه للسيوطي في

(١) ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريده ص ٤٠

(٢) ج ١ ص ٣٩١ ، ٤٢١

كتاب الاقتراح (١). ويجمل القول أن المسموع المفرد له أحوال :

(١) أن يكون فردا لا نظير له في المسموع مع إطباق العرب على النطق به ، فهذا يقبل ويحتج به ويقاس عليه اجماعا . كما قيس على قولهم في النسب إلى شنومة شنيى مع أنهم يسمعون غيره . ولذا يقال في ركوبه ركبي .

(٢) أن يكون فردا لا نظير له ولكنه يخالف ما عليه الجمهور .

(١) فان كان المنفرد به فصيحاً في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به وكان ما أورده مما يقبله القياس ، إلا أنهم لم يرد به استعمال إلا من جهة ذلك المنفرد به ، فان الأولى في ذلك أن يحسن به الظن ولا يحمل على فساده ، فقد يمكن أن يكون ذلك وقع اليه من لغة قديمة قد طال عهدها وعفا رسمها وتأبدت معالمها (٢)

ثم قال ابن جنى : « وسألت أبا علي رحمه الله عن قوله :

أبيت أسرى وتيتى تدلكى شعرك بالعنبر والمسك الذكى

فحذفنا فيه واستقر الأمر فيه على أنه حذف النون في تيتين كما حذف الحركة للضرورة في قول امرئ القيس :

فاليوم أشرب غير مستحقب إنما من الله ولا واغل

كذا وجهته معه ، فقال لى : فكيف تصنع بقوله (تدلكى) فقلت : تجعله بدلا من (تيتى) أو حالا ، فتحذف النون كما حذفها من الأول في الموضعين ، فاطمأن الأمر على هذا ، وقد يجوز أن يكون (تيتى) في موضع النصب باضمار (أن) في غير الجواب كما جاء بيت الأعشى :

لنا هضبة لا ينزل الذل وسطها ويأوى إليها المستجير فيعصا

فاما قول الآخر :

أن تهبطين بلاد قو م يرتعون من الطلاح

فيجوز أن تكون (أن) هي الناصبة للاسم مخففة ، غير أنه أولاها الفعل
بلا فصل كما قال الآخر :

أن تحملا حاجة لي خف محملا تستوجبا نعمة عندي بها ويدا

إن تقرأن على أسمائه ويحكما مني السلام وأن لا تعلما أحدا

سألت عنه أبا علي رحمه الله فقال هي مخففة من الثقيلة ،

(ب) ولو جاء شيء من ذلك عن ظنين أو متهم أو من لم ترق به فصاحته

ولا سبقت إلى الأنفس ثقته كان مردودا غير متقبل ، فإن ورد عن بعضهم

شيء يدفعه كلام العرب ويأباه القياس على كلامها ، فانه لا يقنع في قبوله أن

نسمعه من الواحد ولا من العدة القليلة . إلا أن يكثر من ينطق به منهم . فإن

كثر قائلوه إلا أنه مع هذا ضعيف الوجه في القياس ، فإن ذلك مجازه وجهان :

أحدهما أن يكون من نطق به لم يحكم قياسه على لغة آبائهم ، وإما أن تكون

أنت قصرت عن استدراك وجه صحته ، ولا أدفع أيضا مع هذا أن يسمع

الفصح لغة غيره ممن ليس فصيحاً ، وقد طالت عليه ، وكثر لها استماعه

فسرت في كلامه ، ثم تسمعها أنت منه وقد قويت عندك في كل شيء من

كلامه غيرها ، فصاحته ، فيستهويك ذلك إلى تقبلها منه على فساد أصلها الذي

وصل إليه منه ، وهذا موضع متعب مؤذ ، يشوب النفس ، ويشري اللبس ،

إلا أن هذا كانه متعذر ولا يكاد يقع مثله ، وذلك أن الاعرابي الفصح إذا

عدل به عن لغته الفصيحة إلى أخرى سقيمة عافها ولم يأبه بها (أي يأنس) (١)

(٣) أن يفرد به ولا يسمع من غيره لا ما يوافق ولا ما يخالفه .

والقول فيه أنه يجب قبوله إذا ثبتت فصاحته ، لأنه إما أن يكون شيئاً أخذه

عمن ينطق بلغة قديمة لم يشارك في سماع ذلك منه ، وإما أن يكون ارتجله ،

فان الاعراب إذا قويت فصاحته وسمت طبيعته، تصرف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به، فقد حكى عن رؤية وأبيه انهما كانا يرتجلان الفاظا لم يسبقاها ولا سبقا إليها،

هذا هو رأى ابن جنى وغيره فيما يسمع أو يروى عن العرب مما يند عن المؤلف لجمهور العلماء. وانا نللمح في ثنايا هذا البحث مظاهر التحرى والتفصيل الذى يدل على حرص العلماء على الوصول إلى أوضح نهج، وعلى صيانة اللغة العربية مما قد يصيبه الانحراف أو يتطرق إليه الشك من كلام العرب حتى لا يتخذ هذا أساسا لاستنباط قواعد لا يكون لها حظ من القوة، أو نصيب من المتانة القياسية. وتلمح إلى جانب هذا أيضا تحفظا من نسبة الخطأ إلى ما انحرف عن المؤلف من كلام بعض الشعراء، ودفاعا عما نطق به الشعراء مما ند عن النهج الذائع لما نطق به العرب، بأن هذا يمكن أن يكون قد استقر فى النفس (أو فى العقل الباطن) من لغة قديمة، أو بأنه يمكن تأويله ووزنه بمعايير القواعد النحوية التى تدخله فى دائرة الصواب. غير أن بعض العلماء سلكوا مسلكا آخر فى الحكم على هذا القول المنحرف عن النهج العام، وأصدروا الحكم واضحا على الشعراء ولم يبرئوهم من الخطأ.

قال ابن فارس فى كتابه الصحاح^(١) :

« والشعراء أمراء الكلام يقصرون الممدود ويمدون المقصور ويقدمون ويؤخرون ويؤمنون ويشيرون ويختلسون ويعيرون ويستعبرون، فأما لحن فى اعراب أو ازالة كلمة عن نهج صواب، فليس لهم ذلك، ولا معنى

لقول من يقول : إن للشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز ولا معنى لقول من قال :

الم يأتيك والانباء تنمى

وقوله :

قفا عند ما تعرفان ربوع

فكله غلط وخطأ : وما جعل الله الشعراء معصومين يوقون الخطأ والغلط ، فما صح من شعرهم ، فقبول ، وما أبته العربية وأصولها فردود .

بلى للشاعر إذا لم يطرد له الذى يريد في وزن شعره أن يأتي بما يقوم مقامه بسطا واختصارا وإبدالا ، بعد أن لا يكون فيما يأتيه مخطئا أو لاحنا ، وقال الجرجاني (١) في كتاب الوساطة (٢) :

وأى عالم سمعت به ولم يزل ويغلط ، أو شاعر انتهى اليك ذكره لم يهف ولم يسقط ، ودونك هذه الدواوين الجاهلية والاسلامية ، فانظر هل تجد فيها قصيدة تسلم من بيت أو أكثر لا يمكن لعائب القدح فيه ، إما في لفظه ونظمه ، أو ترتيبه وتنسيقه ، أو معناه واعرابه . ولولا أن الجاهلية جدوا بالتقدم ، واعتقد الناس فيهم أنهم القدوة والاعلام والحجة ، لوجدت كثيرا من أشعارهم معيبة مستزلة ، ومردودة منفية ، ولكن هذا الظن الجميل والاعتقاد الحسن ستر عليهم ونفى الظنة عنهم فذهبت الخواطر في الذب عنهم كل مذهب وقامت في الاحتجاج لهم كل مقام ،

ثم سرد شواهد من أشعار الجاهليين والاسلاميين بما انحرف فيها الضبط عن المؤلف المعروف وأشار إلى « ما تكلفه النجويون لهم من الاحتجاج إذا أمكن ، تارة بطلب التخفيف عند توالي الحركات ، ومرة بالاتباع والمجاورة

(١) هو اللانضى أبو الحسن على بن عبد العزيز مؤلف كتاب الوساطة بين المتنبي وخصومه

(٢) ص ١٢

وما شاكل ذلك من المعاذير المتمحلة وتغيير الرواية إذا ضاقت الحجة وتثبيت
ماراموه في ذلك من المرامي البعيدة وارتكبوا لاجله من المراكب الصعبة
التي يشهد القلب أن المحرك لها والباعث عليها شدة اعظام المتقدم والكلف
بنصرة ما سبق اليه الاعتقاد وألفته النفس ،

وعقد السيوطي في كتاب المزهرة فصلا في أغلاط العرب اقتبس فيه
كلام ابن جنى وغيره .

وإلى جانب هذه الأنواع من الانحراف نجد نوعا آخر ، وهو الشاذ
الذى يقول العلماء إنه يحفظ ولا يقاس عليه ، ومنه أمثلة كثيرة أوردها
النحاة في مؤلفاتهم وإليك بعضها منها .

(أمثلة للشاذ)

(١) من مواضع حذف الخبر وجوبا أن يكون المبتدأ مصدرا عاملا
في اسم مفسر لضمير ذى حال بعده لا تصلح لأن تكون خبرا عن ذلك
المبتدأ ، أو اسم تفضيل مضافا إلى المصدر المذكور أو إلى مؤول به ، فإذا صلح
الحال لأن يكون خبرا فانه يتعين رفعه . وشذ قولهم «حكمتك مسمطا» قيل
هذا لرجل حكموه عليهم وأجازوا حكمه ، أى حكمك لك مثبتا أى نافذا .
والخبر محذوف وجوبا أى لك ، ومسمطا حال من الضمير المستتر في الخبر .
ولا ندرى ما قيمة الاحتفاظ بعبارة كهذه العبارة وماذا على النحاة لو
أهملوها أو لو حكموا بخطئها وأراحوا أنفسهم من تأويلها وإثقال القواعد
النحوية بها .

(٢) تدخل لام الابتداء بعد إن المكسورة على أشياء ، منها الخبر
بشروط ، منها كونه مثبتا ، وشذ قول أبي حرام العكلى .

واعلم أن تسليما وتركيا للامتنابان ولا سواء

ويقول النحاة في سبب المنع إن اللام تدل على الثبوت والخبر منفي . وقال
ابن جنى إنه شبه « لا » بغير فكأنه قال لغير متشابهين .

(٣) قد يحذف حرف الجر ويبقى الجر شذوذا كقول الفرزدق .

إذا قيل أى الناس شر قبيلة أشارت كليب بالأصابع
أى إلى كليب .

(٤) أسماء المكان لا يصلح منها للنصب على الظرفية إلا المبهم وما اتحدت
مادته ومادة فعله ، أما قولهم « هو منى مقعد القابلة ومزجر الكلب ومناط
الثريا ، فشاذا إذ التقدير هو منى مستقر الخ . فعامله الاستقرار .

ومن الغريب أن النحاة يقبلون هذه الأمثلة ويخرجونها من نطاق الشذوذ
إذا غيرنا التأويل فجعلنا العامل فعلا مقدرًا وهو قعد وزجر وناط ، كأن
الحكم بالشذوذ أو القبول رهن لتأويلهم .

(٥) يجوز حذف المتعجب منه فى أفعل به إن كان أفعل معطوفا على آخر
مذكور معه مثل ذلك المحذوف . وشذ قول عروة بن الورد فى وصف صعلوك .

ولله صعلوك صحيفة خده كضوء شهاب المائس المتبور

فذلك إن يلق المنية يلقها حميدا وإن يستغن يوما فأجد

أى فاجدر به . على أن العلامة الصبان لا يرى هذا شاذًا ، فقد قال تعليقاً
على هذا المثال : « الأوجه عندى أنه ليس بشاذ وأنه لا يشترط هذا الشرط
بل المدار على وجود دليل المحذوف . وهذا الرأى يبين تعسف النحاة فى
بعض شروطهم وتشبههم بأن يكون الدليل على المحذوف هو أن يذكر مثل
المحذوف مع المعطوف عليه لا أى دليل آخر .

(٦) لا يكثر حذف عائد الاسم الموصول فى صلة غيره أى ، إلا إذا

طالت الصلة . وشذ قوله :

من يعن بالخذلم ينطق بما سفه ولا يحد عن طريق المجد والكرم

وقوله تعالى « تماماً على الذى أحسن ، برفع أحسن على أنه خبر .

وهذا هو رأى البصريين ، أما الكوفيون فلا يرون فى ذلك شذوذا بل يحيزونه وبقيسون عليه .

وهناك أمثلة أخرى كثيرة تجدها فى ثنايا كتب النحو .

ولا يعيننا الآن أن نصل إلى رأى قاطع فى هذا الكلام الذى انحرف عن النهج العام فتحكم بأنه خطأ أو بأنه صواب قد يكون مرجعه ما استقر فى ذهن الشاعر من لغة قديمة ، أو بأن العربى كان يتكلم بالسجية وله أن يتصرف ويرتجل ما لم يسبق به .

ولكن الذى نريد أن نعرض له هو الضرورة التى ألجأت العلماء إلى حشد كل هذا المنحرف من القول فى مواضعه من كتب القواعد .

قد يكون للنحاة وجهة نظر فى تسطير كل هذا فى كتبهم ، لأنهم كما قلنا حرصوا على تتبع كل ما نطق به العرب واهتموا بتأويله من الوجهة النحوية . وقد يكون لبعض هذا فائدة فى تعرف الأوضاع المختلفة للكلام العربى ، ويكون تسجيله عوناً للباحثين فى بعض نواحي اللغة وأصولها وتدرجها التاريخى .

غير أن إقبال كاهل القواعد النحوية بكل هذه الاستثناءات والأقوال الفردية ، وبهذه الجزئيات القليلة أو النادرة ، كل هذا مما يزيد أعباءها ويبعد بها عن القصد . هذا إلى أن أغلب هذه الأقوال إنما هى جزئيات بعضها مقرون بالشك فى صحة نسبته أو فى طريقة ضبطه . فكان الأجدى ألا تتخذ أساساً لاستنباط قياسى أو لزعة أركان القاعدة العامة التى يقصدها الدارسون لتحقيق الغاية من النحو ، وهى احتذاء الصواب وصيانة اللسان عن الخطأ ، بل تدون هذه الأمثلة فى كتاب خاص على مثال كتب الشواهد النحوية يشرح فيه غامضها وتوضح أوضاعها من جميع النواحي .

وبهذا لا يفوت العلماء ما أرادوا ويبعد طريق القواعد النحوية وتصفو

ما شابهها من الشك ومتباين الآراء والأوجه التي لاحصر لها ولا طائل تحتها .
(الشعر أو النثر الذي لا يعرف قائله) .

قال السيوطي ^(١) : إنه لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله
خفاة أن يكون من المولدين أو ممن لا يوثق بفصاحتهم ، ولأن الجهل بالناقل
يوجب الجهل بالعدالة .

والكوفيون يحتجون بأبيات لم يعرف قائلوها ، فقد أجازوا اظهار
(أن) بعد (كي) ، وأجازوا دخول اللام في خبر لكن ، وأجازوا مد
المقصور ، واستدلوا لكل هذا بأبيات لم يعرف قائلوها . وهذا مما يأخذه
عليهم معارضوهم .

ونقل صاحب المواهب الفتحية ^(٢) : « أنه إذا صدر من ثقة يعتمد عليه
قبل ، وإلا لا يقبل . ولهذا كانت أبيات سيدييه أصح الشواهد مع أن فيها
أبياتا جهل قائلوها ، فإن فيه ألف بيت عرف قائلوها وخمسين بيتا مجهولة
القائلين . »

الرَّوَايَةُ وَصَحْحُهَا

لم يكن للعرب في حياتهم الأولى وسائل كتابية لتسجيل آثارهم اللسانية
وتداول ثقافتهم العقلية والأدبية ، بل كانوا لأميتهم يعتمدون على حافظتهم
وعلى اللسان والسمع .

ولهذا كان للرواية شأن في حياتهم العقلية ، فكانت مرجعهم في أخبارهم
وأنسابهم وآثارهم الأدبية .

والذي ساعدهم على قوة الحافظة وسهولة التذكر شيئان :
(١) مقدرتهم البليانية ووفرة ذخائرهم في أساليب التعبير .

(١) المزهر - ١ ص ٨٥ والانتراح ص ٢٧ .

(٢) - ١ ص ٥٥ .

(٢) ميلهم إلى الاهتمام بالمعنى وجعله أساسا .

وبهذا يكون الحفظ هينا وكذلك التذكر ، فان المعروف في علم النفس أن تنظيم المعنى والاعتماد عليه خير عون على الحفظ والتذكر .

وفوق هذا كان لاعتماد العرب على عقولهم وحافظتهم دون التجاء إلى قلم أو قرطاس أثر في نشاطهم من هذه الناحية ، فلا غرابة إذا بلغ حفاظهم ورواتهم درجة عظيمة من ثبات الحفظ وسرعته ، وبهذا استطاعوا الاحتفاظ بآثارهم الأدبية من شعر ونثر ، وحرصوا على أن ينقلها بعضهم عن بعض وراعوا في ذلك ما استطاعوا من الدقة والتحرى .

وقد اهتموا بصحة الرواية وسندها ورواتها في العلوم الشرعية ، وسلكوا هذا المسلك في الأدب والأخبار والسير وغير ذلك من علومهم التي كانت لهم قبل الاسلام ، وكذا ما اشتغلوا به بعد الاسلام من علوم شرعية ولغوية . واضمان التحرى في العلوم الشرعية وضع العلماء للرواية ورواة الأحاديث النبوية أصولا وقواعد في علم مصطلح الحديث ، ووضعوا كذلك كتباً مختلفة في طبقات رجال الحديث وغيرهم ، كل هذا لحرصهم على الدقة وقصدهم إلى الأمانة العلمية .

هذا هو النهج الذى سلكه العلماء في بحوثهم وهو نهج له أثره وجدواه ، وقد أثمر ثمارا طيبة في تمحيص الحقائق وتدوين كثير من النواحي العلمية في الثقافة العربية والشرعية .

ولكننا لانسى العوامل التى تعترض هذا أو التى يتحتم أن تعترضه وهى :

(١) ما أشرنا إليه من أن العرب أميل إلى المعنى يجعلونه أساسا ، ولهذا نجدهم فى نقل الآثار قد يضعون لفظا مكان آخر ، وقد يرون الاثر بالمعنى . وقد ساروا على ذلك فى طائفة من ذخائرهم الأدبية ، ولكنهم فى رواية

القرآن الكريم لم يحددوا عن الدقة التامة ، لافى رواية الألفاظ بنصها فحسب ، بل حرصوا أيضا على طرق الأداء إلى حد المحافظة على الروم والاشمام^(١)

وقد يروى الراوى قصيدة فيتصرف فى بعض ألفاظها أو يرويها طبقا للهجته وطبيعته التى درج عليها فى النطق والاداء . وهذا أيضا من أسباب الاختلاف فى رواية الشواهد .

وإذا كان هذا هو الشأن فى بعض نواحي الرواية من قبول الرواية بالمعنى ، فإن علماء اللغة لا يقنعون بهذا بل يتمسكون ، فى صدد الاحتجاج اللغوى ، بصحة الألفاظ وجريان الأساليب على النهج الصحيح . وهم لهذا لا يرتضون الرواية إلا إذا صحت عندهم ألفاظها .

ولكن هذا لم يتوافر لهم فى جميع الأحوال ، فإن رواية اللغة لم يوضع لها النظام الذى وضع لرواية الأحاديث النبوية ، من البحث فى تاريخ الرواة والتحقق من دقتهم والثقة بهم ، وتدوين تاريخهم الشخصى لتعرف درجاتهم من الصدق والتحرى . ولهذا ظهرت فى القواعد آراء متباينة كان مبعثها الخلاف فى الألفاظ التى روى بها الشاهد الذى هو مناط الاحتجاج .

(ب) الوضع والصنعة فى الشعر :

كان الاعتماد فى نقل الشعر على الرواية وقد عرفت طائفة من الرواة بنقل

(١) الروم : هو الاتيان عند النطق ببعض الحركة فى حالة الوقف ويسمعه القريب المصغى دون البعيد ، ولا يكون فى الفتح ولا فى النصب وسمى بذلك لانك تروم الحركة وتريدها حين لم تسقطها بالسكينة (راجع نرح الشافية للرنى) . والاشمام : هو ضم الشفتين بعد الاسكان إشارة إلى الضم ، وهو يختص بادراك العين دون الاذن . والقرض منه بيان الفرق بين ما هو متحرك فى الوصل فتمكن الوقف وبين ما هو ساكن فى كل حال .

أشعار الشعراء ، ومن أشهرهم حماد الراوية (١) ، وكان لبعض الشعراء رواة يذيعون شعرهم . وهؤلاء الرواة كانوا من البصريين بالشعر وأساليبه ، ولهم في البيان العربي مقدرة ، ومنهم من يقول الشعر ويحفظ طائفة كبيرة منه . وبناء على هذا لا يبعد أن تند كلمة أو عبارة في قصيدة فيضع الراوى مكانها ما يناسب السياق ويتم المعنى . بل إن بعضهم تجاوز هذا فكان يحاكي أساليب الشعراء بقصائد يضعها وينسبها إلى من شاء منهم ، ومنهم من كان ينسب الشعر لغير صاحبه .

جاء في المزهرة للسيوطي (٢)

« قال أبو حاتم الأصمعي : كان خلف الأحمر أعلم الناس بالشعر ، وكان شاعراً ووضع على شعراء عبد القيس شعراً موضوعاً كثيراً وعلى غيرهم ، وأخذ عنه ذلك أهل البصرة وأهل الكوفة ، وكان يضرب به المثل في عمل الشعر ، وكان يعمل على ألسنة الناس فيشبه كل شعر يقوله بشعر الذي يضعه عليه .

(١) من أهل الكوفة ، كان من أعلم الناس بأيام العرب وأشعارها وأخبارها وأنسابها ولغاتهم ، وكانت ملوك بني أمية تقدمه وتؤثره وتستزيره ويسألونه عن أيام العرب وعلومها وقال له الوليد بن يزيد الأموي يوماً وقد حضر مجلسه : بم استحققت هذا الاسم فقبل لك الراوية ؟ فقال : بأنني أروى لكل شاعر تعرفه يأمير المؤمنين أو سمعت به ، ثم أروى لأكثر منهم ممن تعترف أنك لا تعرفه ولا سمعت به ، ثم لا يفتدني أحد شعراً قديماً ولا محدثاً إلا ميزت القديم من المحدث . فقال له : فكيف مقدار ما تحفظ من الشعر ؟ قال كثير ، ولكنني أنشدك على كل حرف من حروف المعجم مائة قصيدة كبيرة سوى المقطعات ، من شعر الجاهلية دون شعر الإسلام ، قال : سأمتحنك في هذا . ثم أمره بالانشاد ، فأنشد حتى ضجر الوليد ، ثم وكل به من استخلفه أن يصدق منه ويستوفى عليه ، فأنشده ألفين وتسماية قصيدة للجاهلية ، وأخبر الوليد بذلك ، فأمر له بمائة ألف درهم (ابن خلكان ج ١ ص ٢٠٥) .

وكان بالكوفة جماعة من رواة الشعر مثل حماد الراوية وغيره ، وكانوا يصنعون الشعر ويتقنون المصنوع منه وينسبونه إلى غير أهله .

حدثني من أثق به أنه كان عند حماد حتى جاء أعرابي فأنشده قصيدة لم تعرف ولم يدر لمن هي ، فقال حماد : اكتبوها ، فلما كتبوها وقام الأعرابي ، قال : لمن ترون أن نجعلها ؟ فقالوا أقوالا ، فقال حماد : اجعلوها لطرفه .

وقال الجاحظ : ذكر الأصمعي وأبو عبيدة وأبو زيد عن يونس أنه قال : إني لأعجب كيف أخذ الناس عن حماد وهو يلحن ويكسر الشعر ويصنف ويكذب ،

وقال ابن سلام في كتابه طبقات الشعراء (١) : -

« لما راجعت العرب رواية الشعر وذكر أيامها وما أثرها استقل بعض العشائر شعر شعرائهم وما ذهب من ذكر وقائعهم ، وكان قوم قلت وقائعهم في أشعارهم وأرادوا أن يلحقوا بمن له الوقائع والأشعار ، فقالوا على ألسن شعرائهم ، ثم كانت الرواة بعد فزادوا في الأشعار . وليس يشكل على أهل العلم زيادة ذلك ولا ما وضع المولدون . وإنما عضل بهم أن يقول الرجل من أهل بادية من ولد الشعراء ، أو الرجل ليس من ولدهم ، فيشكل ذلك بعض الأشكال .

ثم قال :

أخبرنا أبو خليفة أخبرنا ابن سلام قال : أخبرني أبو عبيدة أن ابن دؤاد متمم بن نويرة قدم البصرة في بعض ما يقدم له البدوي في الجلب والميرة فنزل النخيت فأتيته أنا وابن نوح فسألناه عن شعر أبيه متمم . وقتنا بحاجته وكفيناه ضيعته . فلما نفذ شعر أبيه جعل يزيد في الأشعار ويضعها لنا ، وإذا كلام دون كلام متمم ، وإذا هو يحتذى على كلامه ، فيتذكر المواضع التي

ذكرها متمم والوقائع التي شهدها ، فلما توالى ذلك علمنا أنه يقتله .

وقال :

كان أول من جمع أشعار العرب وساق أحاديثها حماد الراوية ، وكان غير موثوق به . كان ينحل شعر الرجل غيره ويزيد في الأشعار ، كما أخبرني أبو عبيدة عن يونس قال : قدم حماد البصرة على بلال بن أبي بردة فقال : ما أظرفتنى شيئا ، فعاد اليه فأنشده القصيدة التي في شعر الخطيئة في مدح أبي موسى ، (١) فقال : ويحك ! يمدح الخطيئة أبا موسى ولا أعلم به ، وأنا أروى للخطيئة ، ولكن دعها تذهب في الناس ،

هذا هو مادونه التاريخ بصدد افتعال الرواة .

على أن الافتعال في الشعر ونسبته إلى غير قائمة قد يكون هين الخطب من الناحية اللغوية ، ومن جهة الاستشهاد به على الأساليب والتراكيب والكلمات إذا كان هؤلاء الرواة في العصور التي يحتاج فيها العلماء بالكلام العربي ، فإذا كان الشعر الذي انتحوه وصنعوه هو من كلامهم كان في درجة لا تدعو إلى رفض الاحتجاج به . ولكن الذي يخشاه العلماء هو أن يتطرق الانتحال ودس المصنوع من الشعر إلى رجال من العصور التي لا يحتاج بأقوال رجالها وأن يتسع هذا الميدان ويتسرب اليه الشك فتضيع معالم اللغة الصحيحة ويتغلب المولد وما ينبو عن العربية السليمة . ولهذا حرص العلماء على التحري وانتهاج سبيل الدقة والتمحيص في الرواية والرواة .

(١) القصيدة في مدح أبي موسى الأشعري ومطلعها :

هل تعرف الدار مذ عامين أو عام دار لهند يحزع الحرج قالام

والحرج والدام موضعان ، وقد وردت القصيدة في ديوان الخطيئة (ص ٣٥) وأشهر

فيه إلى أنها لحامد الراوية وأنه نحلها الخطيئة وإن المدايني صحيح أنها للخطيئة .

ولكن هل وصلوا إلى التغلب على الشعر الموضوع والمصنوع واقتلاعه؟
وهل أجمعوا على طريقة يتخذونها أساسا لرفض بعض الشعر وقبول بعضه؟
وهل كان العلماء أمام هذه الأشعار في درجة واحدة من الاقتناع بصحة
نسبتها وسلامة أو ضاعها وروايتها، أو الاطباق على رفضها والحكم ببعدها
عن الصواب؟

لا نستطيع أن نجزم بهذا، بل إن الواقع لا يساعد على الجزم به .
فإن الروايات المختلفة والأشعار المشكوك في نسبتها كانت مرجعا لبعض
العلماء، فقد وضع المولدون اشعارا ودسوها على الأئمة فاحتجوا بها وبنوا
عليها نتائجهم ووصلوا على أساسها إلى قواعد دونوها، وعارضهم فيها من لم
يرأبهم، وكان هذا من أسباب ما نرى بين النحاة من خلاف في الرأي .

من كل هذا يتضح ما صادف علماء القواعد من مختلف الشواهد ومتباين
الأمثلة، مما نجم عنه كثير من الخلاف والآراء، المتشعبة، فالمثال أو الأمثلة قد
تصح عند فريق فيجيزون رأيا من الآراء، وينكرها آخرون فيرفضونه .
وقد أثر ذلك فيما دون من القواعد وفي وجوه الخلاف بين العلماء، وقد
رأينا شيئا من هذا فيما أوردنا من أمثلة للخلاف بين البصريين والكوفيين .

(مقدار ما يتوافر لدى الباحث من الأمثلة والشواهد للوصول إلى
قياس صحيح) .

أشرنا من قبل إلى أن النحاة حين أرادوا استخلاص القواعد بحثوا
في الأمثلة التي وردت عن العرب عن طريق الرواية أو المشافهة، وأنهم لم
يجدوا الأمثلة في درجة واحدة من الاطراد، ولهذا كانت الأحكام التي
وصلوا إليها مختلفة فمنها المطرد والغالب والكثير والقليل والنادر والشاذ .

فعلى أي هذه الأنواع نقيس؟

الشواهد
في القياس

لقد اختلف النحاة في ذلك . فالبصريون وهم الطائفة المحافظة أكثر تشدداً وحرصاً ، فلا يقيسون إلا على ما توافرت شواهد وأمثله ، والكوفيون وهم أشبه بالأحرار يخالفون البصريين فيقيسون أحياناً على ما لم تتوافر فيه الشواهد الكافية . وقد يقيسون على القليل أو ما هو دون ذلك .

* * *

هذه هي بعض الأحوال التي تصادف من يتصدى للقياس ويبغى استخلاص الخصائص النحوية .

وقد سار العلماء يقطعون كل هذه العقبات في سبيل الوصول إلى القواعد النحوية التي دونوها بعد الكد والبحث وليس غريباً بعد الذي أوضحناه أن تجيء هذه القواعد مشحونة بأوجه متعددة من الخلاف .

ولم يكن تشعب الآراء مقصوراً على الخلاف في الأحكام النحوية ، بل كان إلى جانب ذلك آراء مختلفة في تخريج العبارات وتأويل ضبطها وسرد متباين الأسباب لترجيح حالة على أخرى ، مما سنورد أمثلة منه بعد .
ومرجع ذلك إلى عاملين أساسيين

أولهما : تلك الأسباب العامة التي ارتكز عليها الخلاف النحوي من اختلاف اللهجات ، وتعدد الروايات ، وتباين الشواهد قوة وضعفاً ، وغير ذلك مما عرضنا لشرحه .

وثانيهما : ما أشرنا إليه من ميل اللغة العربية إلى الافتتان في التعبير وصوغ العبارات على أساليب مختلفة ، مما جعل النحاة يسايرون ذلك ويوجهون العبارات توجيهات مختلفة تحتمل كثيراً من وجوه التأويل والتخريج .
ولهذا كثرت الآراء واحتدم الجدل وامتألت به كثير من المؤلفات النحوية

وقد أشار ابن خلدون إلى شيء من ذلك ، قال (١) :

« ثم طال الكلام في هذه الصناعة ، وحدث الخلاف بين أهلها في الكوفة والبصرة ، المصريين القديمين للعرب ، وكثرت الأدلة والحجج بينهم ، وتباينت الطرق في التعليم ، وكثر الاختلاف في إعراب كثير من آي القرآن باختلافهم في تلك القواعد ، وطال ذلك على المتعلمين ، وجاء المتأخرون بمذاهبهم في الاختصار فاختصروا كثيرا من ذلك الطول مع استبقائهم لجميع ما نقل ، كما فعله ابن مالك في كتاب التسهيل وأمثاله ، أو اقتصارهم على المبادئ للتعليم ، كما فعله الزمخشري في المفصل ، وابن الحاجب في المقدمة له ، وربما نظموا ذلك نظما مثل ابن مالك في الأرجوزتين الكبرى والصغرى ، وابن معطى في الأرجوزة الالفية . وبالجملة فالتأليف في هذا الفن أكثر من أن تحصى أو يحاط بها ، وطرق التعليم فيها مختلفة ، فطريقة المتقدمين مغايرة لطريقة المتأخرين ، والكوفيون والبصريون والبغداديون والاندلسيون مختلفة طرقهم كذلك . »

وهناك عامل ثالث قد يكون له شأن في تدوين هذه الآراء المتعددة ، والتمسك بتسجيلها ، وذلك هو حرص النحاة واللغويين والباحثين في أنواع الثقافة العربية على آراء المتقدمين وأقوالهم ، وعلى إثبات دقائقها ، ولعل مبعث ذلك هو الشعور الديني الذي حفزهم إلى التزام التحري في تدوين ما له صلة بتفسير القرآن الكريم ، وتفهم الدين وأحكامه من علوم لسانية .

وقد يكون لكل هذا أسباب أخرى غير ما ذكرناه ، فللموضوع جهاته التي تقبل التعمق والبحث ، ولكن مهما يكن من أمر الأسباب ، فالنتيجة الثابتة هي هذه الظاهرة التي نراها في القواعد النحوية ، وهي تشعب الخلاف وتعدد ألوانه .

فما أثر ذلك؟ وما ضرورته؟

(١) أما أثره : فهو هذه الضخامة التي انتهى إليها علم النحو ، وهذا الشعب الكثير فيما ازدحم به من آراء ، حتى أصبح هذا العلم من أكثر العلوم العربية تشعباً واتساعاً ، وجد كثير من علماء النحو في بعض العصور العربية في أن يكون لكل منهم مؤلف يهيج فيه نهجاً يرسمه لنفسه ، وظهر في المطول من هذه المؤلفات ذلك الميل إلى استيفاء الآراء المختلفة ، وتدوينها مقرونة بأسبابها وعللها ووجوه تخريجها . وبذلك أصبحت كل قاعدة من القواعد النحوية محوطة بسياج من الخلاف المتشعب ، وصار كثير من العبارات مثارا للجدل في ضبطها وتأويلها .

(٢) وأما ضرورته : فانا نرى أنه ينبغي أن نفرق ، في البحث وفي التأليف ، بين القواعد النحوية التي نحتاج إليها في التطبيق وفي تقويم الألسنة وتفهم العبارات . وبين ما نطق به العرب وما جرى على ألسنة قبائلهم وما نقله الرواة من شعر ونثر تضمن مختلف اللهجات ، واشتمل على النادر أو الشاذ ، وما تطرق إلى روايته الانحراف أو اختلاف الضبط . ثم نفرق بين كل هذا وبين هذه الناحية الفلسفية أو التعليلية ، وبذلك تتجه الدراسة وطريقة التأليف إلى البحث في شعب مختلفة يستقل بعضها عن بعض وتعال كل شعبة قسطها طبقاً للغاية التي ترسم لها .

وستتم هذا البحث حينما نتعرض للكلام على المؤلفات النحوية وطريقتها .

أركان القياس

أركان القياس أربعة وهي : أصل وفرع وحكم وعلة .

أما الأصل فهو المقيس عليه ، والفرع هو المقيس ، والحكم هو ما يسرى

على المقيس ، والعلّة هي ما رآه النحاة من أسباب استحقاقها المقيس حكم المقيس عليه .

المقيس عليه

ويشترط فيه ألا يكون شاذاً ولا خارجاً عن سنن القياس . فاذا سمع ما يعارض القياس تركنا القياس ونطقنا بالمسموع وليس لنا أن نقيس على المسموع الشاذ .

قال ابن جني : - (١)

« إذا تعارض القياس والسماع نطقنا بالمسموع على ما جاء عليه ، ولم نقس في غيره ، وذلك نحو قول الله تعالى « استحوذ عليهم الشيطان » فهذا ليس بقياس ، لكنه لا بد من قبوله ، لأنك إنما تنطق بلغتهم وتحذى في جميع ذلك أمثلتهم . »

ولكن ما استعمل للضرورة يجوز القياس عليه للضرورة . والضرورات سماعية لا يجوز للولد أحداث شيء منها ، ولا مساع لأحد أن يضطر إلى غير ما اضطرأ إليه ، فاذا سمع عن العرب ضرورة في شعرهم اتبعناهم فيها ، وما أجازته الضرورة للعرب أجازته لنا ، وما حظرتهم حظرتهم علينا . »

أمثلة من ضرورات الشعر

وقد بحث النحاة في ضرورات الشعر ، وأوردوا ذلك في مواضعه من مباحث القواعد النحوية ، لاتمام الكلام في كل قاعدة واستيفاء شروطها . فمن ذلك :

(١) وقوع الضمير المتصل بعد إلا كقوله :

وما نبألى إذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا الاك ديار

(٢) مجيء الضمير منفصلا إذا تأتى مجيء المتصل كقول الفرزدق :

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت اياهم الأرض في دهر الدهارير (١)

(٣) إضافة كلا وكلتا الى اثنين مفرقين ، وذلك أن كلا وكلتا لا يضافان إلا لما استكمل ثلاثة شروط :

(١) التعريف (ب) الدلالة على اثنين ، إما بالنص نحو كلاهما أو بالاشتراك نحو كلانا (ح) أن يكون كلمة واحدة . أما قوله :

كلا أخى وخليلى واجدى عضدا فى النائبات وإلمام الملمات
فن نواذر الضرورات .

(٤) حذف الفاء فى جواب الشرط ، كقول عبدالرحمن بن حسان بن ثابت :
من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان
وقوله :

ومن لا يزل ينتقاد للغي والصبا سيلقى على طول السلامة نادما
(ج) حذف الفاء فى جواب اما ، كقوله :

فاما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا فى عراض المواكب (٢)

* * *

وقد جمع العلامة السيد محمود شكرى الألوسى فى كتابه والضرائر ، كثيرا

(١) من قصيدة للفرزدق يفتخر ويمدح بى مروان . وقوله :

انى حلفت ولم أحلف على فند فناء بيت من الساعين معور
الفند الكذب . وفناء ظرف حلفت

(٢) الشاعر يهجو بنى أسد ويصفهم بالجبن والمعجز عن السير والقتل لمنازلة الاقران وبأنهم لا يكبدون إلا على السبر فى المواكب . وقبل هذا البيت :

فضجت قريشا بالفرار وأنتم قدون سودان عظام المناكب

القدم بضم القاف والنون وتشديد الدال القوى الشديد . وسيرا اسم لسكن والخبر محذوف
أو أن اسمها محذوف وسيرا نصب على المصدر بفعل مقدر أى ولستكنكم تسيرون سيرا .

من ضرورات الشعر، ورتبها وقسمها أقساما ثلاثة، وهى ضرورات الحذف، وضرورات الزيادة، وضرورات التغير، وساق أمثلة كثيرة لكل نوع.

(١) فمن ضرورات الحذف :

قصر الممدود - ترخيم غير المنادى - حذف نون الوقاية من (قد وقط ومن وعن وليت) - الوقف على المنون المنصوب بحذف الألف - حذف نون لكن - حذف نون جمع المذكر السالم ونون المثني لا لإضافة - حذف الألف من ضمير المؤنث الغائب .

(ب) ومن ضرورات الزيادة :

زيادة الواو والفاء العاطفتين - زيادة نون الوقاية ونون التوكيد فى اسم الفاعل - تنوين المنادى المبني على الضم - دخول (ال) على الفعل المضارع وعلى التمييز - دخول الحرف على الحرف .

(ج) ومن ضرورات التغير .

اثبات همزة الوصل فى الدرج - فك الادغام الواجب - تخفيف المشدد - الفصل بين المتضامين بالأجنبي - الجزم بأذا - اضافة حيث الى المفرد - فتح نون المثني وضمها - اظهار الضمة والكسرة على ياء الاسم المنقوص - الجمع بين (يا) و (ال) - جر المضمرة بالكاف - اضافة (أى) الى المفرد . على أن بعض أنواع الضرورات كان موضع خلاف بين النحاة . ومن أمثلة ذلك :

(١) الوقف على المنون المنصوب بحذف الألف ، فالجمهور يعدون ذلك من ضرورات الشعر ، وابن مالك يميز ذلك وينسبه إلى ربيعة (١) .

(٢) زيادة الواو والفاء العاطفتين : وهو ضرورة عند البصريين . وذهب الكوفيون إلى جوازه .

(٣) صرف مالا ينصرف ، وبعضهم يقول انه مطرد في لغة .

(٤) الاستغناء بالضممة عن واو الضمير مثل :

فلو أن الاطبا كان حركى وكان مع الاطباء الشفاة
إذا ما أذهبوا ألما بقلبي وان قيل الشفاة هم الاساة

استشهد النحاة بهذا على الاستغناء بالضممة عن الواو والأصل (كانوا)
ويقول بعضهم إن ذلك لغة . وقد رأى ابن مالك ذلك ، واستشهد الرضى
بهذا على أنه ضرورة .

ومن ذلك أيضا قوله :

إذا ما شاء ضر وامن أرادوا ولا يألو لهم أحد ضارا
أى شاءوا . وقوله :

وإذا احتملت لأن تزيدهم تقى فروا فلم يزداد غير تمام
أى يزدادوا .

وليس من شروط المقيس عليه الكثرة . فقد يقاس على القليل كما في
النسب الى شئوء ، فيقال شئأى ، فيقاس عليه ركوبة وحلوبة . وذلك أنهم
أجروا فعولة مجرى فعيلة لمشابتها إياها في بعض النواحي (١) ، ويمتنع القياس
على ما هو أكثر منه ، كما في قولهم : قرشى وثقفى وسلى ، في النسب إلى قریش
وثقف وسليم . فهذا وان كان أكثر من شئأى فانه عند سيبويه ضعيف في
القياس ، فلا يجوز على هذا في سعيد سعدى ولا في كريم كرمى .

المقيس

وما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم (١). فلنا أن نقيس على ما نطق به العرب ولو لم نسمع بهذا المقيس. وهذا واضح من الأحكام المنطقية للقياس، فإن القاعدة التي نصل إليها بالاستقراء نستطيع أن نطبقها على أمثلة جديدة، ولو لم نسمع بها أو لم ينطق بها العرب.

وأثر هذا يتجلى في الاشتقاق والمشتقات، فالقياس عليها يزيد الثروة اللغوية ويمكن علماء اللغة من تنميتها ومواجهة الأحوال التي يتطلبها الجديد من شؤون الحياة وقد طبق مجمع فؤاد الأول للغة العربية قواعد القياس على بعض النواحي اللغوية.

وأصدر في ذلك قرارات لها أثر عظيم في التيسير اللغوي وفي القياس على كلام العرب. ويرجى أن يكون لما سيصدر من هذا النوع في المستقبل شأن في كثير من وجوه الإصلاح اللغوي والنحوي، ففي قواعد اللغة العربية مجال لقبول كثير من ألوان الإصلاح والقياس.

وما أصدره المجمع من القرارات في أدوار انعقاده ما يأتي: (٢)

(١) قرار تكملة مادة لغوية ورد بعضها في المعجمات ونحوها ولم ترد بقيتها.

(٢) قرار النسبة إلى جمع التكسير.

(٣) قرار قياس صيغة «مفعلة» للمكان الذي يكثر فيه الشيء.

(٤) قرار صيغة «فعال» للبالغة.

(٥) اتصال «لا» بالاسم

(١) الخصائص ص ٣٦٢

(٢) راجع الجزء الثاني من مجلة مجمع اللغة العربية الملكى ص ٢٣ والجزء السادس ص ٧٥

(٦) قياس جمع الجمع

(٧) قياس جمع المصدر

(٨) قياس فعل ، المضعف العين

(٩) قياس المصدر الذى على وزن تفعال

* * *

الحكم

قد وصل العلماء ببحثهم إلى أحكام متعددة للقواعد النحوية فقسموا الحكم النحوى إلى واجب وممنوع وحسن وقبيح وخلاف الأولى وجائز على السواء :

- (١) فالواجب كرفع الفاعل ونصب المفعول .
- (٢) والممنوع ضد ذلك .
- (٣) والحسن كرفع المضارع الواقع فى جواب الشرط الماضى .
- (٤) والقبيح كرفعه اذا كان فعل الشرط مضارعاً .
- (٥) وخلاف الأولى كتقديم الفاعل فى نحو أخبر صديقه محمداً .
- (٦) والجائز على السواء كحذف المبتدأ أو الخبر أو اثباته حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضى له .

ويبدو من هذا أن علماء النحو فى بحثهم قد قصدوا أن يجعلوا النحو علماً ، وأن يحاكموا ما سلكه علماء الشريعة فى مباحثهم من تقسيم وتفريع ، ولعلمهم قد تأثروا أيضاً بالبحوث الفلسفية والمنطقية التى ذاعت فى صدر الدولة العباسية .

العلة

ان المقيس إنما يستحق حكم المقيس عليه إذا توافرت فيه صفات ومميزات تستلزم هذا الحكم. فالفاعل مثلاً له في الجملة وضع خاص، فإذا تحقق هذا في كلمة كانت فاعلاً واستحققت الرفع. ومثل ذلك يقال في جميع خصائص النحو. فهذه الصفات أو المميزات هي العلة، وان الاهتمام إليها ليس بالأمر العسير. فان للغة أوضاعاً ومميزات تستدعي الخصائص المعروفة من أوجه الاعراب وابدال الحروف وغير ذلك.

واستخدام القياس للوصول إلى الخصائص والاحكام النحوية ليس بالأمر العسير على هذا الأساس. والعلة التي بها ندرك هذه الخصائص أو ننقل حكمها النحوي إلى الجزئيات ليست بالأمر الغامض. فإننا نقول مثلاً في نحو « جاء الحق »، إن كلمة الحق دلت على من وقع منه الفعل، وكل كلمة دلت على ذلك فهي فاعل، فكلمة الحق فاعل. فالعلة هنا هي أن الكلمة دلت على من وقع منه الفعل، وهي التي من أجلها حكمنا بالحكم النحوي. ثم نقول إن كلمة الحق « فاعل » وكل فاعل مرفوع. فالكلمة مرفوعة. فالعلة في رفعها أنها فاعل.

وهذا النوع من العلة هيئ الخطب، ويسمى العلة التعليمية. وهي التي يتوصل بها إلى تعليم كلام العرب وخصائصه. وأساسها محاكاة العرب فيما قالوه، والقياس على كلامهم.

وهناك نوع آخر من العلة هو أشبه بتلخيص سبب للأمر الواقع. وقد ذكر السبوطي في كتاب الاقتراح (١) عدة أنواع منها:

(١) علة السماع : مثل امرأة ثدياء ولا يقال رجل أئدى ، وليس لذلك علة سوى السماع .

(٢) عله تشبيه : مثل إعراب المضارع لمشابهته الاسم ، وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحروف .

(٣) علة استثقال : استثقالهم الواو في (يعد) لوقوعها بين ياء وكسرة

(٤) علة تعويض : مثل تعويضهم الميم في اللهم من حرف النداء .

(٥) علة حمل على المعنى : مثل (فمن جاءه موعظة من ربه) ذكر الفعل

المسند إلى كلمة الموعظة ، وهى مؤنثة ، حملا لها على المعنى وهو الوعظ .

(٦) علة مشاكه مثل : « سلا سلا وأغلا لا » فتوين سلا سلا مع أن الكلمة ممنوعة من الصرف للشاكه .

(٧) علة مجاورة : مثل ضم لام الله في الحمد لله لمجاورتها الدال .

(٨) علة تغليب : مثل وكانت من القانتين .

(٩) علة اختصار مثل الحذف في باب الترخيم ، وحذف نون المضارع من كان في الجزم في لم يك .

(١٠) علة أصل : مثل استحوذ ويؤكرم .

ولكن النحاة في بحثهم عن العلة لم يقتصروا على هذا بل بحثوا في علة العلة أو فيما يقول عنه ابن جنى أنه « شرح وتفسير وتتميم للعلة » وسلكوا في بحوثهم عن العلة مسلكا أبعدهم عن هذا النوع التعليمي ، وتعمقوا تعمقا فلسفيا ، فنشأ ضرب من العلة وهو العلة الجدلية النظرية .

فيقولون في مثل « إن الحق واضح ، لماذا نصبت كله الحق بان ؟ والجواب هو لمشابهتها هى وإخواتها للفعل المتعدى إلى مفعول ، ويكون المنصوب بها مشبها بالمفعول . ثم يسوقون أسئلة أخرى وهى : من أى جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأى الأفعال شبهت ؟ أبالماضى أم بالمستقبل أم الحال ؟

إلى غير ذلك مما يدخل في البحث الجدلي النظري .

ونجد للنحاة في هذا النوع الجدلي من التليل اسبابا وعمقا هو في كثير من نواحيه أشبه بالبحث الفلسفي . فهل جالت هذه التعليقات بخاطر العرب وقد كانوا ينطقون بالسليقة؟ وهل هي السبب فيما نرى في اللغة العربية من خصائص؟

يقول السيوطي في كتابه الاقتراح (١) .

إذا استقرت أصول هذه الصناعة علمت أنها في غاية الوثاقة ، وإذا تأملت عللها عرفت أنها غير مدخولة ولا متسمح فيها . وأما ما ذهب إليه غفلة العوام من أن علل النحو تكون واهية ومتمحلة واستدلوا لهم على ذلك بأنها أبدا تكون هي تابعة للوجود لا الوجود تابعا لها فبمعزل عن الحق ،

ويقول ابن جني في الخصائص (٢) :

اعلم أن علل جل النحويين ، وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين ، أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقيين . وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس . ثم ساق طائفة من الأدلة بما سرد من أمثلة لقلب الواو ياء في نحو ميزان وسيد وطويت طيا . ثم قال (٣) :

« ولست تجد شيئا مما علل به القوم وجوه الاعراب إلا والنفس تقبله والحس منطو على الاعتراف به ، ألا ترى أن عوارض ما يوجد في هذه اللغة شيء سبق وقت الشرع ، وفزع في التحاكم فيه إلى بديهية الطبع ، فجميع علل النحو إذن مواطئة للطباع ، وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد ، ثم رد على اعتراض من قالوا إن في اللغة أشياء لا نعرف لها سببا ولا نجد إلى الاحاطة بها مذهباً . فمن ذلك إهمال ما أهمل وليس في القياس ما يدعو

إلى إهماله ، ومنه الإقتصار في بعض الأصول على بعض المثل ولا نعلم قياساً يدعو إلى تركه . ثم قال (١) :

« فان قلت : ومن أين يعلم أن العرب قد راعت هذا الأمر واستشفته ، وعينت بأحواله وتبعته حتى تحامت هذه المواضع التحامى الذى نسبته إليها وزعمته مراداً لها ، وما انكرت أن يكون القوم أجنى طباعاً ، وأيبس طيناً من أن يصلوا من النظر إلى هذا القدر اللطيف الدقيق ، الذى لا يصح لذى الدقة والرقّة منا أن يتصوره إلا بعد أن توضح له انحناؤه ، بل أن تشرح له أعضاؤه .

قيل له : هيات ! ما أبعدك عن تصور أحوالهم ، وبعد أغراضهم ، ولطف أسرارهم ، حتى كأنك لم ترهم وقد ضايقوا أنفسهم وخففوا عن ألسنتهم بأن اختلسوا الحركات اختلاساً واخفوها فلم يمكنوها في أماكن كثيرة ولم يشبعوها . . . ومنه اسكانهم نحو رسل وعجز وعضد وظرف وكرم وعلم وكتف وكبد وعصر . واستمرار ذلك في المضموم والمكسور دون المفتوح أدل دليل بفصلهم بين الفتحة وأختيها على ذوقهم الحركات واستثقالهم بعضها واستخفافهم الآخر ، فهل كان هذا ونحوه إلا لانعامهم النظر في هذا القدر اليسير المختصر من الأصوات ، فكيف بما فوقه من الحروف التوام ، بل الكلمة من جملة الكلام . »

ونقل السيوطى فى كتاب الاقتراح ما يأتى : (٢)

وفى موضع آخر من الخصائص :

« لا شك أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها ، ألا ترى إلى أطراد رفع الفاعل ونصب المفعول والجر بحروفه والنصب بحروفه والجر بحروفه ، وغير ذلك من التثنية والجمع والإضافة والنسب والتحقيق وما يطول شرحه ، فهل يحسن بذى لب أن يعتقد أن هذا كله اتفاق وقع وتوارد اتجه ؟

فان قلت : فاعله شيء طبعوا عليه من غير اعتقاد لعله أو لقصد من القصور
التي تنسبها اليهم ، بل لأن آخر منهم حدا على مانهج الأول فقال به ، قيل إن
الله إنما هداهم لذلك وجعلهم عليه لأن في طباعهم قبولاً له وانطواء على صحة
الوضع فيه ، وتراهم قد اجتمعوا على هذه اللغة وتواردوا عليها .

فان قلت : كيف تدعى الاجتماع وهذا اختلافهم موجود ظاهر ، ألا
ترى إلى الخلاف بين « ما ، الحجازية والتميمية إلى غير ذلك ؟ قيل هذا القدر
والخلاف لقلته محتقر غير محتفل به وإنما هو شيء من الفروع يسير ، فأما
الأصول وما عليه العامة والجمهور فلا خلاف فيه ، وأيضاً فان أهل كل واحدة
من اللغتين عدد كثير وخالق عظيم . وكل منهم محافظ على لغته لا يخالف شيئاً
منها . فهل ذلك إلا لأنهم يحتاطون ويقتاسون ولا يفرطون ولا يخطئون ؟
ومع هذا فليس شيء من مواضع الخلاف على قلته إلا وله وجه من القياس
يؤخذ به . ولو كانت هذه اللغة حسوا مكيلاً وحشوا مهيلاً لكثير خلافها
وتعادت أوصافها فجاء عنهم جر الفاعل ورفع المضاف إليه والنصب
بحروف الجزم ،

وابن جنى يسير في هذه الناحية على أنه من أنصار علل العربية التي يرجع
سببها إلى سهولة النطق أو ثقله . وهذا رأى سليم في جملة ، فان الألسنة
بطبيعتها تتصرف في الحروف فتغير فيها وتبدل . وتقلب بعضها إلى بعض .
وقد أشرنا من قبل إلى أن اللغة العربية قد أتاحت لها في هذه النواحي فرص
في حياتها الأولى حين كان مرجعها إلى المشافهة واطلاق الحرية للسان في حدود
السهولة واليسر والبعد عن الوعورة والتعسف في النطق .

ورأى ابن جنى في هذه العلل اللسانية له قيمته وأصوله الصوتية . فلماذا
العالم القدير في هذه النواحي بحوث طريفة تدل على دقة وتمحيص في الحروف
ومخارجها وإبدال بعضها من بعض . وقد أفاض في هذا في كتابه « سر صناعة

الاعراب ، (١) . وإن مباحثه المتصلة بهذا في كتاب الخصائص تتجلى فيها المتانة والإحكام في الأصول اللغوية التي بنى عليها آراءه .

ولسنا نريد بهذا أن نقول إن جميع العلل النحوية التي يسوقها جميع النحاة هي علل طبيعية مسارية للفطرة في النطق ، ولا أن نقرر أن ابن جني يقصد هذا ، فانه في عبارته التي سقناها في علل النحويين يقول « وأعنى بذلك حذاقهم المتقنين لا الفافهم المستضعفين ، وظاهر من هذا أن من النحويين من لهم تعليقات لا يقرها ابن جني . لأنها ليست مبنية على الأصول التي يراها .

ومن هذا يتضح أن من التعليقات النحوية ما هو مشوب بالظن والتخمين ، وأن الميدان فسيح للبحث في هذه العلل وتمحيصها على أسس من علم الأصوات ، ومن طرائق العرب في نطقها ، ومن تمسكهم بخصائص التزموها في لغتهم .

على انا لا نقصد بهذا أن نقول إن العلل النحوية واهية الأساس ، بل نقول انها تتسع لإبداء الرأي وتخضع للحكم السليم لها أو عليها ، لأن العرب لم يقولوا انهم التزموا ما التزموه في لغتهم من خصائص لهذه التعليقات بذاتها التي يسوقها النحاة .

وقد نقل البيهقي (٢) « أن الخليل بن احمد سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو ، ف قيل له عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك . فقال : إن العرب نطقت على سجيته وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقامت في عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها ، وعللت انا بما عندي انه علة لما عللته منه ، فان اكن اصبحت العلة فهو الذي التمس ، وإن يكن هناك غير ما ذكرت فالذي ذكرت محتمل أن يكون علة له ، وانا نسوق أمثلة للتعليقات التي دونها النحاة .

(١) مخطوط بدار الكتب المصرية

(٢) ص ٥٧ من الاقتراح

أمثلة للعِلل النحوية

(١) لم زيدت أحرف « أنيت » دون غيرها في الفعل المضارع ؟

لأن الأصل أن تزداد حروف المد واللين وهي الواو والياء والألف، إلا أن الألف لما لم يمكن زيادتها أولا ، لأنها لا تكون إلا ساكنة والابتداء بالساكن محال ، ابدلوا منها الهمزة لقرب مخرجيهما . وكذلك الواو أيضا لما لم يمكن زيادتها أولا . لأنه ليس في كلام العرب واو زيدت أولا فابدلوا منها التاء ، لأنها تبدل منها كثيرا إلا ترى انهم قالوا تراث وتجاه وتخمة وتهمة والأصل وراث ووجاه ووخمة ووهمة . وأما الياء فزيدت لأنها لم يعرض فيها ما يمنع زيادتها كما عرض في الألف والواو . وأما النون فانما زيدت لأنها تشبه حروف المد واللين وتزداد معها في باب المثني وجمع المذكر .

(٢) لماذا حذف التنوين من المضاف وجر المضاف اليه ؟

أما حذف التنوين فلأنه يدل على الانفصال ؛ والإضافة تدل على الاتصال فلم يجمعوا بينهما .

وأما جر المضاف اليه فلأن الإضافة لما كانت على ضريين : بمعنى اللام وبمعنى « من » وحذف حرف الجر قام المضاف مقامه فعمل في المضاف اليه الجر كما يعمل حرف الجر

(٣) لماذا حذفوا تاء التأنيث في النسب إلى المؤنث بها كقولهم في النسب إلى مكة مكى ؟

وذلك لخسة أوجه :

(أ) لئلا تقع في حشو الكلمة ، وتاء التأنيث لا تقع في حشو الكلمة .

(ب) لئلا يردى بقاؤها إلى الجمع بين تاء التأنيث في النسب إلى المؤنث إذا كان المنسوب مؤنثا .

(ج) لأن ياء النسب قد تنزل منزلة تاء التأنيث في الفرق بين الواحد والجمع، كما قالوا روم ورومى وزنج وزنجر فقرقوا بين الواحد والجمع ياء النسب كما فرقوا بينهما بتاء التأنيث في نخلة ونخل وتمر وتمر، فلما وجدت المشابهة بينهما لم يجمعوا بينهما .

(د) انها إنما حذفت لأن هذه التاء حكمها أن تنقلب في الوقف هاء ، ولما اعتورها التغيير كان حذفها أسهل .

(هـ) انها بمنزلة اسم ضم الى اسم ، ولو نسبت إلى اسم ضم الى اسم لحذفت الثاني فكذلك تاء التأنيث .

(٤) لماذا وجب قلب همزة التأنيث في النسب واوا في نحو حمراء ولم يجب ذلك في النسب إلى كساء وعلباء ؟

السبب أن همزة التأنيث ثقيلة لأنها عوض عن علامة التأنيث التي توجب ثقلا فوجب قلبها واوا ، ولم تقلب ياء لثلاث تجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة .
وأما همزة كساء فهي منقلبة عن حرف أصلي فاجريت مجرى الهمزة الأصلية نحو قراء ووضاء . ويجوز قلبها واوا تشبيهاً بألف التأنيث .
وكذلك الهمزة في علباء ملحقة بحرف أصلي فاجريت مجرى الهمزة الأصلية التي لا تقلب واوا ويجوز قلبها كذلك .

(٥) لماذا كان اعراب التثنية والجمع بالحروف دون الحركات ؟

لأن التثنية والجمع فرع على المفرد ، والاعراب بالحروف فرع على الحركات فكما اعرب المفرد الذي هو الأصل بالحركات التي هي الأصل ، كذلك اعرب المثني والجمع اللذان هما فرع بالحروف التي هي فرع ، فاعطى الفرع الفرع كما اعطى الأصل الأصل .

(٦) لماذا خصوا التثنية في حالة الرفع بالآلف والجمع السالم بالواو واشركوا بينهما في الجر والنصب ؟

قد خصوا التثنية بالالف والجمع بالواو لأن التثنية أكثر من الجمع ، لأنها تدخل على من يعقل وعلى من لا يعقل وعلى الحيوان وعلى غير الحيوان من الجماد والنبات ، وليس كذلك الجمع السالم فانه فى الأصل للعقلاء خاصة . فلما كانت التثنية أكثر والجمع أقل جعلوا الألف والأخف وهو الألف للأكثر ، والأثقل وهو الواو للقل ، ليعادلوا بين التثنية والجمع .

وإنما أشركوا بينهما فى النصب والجر لأن التثنية والجمع لهما ستة أحوال وليس هناك إلا ثلاثة أحرف فوفقت الشركة ضرورة .

(٧) لماذا ضموا الأول وكسروا الثانى فى البناء للجهول نحو كتب المدرس؟

أما ضم الأول فلأنه يكون دلالة على المحذوف الذى هو الفاعل إذ كان من علاماته . وأما كسر الثانى فلأنهم لما حذفوا الفاعل الذى لا يجوز حذفه أرادوا أن يصوغوه على بناء لا يشركه فيه شىء من الأبنية فبنوه على هذه الصيغة فكسروا الثانى ، لأنهم لو ضموه أو فتحوه أو سكنوه لكان على وزن له نظير . فلم يبق إلا الكسر .

(٨) لماذا ادخلت التاء فى الأعداد من الثلاثة إلى العشرة فى المذكر ولم

تدخل فى المؤنث؟ وهلا عكسوا؟

ذلك لعدة أوجه :

الأول - أن الأصل فى العدد أن يكون مؤنثا وأصل فى المؤنث أن يكون بالهاء ، والمذكر هو الأصل فأخذ الأصل حالة التأنيث فبقى المؤنث بغير تاء .

الثانى - أن المذكر أخف من المؤنث ولذا احتل الزيادة ، والمؤنث أثقل فلم يحتملها .

الثالث - أن الهاء زيدت للبالغة والمذكر أفضل فكان أولى بزيادتها .

الرابع - أن الثلاثة وإخواتها أسماء جماعات فالأصل أن تكون بالتاء

فاستصحب الأصل مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث لفرقا لتأخر رتبته
(٩) لماذا حذفت الواو من أحد عشر إلى تسعة عشر وجعل الاسمان
اسما واحدا؟

فعلوا ذلك حملا على العشرة وما قبلها من الآحاد لقربها منها لتكون على
لفظ الاعداد المفردة، وان كان الأصل هو العطف، والذي يدل على ذلك انهم
إذا بلغوا إلى العشرين ردوها إلى العطف لأنه الأصل . وإنما ردوها بعد
العشرين لبعدها عن الآحاد .

(١٠) لماذا قالوا اثنيائة ولم يقولوا ثلاث مئين ؟
لأنهم اكتفوا بلفظ المائة لأنها تدل على الجمع وهم يكتفون بلفظ الواحد
عن الجمع ، قال تعالى : ثم نخرجكم طفلا ،

ولماذا يجمع الألف إذا دخل على الآحاد ولم يفرد معها كالمائة ؟
لأن الألف طرف كما أن الواحد طرف ، لأن الواحد أول والألف
آخر ثم تتكرر الاعداد فلذلك أجرى مجرى ما يضاف إلى الآحاد .
(١١) لماذا عملت حروف الجر ؟

لأنها اختصت بالاسماء ، والمختص من الحروف يجب أن يكون عاملا .
وإنما وجب أن تعمل الجر لأن اعراب الاسماء رفع ونصب وجر ، فلها سبق
الابتداء إلى الرفع في المبتدأ والفعل إلى الرفع أيضا في الفاعل وإلى النصب
في المفعول لم يبق إلا الجر .

وهناك تعليل آخر وهو أنها إنما عملت الجر لأنها تقع وسطا بين الاسم
والفعل ، والجر وقع وسطا بين الرفع والنصب فاعطى الأوسط الأوسط .
(١٢) لماذا منع ما لا ينصرف التثوين والجر ؟

أما منع التثوين فلأنه علامة التصرف ، فلما وجد ما يوجب منع التصرف
وجب أن يحذف ومنع الجر تبعاله .

وهناك وجه آخر ، وهو أنه إنما منع الجر أصلا لا تبعا لأن منع الصرف سببه شبه الفعل والفعل ليس فيه جر ولا تنوين .

هذه نماذج مما يسوق النحاة في كتبهم من علل .

ولا نقصد أن نقول إن خصائص اللغة لا تعلل ، فانه مما يسترعى التفكير أن نجد أن العرب التزموا طرقا خاصة في الكلمات وتصريفها وتركيبها ، وفي أساليب التعبير . والباحثون يميلون إلى أن يلتمسوا لكل ظاهرة سببا . وقد يحىء تعليلهم صحيحا أو قريبا من الصواب . ولكن بعض التعليلات تدعو إلى القول بأنهم إنما وضعوا هذه العلل لتفسير الأمر الواقع معتمدين في ذلك على خبرتهم بمقاصد العرب في لغتهم وأساليبهم ، وقد تكون هذه الخبرة سليمة كافية في بعض النواحي وفي طائفة مما وصلوا اليه من علل . ولكن الباحث يرى أن جانبا من التعليلات صناعي ، وبعضها تعوزه خبرة بأصول اللغات ، وعلم في بصلة اللغة العربية باخواتها من اللغات السامية الأخرى .

وانا لنرجو أن تنشط دراسة اللغات السامية ويتسع البحث العلى في لهجات العرب ، فكل هذا عون على تمحيص كثير من الظواهر النحوية واللغوية والآراء التي دونها النحاة .

العامل

نجد فيما دون العلماء من قواعد نحوية بجوئا تثير جدلا عنيفا على غير جدوى ، وتصرف الأذهان عن تذوق التراكيب وتعرف أسرار اللغة على وجه سليم ، ومبعث كل هذا هو هذه الفلسفة التي اصطبغت بها أذهان من تصدوا لتدوين النحو . ومن هذه البحوث موضوع العلل النحوية وموضوع الخلاف في التأويل الاعرابي ، وقد أشرنا إلى ذلك ، وهناك موضوع ثالث هو

الذى نريد الإشارة اليه وهو العامل .

وقد نظر العلماء في اللغة العربية فوجدوا فيها خصائص مشتركة في الضبط والصوغ تسير على نهج خاص . فبني ذلك أذهانهم إلى وضع قواعد عامة يلبون فيها بهذه الخصائص . ولقد كان من الهين أن يقنع النحاة بالقول إن الكلمة إذا جاءت على نسق بعينه في الجملة كانت مرفوعة أو منصوبة مثلا ، وأن يقتصروا على تحليل التراكيب العربية وإيضاح مكانة الكلمات منها وما يستتبعه وضعها في التراكيب من ظواهر نحوية . ولكنهم تعمقوا ووسعوا مجال بحثهم ومزجوا قواعدهم النحوية بعناصر فلسفية واسترسلوا في البحث عن الأسباب وربطوا بها النتائج واستغلوا فكرة أن كل حدث لا بد له من محدث وكل أثر لا بد له من مؤثر ، فطبقوها على الكلمات وضبطها في شتى أوضاعها ، وبحشوا عن شيء بعينه لينسبوا إليه إحداث هذه الظواهر الاعرابية ، وهذا الشيء هو ما أسماه العامل ، فثبتوا له الوجود ووضعوا له أحكاما وقواعد ثم عادوا يحتكمون إلى هذه القواعد التي وضعوها ويتخذونها أساسا للجدل وإقامة الحجة وتفضيل رأى على رأى .

وانا نسوق أهم هذه القواعد الخاصة بالعامل :

(الفعل) العمل أصلي في الأفعال

(الاسم) العمل فرع في الأسماء : والاسم لا يعمل إلا في حالتين :

(إحداهما) إذا قربت مشابهته للفعل فيعمل الرفع والنصب ، وذلك في اسم

الفاعل واسم المفعول وما شبه بهما من طريق التثنية والجمع والتذكير والتأنيث وهي الصفة المشبهة .

(الثانية) أنه يعمل كذلك بشبه الحرف ، فيعمل الجر في حالة الإضافة

ويعمل الجزم ، وذلك في الأدوات الجازمة التي تجزم فعلين .

ثم أثبتوا العمل للبصدر ولأفعل التفضيل .

أما المصدر فانه يعمل عمل الفعل لأن الفعل مشتق منه .

وأما أفعل التفضيل فاذا صحبته (من) بعد عن شبه الفعل ، فلذلك لا يعمل في الاسم الظاهر إلا في حالة خاصة لها شروطها المدونة .

(الحرف) العمل فرع في الحروف . والحروف التي تعمل هي الحروف المختصة إما بالأفعال وإما بالأسماء ، وإنما كان الاختصاص موجبا للعمل ليظهر أثره ، ويعمل الحرف في القليل الذي اختص به : فان واخواتها تعمل في الأسماء ، والنواصب والجوازم تعمل في الأفعال .

ويشترط لجواز عمل الحرف ألا ينزل من الكلمة منزلة الجزء . أما إذا كان كذلك فإنه لا يعمل ، كالسين وسوف و قد ، لأنها كالجزء مما يليها . ويستدلون على ذلك بدخول اللام على سوف في قوله تعالى (وسوف يعطيك ربك فترضى) فلولا أنها بمنزلة حرف من حروف الفعل ما جاز الفصل بها بين اللام والفعل .

وكان القياس في (ما) النافية على هذا أن لا تعمل ، لأنها غير مختصة ، ولكن لها ناحيتين ، فلها شبه عام بالحروف غير المختصة في كونها تلي الأسماء والأفعال ، ولها شبه خاص بليس ، فكلتاهما للنفي وداخلة على المبدأ والخبر وتخلص المضارع للحال بعد أن كان صالحا للحال والاستقبال ، فن راعى الشبه العام لم يعملها وهم بنو تميم ، ومن راعى الشبه الخاص أعملها وهم الحجازيون .

ويقول الشاويين : إن أصل الحروف ألا تعمل رفعا ولا نصبا ، لأن الرفع والنصب إنما هما من عمل الأفعال من حيث كان كل مرفوع فاعلا أو مشبها به ، وكل منصوب مفعولا أو مشبها به ، فاذا عملهما الحرف فأنما يعملهما لشبه الفعل ، ولا يعمل عملا ليس له بحق الشبه إلا الجر .

العامل المعنوى

هناك مواطن لم يمتد النحاة فيها إلى عامل ظاهر ملموس ، فقالوا إن العامل معنوى وهو ما ليس له صورة ظاهرة . والعوامل المعنوية هي :

- (١) الابتداء : عامل فى المبتدأ . وقيل أنه عامل فى الخبر كذلك .
(٢) عامل الرفع فى المضارع : معنوى على الصحيح ، ثم ذهب النحاة فى تحديد هذا العامل المعنوى مذاهب وهى :

- (أ) تجرده من الناصب والجازم .
(ب) تعريته من العوامل اللفظية مطلقا .
(ح) إهمال جزئه أو نصبه .
(د) وقوعه موقع الاسم فقولنا محمد يقوم وقع الفعل فيه موقع قائم فى قولنا محمد قائم .
(هـ) نفس المضارعة .
(و) بالسبب الذى أوجب له الإعراب ، لأن الرفع نوع من الإعراب ، والثلاثة الأولى عدمية والآخرى ثبوتية .
وقال أبو حيان : ليس لهذا الخلاف فائدة ولا ينشأ عنه حكم نطقى .
(٣) الخلاف : ومعناه عدم المماثلة .

جعله بعضهم عاملا للنصب فى الفعل المضارع بعد (أو) التى بمعنى إلى أو الا ، وبعد الفاء والواو فى جواب التثنية أو الطلب ، ويريدون بالخلاف مخالفة الثانى للأول من حيث أنه لم يكن شريكا له فى المعنى ولا معطوفا عليه فهو عندهم نظير قولك (لو تركت والأسد لا كلك) ، نصبت لما لم تر عطف الأسد على الضمير ، إذ لا يصح أن يكون التقدير لو تركت وترك الأسد .

(٤) العامل في الفاعل : ذهب قوم من الكوفيين إلى أن الفاعل مرفوع بإحداثه الفعل ، أو بمعنى الفاعلية ، أو بالاسناد .

(٥) عامل المفعول : ذهب بعضهم إلى أنه معنى المفعولية .

(٦) العامل في الصفة والتأكيد وعطف البيان : ذهب بعضهم إلى أنه معنوى وهو كونها تابعة لما قبلها .

(قواعد عامة)

وقد وضع النحاة إلى جانب ما تقدم قواعد أخرى ، منها :

(١) عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال وإلا بطل الاختصاص الموجب للعمل ، ولهذا كان الأصح في (كي) أنها حرف مشترك فتارة يكون حرف جر بمعنى اللام ، وتارة يكون موصولا حرفيا ينصب المضارع ، لأنها حرف واحد يجر وينصب .

(٢) مرتبة العامل أن يكون مقدما على المعمول .

(٣) قال الكوفيون : لا يمتنع أن يكون الشيء عاملا في شيء وأن يكون الآخر عاملا فيه ، وبنوا على ذلك أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ . ورد عليهم ابن الدهان بأن هذا فاسد من وجهين : (أحدهما) أن الخبر إذا كان عاملا فرتبته التقديم ، وإذا كان معمولا فرتبته التأخير ، والشيء الواحد لا يكون مقدما مؤخرأ . (والثاني) أن الاسم ليس من حقه العمل ، وإنما يعمل بشبه الفعل .

(٤) لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد . ولهذا رد قول من قال : إن الابتداء والمبتدأ معا عاملان في الخبر ، وقول من قال : إن الفاعل والفاعل معا عاملان في المفعول ، وقول من قال : إن (إن) وفعل الشرط معا عاملان في جواب الشرط .

(٥) الاسم لا يعمل في الفعل ولا في الحرف ، بل هو المعرض للعوامل من الأفعال والحروف .

لعمل الاسم الخرم في الفعل

هذه هي بعض الأصول التي وضعها النحاة في أحكام العامل. ولما أرادوا الاحتكام إليها واتخاذها أساسا لتعليل الظواهر النحوية تشعبت بهم السبل في كثير من الأحوال ، فلم يسكن العامل عندهم محل اتفاق ، بل كان مجالا لآراء مختلفة ، وحاول كل فريق منهم أن يقيم الحجة على صحة ما يذهب إليه ، فمن هذه المواطن :

العامل في المبتدأ

- في الخبر
- في المفعول
- في المفعول معه
- في المستثنى بإلا
- في الصفة
- في البدل
- في المضارع المرفوع
- في جواب الشرط
- في المشغول عنه
- في خبر ما الحجازية
- في الظرف إذا وقع خبرا
- فيما بعد واو رب
- في المرفوع بعد مذ ومنذ
- العامل في المضارع المنصوب بعد واو المعية وفاء السببية
- في المضارع المنصوب بعد لام التعليل
- المنصوب إذا اجتمعت قبله لام التعليل وكى وأن
- المنصوب بعد لام الجحود

العامل في المضارع المنصوب بعد حتى
 « في الاسم المرفوع بعد إن الشرطية نحو وإن أحد من
 المشركين استجارك .

كل هذه المواطن كانت محل خلاف بينهم، ولنذكر أمثلة مما سرده النحاة
 في بعضها من آراء .

(العامل في المستثنى) (١)

في ناصب المستثنى أقوال :

(١) ان الناصب له «الا» وصححه ابن مالك وعزاه لسيبويه والمبرد،
 واستدل بأنها مختصة بالدخول على الاسم وليست كجزء منه فعملت فيه كما
 عملت فيه أن ولا النافية .

(٢) ان الناصب له ما قيل الا من فعل ونحوه من غير أن يعدى إليه
 بواسطة «الا» وينسب هذا لابن خروف لأن (غير) إذا وقعت محل إلا
 نصبت به بلا واسطة .

(٣) ان الناصب له ما قبل إلا معدى إليه بواسطة . وعليه السيرافى
 والفارسي وابن بابشاذ . وحكاه الشلوين للمحققين قياسا على المفعول معه،
 فان ناصبه الفعل بواسطة الواو .

(٤) أنه منصوب بان مقدرة بعد إلا وعليه الكسائى فيما نقله السيرافى،
 قال : فى قولنا قام القوم الا زيدا التقدير الا أن زيدا لم يقم .

(٥) انه منصوب بان المكسورة المخففة وان (الا) مركبة منها ومن (لا)
 وعليه الفراء ، قال ، ولهذا رفع من رفع تغليبا لحكم (لا) ومن نصب غلب
 حكم (إن) :

(٦) منصوب لمخالفة الأول لأن المستثنى موجب له الحكم بعد نفيه عن الأول أو عكسه ، وعليه الكسائي .

(٧) أنه منصوب بفعل مضمّر تقديره استثنى ، وعليه المبرد والزجاج .
(العامل في المضارع المرفوع (١))

(١) ذهب أكثر الكوفيين إلى أنه مرفوع لتجرده من العوامل الناصبة والجازمة . لأنه إذا دخل عليه ناصب نصب وإذا دخل عليه جازم جزم ، وإذا لم يدخله شيء من ذلك كان مرفوعا ، فعلمنا أنه بدخولها لحقه النصب أو الجزم ، وبسقوطها عنه وتجرده منها دخله الرفع .

(٢) وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بأحرف المضارعة في أوله .
ورد بعضهم على هذا بأن حروف المضارعة أجزاء من الفعل لا تنفصل عنه فإذا قلنا أنها هي العاملة أدى ذلك إلى أن يعمل الشيء في نفسه ، وبأنه لو كان الأمر على ما زعم لكان ينبغي ألا ينصب المضارع أو يجزم لوجود حرف المضارعة ابدا في أوله .

(٣) وذهب البصريون إلى أنه مرفوع لقيامه مقام الاسم ، وهذا عامل معنوي يشبه الابتداء ، والابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه .
(العامل في جواب الشرط) (٢)

(١) يقول الكوفيون إن جواب الشرط مجزوم على الجوار ، لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط لازم له لا يكاد ينفك عنه ، فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجزم ، ويقولون إن الحمل على الجوار كثير ويسوقون له شواهد من القرآن الكريم ومن أشعار العرب ، وقد رد البصريون عليهم في كل هذا .

(١) الانصاف المسألة رقم ٧٤

(٢) الانصاف : المسألة رقم ٨٤

(٢) ذهب أكثر البصريين إلى أن العامل في فعل الشرط وجوابه هو حرف الشرط ، وذلك لأن حرف الشرط يقتضى جواب الشرط كما يقتضى فعل الشرط ، وكما وجب أن يعمل في فعل الشرط فكذلك يجب أن يعمل في جواب الشرط .

(٣) وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان في جواب الشرط ، وذلك لأن حرف الشرط وفعل الشرط يقتضيان جواب الشرط فلا ينفك أحدهما عن صاحبه . فلما اقتضياه معا وجب أن يعملا فيه معا . واعترض بعضهم على هذا بأنه رأى ضعيف ، لأن فعل الشرط فعل ، والأصل في الفعل ألا يعمل في الفعل ، وإذا لم يكن للفعل تأثير والتأثير هو لأداة الشرط فإضافة ما لا تأثير له إلى ماله تأثير لا يكون ذا فائدة .

(٤) وذهب فريق إلى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط ، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط . لأن حرف الشرط حرف جزم والحروف الجازمة ضعيفة فلا تعمل في شيئين فوجب أن يكون فعل الشرط هو العامل .

(٥) وذهب المازني من البصريين إلى أن جواب الشرط مبنى على الوقف (أى السكون) ، لأن الفعل المضارع انما اعرب بوقوعه موقع الاسم ، وجواب الشرط لا يقع موقع الاسم لأنه ليس من مواضعه ، فوجب أن يكون مبنيا على أصله .

وهذا القول ليس بمعتد به عند البصريين ، لأنه لو كان الأمر كذلك لكان الفعل مبنيا بعد أدوات أخرى مثل أن وكى وأذن ولم ولما ، لأن الاسم لا يقع بعد هذه الأحرف .

(العامل في الظرف إذا وقع خبرا للمبتدأ) (١)

مثل : زيد امامك وعمر ورامك وما أشبه ذلك .

(١) الكوفيون يقولون : إن الظرف منصوب بالخلاف ، لأن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ ، فإذا قلت محمد فاهم كان فاهم في المعنى هو محمد ، أما إذا قلت محمد امامك لم تكن كلمة امامك في المعنى هي محمد ، فلما كان الخبر في هذه الحالة مخالفا للمبتدأ نصب على الخلاف ليفرقوا بينهما .

(٢) وذهب أبو العباس ثعلب من الكوفيين إلى أنه ينصب لأن الأصل في قولك (امامك زيد) حل امامك زيد ، فحذف الفعل واكتفى بالظرف فبقى منصوبا على ما كان عليه مع الفعل .

(٣) وذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدر وهو استقر ، لأن الأصل في قولك زيد امامك أن الظرف فيه على معنى (في) والأصل في امامك ، وحروف الجر لا بد لها من متعلق .

(٤) وذهب فريق من البصريين إلى أنه منصوب بتقدير اسم فاعل وهو « مستقر » ، لأن تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل .

هذه أمثلة من اختلافهم في العامل . فهل ترى لهذا الخلاف قيمة عملية أو فائدة لغوية أو أثرا معنويا في إيضاح غامض أو التوجيه إلى التعبير السليم ؟ وهل تجد له صلة بتعرف اسرار العربية وتفهم أساليبها ؟ لو كان هناك شيء من هذا لكان مسوغا لما يبذل من جهد في البحث عن العامل ، ولكن الواقع أن ذلك قليل الجدوى ، وأن الخطب اهون من ان يتطلب كل هذا العناء ، فإن الظواهر النحوية واضحة ، وقد جرت بها ألسنة العرب طبقا لما القوا في التعبير . ولو اغفلنا البحث عن العامل في كل ذلك ما ترتب على أغفالننا له اجحاف بالقواعد النحوية . بل إن التشبث بتحديد العامل وتعيين نوعه ، فيه من الإرهاق والعنت شيء كثير ، هذا إلى ما يجر إليه ذلك من تعسف في التقدير وافساد للعبارة العربية واغراق في القروض التي لا سند لها إلا ما وضع النحاة من أحكام للعامل .

وقد تعرض ابن مضاء الأندلسي (١) في كتابه (الرد على النحاة) (٢) لكثير مما أثبتته النحاة في كتبهم من آراء وعلل، واقترح أن « يحذف من النحو ما يستغنى النحوي عنه ، وأوضح رأيه في ذلك إيضاحاً مفصلاً مقروناً بالحجة العلمية . فتعرض لنظرية العامل وبسط رأيه في نقدها ، ودعا إلى الغائها وإلى الغاء كل تأويل وتقدير في الصيغ والعبارات ، وتعرض كذلك لموضوع التنازع وموضوع الاشتغال، وللعلل الثواني والثالث ، ولغير ذلك مما يجب أن يصنف منه علم النحو وتخلص منه مذاهبه وكتبه .

وآراء ابن مضاء في كتابه ترمى إلى تيسير النحو وتوجيه قواعده وجهة عملية. وإن من يقصدون إلى تذليل صعاب النحو ليجدون في هذه الآراء سنداً قوياً للإصلاح ، ومشجعاً على التجديد الذي ينشده رجال اللغة العربية في عصرنا الحديث .

المؤثرات غير العربية في وضع علم النحو

لم يكن للعرب في عصورهم الأولى تدوين أو تأليف أو بحث علمي ، ولم يكن لهم اشتغال بفلسفة أو بمنطق ، بل كانت حياتهم العقلية فطرية ومعارفهم مستمدة مما اتصل بحياتهم وما أوحى به يثنتهم .

ولما جاء الاسلام حفزهم إلى البحث والتفكير ، وذلك لما استدعاه تفهم القرآن الكريم ودراسة الدين وأحكامه من علوم ومعارف ، فكان ذلك هو

(١) هو أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي (٤١٣ - ٥٩٢ هـ) . عاش في عصر الموحدين وهو من العصور التي ازدهرت فيها الحياة العقلية بالأندلس .
(٢) نشر هذا الكتاب وحققه الدكتور شوقي ضيف الاستاذ بكلية الآداب بجامعة فؤاد الاول . وأخرجته دار الفكر العربي . وطبع في مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة .

الوثبة الأولى في الحياة الثقافية للعرب . وكانت بحوثهم وما دونوا من آثار لا تعدو التسجيل السردى ، ولم يكن لها منهج على أو نظام منطقي . فكانوا كما قال ابن خلدون : « والقوم يومئذ عرب لم يعرفوا أمر التعليم والتأليف والتدوين ، ولا دفعوا اليه ، ولا دعته اليه حاجة ، وجرى الأمر على ذلك زمن الصحابة والتابعين . . . » (١)

ثم وثبوا وثبة ثقافية ثانية ، حين درسوا ما للأمم الأخرى من ذخائر في العلم والفلسفة . وقد اشترك في هذه المرحلة أو احتل عيها الأكبر فريق من الأعاجم وغيرهم من العناصر غير العربية ، بمن نشأ في كنف الدولة الإسلامية من فرس وسريان يعاقبة ونساطرة . فاشترك كل أولئك مع العرب في نقل الفلسفة اليونانية ، وكان للسريان شأن في هذا بما نقلوا من كتب يونانية إلى لغتهم ، ثم أذاعوا ذلك في اللغة العربية حين تعلموها وأصبحت لغة لهم .

ثم نبئت من الفرس نابتة أولت اللغة العربية عنايتها ، وشدت العزم في دراستها من شتى نواحيها . دعاهم إلى ذلك أسباب : منها ما رأوا من تشجيع الخلفاء للعلم وتقريب رجاله ، ومنها أن العلم والأدب كانا من المؤهلات للناسب الكبيرة في الدولة الإسلامية ، ومنها أن اللغة العربية ليست لغتهم الأصلية فهم في حاجة إلى دراسة علومها ليعرفوا أسرارها ، وليصقلوا بذلك ألسنتهم .

ولقد كان لهؤلاء الأعاجم فضل عظيم على اللغة وعلومها ، وكان أكثر حملة العلم منهم ، قال ابن خلدون (٢) :

« من الغريب الواقع أن حملة العلم في الملة الإسلامية أكثرهم العجم فكان صاحب صناعة النحو سيبويه وأبو علي الفارسي من بعده والزجاج من بعدهما ، وكلهم عجم في أنسابهم وإنما ربوا في اللسان العربي فاكتسبوه بالمرئى ومخالطة العرب ، وصيروهم قوانين وفننا لمن بعدهم ،

(١) المقدمة الفصل السادس والثلاثون .

(٢) المقدمة الفصل الثالث والثلاثون

وقد نشطت هذه البحوث النحوية واللغوية في العراق ، وكانت البصرة والكوفة مسرحاً للعلماء ومستراداً للباحثين ولشادين ، وقد التقت فيهما عناصر متعددة من غير العرب . ولا شك أن هذا الامتزاج له أثره الفكري والعلي . وفوق هذا كان بين نخاة البصرة والكوفة كثير من الشيعة والمعتزلة الذين اشتغلوا بالحكمة الأجنبية ونهجوا في التفكير منهجاً منطقياً فلسفياً . وإلى جانب كل ذلك ما كان قد نشط بين القوم عامة في تلك الحقبة ، من عنايتهم بدراسة الفلسفة وتفهم آراء الفلاسفة وقراءة كتبهم .

هذا هو الجو العقلي والدراسي الذي نبتت فيه القواعد النحوية ، كما نبت غيرها من فروع الثقافة ، وهؤلاء هم الرجال الذين أعملوا فيها عقولهم : جو مشبع بالتفكير الفلسفي والمنطقي ، ورجال لهم ، أو لفريق كبير منهم ، ثقافات أخرى واطلاع على ذخائر علمية لم تكن معهودة للعرب . والذي ينتظر بعد كل هذا أن يتجه التفكير في علم النحو والتأليف فيه اتجاهها أساسه الأسباب والنتائج ، والعلل ومعلولاتها ، والتقسيم والتبويب والشروط والقيود ، وغير ذلك مما صبغت به أساليب التفكير والبحث . فهل لنا أن نقول إن في بحوث النحو ومؤلفاته مظاهر أو عوامل غير عربية ؟

لننظر قبل ذلك في نظام القواعد النحوية في بعض اللغات التي كان للشتغلين بالنحو العربي صلة بها أو بمن يعرفونها ، لنرى ما هنا لك من تشابه بين قواعدها وقواعد اللغة العربية .

(١) « في اللغة السريانية ^(١) » :

(١) هي إحدى اللغات السامية الشمالية و فرع من اللغة الآرامية . وهي لغة السريانين القدماء الذين كانوا يسكنون الشام والجزيرة والعراق وآشور .

نجد في قواعدها الموضوعات الآتية :

(١) الضمائر المنفصلة للذكر والمؤنث والمخاطب والغائب والمفرد والجمع
(٢) أسماء الإشارة .

(٣) تقسيم الاسم إلى مذكر ومؤنث ثم إلى مفرد وجمع ^(١) .

(٤) صيغتا المذكر والمؤنث في الأعداد من ١ - ١٩ وهي في الأعداد

من ١ - ١٠ بعكس المعداد ، تذكر مع المؤنث وتؤنث مع المذكر .

(٥) الفعل المجرد والمزيد . والمجرد إما ثلاثي وإما رباعي .

(٦) أصول الكلمات ثلاثية ، وهي : الفاء والعين واللام وما عداها زوائد

(٧) الأفعال المهموزة والمعتلة بالواو أو بالياء أو بالآلف .

(٨) الفعل المضعف .

(ب) « وفي اللغة العبرية » :

نجد الظواهر الآتية :

(١) تحرك الحروف بحركات كما في العربية . فتحرك بالفتحة

والكسرة والضمة .

(٢) الكلمة أنواع ثلاثة اسم وفعل وحرف .

(٣) من أقسام الاسم : اسم الذات واسم المعنى .

والعلم منه اسم الذات ، واسم منكر ، واسم جمع . واسم جنس .

(٤) ينقسم الاسم إلى مفرد ومثنى وجمع ، والجمع نوعان مذكر ومؤنث

(٥) النعت يتبع منعوته في تعريفه وتنكيره وفي إفراده وجمعه (٢) ، وفي

تذكيره وتأنيته .

(١) ليس المثنى وجود في السريانية الحديثة .

(٢) لا فرق بين المثنى والجمع في الصفة وفي الفعل وفي الضمير .

(٦) الضمير البارز والمستتر .

(٧) الضمائر المنفصلة منها ما يختص بالرفع ومنها ما يختص بالنصب .

(٨) ينقسم الفعل إلى ماض وحال ومستقبل وأمر . وإلى لازم ومتعد إلى مفعول أو إلى اثنين .

(٩) الفعل المعتل منه المثال والأجوف والناقص والمضعف .

(١٠) صوغ الأمر من المستقبل بتجريده من حرف المضارعة .

(ج) « وفي اللغة الفارسية » :

اللغة الفارسية لغة آرية ، فليس بينها وبين اللغة العربية السامية تشابه في الخصائص ولا في القواعد النحوية :

(ا) فالجملة الفعلية في الفارسية يذكر فيها الفاعل ثم المفعول ثم الفعل .

(ب) وليس في الفارسية علامة للتذكير والتأنيث ، ولا أداة للتعريف

كالآلف واللام ولا وجود فيها للشئى ، ولا لحركات الاعراب .

(ج) حالة الفاعلية في الفارسية تقابل حالة الفاعل وكذلك حالة المبتدأ

في العربية ، والاسم في هذه الحالة يكون مسنداً إليه .

(د) المصدر في اللغة الفارسية هو أصل الأفعال بجميع صيغها وهو

كذلك أصل جميع المشتقات (١) .

وهناك فروق شتى بين أصول اللغتين ولا ننتظر أن يكون للفارسية أثر

في قواعد اللغة العربية .

على أنه يظن أن فكرة المسند إليه والمسند في اللغة العربية أصلها

فارسي . ورأى بعضهم أن الخلاف النحوى في اللغة العربية في أن أصل

المشتقات هو المصدر أو هو الفعل قد يكون منشؤه اللغة الفارسية وثأثر

النحاة الفرس بها .

ويدو من هذه العناصر النحوية التي سردناها أن هناك تشابها في كثير من النواحي في الخصائص اللغوية والنحوية بين اللغة العربية واللغات التي عاصرتها واختلط أهلها بالعرب من لغات سامية وغيرها . فهل معنى هذا أن واضعي علم النحو والباحثين فيه قد حاكوا ما في اللغات الأخرى من إطلاحات وتقسيم ؟

قد يتلمس من يميلون إلى هذا الظن أسبابا لتعزيز وجهة نظرهم من أن الذين قاموا بهذه الحركة النحوية كانت جمهرتهم عن عناصر غير عربية ومن لهم اطلاع على لغات أخرى شرقية ، أو اتصال بمن يعرفون هذه اللغات ويلبسون بقواعدها .

ولكن البحث التاريخي لمعظم اللغات التي اتصل أهلها بالعرب لا يساعد على إثبات هذه الظنون ، بل إنه يدل في بعض النواحي على العكس وهو أن بعض هذه اللغات قد استرشد نحاتها بالقواعد النحوية للغة العربية . وقد أورد صاحب كتاب (اللمعة الشبيهة في نحو اللغة السريانية) (١) ما يأتي (٢) :

« في القرون الخمسة الأولى من العصر السعيد للغة السريانية ، لم يكن ، على ما نعهد ، عند السريان كتب نحوية أو لغوية لضبط قواعد الكلام . فكان الطلاب يتعلمون اللغة ويحكمونها بالنقل والتقليد والمطالعة الكثيرة ، ولم يظهر كتاب ضبط قواعد اللغة السريانية على ما اتصل بنا إلى بعد زمان المسيح بقرون ، وذلك عند الشرقيين (٣) أولا . وأقدم من يذكر من ألف شيئا من ذلك كان يوسف الالهوازي الذي اشتهر بالتدريس في مدرسة

(١) طبع هذا الكتاب بالموصل سنة ١٨٩٦ ومؤلفه هو السيد أفليميس يوسف داود مطران دمشق على السريان (٢) ج ١ ص ٢٠٣ وما بعدها .

(٣) السريان منهم الشرقيون ، وهم الفسطوريون واقتهم لغة مدينة نصيبين ، ومنهم الغربيون ، وهم اليعقوبيون واقتهم لغة مدينة الرها . وقد اشتهرت مدرسة الرها ومدرسة نصيبين في الدرس وإذاعة الثقافة ، وكلا المدينتين من مدن الجزيرة بين نهري دجلة والفرات

(نصيبين) المشهورة وتوفي سنة ٥٨٠ للميلاد. وأول من اشتهر من النحويين الغربيين كان يعقوب الرهاوى أسقف الرها ، الذى اشتهر بفنون كثيرة ، ولا سيما أدب اللغة السريانية ، وتوفي سنة ٧٠٨ م .

« واشتغل بعد هذين كثير من الشرقيين والغربيين بفن نحو اللغة السريانية فى القرن التاسع وما بعده ، ومنهم (يوحنا بن زعبي) فى القرن الثالث عشر ، فقد فاق جميع الذين سبقوه . فانه وسع قواعد النحو وفصلها تفصيلا مستوعبا إذا كانت جميع الكتب النحوية التى كتبت إلى زمانه مشتملة على أبواب قليلة من أبواب هذا الفن .

« واشتهر فى القرن الثالث عشر أيضا بين الغربيين (يعقوب البرطلى) المعروف بساويرس . وله رسائل مختصرة فى بعض أبواب النحو السريانى . ولكن الذى حاز قصب السبق فى هذا الفن على جميع النحاة السريانيين الذين ظهروا قبله وبعده هو (غريغوريوس بن العبرى) المعروف بأبى الفرج الذى اشتهر فى القرن الثالث عشر ، وله مصنفات شتى فى نحو اللغة السريانية .

« إلا أن ابن العبرى مع كل فضله يعاب من وجه بأنه فى أبواب شتى من قواعد السريانية لم يدرك الأساس المبنية هى عليه ، ولم يتوصل إلى وضع أصول ضابطة لها ، وأنه مع غزارة علمه الفائقة كل وصف ، لم يكن له خبرة كافية بأحوال اللسان السريانى القديم قبل أن حصل على الهيئة التى رآه عليها .

« وما يقضى بالعجب أن النحاة السريانيين لم يظهر فيهم أحد نظر إلى قواعد اللغة السريانية وبحث عنها كما تقتضى طبيعة هذه اللغة ، إذ أنهم غالبا اقتدوا بنحو اللغة اليونانية التى منهاجها يختلف اختلافا عظيما عن منهاج اللغة السريانية ، فلا ترى أحدا منهم بحث عن أصول الأسماء والأفعال ، ولا عن الفرق بين الأفعال الثلاثية أو الرباعية وبين المزيد فيها ، ولا أحدا نظر إلى أحوال اللغة السريانية بالمقابلة إلى اللغات السامية أخواتها ، ولا سيما اللغة العربية .

« وفي ذلك فاق النحاة اليهود على السريانيين ، فافهم بنوا كل قواعد نحو اللغة العبرية على القواعد التي وضعها النحاة العرب والتي تناسب اللغات السامية مناسبة تامة ، وفي ذلك فضل عظيم للنحاة العرب ، وقابلوا أكثر قواعد اللغة العبرية بقواعد اللغة العربية . وهكذا وقفوا على حقيقتها وعاملوها حق المعاملة ، نعم إن ابن العبري اقتدى في لغته النحوية بنحاة العرب ، لكن في أبواب من النحو فقط ، كالمبتدأ والخبر والتوكيد والبدل والعطف ، وهي أبواب يمكن الاستغناء عنها ، وكان -مه- أن يقتدى بنحاة العرب في أبواب التصريف الذي منه يعرف كنه بناء الكلمات السريانية على قواعده الحقيقية ، وهو أهم ما تشتمل عليه هذه الصناعة . »



وأما اللغة اليونانية ففي أصولها النحوية قليل مما في اللغة العربية . فذهب أرسططاليس في المنطق تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف ويقول كذلك : إن الزمان والمكان هما كالوعاء للأشياء إذ لا بد لكل شيء مخلوق أن يكون واقعا في زمان من الأزمنة وفي مكان من الأماكن ، ويقول السنيور جويدي (١) : إن هذا هو أصل تسمية النحويين للمفمول فيه ظرفا أي وعاء .

على أن هذا لا يدل على أن نحاة العرب قد أخذوا شيئا عن قواعد اللغة اليونانية وذلك لاختلاف منهج هذه اللغة عن اللغات السامية ، ولأن ما وصل إليه العرب من علوم اليونان وثقافتهم إنما كان في أول الأمر عن طريق السريان وما نقلوا من كتب إلى اللغة العربية . والسريان في المراحل الأولى لوضع قواعد لغتهم لم يسيروا طبقا لما تقتضى طبيعتها إذ أنهم جاروا قواعد اللغة اليونانية . وإن الذي انتشرت مؤلفاته في قواعد اللغة السريانية في القرن الثالث عشر هو ابن العبري . وقد رأينا في العبارة السابقة التي اقتبسناها

(١) راجع محاضرات أدبيات الجغرافيا والتاريخ واللفظ عند العرب .

من كتاب اللمعة الشهية أنه اقتدى في لغته النحوية بنحاة العرب في أبواب من النحو .

من كل هذا يبدو أن علم النحو في اللغة العربية سار طبقاً لطبيعة هذه اللغة ولجهود علماءها ، وما هدام إليه النظر في أساليبها وخصائصها .

على أنه لا يضير اللغة العربية أن يثبت الباحثون أو أن ينقوا أن قواعدهم قد دونت على نهج من وحى لغات أخرى تمت إليها بصلة من النسب في الأصول والخصائص ، فإن الاهتمام إلى هذه الخصائص ليس بالأمر العسير لمن يريد أن يضع قواعد اللغة العربية وضعا صناعيا أو عليها له أصوله وفروعه ، ويمكن فيه أن يتبع الباحث ألفاظها وتراكيبها ويحيل فيها فكره ، وهو حينئذ واجد أن هذه الخصائص تسترعى النظر وتستوقف الملاحظة ، فإنها ظواهر محسوسة التزمها العرب في أكثر الأحوال . والذي يتطلبه البحث بعد ذلك إنما هو الترتيب والتقسيم والتبويب ووضع الاصطلاحات والتعريف العلمي بالحقائق ، وقد اتجه الباحثون إلى ذلك فيما اتجهوا إليه من بحوث في الثقافة العربية واستمروا في التمهيد والمزاولة سنوات متعاقبة انتهت بهذا التفصيل المستفيض في القواعد النحوية .

كل هذا قد يبدو بحثاً عربياً يستطيع الفكر أن يهتدى إليه دون حاجة إلى القول بأنه ناشئ عن فلسفة أجنبية . وإن كنا لا ننكر أنه نشأ عن ميل إلى التبويب والتقسيم مما ألفته عقول هؤلاء الدخلاء في العروبة ، أو أولئك الذين لهم إلمام بثقافات أخرى لها طابعها ونظامها . ولا نستبعد كذلك أن يكون لوحي الثقافات الأجنبية أثر في هذا .

ولكن الذي يستوقف النظر ويدعو إلى البحث في أسبابه ، هو هذه الناحية الجدلية المتصلة بالأسباب ونتائجها والعلل ومعلولاتها ، وهي الناحية التي يبدو فيها الاتجاه إلى النهج الفلسفي في التفكير الذي غمر القواعد النحوية وتحكم في أوضاعها ، حتى أصبح من شعائر كثير من المؤلفين ألا يتركوا عللاً تتلمس أو أسباباً تنتحل إلا أحصوها وأغرقوا في الإحصاء .

وكأنهم أرادوا بهذا أن يوفوا علم النحو حقه الكامل من جهة التأليف والتبويب والتنسيق ، وأن يتحروا الدقة في الأداء العلمي ، وفي إقامة الأساليب العربية على دعائم من المنطق ، فسدوا التعاريف وساقوا الأسباب والعلل . وقد أوردنا فيما سبق طائفة من التعليلات النحوية ، وأشرنا إلى اختلاف النحاة في (العامل) ، ولعلك واجد في كل ذلك ، وفيما سلك النحاة من نهج في التقسيم وتنظيم الموضوعات المختلفة ، مظاهر من أصول المنطق ، وألوانا من المسلك الفلسفي في البحث والتفكير ، واتجاها إلى إخضاع التراكيب والأساليب والخصائص العربية التي نطق بها العرب على سجيتهم ، إلى نوع من النظام العلمي والتعليل الفلسفي .



لعلنا بعد هذا نستطيع أن نقول : إن علم النحو في أصوله وأقسامه وأبوابه وخصائصه ، قد نبع من اللغة العربية نفسها ومن طبيعتها ومقوماتها . وإن هذه النواحي الفلسفية في العلل والتعاريف والعوامل ، قد اتجه النحاة إلى التفكير فيها طوعا للمؤثرات العامة التي أثرت في العقلية العربية ، ووجهت الثقافة العربية ونظام البحث فيها توجيها علميا فلسفيا . أي أن علم النحو علم عربي أخرجه عقول لها من النظام العلمي والمنطقي والفلسفي نصيب .

المؤلفات النحوية

القواعد النحوية نتيجة لجهود متماسكة متلاحقة بذلتها طبقات النحاة التي بدأت بأبي الأسود الدؤلي « المتوفى سنة ٦٩ هـ » ، وكان آخرها طبقة المبرد البصري « سنة ٢٨٥ هـ » وأبي العباس ثعلب السكوني « سنة ٢٦١ هـ » ، وذلك في أواخر القرن الثالث الهجري ، وكانت جهود هذه الطبقات متدرجة يكمل بعضها بعضاً ، فمن علمائها من علل النحو ، ومنهم من وضع أسس القياس فيه ، ومنهم من بدأ المراحل الأولى من التأليف ، ومنهم من تولى الشرح والتكميل والتهديب ، حتى وصل علم النحو إلى صورته الكاملة في نحو قرنين ونصف قرن من الزمان .

وقد بدأ التأليف في الطبقة الثانية البصرية ، واستمر يتدرج في أشكال متعددة وبأساليب مختلفة ، ولو كانت جميع هذه المؤلفات في شتى أوضاعها بين أيدينا الآن لاستطعنا أن نعرف تدرج التأليف النحوي على وجه دقيق ، ولكن كثيراً منها قد ضاع ، بما توالى من أحداث الزمن ، وكان الضياع نصيب أول المؤلفات في هذا العلم ، وهو ما وضعه عيسى بن عمر . فانهم يروون أنه وضع كتابين ، وهما الاكمال والجامع ، وفيهما يقول بعضهم :

بطل النحو جميعاً كله غير ما ألف عيسى بن عمر
ذاك اكمال وهذا جامع وهما للناس شمس وقر

وأول كتاب شامل في النحو هو كتاب سيديويه ، ويحییء بعده كتاب المفصل للزمخشري ، وبين عصرى هذين المؤلفين أكثر من ثلاثة قرون ظهرت فيها بعض الكتب النحوية . ومنها كتب مستقلة في بعض مباحث النحو ، مثل : رسالة للكسائي في لحن العامة ، والمذكر والمؤنث للفراء . والمقصود والممدود لابن ولاد ، وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه « سنة ٣٧٠ » ،

وملحة الاعراب للحريري « سنة ٥١٦ واصلاح المنطق لابن السكيت وسر النحو لأبي العباس ثعلب .

ومنها كتب جاءت البحوث النحوية والصرفية في ثناياها أو في بعض فصولها ، مثل كتاب الكامل للبرد ، وكتاب المقتضب له أيضا ، والأمالى للزجاجي « سنة ٢٢٩ ، والخصائص لابن جني وسر الصناعة له أيضا ، وكتاب الأصول لابن السراج « سنة ٢٦١ » . وكتاب الايضاح لأبي علي الفارسي وكتاب التكملة له أيضا ، وغير ذلك ، وبعض هذه الكتب لا يزال مخطوطا

ويجيء بعد كتاب الرمخشري كتب ابن الحاجب وهي : الكافية في علم النحو والشافية في علم الصرف . ثم تجيء الألفيات وهي : ألفية ابن معطي ، ثم ألفية ابن مالك ، وهي محور للدرس والتحصيل في وقتنا الحاضر . ثم تجيء كتب أخرى تجمع شمل القواعد النحوية في أساليب مختلفة مثل كتب ابن هشام وكتب السيوطي .

وفي المشهور بما في أيدينا من هذه المؤلفات صورة لتدرج التأليف في علم النحو ، وسنورد عرضا مجملا لما تضمنته هذه الكتب لنتبين من ذلك اتجاهها ومادتها وطريقتها .

كتاب سيبويه

سيبويه هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر . وقد ذاعت شهرته في عالم النحو ، وكان كتابه دعامة هذا العلم ، وظل حقبة من الزمن مرجع النحاة وقبله الدارسين ، ومحورا للبحث والشرح ، وكانت دراسته دليل البراعة وميزان التحصيل . وقد أصبحت كلمة (الكتاب) علما عليه ، فكان يقال في البصرة قرأ فلان الكتاب فلا يشك في أنه كتاب سيبويه ، وكانت له مكانة في عصره وفي العصور التي تلت .

قال الجاحظ (١) : أردت الخروج إلى محمد بن عبد الملك الزيات وزير المعتصم ، ففكرت في شيء أهديه له ، فلم أجد شيئا أشرف من كتاب سيويوه فلما وصلت إليه قلت له : لم أجد شيئا أهديه لك مثل هذا الكتاب ، وقد اشتريته من ميراث الفراء . فقال : والله ما أهديت لى شيئا أحب إلى منه . ويقال إن الجاحظ لما وصل إلى ابن الزيات بكتاب سيويوه ، أعلمه به قبل إحضاره ، فقال له ابن الزيات : أو ظننت أن خزائننا خالية من هذا الكتاب ؟ فقال الجاحظ : ما ظننت ذلك ، ولكنها بخط الفراء ، ومقابلة الكسائي ، وتهذيب عمرو بن بحر الجاحظ يعنى نفسه . فقال ابن الزيات : هذه أجل نسخة توجد وأعزها ، فأحضرها إليه فسر بها ووقعت منه أجل وقع .

وقد اهتم النحاة بهذا الكتاب وعنى كثير منهم بشرحه وبالتعليق عليه ، فشرحه أبو سعيد السيرافي (توفي سنة ٣٦٨) شرحا أهجب به المعاصرون له ، حتى حسده أبو على الفارسي لظهور مزاياه على تعليقه التي علقها عليه (٢) وشرحه أيضا على بن سليمان المعروف بالأخفش الأصغر (توفي سنة ٣١٥) وكذلك أبو الحسن على بن سليمان الرمانى (توفي سنة ٣٨٤) ، وأبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب ، وأبو القاسم محمود ابن عمر الزحشرى وغير هؤلاء .

وشرح شواهدة أبو العباس محمد بن يزيد المبرد وكذلك الأعلم يوسف ابن سليمان بن عيسى الشنتمرى (سنة ٤٧٦) وعبد الله بن الحسين أبو البقاء العكبرى (سنة ٦١٦) وغير هؤلاء .

وقد تضمن كتاب سيويوه أبوابا متعددة عاجلت جميع المسائل النحوية .
ففى الجزء الأول تعرض للموضوعات الآتية على الترتيب :
الكلم وأقسامه - اللزوم والمتعدى - ما ينصب مفعولين أو أكثر - ضمير

(١) وفیات الاعیان لابن خلدون - كان ج ١ ص ٤٨٧ .

(٢) كشف الظنون ج ٢ ص ٢٨٢

الشأن - التنازع في العمل - الاشتغال - الالغاء - البطل - عمل اسم الفاعل -
عمل المصدر - الصفة المشبهة - المصدر - أسماء الأفعال - حذف العامل -
التحذير - المفعول معه - المفعول المطلق - المفعول لأجله - الحال - الظرف -
الجر - التوابع - النعت السببي - علم الجنس - المبتدا - إن واخواتها - كم -
النداء - الندبة - الاختصاص - الترخيم - «لا» التي لنفي الجنس - الاستثناء
- الضمير - أى - المضارع - النواصب والجوازم - إن وأن «المشددتين» -
أن وإن «المخففتين» أم - أو .

وفي الجزء الثانى عالج الموضوعات الآتية :

ما ينصرف وما لا ينصرف - الأضافة وهو باب النسبة - التثنية -
الجمع - الأضافة لياء المتكلم - التصغير - حروف القسم - حذف
تنوين العلم إذا وصف بابن - النون الثقيلة والخفيفة - الفعل المضعف -
المقصود والممدود - العدد - بناء الأفعال (صيغها) - الامالة - همزة
الوصل - التقاء الساكنين - الوقف - حروف الزوائد - الاعلال
والابدال - الادغام .

والكتاب خال من المقدمة ومن الخاتمة ، وليس فيه تقسيم أو ترتيب
كالذى نجده فى كتب النحو التى جاءت بعده . وليس فيه فى أكثر الأحوال
تلك الاصطلاحات النحوية التى نعرفها .

وإليك أمثلة من عناوين أبوابه توضح بعض ما نشير إليه :

- ١ - الفاعل الذى لم يتعده فعله إلى مفعوله ، أى الفعل اللازم .
- ٢ - المفعول الذى لم يتعده فعله ولم يتعد إليه فعل فاعل ، أى المبنى
للجهول .

- ٣ - الفاعل الذى يتعده فعله إلى مفعولين . فان شئت اقتصرت على

المفعول الأول . وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول ، أى
المفعولين اللذين ليس أصلهما المبتدأ والخبر .

٤ - الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين . وليس لك أن تقتصر على
أحد المفعولين دون الآخر . أى أصلهما المبتدأ والخبر .

٥ - الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل الى اسم المفعول ، واسم الفاعل
والمفعول فيه لشيء واحد ، وذلك مثل كان ويكون وصار وما دام وليس
وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر ، أى النواسخ .

٦ - باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل
الذى يفعل به ، وما كان نحو ذلك . مثل : ضربت وضربنى زيد . وضربت
وضربنى زيدا . أى باب التنازع فى العمل .

٧ - باب من الفعل يبدل فيه الآخر من الأول . ويجرى على الاسم كما
يجرى أجمعون على الاسم وينصب بالفعل لأنه مفعول . مثل ضرب عبد الله
بطنه وظهره . وضرب زيد الظهر والبطن « بالرفع » . ومطرنا سهلنا وجباننا
« بالرفع » وإن شئت كان على الاسم بمنزلة أجمعين توكيداً ، وإن شئت نصبت ،
أى باب البدل .

٨ - باب من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث
مثل رويد زيدا ، وحيل الثريد . أى أسماء الأفعال .

٩ - ما ينصب من المصادر لأنه عذر ، مثل فعلت ذاك حذار الشر ،
أى المفعول له .

١٠ - ما جرى من الصفات غير العمل على الاسم الأول إذا كان لشيء
من سببه ، مثل مررت برجل حسن أبوه ، أى النعت السببي .
هذه أمثلة من موضوعاته واصطلاحاته .

أما الطريقة التى يتبعها فى عرض هذه الموضوعات ، فإنها مقرونة بالأمثلة

الإيضاحية التي يبدأ بها في كثير من الأحوال ، ويسوق في خلال الشرح طائفة منها ، ويقرن ذلك بالشواهد ، وفي الكتاب أكثر من ألف شاهد من شعر الجاهليين والاسلاميين ، وقد أصبح كثير من شواهد وأمثله شائعا بين النحاة فساقوه في كتبهم ، وأخذوه اللاحق منهم عن السابق .

والكتاب مجهود على يدل على دقة سيديويه في الامام بالقواعد النحوية ، وهو صورة لجهره وجهود الطبقات التي سبقتة ، وقد قام بجمعها وتنظيمها على الأسلوب الذي ارتآه .

ولسنا نرى محلا للتغالي في الشك في أن سيديويه هو الذي صنفه ، ما دمنا نتقبل التأليف على هذه الأوضاع والصور ، وهي أن يدون المؤلف ما تلقاه عن أساتذته ، وما وصل اليه أئمة عصره ومن سبقوهم ، ويجمع متفرق الآراء ومختلف الشواهد ، ويخرج من كل ذلك كتابا يكون له فيه على الأقل فضل التنظيم وحسن العرض والامام بما عرف من المباحث بين الدارسين .

وكتاب سيديويه صورة من هذا ، تتمثل فيه الأوضاع والبحوث منذ نشأتها إلى عصره ، فان سلسلة التلقي منذ البدء إلى سيديويه تسير كما يأتي :
كان أبو الأسود زعيم الطبقة الأولى من النحاة ، ومن أشهر من أخذوا عنه يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم .

« ١ » وعن يحيى بن يعمر أخذ عبد الله الحضرمي ، وعن الحضرمي أخذ عيسى بن عمر الثقفي ، وعن عيسى أخذ الخليل بن احمد ، وعن الخليل أخذ سيديويه ، وقد أخذ سيديويه أيضا عن عيسى بن عمر .

« ٢ » وعن نصر بن عاصم أخذ أبو عمرو بن العلاء ، وكذلك عن عبد الله الحضرمي ، وعن أبي عمرو أخذ يونس بن حبيب وكذلك عيسى بن عمر ، وعن يونس أخذ سيديويه .

وكان كل من هؤلاء العلماء يأخذ عن أستاذه ثم يأخذ تلاميذه عنه ، وكانت الحقائق العلية تنال منهم عناية وتمحيضا ورويا بعضهم عن بعض ،

ولم يكن لتدوينها على هيئة كتاب نصيب كبير ، إلا ما قيل عن عيسى بن عمر من أنه ألف كتابين وهما الاكمال والجامع ، وقد أشرنا إلى ذلك . ويقولون أن سيديويه قد أخذ ما فيهما وأضاف إليه ما تلقاه عن أستاذه الخليل واستعان بكل ذلك على تدوين كتابه . ولو كانت أراء النحاة قبل سيديويه قد وصلت إلينا جميعها مدونة لاستطعنا أن نتبين حقيقة ذلك ، وأن نعرف ما ينسب منها إلى سيديويه وحده وما كان لغيره من سبقوه ومن أخذ عنهم .

ومهما يكن من شيء فإن ما تضمنه كتاب سيديويه إنما هو خلاصة وافية أملت بجميع مسائل النحو ، وقد وضعت بطريقة يتجلى فيها الأسلوب العلمي لعرض المسائل في تلك العصور ، وتدل على فضل سيديويه وعلى عنايته هو ومن سبقوه بالبحث وتبعية الخصائص التي اشتملت عليها لغة العرب .

(كتاب المفصل للزمخشري)

الزمخشري علم من أعلام الثقافة العربية ، وله آثار جليلة في شتى نواحيها : في التفسير والحديث والأدب والنحو . وكتاب « المفصل » له شأن في علم النحو ، وقد نال عناية بالدرس والشرح ، فقد شرحه ابن الحاجب وسماه الايضاح ، وشرحه العكبري وابن مالك وابن يعيش وكثيرون غيرهم ، وهذا الشرح الأخير لابن يعيش ذائع متداول ومرجع للدارسين .

وقد جاء في مقدمة الكتاب ما يأتي :

« لقد ندبني ما بالمسلمين من العرب ، إلى معرفة كلام العرب . وما مني من الشفقة والحذب ، على أشياعي من حفدة الأدب ، لإنشاء كتاب في الإعراب ، محيط بكافة الأبواب . مرتب ترتيبا يبلغ بهم الأمد البعيد بأقرب السعي ، ويملا سجالهم بأهون السقي . فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب المفصل في صنعة الإعراب ، مقسوما أربعة أقسام : القسم الأول في الأسماء ، القسم الثاني في الأفعال ، القسم الثالث في الحروف ، القسم الرابع في المشترك

من أحوالها ، وصنفت كلا من هذه الأقسام تصنيفا ، وفصلت كل صنف منها تفصيلا حتى رجع كل شيء إلى نصابه واستقر في مركزه ،

وقد حقق الزمخشري ما قال ، فالكتاب مرتب ترتيبا تأليفيا يجمع بين المتجانس من الموضوعات ، وهو يمثل مرحلة من مراحل التدرج في اخراج علم النحو ، وقد ألم بما في كتاب سيبويه في نظام علمي أوضح ، وبأسلوب أقرب إلى ما نعرف الآن من تقسيم وتعبير واصطلاحات في هذا العلم ، وقد سار في موضوعاته وأقسامه الأربعة التي أشار إليها مؤلفه على التفصيل الآتي :

١ - (القسم الأول) قسم الأسماء ، ويتضمن ما يأتي :

معنى الكلمة والكلام - أصناف الاسم - اسم الجنس - العلم - الاسم والكنية واللقب - المفرد والمركب - المنقول والمرتل - الاسم المعرب - ما يستوفى منه حركات الاعراب والتنوين وما يمنع من الصرف والجر - وجوه إعراب الاسم :

المرفوعات : الفاعل - المبتدأ والخبر - خبر إن واخواتها - خبر « لا » التي لنفي الجنس .

المنصوبات : المفعول المطلق - المفعول به - المنصوب باللازم ضمارة ، ومنه المنادى وما يقصد به الاختصاص ، والمنصوب على التحذير ، وما أضمر عامله على شريطة التفسير (الاشتغال) - الترخيم - التحذير - المفعول فيه - المفعول معه - المفعول له - الحال - التمييز - الاستثناء .

المجرورات : الإضافة - التوابع : التأكيد ، الصفة ، البدل ، عطف البيان - ومن أصناف الاسم المبني : (المضمرات - أسماء الإشارة - الموصولات - أسماء الأفعال والأصوات - الظروف - المركبات - الكنایات) .

المتنى - المجموع بأنواعه - النكرة والمعرفة - المذكر والمؤنث - المصغر - المنسوب - العدد - المقصور والممدود - الأسماء المتصلة بالأفعال (أى المشتقات) وهى ثمانية : المصدر ، اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفة المشبهة

اسم التفضيل ، أسماء الزمان والمكان ، اسم الآلة - المجرد والمزيد من الأسماء
٢ - (القسم الثانى) قسم الافعال . ويتضمن ما يأتى :

أقسام الفعل - وجوه إعراب المضارع ، المرفوع ، المنصوب ومواضع
نصبه ، المجزوم ومواضع الجزم - المتعدى وغير المتعدى - المبني للمفعول -
أفعال القلوب - الافعال الناقصة - أفعال المقاربة - فعلا المدح والذم - فعلا
التعجب - المجرد والمزيد من الافعال .

٣ - (القسم الثالث) قسم الحروف ، ويتضمن ما يأتى :

حروف الاضافة (حروف الجر) - الحروف المشبهة بالفعل (إن
وأخواتها) - حروف العطف - حروف النفي - حروف الاستثناء - حرفا
الخطاب (الكاف والتاء) - حروف الصلة (أى الزائدة) - حرفا التفسير
(أى وأن) - الحرفان المصدريان (ما ، أن) - حروف التحضيض - حرف
التقريب (قد) - حروف الاستقبال - حرفا الاستفهام (الهزمة وهل) -
حرفا الشرط (إن ، لو) - اقتران الجواب بالفاء - حرف التعليل (كى) -
حرف الردع (كلا) - اللامات ، وهى سبعة أنواع : لام التعريف ، ولام
جواب القسم ، واللام الموطئة ، ولام جواب لو ولولا ، ولام الأمر ، ولام
الابتداء ، واللام الفارقة بين إن المخففة والنافية - تاء التأنيث الساكنة -
التنوين وهو خمسة أضرب - النون المؤكدة - هاء السكت - شين الوقف -
حرف الانكار .

٤ - (القسم الرابع) وهو القسم المشترك ، ويتضمن ما يأتى :

الامالة - الوقف - القسم - تخفيف الهزمة - التقاء الساكنين - حكم
أوائل الكلمة ، همزة الوصل ، - زيادة الحروف ، أحرف الزيادة ، - ابدال
الحروف - الاعتلال - الادغام .



هذه هي مباحث الكتاب . وترى فيها ، كما قلنا ، نظاما وجمعا للبتجانس

من الموضوعات ، مما لم يكن في كتاب سيبويه . وترى كذلك أغلب المصطلحات النحوية المستعملة الآن في الكتب التي بين أيدينا .

والكتاب فوق هذا سهل واضح في عبارته وأسلوبه العلمي . وليس في الكتب التي بينه وبين كتاب سيبويه ، مما وصل إلينا ، كتاب عالج المباحث النحوية علاجا كاملا شاملا ، فانما هي مؤلفات في موضوعات نحوية خاصة ، أو في مباحث صرفية هي أقرب إلى الصبغة اللغوية ، أو بحوث نحوية تجيء في ثنايا الموضوعات الأدبية ، وفي خلال شرح القصائد أو المقطوعات أو غيرها .

فكتاب «المفصل» يعتبر مرحلة تامة النمو ، وحلقة كاملة الوضع في سلسلة البحوث النحوية .

(كتب ابن الحاجب) سنة ٥٧٠ أو ٥٧١ - سنة ٦٤٦

جاء ابن الحاجب بعد الزمخشري بأكثر من مائة وثلاثين عاما . وله في النحو والصرف كتابان وهما : «الكافية» في النحو ، و«الشافية» في الصرف وهما ذائعان بين كتب هذين العليين . وقد عني بشرحهما كثير من العلماء .

فن أهم شروح الكافية شرح الشيخ رضى الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي (١) ، توفي سنة ٦٨٦ ، قال السيوطي : «لم يؤلف عليها بل ولا في غالب كتب النحو مثله جمعا وتحقيقا وحسن تعليل ، وقد أكب الناس عليه وتداولوه ، واعتمده شيوخ هذا العصر ومن قبلهم في مصنفاتهم ودروسهم ، وله فيه أبحاث كثيرة مع النجاة ، واختيارات جمة ، ومذاهب ينفرد بها ، (٢)

ومن شروح الشافية شرح الشيخ رضى الدين شارح الكافية ، وشرح

(١) استرأباد : بلدة من ألال طبرستان

(٢) بغية الوعاة من ٢٤٨

الجاربردى احمد بن الحسن نحر الدين المتوفى سنة ٧٤٦

والبحوث التى تضمنها كتاب الكافية تسير فى اصطلاحاتها وفى نهجها العام وفى ترتيبها بطريقة تشبه فى كثير من النواحي ما اتبعه الرنخسرى فى كتابه «المفصل»، فقد بدأ بشرح الكلمة والكلام والاسم والمعرب والاعراب وعلاماته، ثم تكلم على المرفوعات من الاسماء وعلى المنصوبات والمجرورات ثم على التوابيع، ثم عن النكرة والمعرفة وعن المذكر والمؤنث والمثنى والجمع وعن المشتقات. ثم تكلم عن الفعل وأقسامه وأنواعه ثم عن الحرف وشرح أنواع الحروف.

والمباحث التى تضمنها كتاب «الشافية» تسير فى مادتها وطريقتها على نهج يقرب مما نجده الآن فى كتب الصرف المعروفة. وإلى جانب ذلك بحوث فى مخارج الحروف وصفاتها وفى الخط أى الرسم الاملاى.

وكلا الكتاين على شكل متن موجز على الطريقة المتبعة فى تأليف المتون.
(كتب ابن مالك)

من الكتب التى ألفها ابن مالك فى النحو والصرف الفيته المسماة «الخلاصة» وكتاب لامية الأفعال، وكلا الكتاين ذائع متداول بين الدارسين فى وقتنا الحاضر. وقد نال كتاب الخلاصة عناية كبيرة ممن تصدوا للتعليق عليه بالشروح والخواشى ولا سيما شرح ابن عقيل وشرح الأشمونى وحاشية الصبان. وقد أوضح الكتاب جميع المباحث النحوية مما يتصل بالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات وبالمشتقات وبالفعل واعرابه، وبالتصغير والنسب والوقف والامالة، وبالأللال والابدال والادغام، وقد أتمت شروح هذا الكتاب وخواشيه ما يحتاج إليه من استيفاء الشروط، وما يتطلب من شواهد. ويمتاز شرح الأشمونى بأنه يسوق فى ثنايا الموضوعات طائفة من التنبيهات التى تتضمن كثيراً من الفوائد والشوارد، وتشتمل على مسائل لها شأن فى إتمام الشرح واستيعاب أطراف المسائل.

وأما كتاب «لامية الافعال» فهو نظم موجز أوضح فيه ابن مالك الافعال
والمشتقات وما يتصل بها ، وقد شرحه الشيخ بحرق النبي ، وكتب الشيخ أحمد
الرفاعي حاشية على هذا الشرح وهي متداولة ، وشرحها علماء آخرون .

وهو يتضمن المباحث الآتية :

أبنية الفعل المجرد وتصاريفه - أحكام اتصال الفعل الماضي بتاء الضمير
أو نونه - أبنية الفعل المزيد فيه - فعل ما لم يسم فاعله - فعل الأمر - أبنية
أسماء الفاعلين والمفعولين - أبنية المصادر - مفعول ومفعول بكسر العين وفتحها
- مفعلة بفتح الميم والعين - اسم الآلة .

(كتب ابن هشام)

ظهر ابن هشام بعد ابن مالك بنحو مائة عام ، وله مؤلفات كثيرة في
النحو أشهرها : قطر الندى وشدور الذهب وأوضح المسالك ومعنى اللبيب .
« ١ » والكتاب الأول مقدمة على هيئة متن ألم فيها المؤلف بأبواب النحو
في انجاز وترتيب ثم شرحها .

« ٢ » والكتاب الثاني على هذا النهج أيضا فهو متن وشرح للمؤلف ،
والكتابان متقاربان في الموضوعات وفي الطريقة ويسيران بالمتعلم سيرا
متدرجا سهل المأخذ .

« ٣ » والكتاب الثالث إيضاح لافنية ابن مالك قريب المأخذ بعيد عما يحجب
في المتبرن المنظومة من التواء في العبارة أو غموض في المعنى ، وقد قال في مقدمته :

« إن كتاب الخلاصة الالفية في علم العربية كتاب صغر حجما وغزر
علما غير أنه لإفراط الإيجاز قد كاد يعد من اللغاز ، وقد أسعفت طالبه
بمختصر يدانيه . وتوضيح يسيره ويباريه . أحل به ألفاظه وأوضح معانيه ،
وأحل به تراكيبه وأنقح مبانيه ، وأعذب به موارده وأعقل به شوارده .
ولا أخلى منه مسألة من شاهد أو تمثيل ، وربما أشير فيه إلى خلاف أو نقد

أو تدليل ، ولم آل جهدا في توضيحه وتهذيبه . وربما خالفته في تفصيله وترتيبه .
وقد شرح هذا الكتاب الشيخ خالد الأزهرى وعلق عليه الشيخ يس
العلمى الحمصى بحاشية طبعت مع الشرح .

« ٤ » والكتاب الرابع وهو مغنى اللبيب كتاب قيم وله شأن فى البحوث
النحوية . وقد عنى كثير من العلماء بشرحه والتعليق عليه واعراب شواهد .
ويمتاز بالطريقة التى اتبعها مؤلفه فى ترتيب المباحث وتنظيم الموضوعات النحوية
فقد حصر بحوثه فى ثمانية أبواب : « الاول » فى تفسير المفردات وذكر
أحكامها « الثانى » فى تفسير الجمل وذكر أقسامها « الثالث » فى ذكر ما يتردد بين
المفردات والجمل وهو الظرف والجار والمجرور وذكر أحكامها « الرابع » فى
ذكر أحكام يكثُر دورها ويقبَح بالمعرب جهلها « الخامس » فى ذكر الأوجه
التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها « السادس » فى التحذير من أمور
اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها « السابع » فى كيفية الاعراب « الثامن »
فى ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية .

وقد نحا ابن هشام فى طريقته وإيضاح الموضوعات فى كتابه المغنى منحى
ينم على ابتكار فى الاتجاه ، والسير على نهج بعض السابقين الأولين من علماء
اللغة والنحو كابن جنى ، وقد أشار إلى ذلك ابن خلدون حين تحدث فى مقدمته
عن ابن هشام ، وقد أثبتنا عبارته من قبل (١) .

وقد ذكر ابن هشام فى مقدمة كتابه المواطن التى كانت موضع اعتراضه
على كتب النحاة ، والتي عمل على اجتنابها ، قال :

« واعلم أننى تأملت كتب الإعراب فإذا السبب الذى اقتضى طولها أمور
(أحدها) كثرة التكرار ، فإنها لم توضع لإفادة القوانين السكّية ، بل
للإكلام على الصور الجزئية ، فتراهم يتكلمون على التركيب المعين بكلام ،

ثم حيث جاءت نظائره أعادوا ذلك الكلام ، فجمعت هذه المسائل ونحوها مقرررة محررة في الباب الرابع من هذا الكتاب ، فعليك بمراجعته ، فانك تجد به كنزاً واسعاً تنفق منه ، ومنهلاً سائغاً ترد وتصدر عنه .

(الثاني) إيراد ما لا يتعلق بالاعراب ، كالكلام في اشتقاق الاسم (١) أهو من السمة كما يقول الكوفيون ، أم من السمو كما يقول البصريون ، والاحتجاج لكل من الفريقين ، وترجيح الراجح من القولين ، وكالكلام على ألفه ، لم حذفت من البسمة خطأ ؟ وعلى باء الجر ولامه ، لم كسرتا لفظاً ؟ وكالكلام على ألف ، ذا ، الاشارية ، أزائدة هي كما يقول الكوفيون أم منقلبة عن ياء هي عين واللام ياء أخرى محذوفة كما يقول البصريون ؟

(الثالث) إعراب الواضحات . .

وقد تجنبت هذين الأمرين ، وأتيت مكانهما بما يتبصر به الناظر ، ويتمرن به الخاطر ، من إيراد النظائر القرآنية . والشواهد الشعرية ، وبعض ما اتفق في المجالس النحوية . .

هذه هي بعض الملاحظات على كتب النحو أبداها ابن هشام ، وعمل على اجتنابها . ولو أن فريقاً من النحاة من بعده ساروا على نهجه في التهذيب والتجديد ، لكان لعلم النحو الآن في مسائله وبحوثه المتشعبة نظام آخر . وسندلى برأى في ذلك بعد .

(كتب السيوطي)

السيوطي مؤلف له أثر في علوم مختلفة . ومن كتبه المشهورة في علم النحو كتاب 'جمع الجوامع' ، وشرحه المسمى 'مع الهوامع' (٢) ، وقد ألم هذا الكتاب باطراف المباحث النحوية وأوجه الخلاف في مسائلها ، وحرص

(١) راجع المسألة الأولى من كتاب الانصاف

(٢) يقال مع الدمع والماء أي سال وكذلك الطل إذا سقط على الشجرة ، وسعاب مع

(بكسر الميم) أي ماطر

مؤلفه على أن يحشد فيه جميع ما حوته كتب النحو من آراء ، كما صرح بذلك في مقدمته ، فقال :

« وبعد فإن لنا مؤلفا في العربية جمع أدناها وأقصاها ، وكتابا لم يغادر من مسائلها صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها ، وبمجموعا تشهد لفضله أرباب الفضائل ، وبمجموعا قصرت عنه جموع الأواخر والأوائل ، حشدت فيه ما يقر الأعين ويشنف المسامع ، وأوردته مناهل كتب فاض عليها همع الهوامع ، وجمعت من نحو مائة مصنف فلا غرو أن لقبته بجمع الجوامع ، وقد كنت أريد أن أضع عليه شرحا واسعا كثير النقول ، طويل الذيول ، جامعاً للشواهد والتعاليل ، معتنيا بالانتقاد للأدلة والأقاويل ، منبها على الضوابط والقواعد ، والتقاسيم والمقاصد ، فرأيت الزمان أضيق من ذلك . ورغبة أهله قليلة فيما هنالك ، مع إلحاح الطلاب على في شرح يرشدهم إلى مقاصده ، ويطلعهم على غرائب وشوارده ، فتخيرت لهم هذه العجالة الكافلة بحل مبانيه ، وتوضيح معانيه ، وتفكيك نظامه ، وتعليل أحكامه . »

وقد قسم السيوطي كتابه هذا إلى مقدمة وسبعة كتب . فالمقدمة تضمنت تعريف الكلمة وأقسامها . والاعراب والبناء . وأنواع الاعراب في الأسماء والافعال . والنسكرة والمعرفة وأنواع المعارف . والكتب السبعة تضمنت ما يأتي :

« الأول ، في العمدة وهي المرفوعات من الأسماء والافعال « والثاني ، في الفضلات وهي المنصوبات ، والثالث ، في المجرورات وما حمل عليها وهي المجزومات ، والرابع ، في العوامل ، والخامس ، في التوابع ، والسادس ، في الأبنية ، والسابع ، في التصريف . ثم « خاتمة » في الخط أي الرسم الإملائي . »

وبعد عصر السيوطي ظهرت كتب متنوعة في علم النحو كان أغلبها شروحا أو حواشي أو تعليقات على ما سبقها من مؤلفات . وهناك طائفة أخرى من

الكتب التي ألفت على نسق متدرج قريب المنال ليسد حاجة تلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية . وأغلب هذه الكتب سار في ترتيب المسائل النحوية مبتدئاً بالكلام على الاسم ثم الفعل ثم الحرف وما يندرج تحت كل منها من أقسام ، ثم الكلام على بعض النواحي الصرفية كالتصغير والنسب والاعلال والابdal . وقد تنافس المتنافسون في هذا النوع من الكتب ، وكانوا جميعاً يسرون وراء ماتصنع وزارة المعارف من مناهج في القواعد النحوية .

هذه هي المادة العلمية التي تضمنتها الكتب النحوية في مراحلها المختلفة ، سارت متدرجة في نموها واكتمالها ، وسلك العلماء في ترتيبها طرقاً مختلفة ، ولكنها ترمى إلى غاية واحدة وهي البحث في الكلمة وأحوالها وأوضاعها وضبط آخرها ، وفي العوامل التي ينشأ عنها ذلك ، وفي صوغ الكلمات واشتقاقها ، وفي الجملة وأنواعها .

أما الطريقة فقد سارت على نظم وأساليب مختلفة : فقد كانت كتب المتقدمين توضع متضمنة لما اهتمدوا إليه من حقائق ، دون التجاء إلى متن وشرح ، ومنهم من كان يلجأ إلى نظام الأملى يضمه أنواعاً كثيرة من فنون اللغة والأدب .

وبعد أن اكتمل وضع علم النحو وتمت مسأله ، جاء فريق من العلماء فلم يجدوا موضعاً للمزيد فاتجهوا إلى شرح كتب المتقدمين وتجلية ما عسى أن يكون فيها مما يتعاضى على أفهام من بعد العهد بينهم وبين العصور التي ألفت فيها هذه الكتب .

ثم جاء فريق آخر رآوا أن يتبعوا طريقة التدرج في التأليف ، لكي يقرؤوا الحقائق إلى أذهان المتعلمين في مراحلهم المختلفة ، وليسهلوا عليهم حفظها ، فألفوا المتون كما فعل ابن مالك في ألفيته المشهورة وفي لامية الأفعال ،

وابن آجروم ، محمد بن داود الصنهاجى ، فى مقدمته المشهورة المعروفة بالأجرومية، وكما فعل كثير من العلماء فى القواعد النحوية وغيرها من فروع الثقافة العربية والإسلامية .

ولقد كان وضع الحقائق العلمية على هذه الصورة المصغرة المضغوطة مدعاة إلى غموضها والتواء عباراتها فى بعض الأحيان، وقد يكون إلى جانب ذلك بعد عن استيفاء الشروط والجزئيات التى ترتبط بالقاعدة أو التى يتطلبها إتمام البحث. ولهذا لم يكن بد من وضع الشروح لهذه المتون ، فقام بذلك فريق من العلماء . وكان لهم فى النظام الذى اتبعوه طريقتان : إحداهما أن يكون الشرح مستقلا عن المتن كما فى شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، والثانية أن يندمج الاثنان وتتكون منهما عبارات متصلة متماسكة كما فى شرح الأشموني على الألفية المذكورة .

وقد ذاع هذا النظام ، وهو نظام المتون والشروح ، منذ عصر المماليك فى أواسط القرن السابع الهجرى ، ولا تزال الكتب التى ألقت على هذه الطريقة مستعملة إلى الآن فى كثير من علوم اللغة العربية وغيرها .

وفى القرن العاشر الهجرى ظهر نهج آخر فى التأليف وهو نظام الحواشى والتقارير . أما الحواشى : فهى إيضاح لبعض عبارات الشروح ومسائلها ، يحل ما فى عباراتها من غموض ، أو يكمل ما فيها من نقص فى الحقائق والشروط التى لم يستوفها الشرح . وأما التقارير : فهى تعليقات على الحواشى ، لإبداء ملاحظات أو إتمام نقص أو نحو ذلك . ولدينا كثير من هذه الأنواع فى علم النحو .

ومنشأ الحواشى هو أن نظام التعليم كان أساسه تدريس كتاب ، أو قراءته ، على حد تعبيرهم ، فكان المدرس يعالج المباحث التى يتضمنها المتن والشرح ، فإذا صادف غموضا أو قصورا أو نقصا كتب على حاشية الكتاب ما يعالج به ذلك ، ثم يجمع من ينشرون الكتب فيطبعونه مع الشرح . وأحيانا

يجعلون الشرح على هامش الكتاب والحاشية في الصلب ، وأحيانا يكون العكس ، وذلك على حسب ما يقتضيه النظام الوضعي في إخراج الكتاب . فإذا تصدى أحد المدرسين لتدريس هذه المجموعة التي تتألف من متن وشرح وحاشية، أضاف إليها ما يعين له من تقارير تطبع مع هذه المجموعة في بعض أطراف الكتاب أو في ناحية بارزة منه على حسب مقدارها .

وقد يكون لهذا النظام في التأليف بعض الفوائد من ناحية التدرج في التحصيل العلي : فالمبتدئ يقتنع بدراسة المتن وبفهم ما تضمن من حقائق موجزة ، ثم ينتقل إلى الشرح وهو أوسع وأوفى ، ثم يرقى إلى الحاشية والتقريرات ليستوفى ما فيها من تمحيص وزيادات ليست في الشرح . وإلى جانب هذا كان حفظ المتن عن ظهر قلب عوناً على الامام بالحقائق العلية وسهولة استحضارها والاجابة عن دقائقها .

ولكن هذا النظام له نقائصه وصعابه . وذلك أن المتون في معظم أوضاعها تجيء مكدسة المعاني مختزلة الألفاظ ، وبعضها نظم يشوبه في الغالب قصور العبارة والتواؤمها وغموضها . وعلى ذلك يتشعب جهد المتعلم بين تحصيل الحقائق وتذليل ما في المتن من صعاب وغموض ، وإتمام ما فيه من نقص . وقد يكون العناء الذي يبدل في ذلك مستنفداً لزمن كان المتعلم في غنى عن إضاعته لو استقى المعلومات بطريقة مباشرة من عبارات تامة وافية .

وإن فريقاً ممن يفضلون هذا النظام ، يرون أن لطريقتهم هذه غاية تعليمية ، ويقولون إن معالجة العبارات ، والنقاش في تأويل معناها ومبناها ، والدوران حولها لفهمها بطرق مختلفة ، وتعرف نقصها وتذليل صعابها وتجلية غموضها ، كل هذا له فائدة في شحذ الفكر وتسكين ملكة الفهم ، والمرانة على حل المعضلات اللفظية وعلى الجدل العلي .

ولكننا نقول إن المجال فسيح للظفر بهذه الغاية في ميدان الحقائق العلية نفسها ، ولا سيما علم النحو ، فانه حافل بكثير من وجوه الخلاف بين البصريين والكوفيين وغيرهم ، وآراء متعددة في التأويل والتوجيه وفي العوامل وفي

العلل النحوية وغير ذلك ، وفي كل هذا غنى إذا أردنا أن نفتتح للمتعلمين باباً للتمرين على البحث والجدل ، وأن نوجد لهم ميداناً للنقاش اللفظي والحوار في توجيه الكلمات وتأويل العبارات ، ففي ميدان الحقائق العلية متسع لهذا الحوار الذى يدور حول العبارات والمعانى معا . هذا إذا أردنا أن نجعل من الكتب التى يقصد منها إلى شرح الحقائق النحوية أو غيرها ميداناً للجدل اللفظي الذى ينمى ما يسمى « ملكة الفهم » ،

على أن لتقويم الفكر ، وتنمية المواهب طرقاً خاصة يعرفها علماء النفس ورجال التربية ، وميادين فسيحة تتصل بمظاهر الكون وما ينشأ عن النظر فى آيات الله وسننه من تثقيف للعقل وشحذ للفكر وتمرين للملاحظة وغير ذلك ، مما يقصد اليه المربون الآن ، وفي كل هذا ما يفي بالغاية المنشودة .

هذه آثار المتقدمين وجهودهم المحمودة الموفقة بذلوها خالصة لله وللعلم فلهم من الله حسن الجزاء .

فهل هناك نظام آخر نضع أصوله ، ويتجه إلى تنفيذه من يسعون إلى التجديد فى عصرنا الحاضر ؟

نجد بعض نواحي الاجابة عن هذا فى طائفة من الكتب الحديثة التى حاول مؤلفوها أن يعرضوا فيها القواعد النحوية على نهج جديد فى الوضع وفى الأسلوب وفى الطريقة . نجد هذا فى الكتب المدرسية لتلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية ، ونجد كذلك شيئاً منه فيما اتجهت اليه همة بعض الباحثين الذين عنوا بدراسة النحو وتيسير مؤلفاته . وتذليل صعابها ، وتقريب متناولها فى المراحل التعليمية المتوسطة والعالية ، وسنرى ماتسفر عنه كل هذه الجهود ، والزمن كفيف بالتمحيص وبثبوت أحكم الطرق وأقومها .

وإننا فى هذا الصدد ندلى برأى فى الموضوع بكلمة نختم بها هذا الكتاب

كلمة ختامية

أشرنا إلى ما في الكتب النحوية من مباحث ، وإلى الطريقة التي سلكها العلماء في تدوين علم النحو وعرض مسأله . فهل من أوضاع أخرى نرغب أن نصل إليها في تنسيق هذا العلم وتنظيم بحوثه ؟

إن سنة التدرج والرقى تجعل أملنا قويا في أنواع من التجديد تغلغل في هذه الكتب النحوية فتجمع ما تفرق من عناصرها . وتنظم ما تناثر من مسائلها ، وتضم الاشباه والنظائر ، وتؤلف بين الحقائق التي تدرج تحت مختلف نواحي البحث ، لتتكون من كل ناحية منها شعبة دراسية تنجيه الهمم إلى تمحيصها وتقوية دعائمها ، حتى ترسخ أصولها وتصيح فرعا عليها يوليه الباحثون عنايتهم ، على غرار ما تسير عليه الدراسات العالية في جامعات الغرب وفي المعاهد التي تجعل لنواحي التخصص نصيبا من جهودها .

وقد تضمنت الكتب النحوية شعبا متعددة من البحث ، امتزج بعضها ببعض ، على الطريقة التي سار عليها بعض العلماء . وقصدوا فيها إلى استيفاء كل بحث من جميع نواحيه ، بذكر ما يتصل به ولو على سبيل الاستطراد ، أو لادنى ملاسة كما يقولون .

ومن هذه الشعب ما يأتي :

(١) القواعد النحوية

(٢) وجوه الخلاف بين طوائف النحاة وبين علماء كل طائفة .

(٣) العلل والتأويلات النحوية .

(٤) العامل وفلسفته .

(٥) الشواهد وإعرابها وتوجيهها .

(٦) اللهجات العربية وما يتصل منها باللغة وبالنحو .

(٧) البحث في أصول بعض الكلمات مما يدخل في نطاق فقه اللغة والمقارنات اللغوية .

(١) أما القواعد النحوية : فإن تصنيفها من الخلاف والجدل أجدى وادعى إلى القصد اليها من أيسر السبل ، وإلى حصرها في دائرة قرية المنال ، وبذلك يصبح استخدامها استخداما عمليا تطبيقيا سهلا هينا ، وقد ألفت على هذا النظام كتب كثيرة قام بها من قصدوا إلى تيسير النحو ، وتذليل صعابه وتقريب متناوله للدارسين في مختلف مراحلهم ، من المبتدئين والشادين ، كما أشرنا إلى ذلك .

(٢) وأما الخلاف النحوي : فالأجدى أن تجمع مسائله وتستوفي مذاهبه ودقائقه في كتاب خاص قائم بذاته ، على مثال ما فعل ابن الانباري في كتابه ، الانصاف في مسائل الخلاف . . تجمع هذه المسائل بكل فروعها ، وتضمن آراء جميع الطوائف المختلفة للنحاة من بصريين وكوفيين وبغداديين ومغاربة وتنظم على طريقة علمية طبقا لغاية ترسم ، استعدادا لدراستها دراسة عميقة شاملة مقرونة بالنقد والتمحيص .

(٣) العلل والتأويلات النحوية :

يتعرض النحاة في خلال شرحهم للقواعد النحوية ، لناحية نظرية وهي البحث في الأسباب التي جعلت الناطقين باللغة العربية يلتزمون خصائصها وما فيها من وجوه الاعراب ، وهل لهذه الخصائص أساس منطقي .

وان البحث المستقل في هذه الشعبة يفسح المجال للتمحيص والترجيح ولوزن هذه التعليلات النحوية وهذه العوامل التي تناسب لها وجوه الاعراب بميزان صحيح ، ولإبداء الرأي فيها في ضوء البحوث الحديثة في علم اللغة وفلسفتها .

(٤) العامل وفلسفته :

وهو من الموضوعات التي ينبغي أن يعيد المجددون فيها النظر على أساس

من الأهداف العلمية للقواعد النحوية. وقد أشرنا فيما مضى إلى رأى ابن مضاء الأندلسى فى نظرية العامل وغيرها . ولعل هذا يوجه الباحثين إلى الخطوة الحاسمة للإصلاح .

(٥) الشواهد النحوية :

وقد أفردت هذه الشواهد بالفعل فى كتب مستقلة وضعها بعض العلماء ، وذلك على أساس ورودها فى كتب خاصة من كتب النحو ، مثل شواهد المغنى ، وشواهد شرح ابن عقيل ، وشواهد شرح الكافية فى خزنة الأدب للبغدادى ، وشرح أبيات المفصل للنحسائى ، والدرر اللوامع على جمع الهوامع للشنقيطى وغير ذلك .

والذى نريده هو أن تجمع هذه الشواهد المتفرقة ، وإن ترسم لذلك خطة تجعل دراستها منظمة ، ترمى إلى البحث فيما ورد على ألسنة الشعراء من عبارات وصيغ وطرائق فى ضبط الكلمات بما يجرى على غير المطرد ، ثم يرتب كل ذلك طبقا لنهج علمى يقصد فيه إلى تحقيق غايات نرسمها . وقد بدأ العلامة الألوسى بناحية من هذه النواحي فى كتابه الضرائر ، الذى جمع فيه أنواع الضرورات الشعرية ورتبها على نظام خاص .

فإذا عينا بهذه النواحي ، وأثبتناها فى مؤلف واحد يضمها جميعا ، أوفى مؤلفات يتضمن كل منها نوعا خاصا ، كان ذلك أدعى إلى تعمق الدراسى ، ونستطيع أن نمزج هذا بنوع من الدراسات الادبية والتاريخية تلقى ضوءا على الشعراء الذين وردت الشواهد فى شعرهم ، وما كان لبيئاتهم وقبائلهم من اتجاهات لغوية فى النطق أو الاداء أو أساليب التعبير أو غير ذلك مما يفسر هذه الظواهر التى نبه عليها النحاة . وبذلك تصبح دراسة هذه الشعبة شاملة وافية تجعل الدارس يصل النتائج بأسبابها والفروع بأصولها .

(٦) اللهجات العربية :

من القواعد النحوية والأوجه الاعرابية ما يرجع إلى بعض اللهجات العربية ، وقد أشرنا إلى شيء من ذلك . وإن جمع هذه المسائل فى كتب

مستقلة ، وتوجيه العناية للبحث فيها ، يجعل هذه الدراسة متماسكة منظمة ،
ويبحث على النظر فيها بطريقة علمية ، ويكون ذلك حلقة من سلسلة البحث
الشامل في لهجات العرب خاصة وفي علم اللهجات عامة .

ولهذه البحوث مكاتها ، وقد بدأت الدراسات الجامعية تغيرها اهتماما
وتفردا بالدرس . وإن الفوائد التي نجنيها من ذلك عظيمة الأثر في اللغة
وفي القواعد النحوية .

(٧) المقارنات اللغوية والبحث في أصول الكلمات :

تعرض النحاة لشيء من هذا في مواضع متفرقة من بحوثهم النحوية ،
وذلك مثل :

(أ) السين التي تدخل على المضارع أصلها سوف على مذهب الكوفيين .

(ب) ذهب الكوفيون إلى أن الاسم في « ذا » و « الذي » هو الذال
وحدها وما زيد عليها تكثير لهما . وذهب البصريون إلى أن الذال وحدها
ليست هي الاسم فيهما . واختلفوا في « ذا » فقال بعضهم أصله « ذى » بتشديد
الياء ، ثم خففت وأبدلت الياء ألفا لكي يلتحق بكلمة « كى » .

(ح) ذهب الكوفيون إلى أن اللام الأولى في « لعل » أصلية ، وذهب
البصريون إلى أنها زائدة .

(هـ) يقول بعضهم إن « لما » مركبة من « لم » الجازمة و « ما » الزائدة
كما في « إما » ، ويقول بعضهم إنها بسيطة .

(و) « كم » . ذهب الكوفيون إلى أنها مركبة وأن أصلها « ما » زيدت
عليها الكاف . وذهب البصريون إلى أنها مفردة موضوعة للعدد .

(ز) « لن » : قال القراء : أصلها « لا » فأبدلت الألف نونا . ورد
على ذلك بأن المعروف هو إبدال النون ألفا كما في نون التوكيد الخفيفة
لا العكس .

وقال الخليل والكسائي : أصلها ، لأن ، فحذفت الهمزة تخفيفا والألف للساكنين . ورد على ذلك بأن دعوى التركيب إنما تصح إذا كان الحرفان ظاهرين حالة التركيب كما في « لولا ، ولكن الظاهر هنا هو جزء من كل منهما . (١)

وفي ثنايا البحوث النحوية أمثلة من هذا النوع خاصة بالبحث في أصول الكلمات والأدوات العاملة . وهي ناحية من نواحي الدراسات اللغوية . وبما يساعد على تفهمها في عمق ودقة أن تتمزج بالمقارنات اللغوية وبالبحث في الأصول السامية . وهذه فروع من الدراسات العلمية التي نشطت في العصور الحديثة ، وقد عني بها المستشرقون وأصبح لها شأن في مناهج الدراسات العالية في الجامعات الأوروبية وفي معاهد الدراسات الشرقية . وقد بدأت هذه النواحي الدراسية تنال قسطها من العناية في مصر ، وإنا نرغب أن يزداد نشاطها لتعم فائدتها .

هذه هي بعض البحوث التي عرض لها النحاة في خلال معالجتهم للمسائل النحوية ، سردوها سردا متفرقا ، ومزجوا بعضها ببعض ، ودونوها على هامش بحوثهم ، إما بطريق الأصالة وإما على سبيل الاستطراد . والذي يزيد أن تتجه العناية إلى تحقيقه هو أفراد كل شعبة منها في كتب خاصة ، لتتعال حظها من الدرس العميق والبحث الشامل .

وبذلك تبرز هذه الفروع العلمية مستقلة ، وتنال مكانتها بين الدراسات العالية ، ويهتم بها من يقصدون إلى التخصص والدرس المستفيض . ويصبح كل ذلك عونا على دراسة أصول اللغة العربية ومقارنتها بغيرها دراسة نجني منها أطيب الثمر .

والله نسأل أن يسدد خطانا ويوفقنا إلى الخير والرشاد .

الفهرس

الموضوع	الصفحة
القواعد النحوية في المدارس	٤
اللغة :	٨
اللغة هي المعاني لا الألفاظ .	١٠
المحاكاة	١٢
التكرار	١٣
التشويق	١٤
المثابة	١٦
القواعد النحوية ومباحثها	٢٦
الموضوعات التطابقية	٢٧
الموضوعات اللغوية أو الصرفية	٢٨
الأدوات العاملة	٢٩
وظيفة الكلمة في الجملة	٣٠
ترتيب الكلمات في الجملة	٣٠
طريقة التدريس	٣٤
إنشاء الجمل	٣٦
الاصطلاحات النحوية	٥٤
منهج يقترح للقواعد النحوية	٥٨
علم النحو	٦٣
الثقافة العربية ونشاطها	٦٧
جمع اللغة وتدوينها	٦٩

الموضوع	الصفحة
القبائل التي أخذت عنها اللغة	٧٠
نشأة النحو	٧٢
البصرة والكوفة	٧٣
طبقات النحاة	٧٦
وجوه الخلاف بين البصريين والكوفيين	٨٧
مناظرات النحاة ومجالسهم	٩٨
بين سيديويه والكسائي	٩٨
بين الجرري والفراء	١٠٠
بين الكسائي واليزيدي	١٠١
بين الكسائي والاصمعي	١٠٢
بين عيسى بن عمر الثقفي وابي عمرو بن العلاء	١٠٣
علم النحو في بغداد	١٠٤
نحاة بغداد :	١٠٩
ابن خالويه - أبو علي الفارسي - ابن جني - الرعي - الثمانيني - التبريزي - الزمخشري - المطرزي - ابن الشجري - ابن الحشاش .	
علم النحو في الأندلس :	١١٤
الزبيدي - أبو بكر خطاب بن يوسف - الأعم - ابن القطاع - الشاطبي - ابن خروف - الشلوين - ابن عصفور - أبو حيان - جودي بن عثمان - الغازي - عبد الله بن سوار - محمد بن عبد السلام الحشبي - محمد ابن عبد الله الغازي - محمد بن موسى الأفشين - منذر بن سعيد القاضي - محمد بن يحيى الرباحي - ابن معطي - ابن مالك	

الموضوع	الصفحة
أمثلة من مذهب الأندلسيين والمغاربة .	١٢٠
علم النحو في مصر والشام	١٢٤
نحاة مصر والشام :	١٢٧
أحمد بن جعفر الدينوري - الوليد بن محمد التميمي المشهور بولاد - محمد بن ولاد - أحمد بن محمد بن ولاد - أبو جعفر النحاس - محمد بن موسى الكندي - طاهر بن أحمد ابن بابشاذ - أبو محمد عبد الله بن برى - ابن يعيش - ابن الحاجب - ابن هشام - ابن عقيل - ابن الصائغ - محمد بن يوسف الحلبي - شمس الدين الشطنوفى - الدماميني - الشمني - السيوطي - الشيخ حسن العطار - الشيخ محمد الصبان .	
اختلاف اللهجات العربية ومظاهره في النحو واللغة	١٣٤
طريقة النطق وأساليب الأداء وأثرها في اللغة	١٢٦
مخارج الحروف	١٣٦
صفات الحروف	١٤١
أمثلة من اختلاف لهجات العرب	١٤٦
القراءات وصلتها بلهجات العرب وبالقواعد النحوية	١٥٧
القراء ورواتهم	١٦٣
المظاهر العربية التي تتجلى في القراءات	١٦٧
المرونة في اللغة العربية	١٧١
المرونة المعنوية	١٧١
التضمنين	١٧٣
التغليب	١٧٥

الموضوع	الصفحة
التقارض	١٧٦
المرونة اللفظية	١٧٧
التجانس في اللغة العربية	١٨١
أمثلة من التأويل والتخريج النحوى	١٨٤
أدلة النحو	١٩٠
السماع	١٩١
كلام العرب والاستشهاد به	١٩٧
القياس في اللغة العربية	٢٠١
المسموع المفرد والمخالف لما عليه الجمهور	٢٠٤
أمثلة للشاذ	٢٠٩
الرواية وصحتها	٢١٢
مقدار ما يتوافر من الأمثلة والشواهد للوصول إلى قياس صحيح	٢١٨
أركان القياس	٢٢١
المقيس عليه	٢٢٢
أمثلة من ضرورات الشعر	٢٢٢
المقيس	٢٢٦
الحكم	٢٢٧
العلة	٢٢٨
أمثلة للعلل النحوية	٢٣٤
العامل	٢٣٨
العامل المعنوى	٢٤١
المؤثرات غير العربية في وضع علم النحو	٢٤٦
المؤلفات النحوية	٢٥٨

الموضوع	الصفحة
كتاب سيديويه	٢٥٩
كتاب المفصل للزخشرى	٢٦٤
كتب ابن الحاجب	٢٦٧
كتب ابن مالك	٢٦٨
كتب ابن هشام	٢٦٩
كتب السيوطى	٢٧١
كلمة ختامية	٢٧٧

طبع بمطبعة العلوم ١٦٣ شارع الخليج المصرى

JAFET LIB.
15 JUN 2007
Circulation Dept. 3

JAFET LIB.
FEB 2011
Circulation Dept. 4

DATE DUE

JAFET LIB.
29 MAR 2011
Circulation Dept. 4

JAFET LIB.
24 JAN 2005
Circulation Dept. 5

JAFET LIB.
07 JUN 2001
Circulation Dept. 5

JAFET LIB.
27 MAY 2005
Circulation Dept. 4

JAFET LIB.
11 JUN 2006
Circulation Dept. 1

JAFET LIB.
15 MAR 2006
Circulation Dept. 2

JAFET LIB.
28 OCT 2006
Circulation Dept. 1

JAFET LIB.
16 MAR 2007
Circulation Dept. 1

JAFET LIB.
4 MAY 2007
Circulation Dept. 5

JAFET LIB.
3 JAN 2011
Circulation Dept. 1

492.75:H34kA:c.1

حسن، عبد الحميد

القواعد النحوية

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01027512

American University of Beirut



492.75

H34kA

General Library

